الجمهـورية الجـزائرية الديـمقراطيـة الشعـبيــة

وزارة التعليم العالـي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقـــي

معهد تسيير التقنيات الحضرية ...../.....

قسم تسيير التقنيات الحضرية

مذكرة التخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران

تخصص: تسيير المدن والتنمية المستدامة :

تنمية السياحة الشاطئية في إطار المحافظة على النظام البيئي الطبيعي - حالة قطاع القالة -

من إعـداد الـطالب: براهمـــــي سامـــي **تحت إشراف الأستاذ: بوشمال صالح**

لجنة المناقشة:

- عداد محمد الشريف	أستاذ محاضر قسم – أ	جامعة أم البواقي	رئيسا
- بوشمـــال صالـــح	أستاذ التعليـم العالـي	جامعة أم البواقي	مقررا
- بلعيـدي عبد الحكيم	أستاذ محاضر قسم – أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا
- عايـــش مسعـــود	أستاذ محاضر قسم – أ	جامعة قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية 2011/2010

المدخـــــل العـــــــام

المقدمـــــــة العامة:

إن السياحة ظاهرة بشرية ظهرت منذ عصور قديمة وتطورت وازدادت بزيادة حاجة الإنسان ورغباته في التنقل والسفر من مكان إلى آخر لأسباب متنوعة اقتصادية منها واجتماعية... حتى تحولت إلى حركة ثقافية، اقتصادية واجتماعية، وبذلك أصبح لها مفهوم واضح وتأثير ملموس في شتى مجالات الحياة وهي تقوم على مقومات أساسية تمثل عناصر الإنتاج الموارد الطبيعية، رأس المال بالإضافة إلى الجانب العمراني .

وتلعب السياحة في الوقت الحاضر دورا رائدا في الاقتصاد العالمي نظرا لما توفره من فرص عمل بالإضافة إلى ما تدره من عملة صعبة مما جعل العديد من الدول الغربية والعربية تركز على مثل هذا النوع من الصناعة المندمجة والمتكاملة في الطبيعة حيث أن دخلها في بعض البلدان يفوق ما تحققه المبادلات النفطية وبالتالي فهو قطاع اقتصادي هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تختلف من دولة لأخرى حسب ما تمتلكه من مقومات سياحية متنوعة، وأدوات قانونية تحكم هدا القطاع والحالة الاجتماعية والأمنية لهذا البلد أو ذاك ومدى تقبل المجتمع للسياح بالإضافة إلى اهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس ووعي المواطنين والجمعيات المساهمة في هذا المجال.

ونتيجة لازدياد الطلب العالمي على مثل هدا النوع من الصناعة الذي يوفر الراحة والهدوء والاستجمام خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد كليتا في اقتصادها على مداخيل السياحة أن تدعم وتنهض بهذا القطاع وتوفر كل شروط الراحة ومتطلبات السياح خاصة وأن السائح يطمح دائما لاستكشاف كل ما هو جديد وكل ما لا يتوفر له في موطنه الأصلي.

أما عن الجزائر بدأ الاهتمام بالنشاط السياحي فيها أثناء الفترة ما قبل الاستقلال بهدف توفير كل شروط الاستقرار والراحة والترفيه لجماعات المستعمرين الوافدين إليها نظرا لما تمتلك من إمكانيات سياحية متنوعة لا تتوفر في بلدان أخرى تطور لها كل أساليب وأنواع السياحة من شاطئية، بيئية، جبلية، ثقافية، حموية وغابية .... تمكن السائح من أن يرى في أسبوع كل فصول السنة فقد نجد الصيف في الصحراء والخريف في المناطق شبه الصحراوية والثلوج في مرتفعات تيكجدة والجو الربيعي على مستوى الشواطئ.

وبعد الاستقلال أهملت الجزائر هذا القطاع وأنكبَّت على مشاريع حيوية أخرى المتعلقة بالتصنيع والبناء والبنى التحتية وفي الواقع أنه لم يتم وضع إستراتيجية سياحية حقيقية لا قبل ولا بعد الاستقلال وما كانت إلا خطوات محتشمة من بينها أنها ظهرت فكرة تحديد أهم المناطق السياحية كالخطوة الأولى سنة 1966، إلى أن تم تحديد هذه المناطق جغرافيا بـ: 174 منطقة توسع سياحي كان ذلك سنة 1988 أغلبها مبرمجة في الساحل، ولعدة أسباب منها نقص رؤوس الأموال وتركيز الدولة على مداخيل المحروقات بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد...، بقيت هذه المناطق والبرامج جامدة دون تهيئة إلى غاية 2003، وبتحسن الوضع السياسي

والأمني عادت الجزائر إلى الاهتمام بهذا القطاع أين أصدرت مراسيم وقوانين من أهمها تلك التي اهتمت بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وحماية الساحل بالإضافة إلى فتح مجال الخوصصة والاستثمار في هذا المجال وتدعم الإطار القانوني بالمخطط الوطني للتهيئة السياحية (S.D.A.T) الممتد إلى 2025، وضم وزارتي البيئة والسياحة إلى وزارة السياحة والبيئة وتهيئة الإقليم تحت إشراف وزير واحد كون كل منها مرتبط ومكمل للآخر، ومؤخرا خلال شهر جوان 2010 تم فصلها عن البيئة وتهيئة الإقليم بحيث أصبحت وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

إلا أن هذه المبادرات تبقى محتشمة وتحتاج وقت طويل لإعطاء ثمارها بالمقارنة مع دول الجوار في البحر المتوسط (تونس- المغرب- فرنسا ...) التي تعتمد بشكل كبير في اقتصادها عليها رغم أنها لا تمتلك نفس الإمكانيات التي رزق الله بها الجزائر وتبقى الجزائر أضعف وجهة سياحية في حوض المتوسط مما يتطلب منا اهتمام وجدية أكثر للرقي بهذا القطاع إلى مصاف دول الجوار وحتى منافستها في استقطاب السياح.

وتماشيا مع السياسات والتشريعات المنتهجة للنهوض بهذا القطاع وكون السياحة الشاطئية تمثل 80% من السياحة العالمية والجزائر تزخر بشواطئ من أجمل شواطئ العالم وبفضل تموضعها على البحر المتوسط الذي يستقطب 34 % من السياحة العالمية، ما عليها إلا تطوير قدراتنا لاستقطاب ما يمكن من سياح اخترنا البحث في هذا الموضوع المتمثل في "تنمية السياحة الشاطئية في إطار المحافظة على النظام البيئي الطبيعي بقطاع القالة" كون الحفاظ على مختلف الأنظمة البيئية الطبيعية تخدم التنمية المستدامة وجزء منها، مع حماية الساحل من التعمير تماشيا مع استراتيجيات التنمية المستدامة كون القالة أحد الأقطاب السياحية بالساحل الجزائري نظرا لتوفرها على إمكانيات طبيعة تسمح لها بتطوير عدة أنواع من السياحة، إلا أنها تبقى ضعيفة الاستقطاب خاصة الأجانب حيث تقتصر على المحليين الشيء الذي دفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

- أين يكمن المشكل في تطوير السياحة في المنطقة هل هو مرتبط بالمقومات السياحية أم بالهياكل والبنى التحتية؟ وان وجدت هذه الهياكل هل هي ترقى لاحتياجات السياح؟
- كيف يمكن تحقيق التنمية السياحية عامة والشاطئية خاصة بحيث تراعي الجانب الطبيعي والبيئي وخصوصيات المجتمع؟
- ما مدى فعالية المخططات والبرامج الموضوعة من طرف الدولة في الرقي والتطوير لهذا النوع من السياحة مع مراعاة معايير الاستدامة؟

ومن خلال التساؤلات المطروحة نهدف منها إلى إعطاء الوضعية الحالية والصورة المستقبلية للسياحة والمنشآت والمرافق السياحية مع احترام المعايير البيئية (عدم الأضرار بالبيئة وحمايتها من كل الملوثات أو أي تدخل يفقدها خصوصياتها مع ضمان حق الأجيال القادمة في التمتع بها) والاجتماعية (المحافظة على تقاليد

المجتمع وعاداته بالإضافة إلى التوعية الإعلامية بأهمية مساهمة السياحة في تطوير الاقتصاد الوطني) كما هو محدد في القوانين سارية المفعول وذلك مع تحسين الإطار العام للمدن الساحلية وذلك بـ:

- التعريف بالإمكانيات والمقومات السياحية الطبيعية والتاريخية المتوفرة بالمنطقة وتقييم الهياكل والبنى التحتية المتوفرة بها لمعرفة مدى وظيفيتها ومدى تلبيتها لحاجيات السياح وكذا طبيعة السياح الذين يرتادونها.
- وضع ميكانيزمات تسمح بتسيير المناطق السياحية الساحلية وفق مقاييس الاستدامة وتراعي خصوصيات المجتمع المحلي وتحافظ على التنوع البيولوجي والبيئي بالمنطقة كونها محمية طبيعية، ناهيك عن موقعها الذي يمثل البوابة الشرقية للبلاد.
- معرفة مدى فعالية المخططات والبرامج الموضوعة من أجل النهوض بهذا القطاع الذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في ضمان مناصب شغل وقد يكون فعالا في تنمية الاقتصاد المحلي وكذا الوطني.

وكان اختيرنا لموضوع السياحة والبيئة كون السياحة ظاهرة حضرية سلوكية من ناحية واجتماعية، اقتصادية من ناحية أخرى حيث أن لها نتائج وآثار اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية وعمرانية على حياة المجتمعات والشعوب وكذا المدن والتجمعات السكنية مما يستوجب منا توجيه الاهتمام لها من حيث الدراسة والتحليل لمعرفة كيفية تطويرها في الجزائر، علما أن أسرع طريق لتحقيق التنمية السياحية هو الاستثمار علما أن هذه التنمية ليست مهمة وزارة بعينها بل هي مهمة وطنية لمجموع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية من جمعيات وغيرها إضافة إلى إشراك المواطن حيث أنهم يشكلون حلقات متكاملة تعمل جميعا في إطار تنمية السياحة وتسويقها لزيادة فائدتها مع المحافظة على البنية الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية وعلى الموارد الطبيعية والبيئية... على أن تبقى صالحة للأجيال القادمة ويتجلى اهتمامنا بالموضوع من أجل:

- إبراز أهمية السياحة على المستوى المحلي، الوطني والدولي.
- ضرورة خلق موارد جديدة للبلد غير موارد قطاع المحروقات كون السياحة أحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- التنبيه إلى ضرورة استغلال وتطبيق القوانين والسياسات والبرامج الموضوعة من الجهات الوصية من أجل الرقي بالقطاع.
- استغلال مناطق وعناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية والعمل على حمايتها وتوفير الإجراءات اللازمة لصيانتها وتوازنها بشكل مستمر يضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة.
- إنعاش سوق الشغل بانتعاش التجارة الداخلية والخارجية ومجال التسويق السياحي.
- تشجيع وتسهيل الاستثمارات السياحية وزيادة التبادل الثقافي والفكري بين الدول والشعوب.

وتظل السياحة الصناعة النظيفة التي يتوجب علينا التوجه لها نظرا لما يعانيه العالم اليوم من مظاهر التلوث المختلفة إضافة لكونها مصدر للدخل لا يحتاج إلى رأس مال ضخم ولها الأثر الكبير على العلاقات الاجتماعية حيث من خلالها نتبادل المعارف وتتوسع مداركنا وتتفتح أفكارنا وبها يتمكن الإنسان من تغيير الأجواء والاطلاع على عادات وتقاليد شعوب العالم.

ومن خلال الإشكالية المطروحة، ومحاولة منا لتحليلها ودراستها بعمق، ارتأينا إلى وضع فرضيات تخص الموضوع من أجل بلورته من جميع الجوانب كما يلي:

- ❖ تمتلك المنطقة إمكانيات ومؤهلات طبيعية وتاريخية هائلة والمشكل في تطوير السياحة في المنطقة لا يتعلق بالمؤهلات بل يرتبط أساسا بالهياكل والبنى التحتية حيث أنها لا ترقى إلى احتياجات السائح خاصة الأجنبي.
- ❖ يكون تحقيق تنمية سياحية شاملة بوضع إستراتيجية لتهيئة مناطق التوسع السياحي بالمحافظة على الساحل وأن تحول هذه التهيئة دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية وتعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر وتضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة وأن تكون هذه الهياكل ذات نوع راقي مما يضمن توافد السياح إلى المنطقة واستكشاف ما تزخر به من مقومات سياحية وما توفره من أنواع السياحة مع حماية الساحل والشواطئ من الاستغلال العشوائي.
- ❖ هذه البرامج والمخططات الموضوعة من طرف الدولة هي فعالة وذات مردودية إذا طبقت من طرف الإدارات والهيئات المسؤولة بمشاركة المجتمع المدني (أي أن هناك ثراء في الإطار القانوني دون تطبيقه).

ولصياغته وبلورة الموضوع بطريقة سليمة كان خيارنا تقسيمه إلى جزأين:

- ➢ **الجـزء الأول: ظاهرة السياحـــة، البيئة والتنمية المستدامة** وهو مقسم إلى ثلاثة فصول

- **الفصل الأول:** يختص بنشأة السياحة وتطورها، أشكالها وأبعادها ثم البيئة تعريفها والنظم البيئية الموجودة إضافة إلى التوازن البيئي واختلاله

- **الفصل الثاني:** يختص بالتنمية المستدامة من حيث مفهومها، مبادئها، أبعـــادها، وأهدافها ثم التخطيط السياحي بمفهومه، أبعاده، مستوياته وأهدافه، وكذا التنمية السياحية عناصرها، أهدافها، أشكالها ومحدداتها.
- **الفصل الثالث:** يختص بالسياحة في الجزائر حيث نتطرق فيه إلى معطيات عن السياحة في الجزائر، أهم السياسات وآليات التخطيط والتهيئة السياحية في الجزائر.

➢ **الجزء الثاني:** يتضمن **السياحـــة والبيئة في قطاع القالـــــة** هو أيضا قمنا بتحديد ثلاثة فصول ضمنه

- **الفصل الأول:** يختص بوصف وتحليل عام لإقليم الحظيرة الوطنية للقالة من حيث البنية الفيزيائية، الاجتماعية والاقتصادية والإمكانيات السياحية للحظيرة الوطنية للقالة ثم مدينة القالة من حيث الموقع والبنية التحتية والاجتماعية العمرانية ثم الجانب السياحي من حيث الإمكانيات والقدرات السياحية من طبيعية وعمرانية
- **الفصل الثاني:** يختص بتحليل الوضع السياحي والبيئي من خلال نتائج الاستمارات الموزعة على عينة من السكان وعينة من السياح وبعض الإدارات التي لها علاقة بالقطاع السياحي
- **الفصل الثالث:** فيتضمن توصيات وتوجيهات لأفضل استغلال للموارد السياحية مع حسن تسييرها وصيانتها بشكل متوازن ومتكامل مما يضمن حق الأجيال القادمة في التمتع بها واستغلالها.

مع كون أي دراسة أو بحث علمي يبنى على منهج معين يتلاءم مع موضوع الدراسة، ارتأينا إلى اختيار المنهج الوصفي التحليلي هو المناسب والموافق للموضوع محل الدراسة بحيث نراه ملائم لتشخيص الوضع القائم من خلال المعطيات والمعلومات المتوفرة بهذا القطاع وإعطاء صورة واضحة عنه، ثم تحليل تلك المعطيات والمعلومات لمعرفة الحلول الكفيلة للنهوض به وهذا باستعمال مجموعة من الأدوات المتمثلة في البيانات والإحصاءات السياحية الدولية والمحلية والقوانين والتشريعات، وكذلك معرفة موقع السياحة الجزائرية بالنسبة في العالم

أما عن تقنيات البحث المستعملة في الموضوع محل الدراسة كانت كالآتي:

➢ **الملاحظة:**

استعملت تقنية الملاحظة لجمع بعض المعلومات والبيانات التي لا يمكن لأي أداة كالاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والمعلومات النظرية جمعها، وبذلك كانت الملاحظة مكملة للاستمارة عن بعض السلوكات والتصرفات المختلفة للسكان المحلين وكذا السياح.

- **المقابلة:**

استعملت تقنية المقابلة مع بعض المسؤولين ضمن الإدارات والهيئات المسؤولة على القطاع السياحي والبيئي أو لهم علاقة بهذا القطاع وذلك للإجابة على الأسئلة الموجودة ضمن الاستمارة المخصصة للإدارات وكذا النقاش حول القطاع وما يعانيه على المستوى المحلي.

- **الاستمارة:**

إضافة إلى الاستمارة المقدمة للإدارات قمت بتوزيع نوعين من الاستمارات على عينة من السكان المحليين وعلى عينة من السياح الذين كانوا متواجدين ضمن إقليم الدراسة وتضم كل استمارة جزئين:

- جزء يتعلق بالمعلومات الشخصية: حيث لم نركز عليه كوني وزعت الاستمارات الخاصة بالسكان المحليين ضمن ثلاث مؤسسات تربوية ومعهد متخصص في السياحة.
- والجزء الثاني الذي يظم الأسئلة التي تساعدنا في تحليل الوضع السياحي والبيئي لقطاع القــالة.

- **الوثائق النظرية:**

بالإضافة إلى جمع البيانات الميدانية فإنني اعتمدت على بعض الوثائق النظرية لجمع المعلومات التي لها صلة بموضوع الدراسة والمتمثلة في الكتب، المطبوعات الرسائل والبحوث الجامعية، الإحصائيات الرسمية والتقارير، المخططات والخرائط والإنترنت.

الجزء النظري:

السياحة البيئة و التنمية المستدامة

- **الفصل الأول: السياحة والبيئة**
- **الفصل الثاني: التنمية المستدامة، التخطيط والتنمية السياحية.**
- **الفصل الثالث: السياحة في الجزائر**

مقدمة الجزء النظري

لقد عرف العالم مرحلة الثمانينات أزمة اقتصادية خانقة حيث سجل تراجع في مختلف النشاطات وتفاقم هذه الأزمة الاقتصادية أخذت الأنظار إلى ثروة دائمة، بل كلما اهتممنا بها كانت كالسبيل الجاري بخيراته، ألا وهي "السياحة" التي أصبحت اليوم تنافس القطاعات الأخرى من خلال مداخيلها وخلق نشاطات مكملة لها والدليل على هذا اهتمام جل بلدان العالم بتشييد الهياكل والبنى السياحية والخدماتية (الفنادق، المطاعم، الوكالات السياحية...).

ولكي تكون دراستنا مبنية بطريقة سليمة ارتأينا في هذا الجزء إلى تناول ثلاثة فصول نظرية حيث سنحاول الإسهاب في معرفة العوامل المتعلقة بالسياحة والمحافظة على مختلف النظم البيئية التي تعتبر بعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة وعامل أساسي لتنشيط القطاع السياحي من الركود، ويحوي هذا الجزء النظري الفصل الأول السياحة والبيئة حيث سنتطرق فيه إلى لمحة تاريخية عن السياحة والمفاهيم ثم السياحة في العالم وأهم الأحواض السياحية في العالم ثم البيئة والنظم البيئية الطبيعية والحضرية إضافة إلى التوازن البيئي واختلال النظم البيئية الطبيعية التي يتسبب فيها الإنسان وبعض أنواع التلوث الذي تعاني منه البيئة، وفي الفصل الثاني ومن أجل التوفيق بين السياحة والنظم البيئية الطبيعية سنتطرق إلى التنمية المستدامة كونها الطريق الصحيح من أجل المحافظة على البيئة والقضاء على الفوارق وضمان حق الأجيال القادمة بالاستغلال العقلاني لمختلف الموارد التي رزق الله بها الإنسان حيث سنتناول لمحة عن الإطار التاريخي للتنمية المستدامة وتعريفها ومنه إلى مبادئها، أبعادها وأهدافها، ثم التخطيط السياحي والتنمية السياحية حيث أن أي قطاع يبنى أساسا على التخطيط بوضع إستراتيجية تنبؤية للتنمية المستقبلية وربط هذه الخطط بمخططات التنمية الاقتصادية حيث سنتناول مفهوم التخطيط السياحي، أبعاده، مستوياته وأهدافه، ثم التنمية السياحية من حيث مفهومها، عناصرها، أهدافها، دعائمها، أشكالها ومحدداتها، وأخيرا الفصل الثالث السياحة في الجزائر بإعطاء لمحة عن تاريخ السياحة في الجزائر ثم السياسات السياحية في الجزائر من حيث المواثيق الوطنية ومخططات التنمية الاقتصادية ومنه إلى الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر ومنه إلى السياسات بعد سنة 2000 من حيث القوانين والتشريعات والتي أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) وأخيرا الهيئات المسؤولة على القطاع السياحي في الجزائر.

الفصـــل الأول:

السيـــــــاحة والبيئـــــة

تمهيـــد:

إن للسياحة أهمية بالغة على المستوى العالمي بفضل ما تدره من مداخيل تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني لبعض الدول السياحية، إلا أن لها تأثير سلبي على البيئة والنظم البيئية الطبيعية إذا استغلت بطريقة عشوائية لذلك يجب احترام البيئة والمحافظة على مختلف هذه النظم البيئية الطبيعية التي ظل ولازال الإنسان منذ وجوده على هذه المعمورة يتدخل عليها ويساهم في تدهورها والإضرار بها بشكل مقصود أو غير مقصود لذا يجب على كل الدول وفي كل المجالات الاستغلال العقلاني لكل الموارد والخيرات الموجودة على الأرض

وفي دراستنا هذه قسمنا هذا الفصل إلى قسمين، القسم الأول نتطرق فيه إلى ظاهرة السياحة في العالم مع توضيح بعض المفاهيم السياحية ثم التطرق إلى أهميتها والتعرف على أهم الأحواض السياحية في العالم بالأخص حوض البحر المتوسط حيث أخذنا مثالي كل من فرنسا كونها الأولى عالميا من حيث تدفق السياح وتونس كونها دولة مجاورة معتمدة بشكل هام على قطاع السياحة في الدخل العام للبلد.

وفي القسم الثاني نتطرق إلى مفهوم البيئة والنظام البيئي ثم نتطرق إلى مختلف النظم البيئية الطبيعية والحضرية ومنه إلى التوازن البيئي واختلال التوازن البيئي.

I- السيـــــــاحـــة

1- نشأة و تطور السياحة

تعود نشأة ظاهرة السياحة إلى بداية الحياة الإنسانية حيث كان الإنسان بحاجة إلى الترحال لأغراض عديدة، سواء كانت لتأمين الطعام أو للاستقرار، أو بحثا عن أناس للقاء معهم تحقيقا لغرض اجتماعي، وقد بدأ الإنسان الأول حياته وهو يسعى وراء الاستقرار على الأرض مما أدى به إلى الترحال سائحا في الأرض، ولكن حتى بعد الاستقرار استمر في الترحال سعيا وراء المتعة والترفيه، والاحتكاك بغيره من الناس ليتعرف على ما أنجزوه وما هم قائمون به، لذلك فان عادة حب "التنقل والسفر من أجل التعرف إلى أجواء جديدة، والتمتع بمناخات جديدة هي رغبة قديمة جدا ولدت مع الإنسان" [1] ويمكن تلخيص أهم مراحل تطور السياحة فيما يلي:

1-1- مرحلة ما قبل التاريخ:

ظهرت السياحة على ما يبدو في فترة ما قبل التاريخ وكان ذلك في مقدسات الهندوس والبوذية في الهند حيث كان الزائرون يتوافدون عليها من كل صوب وحدب فظهرت بما يسمى بصناعة السياحة حيث كان السكان

[1] - الأستاذ الجلاد أحمد- **مدخل الى علم السياحة**- دار النشر عالم الكتاب القاهرة- ص 33

المجاورين للمعابد يقدمون مختلف الخدمات للزائرين من سلع وغداء وماء، ومازالت بعض هذه الزيارات مستمرة في الهند حتى اليوم.

1-2- مرحلة الحضارات والعصور الوسطى:

بقيام الحضارات القديمة أصبح السفر وسيلة التجارة والمتعة واكتساب مختلف الثقافات، فعند المصريين القدماء عرف السفر من أجل التجارة وخاصة بتعلقهم الوثيق مع بلاد الشام للحصول على الأخشاب، وكذا الفينيقيين الأوائل كان اِهتمامهم أيضا بالتجارة على نطاق واسع في حوض البحر المتوسط، وأكبر شاهد على علاقاتهم التجارية الوثيقة مع أهل هذه المدن تلك الآثار التي وجدت في الكثير من المدن الساحلية الواقعة على البحر المتوسط حيث كانت التجارة عامل مهم لانتشار السياحة.

أما اليونانيون فقد اشتهروا بالألعاب الأولمبية التي كانت تنظم بجبل أولمبياً والتي شاركت فيها شعوب كثيرة من مختلف أنحاء العالم وخاصة التي كانت تخضع للإمبراطورية اليونانية آنذاك، الأمر الذي أدى إلى تطوير العديد من الخدمات التي يحتاجها المسافر.

الرومان أيضا وخاصة الطبقة الراقية منهم كانوا يسافرون إلى كل من مصر وبلاد ما بين النهرين والطرف الشمالي لإفريقيا وكل المناطق التابعة للإمبراطورية خاصة لقضاء عطلاتهم الدينية بزيارة المعابد وكذا الهروب من ضغوط المدينة ورؤية الثقافة المحلية، وبانهيار الإمبراطورية الرومانية وما صاحب ذلك من تدهور في نظام المواصلات والأمن مما حطم الانتعاش الاقتصادي وأدى كل ذلك إلى انحطاط حركة السفر والسياحة لدى الرومان.

في العصور الوسطى كانت التجارة وزيارة الأماكن المقدسة وبحثًا عن الترفيه من أهم أسباب السفر لدى أهل أوروبا فقد كانوا يسافرون إلى المراكز الدينية مثل روما، وعلى امتداد الطرق كانت تبنى الاستراحات والنزل وكانت وما زالت العديد من الطرق التي سلكها زوار المقدسات والأماكن التي زاروها شواهد سياحية هامة حتى اليوم.

بظهور الإسلام وانتشاره في عديد من بلدان العالم انتعشت بشكل كبير حركة الانتقال والسفر من أجل الدعوة للدين والدراسة، ومن الوقائع المعروفة أن المدن الإسلامية كانت مزدهرة بالثقافة ومراكز العلم، فتجذب إليها العلماء والمفكرين وطلاب العلم من أرجاء العالم في حين كانت التجارة والرغبة في الكسب عامل لتطور السياحة وقد امتدت دائرة الرحلات العربية إلى غاية قارتي آسيا وإفريقيا.

وقام العديد من المستكشفين والمغامرين بأسفار طويلة من أهمهم الرحالة العربي ابن بطوطة وغيره والتي نتج عنها خدمات كبيرة للعالم .

وتميزت المراحل الأولى للسياحة بعدم وجود قيود أو قوانين منظمة للانتقال، كما لم يكن هناك تطور يذكر في وسائل النقل والمواصلات، ولم يظهر لكلمة "السياحة" أي تعريف أو مدلول واضح.

1-3- مر حلة عصر النهضة والثورة الصناعية:

شهد عصر النهضة تنقل الشباب الأرستقراطيين عبر أوروبا للتعلم والتثقف بحيث كانت رؤية العالم الأوروبي مهمة جدًا وخاصة لدى الشباب الإنجليزي المتعلم ومع ازداد الاهتمام برؤية المناظر والمواقع باعتبارها جزءًا لا يتجزأ عن السياحة، فأولت الدول عنايتها للكاتدرائيات، الكنائس، القصور والآثار القديمة.

في القرن السادس عشر بدأت تظهر مجموعة أفراد يسافرون من أجل متعتهم الذاتية، إلى أماكن معروفة بجمالها، حيث أخذت هذه الطائفة تتزايد تدريجيا وبدأت العواصم الكبرى والمدن الشهيرة والمراكز الثقافية المهمة تجذب الزوار من كل أنحاء العالم.

وارتبط تطور السياحة بالثورة الصناعية، حيث كان الدور الأبرز لوسائل النقل أين يمكن القول إن هذه الوسائل ساعدت في نشأة السياحة ففي بادئ الأمر فكر الإنسان في الانتقال بين مكانين مستخدما المياهً-النقل المائيً- ثم فكر في استخدام السكك الحديدية، ثم استخدام البواخر.

وبحلول القرن التاسع عشر ظهرت تغيرات هامة في أنماط السفر وسلوكيات المسافرين حيث أصبح بمقدور الطبقة الوسطى وطبقة العاملين التنقل بسهولة بفضل السكك الحديدية والسفن البخارية وأدت هذه التطورات أيضًا إلى إنشاء المنتجعات والقرى السياحية الجماعية في المملكة المتحدة مثل ساوثند ومارجيت وبلاكبول بالإضافة إلى الاهتمام بالمناظر والمواقع الطبيعية حيث تم إنشاء أولى الحدائق القومية كمتنزه يلوستون الوطني (ويومينج، الولايات المتحدة الأمريكية، 1872)، ومتنزه رويال الوطني (نيو ساوث ويلز، أستراليا 1879)، ومتنزه بانف الوطني (ألبرتا، كندا، 1885) .

1-4- مرحلة العصر الحديث والمعاصر:

في هذه المرحلة ظهرت السياحة الجماعية وكان ذلك عام 1841 عندما غادرت أول رحلة بالقطار نظمها توماس كوك- thomas Cook– من محطة السكك الحديدية في ليستر بإنجلترا وبذلك أصبح كوك أول منظم رحلات حيث أسهم في توفير السياحة خاصة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الدنيا الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الطلب السياحي واستمر كوك في تنظيم زيارات يومية تتم بالقطار وكانت وظيفة هذه الرحلات تتمثل في نقل أفراد الطبقات الشعبية المختلفة إلى أماكن مختلفة ش لمدة يوم واحد.

نظم كوك أول رحلة بغرض تجاري في عام 1845، وكانت من ليستر إلى ليفربول وويلز الشمالية وقد نظم الرحلات الأولى إلى أحداث رئيسية مثل المعرض الكبير في لندن في عام 1851م والمعرض العالمي في باريس في عام 1855م، كما نظم رحلة سير إلى جبال الألب السويسرية وفي عام 1867م نظم أول رحلة إلى الولايات المتحدة.

وبحلول عام 1880م بلغ عدد وكالات توماس كوك السياحية 60 وكالة في أنحاء العالم المختلفة مما أسهم في سفر سياح الطبقة الوسطى إلى أماكن كانت حكرا على الأثرياء من السياح وظهرت أشكالاً سياحية أخرى أكثر رفهيه وفي عام 1883م سير البلجيكي جورج ناجلماكرز قطار الشرق السريع، وكان أول قطار أوروبي بغرف نوم ومطعم وانتظمت رحلات قطار الشرق السريع في البداية من باريس إلى البحر الأسود ثم امتدت رحلاته فيما بعد إلى إسطنبول بتركيا وكان قطار الشرق السريع مؤثثًا تأثيثًا كبيرا، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ تسيير السفن ذات التأثيث الفاخر، حيث وفرت السفن الأولى مستوى من الفخامة لم يكن متوفرًا في أفضل الفنادق.

وعلى الرغم من التقدم الذي لحق بصناعة السياحة في القرن التاسع عشر وقبله، إلا أنها تطورت في القرن العشرين بصورة لم تشهدها في أية فترة سابقة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حين استقرت الأوضاع السياسية، وازدهرت الأوضاع الاقتصادية وزاد الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية للإنسان في العديد من أقاليم العالم .

وعليه فقد أولى الباحثون اهتماما بليغا بهذا النشاط وتم إنشاء معاهد متخصصة ووضعوا له إطارا خاصا منفصلا عن التجارة والنقل والأنشطة الأخرى وصارت السياحة علما مستقلا.

وبعد الخمسينيات عرفت الانطلاقة الحقيقية للنشاط السياحي والذي تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عمد الأوروبيون إلى الاشتراك في السياحة الدولية وهذا لإعادة الثقة في النفوس بعد الحربين العالمتين، حيث قامت في هذه الفترة شركات سياحية بتنظيم رحلات سياحية أوربيا ودوليا، وتعد إسبانيا أول الدول الأوربية التي حضت باستقبال السياح الوافدين إلى أوربا مقارنة بجيرانها، وهذا يرجع لاعتدال مناخها من جهة ولانخفاض الأسعار فيها من جهة أخرى.

كما شهدت إيطاليا زيادة في السياح الوافدين إليها بفضل تنوع منتجوها السياحي من جزر وجبال وسياحة ثقافية وعلاجية، دون أن ننسى فرنسا وسويسرا اللتان كانتا من أهم الدول المستقبلة للسياحة الثقافية والصحية، أما الدول النامية فلم تعرف نشاطا سياحيا بالمعنى المعروف، سوى السياحة الدينية، والسبب تاريخي راجع إلى فترات الاستعمار التي عرفتها هذه الدول.

أصبحت السياحة خلال الستينات ظاهرة عالمية وبدأت الدول الأوروبية تخطط لها من خلال المخطط الإسباني لتنمية السياحية وهذا بتطوير شواطئها، كما عرفت هذه الفترة دخول الدول النامية للمنافسة الدولية لجذب السياح، بعدما عرفت نوعا من الاستقرار، كمصر والمغرب وتونس وتايلندا وإندونيسيا وكوبا وغيرها، حيث تعتبر هذه الدول لبنة للتنمية السياحية في العالم الثالث والانفتاح على الدول الغربية.

وفي أوائل الثمانينيات من القرن العشرين أصيبت السياحة بنكسة لارتفاع أسعار الوقود، ولكن السياحة ظلت تنمو باستمرار أثناء فترة الركود الاقتصادي، وقد شهدت هذه الفترة تطور أشكال أخرى من التنقل فبالرغم من أن سياحة العطلات تمثل جزءًا أساسيًا من صناعة السياحة فإن أعدادًا كبيرة من السياح مازالوا يسافرون بغرض اكتساب ثقافات جديدة والاحتكاك ببيئات مغايرة، ونظرًا لتغير أنماط الحياة أصبح قضاء العطلات القصيرة وعطلات نهاية الأسبوع خارج المنازل عادة شائعة.

وفي التسعينيات من القرن العشرين نمت السياحة العالمية بمعدل سنوي بلغ حوالي 4% حيث أصبح السياح يذهبون إلى أماكن لم تكن مقصد في السابق، فبسبب النمو السريع الذي تشهده الصين وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان واليابان أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ مركز استقطاب مهمة للسياحة العالمية، ومن المتوقع أن تحافظ مناطق سياحية جديدة مثل بالي في إندونيسيا والحاجز المرجاني الكبير في أستراليا ومناطق في تايلاند وسنغافورة على نموها في السنوات القادمة.

2- *مفاهيم عامـــــــــة*

2-1- مفهوم السياحة:

يوجد هناك العديد من التعريفات التي اصطلحت للسياحة ارتأينا إختيار التعريفات التالية :

- **السياحة:** هي عملية القيام بالسفر من أجل معاينة وزيارة منطقة ما بغية معرفة معالمها ومميزاتها الطبيعية أو الثقافية أو تاريخية.

- **أما السياحة من الناحية العمرانية:** فتعتبر وظيفة من وظائف المدن، وتلعب دور هام في تنميتها فيزيائيا ووظيفيا.
- تعريف للألماني" **جويبر فرويلر "**عام 1905 ، والذي عرفها كما يلي:

السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة ، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي

الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء أكانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل[2] .

- **أما المنظمة العالمية للسياحة فقد اعتمدت المفهوم التالي:**

السياحة "تشمل كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة سفرهم وإقامتهم في مناطق خارج محيط إقامتهم الدائمة، وهذا لفترة لا تتجاوز السنة لأغراض الترفيه، أو أعمال، أو أي أغراض أخرى لا تدر عائدا في المنطقة التي يزوروها"[3]

- **السياحة حسب تعريف جون ميشو** وهو مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي، عرف السياحة كما يلي": السياحة هي نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية... الخ[4]
- **تعريف الموسوعة** Universalis:

السياحة تعبير عن حركة إنسانية واجتماعية تعتمد على فائض مالي من شأنه أن يخصص لوقت الفراغ خارج الإقامة الأصلية ويقتضي ذلك قضاء ليلة خارج الإقامة ولو أن بعض التعاريف تفسر ذلك بقضاء 4 الى 5 ليالي على الأقل خارج السكن الأصلي

2-2- مفهوم السائح :

- حسب المنظمة العالمية للسياحة يعرف السائح كما يلي:

السائح هو المسافر إلى بلد غير البلد الذي يقيم فيه لمدة لا تقل عن أربع وعشرين (24) ساعة لأغراض مختلفة، لا تتضمن الحصول على عمل يدر عليه منفعة مالية، ويستثنى من مفهوم السائح الأشخاص:

- الواصلون بعقود أو دون عقود لشغل وضيفة أو الإلتحاق بالعمل.
- الواصلون للإقامة الدائمة.
- المقيمون في منطقة مجاورة للحدود والأشخاص الذين يستوطنون في منطقة ما ويعملون في منطقة أخرى مجاورة لها.
-

[2] - أحمد الجلاد(1988)، **التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق**، عالم الكتاب طبعة الأولى، القاهرة ،ص108

[3]- Recommandations sur les statistiques du tourisme ONU-WTO série M No 83 (1994), chapitre II, paragraphe 09

[4] - G.P la zoto (1990) :**géographique du tourisme**, maison Paris P13

2-3- مفهوم المتنزهون:

- **المتنزهون** هم الزوار الذين لا تتعدى مدة نزهتهم أربع وعشرين (24) ساعة و هم:

- الأشخاص الذين يسافرون لحضور اجتماعات أو أداء مهمات.

-المشتركون في الرحلات البحرية على ظهور السفن، حتى و إن تعدت مدة إقامتهم 24 ساعة.

-المسافرون الذين يتوقفون في الطرق حتى ولو زادوا على 24 ساعة.

2-4- مفهوم التهيئة السياحية :

تعد التهيئة السياحية فرع من فروع التهيئة العمرانية وهي جميع الترتيبات الخاصة بتحسين المجال السوسيوفيزيائي المتكون من الأفراد ونشاطاتهم

وتعرف أيضا على أنها التهيئة التي تسمح بتنظيم المجالات الجاذبة لعدد كبير من السياح خاصة في أيام العطل وهو ما يسمى بسياحة الكتلة، وتطوير وتنمية هذا النوع من السياحة جعلها قطاعا مهما في التهيئة العمرانية الإقتصادية.

2-5- مفهوم المشاريع السياحية :

المشاريع السياحية: هي مجموع المشاريع العمرانية الموجهة للإستثمار السياحي كالقرى السياحية، التجهيزات السياحية والمركبات السياحية.

2-6- مفهوم العقار السياحي :

العقار السياحي: هو كل عقار له وضيفة سياحية كالفنادق، القرى السياحية، المنشآت السياحية وكذا مناطق التوسع السياحي.

2-7- منطقة التوسع السياحي:[5]

منطقة التوسع السياحي: كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو خصوصيات طبيعية، ثقافية وبشرية مناسبة للسياحة ومؤهلة لإقامة أو تنمية منشآت سياحية، ويمكن استغلالها في تطوير نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية.

2-8- الموقع السياحي:[5]

الموقع السياحي: كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو ما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان.

[5] - الجريدة الرسمية رقم 11 القانون رقم (03-01) المؤرخ في 2003/02/17 **المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**. ص 05

3- أنواع السياحة:

1-السياحة الشاطئية:

تنتشر هذه السياحة في البلدان التي تتوفر لها مناطق ساحلية جذابة وبها شواطئ رملية ناعمة وهذا النوع من السياحة هو الأكثر شعبية وجذب في العالم والأكثر سهولة كونها مرتبطة أساسا بالبحر مثل دول حوض البحر المتوسط.

2-السياحة الثقافية:

وهي كل نشاطات الاستجمام، يكون الدافع الرئيسي فيها هو السعي وراء المعرفة واكتشاف التراث المعماري، مثل المدن، القرى، المواقع والمعالم الأثرية، الحدائق والمباني الدينية، أو تراث روحي مثل المهرجانات والحفلات التقليدية والعادات المحلية أو الوطنية[6].

3-السياحة الدينية :

وهي أقدم أنواع السياحة التي تفاعل معها الإنسان كونها تجسد رغبة لديه لزيارة المناطق والمواقع المقدسة لمعرفة دينه وممارسة شعائره أو تقوسه، حيث تعتبر زياراتها من التعاليم الدينية وعلى سبيل المثال يمارس المسلمون أحد الأركان المقدسة في الإسلام وهو أداء مناسك الحج بالذهاب إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة بصفتهما أقدس المواقع الدينية هذا بالنسبة للمسلمين، أما المسيحيين فهم يتنقلون ويسافرون لإحياء بعض التقوس الدينية في الأماكن المخصصة لذلك كزيارة الكنائس العالمية في روما (الفاتيكان) ....

4- سياحة المؤتمرات والأعمال:

هي انتقال وإقامة الأشخاص خارج أوطانهم أو خارج محل إقامتهم وهذا لدوافع مهنية وهذا النوع من السياحة يخص فئات معينة من أفراد المجتمع منهم الباحثين ورجال الأعمال والمستثمرين... وهذا النوع من السياحة هو في حد ذاته يساهم في التعريف والإشهار السياحي للمناطق المستضيفة لهذه المؤتمرات والمعارض ويعتبر وسيلة دعائية ناجحة.

5-السياحة الترفيهية :

هذا النوع من السياحة يتضمن تغيير محل الإقامة الدائمة لفترة أكثر من يوم واحد لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس، وهي تتضمن أيضا ممارسة الهوايات المختلفة كالصيد والغوص في البحار والتزلج على الثلوج في مناطق كثيرة من الجزء الشمالي من الكرة الأرضية وعادة ما يلجا السياح إلى الأقاليم ذات المناظر الطبيعية

[6] - نفس المرجع السابق . ص 04 .

الخلابة ، والمناطق الهادئة والبعيدة عن الضوضاء ومصادر التلوث كالسواحل ، الغابات ، والأرياف لقضاء أوقات الفراغ والعطل بعيدا عن العمل و المسؤوليات[7].

6-السياحة الصحراوية:

يوجد هذا النوع من السياحة في الصحاري حيث تشكل ميزة للتراث السياحي، كما تعتبر ميزة اقتصادية على المدى القصير، إذ أن المزايا الأمنية مقارنة بالشمال والمناطق السياحية التي تتمتع بها مناطق الجنوب ، قد تجعلها أقطاب سياحية حقيقية لجلب السياح الأجانب ومن ناحية أخرى تشكل هذه السياحة مصدرا هاما لإنشاء مناصب الشغل في مناطق تعاني من نقص الإمكانيات في مجال تطوير نشاطات في قطاعات أخرى[8].

7- السياحة العلاجية:

هي سفر لإمتاع النفس والجسد معاً بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس وتعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة تساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤن إلى هذه المراكز (حمامات المياه المعدنية ومياه البحر والمصحات العلاجية...)

عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة العلاجية بأنها تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للبلد وبشكل خاص المياه المعدنية.

4- أهم العناصر لقيام صناعة السياحة:

إن السياحة تعتبر صناعة مركبة تدخل فيها عدة نشاطات وفعاليات تكون مكملة لبعضها البعض من أهم عناصر قيامها:

أ- **المادة الأولية:** تتمثل في المؤهلات السياحية والموارد الطبيعية والتاريخية والأثرية التي تختلف من منطقة إلى أخرى وتمثل القيمة الأصلية للمنتوج السياحي.

ب- **رأس المال:** إن لإنشاء أو تطوير مشروع سياحي يحتاج إلى رأس مال عالي، ليكون هذا الأخير على هيئة سياحية بإمكانها تسهيل عملية جذب السياح إليها كإنشاء منتجعات وقرى سياحية وفنادق راقية وفخمة بالإضافة إلى الوكالات السياحية وتوفير وسائل المواصلات، كل هذا يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

7- عشي صليحة: مذكرة ماجستير(2004-2005). **الاثار التنموية السياحية دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب** –ص13

8 - الجريدة الرسمية رقم 11 **القانون (03-01) مرجع سبق ذكره** . ص 04 .

ج- **العمل:** القطاع السياحي يقوم بالنهوض بقطاعات أخرى فهذا يستلزم توفير مناصب عمل كثيرة، فكل فرد يشارك في خلق وتطوير صناعة السياحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ونأخذ على سبيل المثال فئات ريفية تقوم بممارسة الصناعات التقليدية والشعبية وبهذا تكون قد شاركت في صناعة السياحة، أما الصورة المباشرة فنحن نحتاج إلى أيادي عاملة مختصة ومؤهلة حتى نستطيع أن نقدم خدمات راقية تعجب السائح وتلبي ما يحتاجه كالمرشد السياحي.

د- **البنى التحتية:**إن توفر البنى التحتية عنصر مهم جدا في تطوير والنهوض بالقطاع السياحي وتطويره بصفة مباشرة كون هذه البنى حاجة ملحة بالنسبة للسائح.

هـ- النقل: عنصر أساسي حيث يساعد في تطوير ونجاح السياحة في أي مكان من العالم، فكلما نشطت السياحة يصحبها بالتأكيد نشاط ملموس في قطاع النقل ووسائل المواصلات المختلفة.

و- **الدعاية والإعلام والترويج:** عندما يرغب أي شخص في التوجه إلى منطقة ما فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على الإعلانات والدعاية لأنه لم يسبق له أن شاهد تلك المنطقة من قبل.

فعموما بنجاح الترويج والإعلان عن سياحة في بلد ما بالتأكيد ستنجح السياحة في ذلك البلد ولو على مراحل.

5- المرافق السياحية

- **الفندق**: يعتبر الفندق من الأماكن التي يستعملها الإنسان كمكان للإقامة المؤقتة حيث يقدم خدمات مقابل أجر معين يكون باهض في أغلب الأحيان منها الطعام، الراحة والنوم... وهو على عدة أنواع: فندق حضري، فندق صحراوي، فندق شاطئي، فندق حموي، فندق المسافرين...
- **البانسيون**: هو مرفق للإقامة يحوي من 05 إلى 15 غرفة يقدم فطور الصباح ويمنح للزائرين حق تحضير طعامهم بأنفسهم.
- **المركب المعدني**: هو يعمل من أجل توفير و تحقيق الراحة و الاستجمام مع العلاج الصحي، وكذا جناح الإقامة وانطلاقا من تسمية مركب فهو يقدم خدمات مختلفة ومتنوعة مكملة لبعضها البعض.
- **بيوت الشباب**: هي مرافق تتوفر على أسرّة غير مكلفة مع مغاسل ودورات المياه وجناح للطبخ معد للشباب الذين يتراوح عمرهم بين 14 و30 سنة وبالتالي فهو إجتماعي إنساني.
- **المخيم**: هو مكان للعيش في الهواء الطلق كخيمة أو عربة متنقلة يكون عادة في الريف أو الجبال أو بالقرب من الشواطئ إلا انه يجب إختيار مكان تموضعه ومراعاة الحفاظ على البيئة بالإضافة إلى كيفية التعامل مع السكان الأصليين.

- **القرية السياحية**: هي مكان قد تتوفر فيه جميع أسباب الراحة، الترفيه والتسلية مع إمكانية ممارسة الرياضة بشكل واسع وكذا وجود مرافق الإيواء بمختلف الأنواع.

إذن المرافق السياحية هي تخضع لنوع وشكل عمراني معماري بالإضافة إلى خصائص المنطقة المراد إنشاؤها عليها بالإضافة إلى الخصائص البشرية والطبيعية.

6- مدى تأثير السياحة:

إن لظاهرة السياحة تأثير على مختلف الجوانب خاصة الاقتصادي ولها آثار من بينها:

- **آثار إيجابية:**

- توفير العملة الصعبة بفضل السياح الأجانب.
- إحداث مناصب شغل جديدة وبالتالي التقليل من البطالة.
- زيادة الدخل الوطني وجلب الاستثمارات.
- تدعيم العلاقات بين الشعوب نتيجة التعارف وتبادل الثقافات.
- تنشيط وترقية الصناعات الحرفية وإثراء التراث الثقافي.

- **آثار سلبية:** بالإضافة إلى الآثار الايجابية للسياحة فلها أثار سلبية ممثلة في ما يلي:

- إتلاف المناطق الطبيعية نتيجة إنجاز هياكل وبنى سياحية في المناطق الطبيعية أو الزراعية.
- تدهور وإتلاف المواقع الأثرية نتيجة النهب، السرقة وانعدام الرقابة.
- انتشار بناءات عشوائية وفوضوية نتيجة عدم تطبيق القوانين بصرامة.
- ظهور آفات تضر بالمجتمع نتيجة التقليد.
- فقدان الهوية الوطنية والتقاليد في حال عدم التمسك بالعادات والتقاليد وإهمالها والتي تمثل ثقافة شعب.

كما أن للسياحة أثار على المدن حيث أوجدت مجالات عمرانية لم يكن لها وجود من قبل، ومن أحسن الأمثلة على ذلك المنتجعات السياحية المتواجدة في الجبال والسواحل والتي تظهر كل مرة على الخريطة السياحية ولها تأثير مباشر على تطوير السياحة وترقية خدمات السياحة .

كما أن للسياحة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على بقية القطاعات كقطاع النقل والمواصلات، الصحة، التجارة وغيرها من القطاعات.

7- العوامل المعرقلة للسياحة:

هي كل ما يؤدي إلى ركود في مجال السياحة أو الحد منها من بينها:

- الأسعار الباهظة: التكاليف المرتفعة سواء أثناء التنقل أو الإقامة.
- الاضطرابات السياسية والاقتصادية للبلد.
- الحروب ومختلف النزاعات السياسية بين الدول.
- انعدام الأمن وتدني مستوى الخدمات.
- الكوارث الطبيعية.
- الأزمات الاقتصادية.

8- التدفقات السياحية في العالم

إن معظم التدفقات السياحية في العالم تندرج ضمن المحور شمال- شمال حيث تتواجد أهم الأحواض المصدرة والمستقبلة للسياحة وهي: أوروبا وأسيا وتليها أمريكا حيث تسجل أوربا خلال 2008 المرتبة الأولى في استقبال وتوريد السياح وهذا راجع للأسباب التالية:

- باعتبارها دول غنية.
- ارتفاع المستوى المعيشي.
- احتوائها على بنى تحتية للسياحة وتقدم خدمات عديدة وملائمة للاحتياجات المختلفة السياح.

9- الأحواض السياحية في العالم:

إن الزيادة في عدد السياح أعطى فكرة زيادة المناطق السياحية في العالم لتصبح تعرف فيما بعد بالأحواض السياحية إذ أن الدول المتقدمة تعتبر من أوائل البلدان من حيث عدد السياح وقيمة المداخيل، ثم تليها الدول الأقل تقدما كالصين وتونس، مصر وتركيا ...ففي سنة 2009 استفادت خمسة دول من نسبة حوالي 32,4 % من مداخيل السياحة العالمية وهي كل من " الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا والصين " ونفس الدول الخمسة الأولي المتصدرة لمداخيل السياحة العالمية استفادت سنة 2006 من 34,7% من مداخيل السياحة العالمية "، ويمكن إبراز أهم الأحواض السياحية في العالم منها:

1. حوض أوروبا:

تعتبر أوروبا من أهم المناطق السياحية في العالم حيث تحل المرتبة الأولى من حيث استقبال السياح أين تتوجه أغلب التدفقات السياحية نحو سواحل البحر المتوسط منها (CASTA BRAVA)-(COSTA D'EL SOL)

الأسبانية و"LANGUE DOC " و(COTE D'AZUR) الفرنسية و(RIVIRA) وبعض الجزر اليونانية وتقصد هذه المناطق لاعتدال المناخ بها والتفوق في الخدمات السياحية.

حيث يسجل حوض أوربا تدفق 265,6 مليون سائح خلال 1990 بنسبة 60,44 % من سياح العالم، أما في سنة 2000 فقد سجل 392,5 مليون سائح بنسبة 57,4% من سياح العالم وفي سنة 2006 سجلت أوربا 457,5 مليون سائح بنسبة 54,33% ورغم تناقص نسبة السياح القادمين إليها إلا أنها تبقى أكبر مستقطب بنسبة أكثر من نصف السياح بالعالم وكذلك مداخيل السياحة في أوربا تبقي الأولى في العالم بحيث أنها تحصد دوما حوالي نصف مداخيل السياحة العالمية فقد سجلت 142,89 مليار دولار خلال سنة 1990 بنسبة 52,9 % من مداخيل السياحة العالمية، وفي سنة 2000 فقد حصدت 232,56 مليار دولار بنسبة 49 % من مداخيل السياحة العالمية وفي سنة 2006 حصدت 377,63 مليار دولار بنسبة 51,35 % من مداخيل السياحة العالمية، وبالتالي يبقى حوض أوربا المتصدر من حيث عدد السياح وعائدات السياحة العالمية.

2. حوض آسيا:

تحتل آسيا المرتبة الثانية في السياحة العالمية خاصة دول جنوب القارة حيث عرفت السياحة اهتماما وتطورا بتطور اقتصادها وأكثر هذه الدول الصين التي احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد السياح الوافدين إلى القارة والرابعة عالميا خلال سنة 2006 بالإضافة إلى تايلاند التي احتلت أيضا ترتيبا ضمن العشرين دولة عالميا في استقبال السياح وكذا إندونيسيا وبعض جزر المحيط الهادي التي تعتبر من الوجهات السياحية خلال السنوات الأخيرة دون أن ننسى دول الشرق الأوسط التي سجلت حوالي 5 % من سياح العالم ما يقدر بـحوالي 41 مليون سائح خلال 2006 .

سجل حوض أسيا خلال سنة 1990 حوالي 66 مليون سائح بنسبة حوالي 15 % من سياح العالم منها حوالي 10 مليون سائح لدول الشرق الأوسط، وفي سنة 2000 سجلت آسيا 135 مليون سائح بنسبة 19,75 % من سياح العالم وفي سنة 2006 سجلت حوالي 208 مليون سائح بنسبة 24,7 % منها حوالي 41 مليون سائح لدول الشرق الأوسط، أما عن مداخيل السياحة فقد سجلت خلال سنة 1990 ما يقدر بـ 51,6 مليار دولار أي ما نسبته 19,1 % من مداخيل السياحة العالمية، في سنة 2000 سجلت حوالي 100,5 مليار دولار ما نسبته حوالي 21,2 % من مداخيل السياحة العالمية وفي سنة 2006 سجلت حوالي 180,22 مليار دولار ما نسبته 24,5 % من مداخيل السياحة العالمية والشرق الأوسط لوحده سجل مداخيل مقدرة بـ 26,75 مليار دولار ما نسبته حوالي 3,6 % من مداخيل السياحة العالمية المقدرة بـ 735,45 مليار دولار خلال نفس السنة.

3. حوض أمريكا الشمالية:

يحتل حوض أمريكا الشمالية المرتبة الثالثة بعد أن كان في المرتبة الثانية قبل سنة 2001 وسبب هذا التراجع هو سوء الوضع الأمني خاصة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية الشيء الذي أدى إلى انخفاض حركة السياح نحو هذه المنطقة وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم المناطق السياحية في القارة أين تتواجد أكبر المدن السياحية مثل فلوريدا، كاليفورنيا، في مجال السياحة الساحلية كما نجد أيضا سياحة الألعاب والتي تتضح في حدائق التسلية كما هو في لآس فيقاس وغيرها أما فيما يخص الإحصاءات فقد:

سجل حوض أمريكا خلال سنة 1990 حوالي 93 مليون سائح بنسبة حوالي 21,1 % من سياح العالم حيث كان يحتل هذا الحوض الترتيب الثاني إلا أنه تراجع خاصة بعد هجمات 2001، وفي سنة 2000 سجلت أمريكا 128,2 مليون سائح بنسبة 18,75 % من سياح العالم وفي سنة 2006 سجلت حوالي 136 مليون سائح بنسبة 16,2 % وهي أضعف من النسبة السابقة وهذا راجع لأسباب، أما عن مداخيل السياحة فقد سجلت خلال سنة 1990 ما يقدر بـ 69,28 مليار دولار أي ما نسبته 25,65 % من مداخيل السياحة العالمية، في سنة 2000 سجلت حوالي 130,8 مليار دولار ما نسبته حوالي 27,6 % من مداخيل السياحة العالمية وفي سنة 2006 سجلت حوالي 153,37مليار دولار ما نسبته 20,9 % من مداخيل السياحة العالمية.

ورغم تناقص عدد السياح على هذا الحوض خلال السنوات الأخيرة إلا أنه يبقى مستفيد من حوالي خمس مداخيل السياحة العالمية.

بالإضافة إلى هذه الأحواض هناك حوضان آخران هما: حوض إفريقيا وحوض استراليا إلا أنهما اقل أهمية بالنسبة للسياحة العالمية، بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتوفر بهما من إمكانيات طبيعية وبشرية، حيث يمكن أن تحقق بها مكانة بين الأحواض العالمية في حالة استغلالها استغلالا جيدا.

والجدول الموالي يوضح لنا عدد السياح الوافدين على الأحواض العالمية لسنة 2008 حيث نلاحظ أن حوض أوروبا يستحوذ على اكبر نسبة للسياح في العالم بنسبة 52,93 % بـ 489 مليون سائح من مجموع 924 مليون سائح في العالم ونجد كل من فرنسا وأسبانيا وايطاليا على رأس الدول الأوروبية بمجموع السياح على التوالي:(79,3، 57,3، 42,7 مليون سائح) أما عن المرتبة الثانية فتعود إلى حوض آسيا بـ: 188 مليون سائح بنسبة حوالي 20,3 % منها الصين بالمرتبة الأولى بنسبة حوالي 5,7 % أي ما يعادل 53 مليون سائح ثم نجد حوض أمريكا محققة 148مليون سائح ما نسبته 16 % من سياح العالم ، ثم الشرق الأوسط بـ 53 مليون سائح ما يعادل 5,7 % والمرتبة الأخيرة حوض إفريقيا بـ: 47 مليون سائح بنسبة حوالي 5,1 % من سياح العالم ونجد ان هذه الوجهة تبقى ضعيفة مقارنة ببقية الوجهات ومقارنة أيضا بالإمكانيات الطبيعية والتاريخية لإفريقيا.

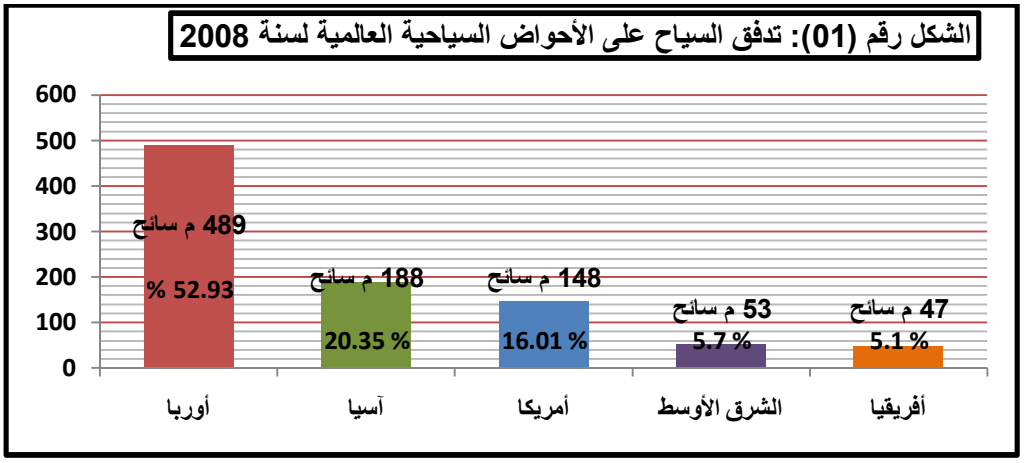

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة

جدول رقم (01): **تدفق السياح على الأحواض السياحية العالمية – 2008 –**

	عدد السياح (بالمليون)	النسبة (%)
العالم	**924**	**100**
أوربا	**489**	**52,93**
فرنسا	79,3	8,6
أسبانيا	57,3	6,2
ايطاليا	42,7	4,6
آسيا	**188**	**20,35**
الصين	53	5,7
أمريكا	**148**	**16,01**
الولايات المتحدة الأمريكية	58	6,3
الشرق الأوسط	**53**	5,7
أفريقيا	**47**	**5,1**
تونس	7.05	0.76
المغرب	4,21	0,45
الجزائر	1.77	0.19

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة

4- السياحة في حوض البحر المتوسط :

تعتبر منطقة البحر المتوسط منطقة مهمة بالنسبة للحركة السياحية في العالم بحكم أنها تضم أهم الدول السياحية في العالم (فرنسا، أسبانيا، ايطاليا، تركيا...)، بالإضافة إلى المقومات السياحية التي تمتلكها من مقومات

بشرية وطبيعية، الشيء الذي يعطيها تنوعا في أنماط السياحة، وكذا تفوقها في الخدمات ويمكن تقسيم حوض المتوسط إلى قسمين حسب قدرة الجذب والتدفق السياحي إليها حيث نميز:

4-1- الضفة الشمالية:

هذه الضفة تتموقع في الجزء الشمالي للبحر المتوسط، وتشهد انتعاشا وتفوقا في الخدمات السياحية، زيادة على التنوع في السياحة من سياحة الاستجمام والسياحة الشاطئية والبيئية إلى سياحة الصحة والعلاج، سياحة الأعمال، الرياضة، الآثار والثقافة....

وأهم دول هذه الضفة: فرنسا التي تحتل المرتبة الأولى عالميا تليها أسبانيا، ثم إيطاليا بالإضافة إلى البرتغال، ألمانيا، النمسا، واليونان...، ومن أجل بلورة الموضوع أكثر ارتأينا إلقاء نظرة على السياحة في فرنسا بحكم أنها الأولى عالميا من حيث عدد السياح، والبحث عن الأسرار التي جعلت منها القبلة الأولى في العالم.

- **السياحة في فرنسا**

بلغ عدد السياح الوافدين إلى فرنسا سنة 2009 حوالي 74,2 مليون سائح محققة دخلا قدره 48,7 مليار دولار مسجلة المرتبة الأولى من حيث عدد السياح، والمرتبة الثالثة من حيث المداخيل بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية بـ94,2 مليار دولار في المرتبة الأولى وإسبانيا بـ 53,5 مليار دولار في المرتبة الثانية .

وفي سنة 2005 قد حققت فرنسا المرتبة الأولى عالمياً على صعيد عدد السياح، متقدمة على أسبانيا التي جاءت في المرتبة الثانية تليها الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، حيث استقبلت فرنسا 76 مليون سائح محققة دخلاً مقداره 43.3 مليارد‌ولار، ورغم التفوق الذي حققته فرنسا من حيث عدد السياح، فإن العائد المالي يضعها في المرتبة الثالثة، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى محققة 81.7 مليار دولار عن 49,4 مليون سائح، ثم إسبانيا بـ 47,9 مليار دولار عن 55,6 مليون سائح خلال سنة 2005، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى محققة 85,7 مليار دولار عن حوالي 51 مليون سائح ما يعادل حوالي 11,7 % من مداخيل السياحة العالمية ، ثم إسبانيا بـ 51,12 مليار دولار عن 58,45 مليون سائح ما يعادل حوالي 7 % من مداخيل السياحة العالمية وفرنسا بدخل قدره 46,35 مليار دولار عن 79 مليون سائح ما يعادل حوالي 6,3 % من مداخيل السياحة العالمية خلال سنة 2006.

ويعود هذا الخلل إلى أن عدداً كبيراً من السياح يدخلون فرنسا كمحطة عبور إلى دولة ثانية مثل أسبانيا وألمانيا، مما يقلل من حجم الإنفاق الذي يرتفع بشكل ملحوظ في الدولة التي تمثل الوجهة النهائية للسائح.
بالإضافة إلى نسبة النمو السياحي الداخلي تجاوزت نسبة الطلب السياحي في البلد، وهذا ما أدى إلى استقطاب السياح الأجانب أكثر فأكثر وإن هذا التردد الكبير عليها يفسر بعدة عوامل منها:

- موقعها الاستراتيجي كونها في قلب أوربا، مما جعلها جسر عبور لدول الجوار الأوربية منها والتوسطية ودول أخرى.
- الطاقة الهائلة من المرافق والبنى التحتية والخدمات لاستيعاب، استقبال ونقل العدد الهائل من السياح لا مثيل لها على الصعيد العالمي.

جدول رقم (02): تطور عدد السياح الوافدين إلى فرنسا خلال السنوات الأخيرة

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السياح (بالمليون)	76	78,9	81,9	79,3	74,2

Source: 2009 Gouvernement Français Bilan **Tourisme en France 2009 P /09**

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح ظل في تزايد مستمر حتى وصل إلى الذروة بحوالي 82 مليون سائح سنة 2007 ثم بدأ في الانخفاض وذلك لأسباب من أهمها ارتفاع أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل في جويلية 2008 إلى أعلى مستوى وهو 147 دولار للبرميل والأزمة المالية العالمية ورغم كل هذا تبقى فرنسا المتصدر الأول من حيث التدفقات السياحية العالمية والثالثة عالميا من حيث مداخيل السياحة العالمية.

جدول رقم (03): عدد الفنادق والغرف المتوفرة في فرنسا 2009

الصنف	0*	1*	2*	3*	4* وأكثر	المجموع
عدد الفنادق	2 025	1 401	9 328	3 864	869	17 487
عدد الغرف	77 478	31 888	265 002	173 393	64 321	612 082

Source: www.tourisme.gouv.fr/hotel/hot-tour/hotels-ccles.php

الشكل رقم (02): طاقة استيعاب الفنادق في فرنسا (2009)

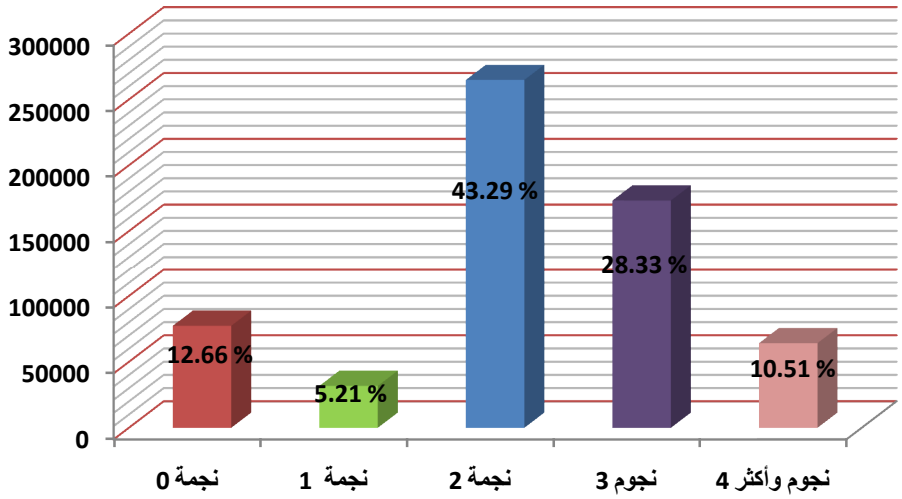

من خلال الجدول نلاحظ أن فرنسا تمتلك طاقة إيواء هائلة بأكثر من 600 ألف غرفة وأن أكثر نوع فيها ذو صنف نجمتين بنسبة أقل من نصف العدد الإجمالي، ثم يليه صنف ثلاث نجوم بأكثر من ربع العدد الإجمالي وهما ما يشغلان حوالي ثلاث أرباع العدد الإجمالي من الغرف وفنادق من 4 نجوم وأكثر تشغل نسبة أكثر من 10% من عدد الغرف.

أ- الأقاليم السياحية في فرنسا:

لفرنسا ثلاثة أقاليم رئيسية يتردد عليها السياح بكثرة وهي:

- **العاصمة باريس**: بصفتها أكبر العواصم السياحية في العالم.
- **السواحل**: حيث تستقطب الفرنسيين والأجانب لفترة إقامة صيفية حيث ارتفعت نسبة الإقامة الصيفية خاصة في السنوات الأخيرة حيث تسجل الإقامة الصيفية 45 % من نسبة الترددات.
- **محطات التزلج (الرياضات الشتوية)**: حيث تسجل ما يقارب 09 مليون فرنسي وحوالي 1,5 مليون أجنبي سنويا يقيم الواحد منهم على الأقل 01 يوم في إحدى محطات الرياضات الشتوية المقدر عددها بـ 429 محطة، خاصة منها المجاورة لمرتفعات الألب.

ب- تنوع العرض السياحي:

بعدما كان العرض السياحي في فرنسا يقتصر على المبيتات البسيطة والفنادق الفخمة، أصبح العرض السياحي ذو طابع جد متنوع من حيث تعدد مرافق الإيواء الذي نتج عنه تنوع واختلاف في الأسعار(حسب نوعية الخدمات المقدمة)، نتج عن ذلك تجانس في أصناف الخدمات (كلاسيكية، حديثة..)، ويتجسد ذلك التنوع في

الفنادق، الإقامات السياحية، البيوت المؤجرة والمخيمات وقد ظهرت أيضا البيوت العائلية، القرى السياحية، الفنادق الريفية (الواقعة في الريف) والفنادق الترفيهية الموجودة داخل الحظائر الترفيهية والفنادق الاقتصادية (موتيل).

ج- السياسة السياحية في فرنسا:

إن توتر العلاقات السياسية، الاقتصادية وعدم الاستقرار الأمني العالمي في الفترة الحالية أدى إلى جعل الظاهرة أصعب وفي إطار المنافسة المتزايدة والمتنامية في السوق السياحية عملت الدولة الفرنسية على تجاوز التحديات القائمة ومن هذه التحديات:

- حدوث تسارع في النمو السياحي العالمي مصحوب بسياسات تفتحية متبعة من طرف العديد من الدول مما خلق وجهات سياحية جديدة مثل الصين...
- تطور منتوجات سياحية ذات نوعية جد تنافسية في البلدان المجاورة وغيرها كإسبانيا بالإضافة إلى تسخيرهم ميزانيات ضخمة لهذه المنتوجات وللترويج السياحي.
- وجود شبكات تصنيع للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى شبكة الإنترنت لترويج وتسويق المنتج السياحي.
- توفر المواصلات والنقل بأسعار معقولة بين ونحو الدول المتنافسة.
- تنامي روح البحث عن الأمان في الوجهات السياحية بالأخص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م

فمن السياسات التي اتبعتها فرنسا حديثا هي الحفاظ على السياح المحليين فمثلا في العاصمة باريس قامت السلطات بإنشاء شواطئ وذلك بابتكار مشروعا ترفيهيا موسميا لتحويل حرارة الصيف على ضفاف نهر السين إلى عامل جذب سياحي لسكان المدينة والزوار الأجانب وذلك بخلق أجواء ساحلية تلائم فصل الصيف وسط العاصمة باريس.

وعلى الرغم من بعد باريس عن المنافذ البحرية فإن ما أوجدته السلطات الفرنسية من أجواء ساحلية تجعل السياح المحليين والأجانب يقتنعون بوجود شواطئ حقيقية وسط العاصمة.

4-2- الضفة الجنوبية للمتوسط

نميز في الضفة الجنوبية للمتوسط ثلاثة أقطاب سياحية متمثلة في مصر، تونس والمغرب بالإضافة إلى دول أخرى تزخر بإمكانيات هائلة إلا أن الحركية السياحية بها تبقى ضئيلة (كالجزائر وليبيا...)، ولأنه يصعب علينا التطرق إلى كل دول الضفة الجنوبية سنحاول قدر المستطاع إلقاء نظرة على السياحة في تونس لأخذ ولو فكرة بسيطة عنها بحكم أن الجزائر تتموضع ضمن نفس الضفة ولاشتراكها كذلك في نفس الخصائص الطبيعية والمناجية ..

➢ السياحة التونسية

❖ واقع السياحة في تونس:

تتمثل قوة السياحة والمنتج السياحي في تونس في الشواطئ التي تمتد على أكثر من 1300 كيلومتر طولاً، اعتدال المناخ من نوع المتوسطي الحار، القرب من السوق الأوروبية، الاستقرار السياسي والاجتماعي وبها سبعة مناطق سياحية رئيسية تمتد من الشمال إلى الجنوب وهي: ضفاف المرجان في طبرقة وبنزرت، شواطئ قرطاج، منطقة نابل - الحمامات، ياسمين الحمامات، منطقة سوسة، منطقة المنستير والمهدية، وأخيراً منطقة جربة - جرجيس.

بالإضافة إلى المناطق الصحراوية المتميزة بهدوئها واتساعها الشاسع، وذلك من مسافة لا تبعد كثيراً عن الشواطئ الجميلة وعن الجبال المكسوة بالأشجار وعن المراكز العمرانية النابضة بالحركة، كما نجد أيضاً في تونس القرى الجبلية والواحات، حيث تجاوز عدد السياح المهتمين بالسياحة الصحراوية عام 2000م حوالي 860 ألف سائح.

وتعد السياحة في تونس من أقدم وأهم القطاعات حيث حققت السياحة التونسية خلال السنوات القليلة الماضية أداءً متميزاً يثير الإعجاب، الأمر الذي مكنها من أن تحتل اليوم مكانة إستراتيجية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتونس، ويتمثل ذلك بشكل خاص في توفير فرص العمل وإحداث حركة تجارية شاملة، حيث تحتل السياحة المرتبة الثانية في قائمة الصادرات التونسية بعد قطاع النسيج، وتتجاوز إيراداتها نسبة 28% من إجمالي الصادرات التونسية وتربط السياحة والصناعات التقليدية علاقة وثيقة جداً إلى درجة أن هذين القطاعين يبدوان وكأنهما قطاع واحد، وبفضل السياحة تمكنت الصناعات التقليدية من استرجاع حيويتها، إذ هي توفر حالياً فرص عمل لحوالي 300 ألف شخص.

وتقدر مبيعات الصناعات التقليدية بحوالي 250 مليون دينار تونسي، أي بنسبة 3.4% من إجمالي الصادرات التونسية.

وتستعمل السياحة حوالي 3% من طاقة النقل البري والاتصالات السلكية واللاسلكية، كما تمكن قطاع النقل الجوي من تحقيق نسبة نمو عالية بفضل السياحة، وفي الواقع فإن السياحة تقوم بدور فاعل في قطاع التشغيل، ذلك أنها توفر حوالي 80 ألف فرصة عمل مباشرة و240 ألف فرصة عمل غير مباشرة، فالفئة التي تعتمد في معيشتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة على قطاع السياحة، حوالي 2 مليون عامل، وهو ما يمثل خمس سكان البلاد تقريباً.

وتجاوز دخل هذا القطاع 2 مليار دولار عام 2006 لأول مرة وزاد عدد السياح الذين زاروا تونس في العام الماضي عن 6.5 مليون سائح من بينهم مليون و200 ألف سائح فرنسي وبذلك تحتل فرنسا المرتبة الأولى ضمن

مجموعة الأسواق الأوروبية المصدرة للسياح في اتجاه تونس ويوفر قطاع السياحة ما يزيد عن 360 ألف فرصة عمل، ومن الأسباب التي جعلت تونس قبلة العديد من السياح هي أماكن الإيواء حيث تبلغ طاقة الإيواء السياحية في تونس سنة 2006 حوالي 231838 سرير (ما نسبته حوالي 27 % من الفنادق من فئة أربعة و خمسة نجوم)[9]، وكان تطور قطاع الفندقة بتونس سريعاً جداً، إذ تحملت الدولة مسؤولية القيام بالبنية الأساسية التي أسهمت بشكل كبير في توفير البيئة الاستثمارية المناسبة، وتقوم التنمية السياحية في تونس على[10] :

- أنشطة الاستجمام:وجود أكثر من 80% من عرض الإيواء في المناطق الشاطئية، تم تطوير العديد من الفروع لضمان النمو.
- العلاج بمياه البحر:20 مركز وأكثر من 110000 مستشفى.
- القولف: 08 ملاعب للقولف، غير أن نجاح هذا الفرع اليوم لا يزال متوسطا.
- النزهة: 16 ميناء ومحطة للنزهة البحرية.
- الرحلات البحرية: 378129 مسافر تم استقبالهم في 2003.
- الصحراء: تنمية هامة في محيط توزر، مضاعفة عدد الوكالات المتخصصة.

❖ **الإستراتيجية السياحية المتبعة في تونس:**

وضعت تونس مؤخرا على مدى السنوات الأخيرة إستراتيجية للتنمية السياحية في ظل التحولات العميقة التي بات يشهدها المشهد السياحي العالمي وما يتسم به من منافسة حادة اقتضت تطوير السياسات المنتهجة ومنها:

- تمديد الموسم السياحي وعدم اقتصاره على الموسم الصيفي وسياحة الشواطئ وذلك بتشجيع المنتجات السياحية الجديدة والاستغلال الأمثل لما يتوفر في هذا البلد من خيرات يفتقد لها السائح في بلاده على غرار السياحة الثقافية والسياحة الاستشفائية وسياحة الترفيه والسياحة الصحراوية.
- بدأ قيادة حملات ترويحية هامة للسياحة التونسية انطلقت من مدينة مدريد الأسبانية.
- إقامة عدد من الموانئ الترفيهية في عدد من المدن الساحلية التونسية لدعم موانئ سيدي بورسعيد، طبرقة، جربة، القنطاوي والمنستير خاصة أن الشريط الساحلي التونسي يمتد على مسافة أكثر من 1300 كلم ويتميز بالجمال والمناظر الطبيعية الخلابة فمنه المتاخم للجبال ومنه للغابات ومنه للمدن.
- استقطاب مزيد من السياح بطرق أبواب أسواق جديدة خاصة لاستقطاب السائح الأمريكي ذي الدخل العالي والإنفاق المرتفع بالإضافة للسياح الآسيويين وأبرزهم من السوق الصيني الأكثر كثافة والجيدة

[9]- fr.wiklipedia.org/wiki/Tourisme_Tunisie.

[10]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الأول- **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية** – ص: 89

إنفاقا وتبقى السوق الخليجية كذلك من بين الأهداف المرسومة وذلك بفتح خطوط طيران مباشرة مع عدة دول منها الكويت.

- تأكيد تأهيل الوحدات المتقادمة التي تعد أحد الركائز الأساسية في مخططات الجودة في المجال السياحي مشيرا إلى مختلف الحوافز والتشجيعات التي تم إقرارها.
- النهوض بالسياحة الرياضية، سياحة الشباب واستغلال البنية الرياضية المتطورة التي اكتسبتها تونس وتوظيفها في هذا المجال وإبراز أهمية تطوير السياحة الثقافية والبيئية
- الترويج لسياحة المؤتمرات كون تونس لا ينقصها أي شيء لترويج مثل هذا المنتج السياحي بفضل عدد الفنادق الذي تجاوز المائة وأغلبها فنادق من فئة خمسة نجوم.
- تقديم حوافز تشجيعية للاستثمار في المناطق الصحراوية للقيام بأعمال كبيرة في مجال البنية الأساسية في إطار تهيئة المناطق السياحية.
- الاعتماد على نشاط الوكالات السياحية حيث أن 4 من 5 سياح قدموا ضمن وكالات الأسفار.
- كما أطلقت برنامج للتحديث الفندقي يتضمن تحديث 800 مؤسسة والهدف هو رفع طاقة الإيواء إلى 275000 سرير في سنة 2006.

10- أهمية السياحة

لا شك أن التنمية السياحية لمنطقة ما تعتمد على ما تتوفر عليه من مقومات سياحية جاذبة وذلك من ناحية الموقع والبيئة والمناخ والتراث الثقافي والتاريخي، مما يمكن هذه المدينة أن تقدم السياحة والخدمات السياحية الممكنة بالمنطقة، والتي تساهم في تنميتها سواء اقتصاديا أو عمرانيا أو ثقافيا وبالتالي نرى أن للسياحة أهمية على مستويات عدة نذكر منها:

10-1- أهمية السياحة على المستوى الاقتصادي:

تعتبر السياحة عاملا إيجابيا للحركة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية للدول المستقبلة حيث تعمل على تحسين ميزان المدفوعات وتبرز الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال النقاط التالية:

- **خلق مناصب عمل:** السياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات قطاع البناء فمثلا في فرنسا السياحة توظف 800000 منصب عمل مباشرة عدا النقل موزعين على مختلف الأنشطة السياحية.[11]

[11]- Jean MICHEL HOERNER(1997).: **Géographie de l'industrie touristique.** Edition ellipses. P 40.

- **تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدول ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية، والايرادات التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.[12]

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:[13]

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية.

- المدفوعات التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.

- تنمية الصناعات التقليدية والخدمات السياحية الأخرى.

- تدفق الأموال من جراء فروق تحويل العملة.

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات المقدمة والسلع المعروضة.

- تعمل على خلق مناصب شغل دائمة وأخرى مؤقتة وبالتالي تقليص البطالة ولو بمناصب الشغل الموسمية.

[12] -أسيا محمد إمام الأنصاري،إبراهيم خالد عواد(2002): **إدارة المنشآت السياحية.** دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، ص 32.
[13] - أحمد ماهر ، عبد السلام أبو قحف(1999) : **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية** ، المكتب العربي الحديث، ط2 ، مصر، ص 17.

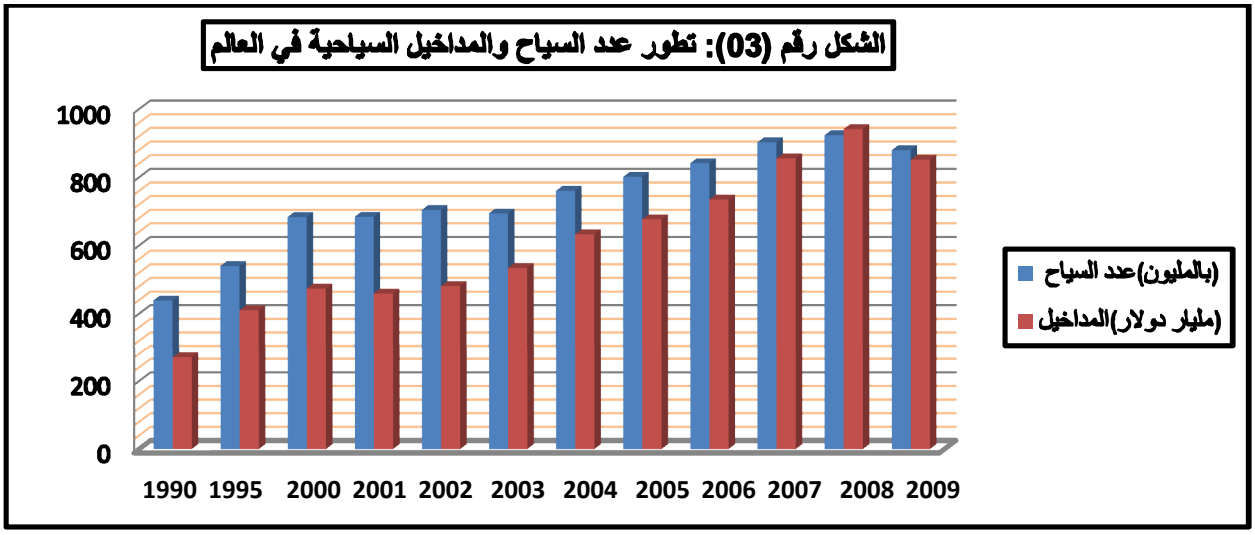

Source:(Revue de l'Organisation mondiale du tourisme)**2009**:**La feuille de route pour la relance.P 07**

فمن خلال المنحنى البياني التالي يتضح أن عدد السياح تضاعف في ظرف حوالي 20 سنة أما المداخيل السياحية فقد تضاعفت حوالي ثلاث أضعاف في نفس الفترة وهي في شكل متوازي كلما زاد عدد السياح وزيادة إنفاقهم كلما زادت قيمة المداخيل السياحية العالمية وتبقى الولايات المتحدة هي المستفيد الأول بأكبر مداخيل السياحة وفرنسا المتصدر الأول من حيث عدد السياح والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (04): الدول العشر الأولى عالميا في السياحة لسنة 2009

العشر دول الأولى عالميا من حيث التدفقات السياحية			العشر دول الأولى عالميا من حيث المداخيل السياحية		
الترتيب	الدول	التدفقات السياحية (بالمليون)	الدول	العائدات السياحية (بالمليار دولار)	النسبة من مداخيل السياحة العالمية (%)
1	فرنسا	74,2	و.م. أ	94,2	11,05
2	و.م. أ	54,9	اسبانيا	53,5	6,24
3	اسبانيا	52,2	فرنسا	48,7	5,71
4	الصين	50,9	ايطاليا	40,2	4,71
5	ايطاليا	43,2	الصين	39,7	4,65
6	بريطانيا	28	ألمانيا	34,7	4,07
7	تركيا	25,5	بريطانيا	30,1	3,53
8	ألمانيا	24,2	استراليا	25,6	3
9	ماليزيا	23,6	تركيا	21,3	2,5
10	المكسيك	21,5	النمسا	-	-

Source:(Revue de l'Organisation mondiale du tourisme)**2010**(**: Intègre le tourisme dans le programme mondiale . P 09**

من خلال هذا الجدول الذي يوضح العشر دول الأولى عالميا من حيث عدد السياح والمداخيل حيث أن الدول الخمسة الأولى تبقى متصدرة لعدة سنوات فالولايات المتحدة الأمريكية تبقى متصدرة من حيث مداخيل السياحة بما يعادل 94,2 مليار دولار بنسبة 11,05 % من مداخيل السياحة العالمية وهذه التسع دول الأولى عالميا فهي تستولي على حوالي 45,5 % من مداخيل السياحة العالمية، أما من حيث عدد السياح فتبقى فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، الصين وايطاليا الدول المتصدرة على الترتيب لعدة سنوات ففرنسا لوحدها تستقطب ما نسبته حوالي 8,5 % من سياح العالم وهذه الدول العشر الأوائل تستقطب حوالي 45 %من سياح العالم وبالتالي فالسياحة أهمية اقتصادية كبيرة .

10-2- أهمية السياحة على المستوى الاجتماعي:

- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.[14]
- تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم.
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين إلى جانب الزائرين.
- تساعد على رفع مستوى الوعي السياحي لدى المواطنين.

10-3- أهمية السياحة على المستوى الثقافي:

- تعمل على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم.[15]
- تدعيم عملية تبادل الأفكار والاهتمامات المهنية والثقافية بين السياح والسكان المحليين.
- توفر التمويل اللازم للحفاظ على التراث الثقافي (المباني، المواقع الأثرية، التاريخية).
- تعد أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين شعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر أيضا أداة للتبادل المعرفي.[16]

10-4- أهمية السياحة على المستوى البيئي:

تعتبر السياحة صديقة للبيئة حيث أن كل المنشآت والمشاريع السياحية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة من حيث التصميم ومواد البناء المستعملة، مع الحفاظ على الغابات والمنتزهات الطبيعية وحمايتها من

---

[14] - د.يسرى دعبس (1993): **العلاقات الاجتماعية للسائح**. الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، ، ص 120

[15] - د.عثمان محمود غنيم، م. بنتا نبيل سعد(2003): **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**. دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2 عمانص 22.

[16] - هالة الرفاعي(1998): **التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي**.الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، ص 223.

الأضرار التي يمكن أن يتسبب فيها الإنسان كالحرائق وتصخير إدارة جيدة للقضاء والتخلص من المخلفات بكل أنواعها وفي جميع الأوساط برية، جوية وبحرية بشكل علمي وصحي كمختلف النفايات وبذلك فالسياحة تزيد من الوعي البيئي لدى المواطنين.

بالإضافة إلى هذه المستويات هناك أهمية للسياحة على المستوى العمراني وتتمثل أهميتها توفير وتحسين الخدمات المساعدة على الجذب السياحي، المتمثلة في تنشيط وتطوير النقل والمواصلات بحيث تكون متوافقة والشروط البيئية والجمالية والعمل على تحسين المظهر العام للمدينة، وهناك أيضا أهمية على الصعيد السياسي المتمثل في تعزيز أواصر الصداقة بين شعوب العالم كما أن النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.[17]

II- البيئـــــــــــة

1- تعريف البيئة:

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في ستوكهولم 1972 البيئة بأنها[18]: رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجيات الإنسان وتطلعاته.

وهناك من يعرف البيئة بأنها[19]: مخزون أو مستودع للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في مكان محدد، وزمان معين، والمستخدمة لإشباع حاجيات الإنسان.

وهناك من يعرفها أيضا بأنها [20]المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على الموارد اللازمة لإشباع حاجياته فيؤثر فيه ويتأثر به.

وقد أعطى المشرع الجزائري تعريف للبيئة من خلال القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 بأنها تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنباتات والحيوانات بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذلك الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

وفي تعريف أخر البيئة هي[21] كل ما يحيط بالإنسان من مقومات طبيعية قد أبدعها الخالق عز وجل أو موارد ومقومات من صنع الإنسان نفسه، وتنقسم البيئة بالمفهوم الواسع على ثلاث عناصر تشكل منظومات بيئية تؤثر وتتأثر يبعضها البعض وهي:

---

[17] - أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف: **مرجع سابق** ، ص 67

[18] - د. فتحي دردار (2002): **البيئة في مواجهة التلوث**. الجزائر ص14

[19] - محمد صالح الشيخ(2002):**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط1، مصر ص16

[20] - محمد عبد البديع(2003): **اقتصاد حماية البيئة** ،مصر ، ص10.

- **البيئة الطبيعية:** تعد البيئة الطبيعية كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات فتشمل الهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه والأرض التي سيسكن عليها، وما يحيط به من كائنات حية أو جماد هي عناصر البيئة التي يعيش فيها وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته وأنشطته المختلفة.

- **البيئة الاجتماعية:** تمثل البيئة الاجتماعية المحيط الذي يعيش خلاله الإنسان يمارس فيها جميع أنشطته الحياتية من أنماط السكن وأنماط العمل وعادات الطعام وكافة المظاهر الحياتية في تفاعله مع بني البشر وكذلك أنشطة الترويح وكافة النظم الاجتماعية التي تجسد أساليب الحياة الاجتماعية.

- **البيئة الاصطناعية:** تشكل البيئة الاصطناعية العنصر الثالث من المنظومة المتكاملة للبيئة وتشمل على كافة الموارد والإمكانيات التي صنعها الإنسان بنفسه ليخلد نفسه ولتكون شاهدا على وجود الإنسان وظروف حياته في مكان معين وزمان محدد مثل الآثار، القرى، المدن، الطرق ونظم الري والصرف وشبكات المواصلات وكافة الانجازات التي هي من صنع الإنسان وتخضع في معظمها له فيما عدا الحالة التي تحدث فيها ككوارث طبيعية.

2- النظام البيئي (Ecosystème)[22] :

يقصد **بالنظام** مجموعة الأجزاء الفرعية تتعامل فيما بينها لخدمة هدف مشترك، أما النظام البيئي فيتمثل وحدة تنظيمية في حيز معين، ويتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن في ديناميكية ذاتية لتستمر في أداء وظائفها الحيوية.

تعريف النظام البيئي حسب القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 " النظام البيئي هو مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية"

وينقسم النظام البيئي إلى فرعين أساسية:

2-1- النظم البيئية الطبيعية[23]:

يتضمن كوكب الأرض عددا كبيرا من النظم البيئية والتي يمكن تصنيفها إلى نظم بيئية برية ومـــائية ونظم بيئية رطبة ويتكون كل نظام بيئي رئيسي من عدة نظم بيئية فرعية مثل الغابات، الصحراء، المستنقعات والمياه.... ويتألف كل نظام بيئي من مجموعة من المكونات الحية وغير الحية وكذا يتميز كل نظام بيئي بموارده

---

[21] - د/ يسرى دعبس (2007): **السياحة والبيئة دراسات وبحوث في أنثربولوجيا السياحة**. توزيع البيطاش سنتر للنشر والتوزيع . ص 345، 346

[22] - د/ علياء حاتوغ بوران ومحمد حمدان أبو دية(1994): **علم البيـئة** ، دار الشروق عمان ، ص 21.

[23] - د. عبد القادر عابد ، د غازي سفراني(2004): **أساسيات علم البيئة .** دار وائل للنشر عمان . ص 72

الطبيعية الخاصة به والتي يعني استغلالها بشكل غير متوازن ظهور مشكلات بيئية تختلف في قوتها وأهميتها من نظام لأخر.

2-1-1- النظم البيئية البرية:

على الرغم من أن الأرض اليابسة لا تكون سوى 25 % من مساحة كوكب الأرض، إلا أن النظم البيئية البرية أكثر تنوع وتعقد من النظم المائية ويسهم تنوع العوامل المناخية وأشكال سطح الأرض والتربة وغيرها من العوامل في تشكيل أعداد كبيرة من النظم البيئية البرية حيث تضم ثلاثة نظم فرعية أولها **بيئة الصحاري** التي تظهر أكثر النظم البيئية جفافا وتتميز بتباين حراري كبير سواء يوميا أو فصليا، إذ ترتفع درجات الحرارة في أثناء النهار وتنخفض في الليل وهذا يعود إلى أن التربة الصحراوية تستقبل الإشعاع الشمسي أثناء النهار وتفقد طاقتها الحرارية أثناء الليل لعدم توفر غطاء نباتي كثيف أو غيوم تمنع فقدان الحرارة، وبالإضافة إلى قلة المعدل السنوي للتساقط ، وتمثل الصحاري المجدبة ثلث اليابسة، وهناك أسباب عديدة لتكون الصحاري نذكر منها التغيرات المناخية العالمية، الأنشطة البشرية من قطع الغابات ورعي في المناطق الجافة..[24] ، وثانيا **بيئة الغابات** التي تغطي حوالي ثلث اليابسة على الكرة الأرضية وتعتمد هذه الغابات في نوعيتها وتوزعها على المناخ والتربة، وتستعمل هذه الغابات لمختلف الأغراض كالحصول على الأخشاب لأغراض متنوعة وهي من المصادر الطبيعية المتجددة إذا استغلت بحكمة وبطريقة عقلانية رغم أن تجددها يكون على مدى البعيد والبعيد جدا من (30 إلى 300 سنة) ويتوقف ذلك على نوعية الغابة وبيئتها[25]، وثالثا **بيئة الأعشاب** والتي تمثل المناطق التي يكون فيها التساقط كاف لنمو الأعشاب وبعض الأشجار المتفرقة، وتتعرض هذه المناطق للجفاف المنتظم والحرائق مما يحد من نمو الأشجار[26].

2-1-2- النظم البيئية الرطبة[27]:

تشمل الأراضي الرطبة المستنقعات عذبة المياه والمستنقعات مالحة المياه وتمتاز جميعها بكونها مغطاة بمياه ضحلة راكدة وتوجد الأراضي الرطبة في خطوط عرض مختلفة في مناطق منخفضة مغلقة تتغذى من المياه الجوفية وتتجمع فيها مياه الأمطار والجريان السطحي من المناطق المجاورة أو توجد بالقرب من البحيرات أو سواحل البحار والمحيطات حيث تصل إليها المياه المالحة.

---

[24]- د- سامح العربية و د- يحي الفرحان(2002): **المدخل الى العلوم البيئية** ، دار الشروق عمان الاردن ، ص 142

[25]د- سامح العربية و د- يحي الفرحان:**مرجع سابق** . ص 147

[26] - د- سامح العربية و د- يحي الفرحان:**مرجع سابق** . ص 154

[27] - د. عبد القادر عابد ، د غازي سفراني:**مرجع سابق** .101

2-1-3- النظم البيئية المائية[28]:

تغطي المياه حوالي 71 % من سطح كوكب الأرض وتعد من أكبر النظم البيئية على الإطلاق، ويتم ربط أجزاء المياه مع بعضها البعض من خلال التيارات المائية التي تحدث بفعل الرياح واختلاف كثافة المياه بسبب تفاوت درجات الحرارة وتركيز الأملاح في المياه، وفي المناطق الساحلية تتكون التيارات المائية نتيجة لعمليتي المد والجزر الناجمة عن جاذبية القمر، وتأخذ التيارات المائية اتجاه دوران الأرض وتوجد ثلاثة أنواع رئيسية من التيارات المائية وهي: التيارات المائية السطحية والتيارات المائية الوسطية والتيارات المائية العميقة وتتكون النظم البيئة المائية أولا من **بيئة المياه العذبة** التي تحتل قسما بسيطا من الغلاف المائي وتكون غالبا ذات مساحات قليلة، لذا يكون ارتباطها كبيرا مع المساحات الكبيرة من اليابسة التي تحيط بها (يوجد حوالي 3 % فقط مياه عذبة في العالم) كالبحيرات والأنهار، وثانيا **بيئة المياه المالحة(البحار والمحيطات)** [29]، والتي تضم المناطق الساحلية.

2-2- النظم البيئية الحضرية (البشرية):

النظم البيئية الحضرية هي نتاج تغيير الإنسان للنظم البيئية الطبيعية على مر الأزمان بحيث يقوم الإنسان يوميا بالقضاء على مساحات واسعة من الأراضي للحصول على أراضي زراعية أو مناطق سكنية وغير ذلك من النشاطات البشرية وقد أدت هذه النشاطات البشرية إلى تدمير الكثير من النظم البيئية الطبيعية كالغابات، المستنقعات والحشائش، أو تحويلها إلى نظم بيئية طبيعية بشرية بدرجات متفاوتة كتحويل الإنسان باستبدال النباتات الطبيعية ببعض المحاصيل الزراعية وإضافة مواد أخرى لها كالأسمدة والمبيدات مما يغير طبيعة هذه النظم البيئية الطبيعية العذراء.

وتشتمل النظم البيئية الحضرية على عدة نظم أهمها:

1. **النظم الاجتماعية:** يقصد بالبيئة الاجتماعية الأفراد والجماعات وتفاعلهم وأنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم أفراد وجماعات وقد تكون العلاقة بينهم وطيدة كما هو موجود في التجمعات المحلية الصغيرة كالقرى، وقد تكون ثانوية أو اقتصادية بحتة تحددها المصالح الشخصية كما هو في المدن.
2. **النظم السياسية:** وهي تلعب دور مهم في التنمية البيئية واستغلال الموارد الطبيعية سواء بالنسبة للمجتمعات التقليدية أو المتقدمة، إذ تتخذ القرارات الخاصة بالتنمية من قبل النظام السياسي بمؤسساته وتشريعاته وقوانينه المختلفة، ويختلف تأثير القرارات السياسية على العملية التنموية من مجتمع لأخر تبعا لمدى تدخل الإدارة والهيئات الحكومية في تخطيط المشاريع التنموية وتنفيذها ومدى إشراك الشعب في اتخاذ القرارات

[28] - د- سامح العربية و د- يحي الفرحان:**مرجع سابق** . ص 158
[29] - د. عبد القادر عابد ، د غازي سفراني:**مرجع سابق** . 103

ومدى وعي البيئي والتنموي لدية وكذا مدى تقبله للمشاريع والإدراك لنتاجها الاقتصادي، وأهمية هذه المشاريع بالنسبة لرفاهية الشعب ومستواه المعيشي وكذا تطلعاته.

3. **النظم الثقافية:** وهي تشتمل على المعرفة، العقائد، الفنون، الأخلاق، القوانين والأعراف والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان، ويمكن أن نميز نوعين من الثقافة الأولى الثقافة المادية وهي ناتج التكنولوجيا التي تعد عاملا وسطيا بين الإنسان والوسط الطبيعي الذي يحيط به، والثقافة الأخرى اللامادية التي تمثل العادات والتقاليد وتعبر عن القيم والمثل والأفكار والمعتقدات.
4. **النظم الاقتصادية**: تحدد النظام الاقتصادي في أي مجتمع كان طبيعة حركة الموارد الطبيعية خلال النظام ونوعية الموارد المتحركة، وما ينتج عنها من نتائج اقتصادية واجتماعية كارتفاع مستوى المعيشة، والإخلال بالوسط البيئي، وتغير نوعية البيئة، كذلك ترتبط بالنظام الاقتصادي ودرجة تقدمه معدلات التغير في نوعية البيئة كزيادة طرح النفايات والفضلات والملوثات المختلفة التي تؤدي إلى تدهور البيئة، ففي المجتمعات الزراعية يكون إسهام الأنشطة الاقتصادية في تدهور نوعية البيئة ضئيلا بالمقارنة مع دورها في المجتمعات الصناعية المتقدمة ففي الأخيرة تتعاظم مشكلات تلوث التربة والماء والهواء والأزمات البيئية الأخرى.
5. **النظم التكنولوجية:** وهي تعتمد على استخدام المعرفة العلمية في التطبيق العملي لاستثمار الموارد البيئية من جهة، وحل المشكلات البيئية والتصدي للأخطار من جهة أخرى، وإن كل ما يحرزه العلم من تقدم يتمثل بسرعة في اختراعات تكنولوجية جديدة ومن ثم تساعد تلك الاختراعات على تقدم العلم، وقد أسهم تطور وسائط النقل والاتصال في الوقت الحالي في نقل التكنولوجيا وانتشارها في أنحاء العالم المختلفة بعد أن كانت مقتصرة في مراحل معينة على أماكن محدودة وقد أدى تحسن وسائط النقل أيضا إلى فك العزلة النسبية التي كانت تميز بعض المجتمعات المحلية بحيث أصبحت تلك المتجمعات مندمجة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في المجتمع الوطني الذي تنتمي إليه، كما أضحت متصلة اتصالا وثيقا بثقافات المجتمعات الحضرية ومراكز الفكر والفن والتقدم علاوة على زيادة الاحتكاك الثقافي بين المجتمعات المختلفة الأمر الذي أدى إلى انتقال العديد من العناصر الثقافية وانتشارها.

3- اتفاقية رامسار المعنية بالأراضي الرطبة[30]:

اتفاقية رامسار هي معاهدة دولية حكومية تم التوقيع عليها في 2 فيفري 1971 بمدينة رامسار الإيرانية التي تقع على الساحل الجنوبي لبحر قزوين، وعلى الرغم من أن الاسم المستخدم حاليا عند الكتابة على الاتفاقية هو "اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار، إيران، 1971)" فإن الاسم الأكثر شيوعا وتداولا هو اتفاقية رامسار ، وتعد رامسار أولى المعاهدات الحكومية الدولية العالمية الحديثة المعنية بتحقيق الاستخدام المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية، غير أنها إذا ما قورنت بغيرها من المعاهدات الأكثر حداثة، فسنجد أن أحكامها تتسم نسبيا بالوضوح والعمومية.

[30] - أمانة اتفاقية رامسار الإصدار الرابع(2006)- **"كتيب رامسار" دليل اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة** – ص 06.

أما عن الاسم الرسمي الذي تم إطلاقه على المعاهدة فهو"اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية لاسيما بوصفها موئلا للطيور المائية"، وهو اسم يعكس التركيز الرئيسي الذي ينصب على الاستخدام الرشيد والحفاظ على الأراضي الرطبة بوصفها في المقام الأول، موئلا للطيور المائية ومع ذلك، فقد حرصت الاتفاقية، على مر السنين على توسيع نطاقها ليشمل كافة الجوانب التي تتعلق بالاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة والحفاظ عليها، باعتبارها أنظمة بيئية ذات أهمية بالغة في الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي ورفاهية البشرية وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1975 ، وبلغ عدد الأطراف المتعاقدة أو الدول الأعضاء 160 في شتى أنحاء العالم، وعلى الرغم من أن الرسالة الرئيسية التي تنادي بها رامسار تؤكد على الحاجة إلى الاستخدام المستدام لجميع الأراضي الرطبة، إلا أن هناك قائمة للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (المعروفة بـ "قائمة رامسار.)" وتضم هذه القائمة حالياً ما يربو على 1634 أرض رطبة تحتاج إلى حماية خاصة، تم تحديدها من قبل الدول الأعضاء، لتدخل دائرة "مناطق رامسار "ولتغطي بذلك مساحة 187 مليون هكتار وهي مساحة تزيد عن مجموع مساحات كل من فرنسا وألمانيا وأسبانيا وسويسرا

❖ الأراضي الرطبة[31]:

الأراضي الرطبة هي المناطق التي تمثل فيها المياه العامل الأساسي المسيطر على البيئة وعلى الحياة النباتية والحيوانية المرتبطة بها، وتتواجد الأراضي الرطبة حين يحدث التشبع عند أو قرب سطح الأرض، أو حين تغمر المياه الضحلة سطح الأرض.

تعريف الأراضي الرطبة حسب الاتفاقية على أنها مناطق الأهوار والسبخات والمستنقعات أو المياه، سواءً كانت طبيعية أو اصطناعية، دائمة أو مؤقتة، وسواءً كانت المياه راكدة أو متدفقة، عذبةً كانت أو مالحة، بما في ذلك مناطق المياه البحرية التي لا يتجاوز عمق المياه فيها، في أوقات المد والجزر المنخفضة، عن ستة أمتار، ومن أجل حماية المناطق المتماسكة، جاءت الاتفاقية بأن قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية يجب أن تضم تلك المناطق الشاطئية والساحلية المتاخمة للأراضي الرطبة ، والجزر أو المسطحات المائية البحرية التي تزيد أعماقها عن ستة أمتار، في أوقات الجزر المنخفض، والتي تقع داخل الأراضي الرطبة

وهناك خمسة أنواع من الأراضي الرطبة التي تم تحديدها:

- **المناطق البحرية:** (الأراضي الرطبة الساحلية بما في ذلك البحيرات الساحلية، والشواطئ الصخرية، والشعاب المرجانية).
- **مصبات الأنهار:**(بما في ذلك مناطق الدلتا، المستنقعات المد والجزر والمستنقعات)
- **المناطق البحيرية** (وتتمثل في الأراضي الرطبة المتصلة بالبحيرات)

[31] - أمانة اتفاقية رامسار الإصدار الرابع - **نفس المرجع السابق**- ص 07.

- **المناطق النهرية** (وتتمثل في الأراضي الرطبة الممتدة على طول الأنهار والجداول)
- **المستنقعات** (وتشمل الأهوار والمستنقعات والسباخات)

وإلى جانب الأنواع السالفة الذكر، هناك أراضي رطبة من صنع الإنسان، مثل أحواض السمك والجمبري، والبرك الزراعية، والأراضي الزراعية المروية، والمسطحات المالحة، والخزانات، ومزراع وقنوات الصرف، هذا وقد اعتمدت اتفاقية رامسار تصنيفاً للأراضي الرطبة يتضمن 42 نوعاً للأراضي الرطبة تندرج تحت ثلاث فئات :الأراضي الرطبة البحرية والساحلية، الأراضي الرطبة الداخلية، والأراضي الرطبة التي صنعها الإنسان.

وقد تم **تعرف الأراضي الرطبة البحرية** في الاتفاقية على أنها تلك الأراضي التي يصل عمقها حتى ستة أمتار عند انخفاض المد (وقد تم تقدير هذا العمق بالقياس إلى أقصى عمق يمكن أن تصل إليه طيور البط أثناء بحثها عن الطعام)، إلا أن المعاهدة اشتملت أيضاً على المياه التي يتجاوز عمقها ستة أمتار، بالإضافة إلى الجزر، لتندرج جميعا ضمن قائمة الأراضي الرطبة المحمية، ومن الجدير بالذكر أيضا أن جميع البحيرات والأنهار، بغض النظر عن أعماقها، يشملها تعريف رامسار للأراضي الرطبة.

وتكون الأراضي الرطبة في شتى المناطق، بدءاً من الصحاري الجليدية (التاندرا) وصولاً إلى المناطق الاستوائية ، إلا أن المساحة التي تشغله ا الأراضي الرطبة بالنسبة لمساحة الأرض الكلية غير معروفة على وجه التحديد، ووفقاً لمركز رصد الحفظ العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة، تقدر مساحة الأراضي الرطبة بحوالي 187 مليون هكتار، أي ما يعادل حوالي 6 ٪ من مساحة سطح الأرض، تنقسم إلى 2 ٪ بحيرات؛ و30 ٪ سباخ، و 26٪ فينات؛ و 20 ٪ مستنقعات ،و 15 ٪ سهول ، وتغطي غابات المانجاروف حاليا نحو 240,000 كم ^{2} من المنطقة الساحلية، كما تقدر مساحة الشعاب المرجانية حوالي 600,000 كم ^{2} على مستوى العالم ، وطبقاً لاستعراض عالمي للأراضي الرطبة تم إعداده بمناسبة انعقاد مؤتمر الأطراف السابع في عام 1999 علماً بأنه "ليس في الإمكان تحديد المساحة التي تشغلها الأراضي الرطبة على النطاق العالمي" يتراوح أقل تقدير على المستوى العالمي ما بين 748و 778 مليون هكتار، وقد أشار نفس التقرير إلى أن ذلك الحد" الأدنى " قد يرتفع ليتراوح بين 999 و 4,462 مليون هكتار، إذا ما تم أخذ بعض المعلومات الأخرى في الاعتبار.

❖ الحفاظ على الأراضي الرطبة[32]:

تعتبر الأراضي الرطبة من أخصب النظم البيئية للإنتاج الأحيائي فهي تمدنا بالطعام والمواد الخام المتنوعة كما تعتبر عنصراً أساسيا في إتمام السلسلة حيث أنها تمد الغذاء لكل من الأسماك والطيور والحيوان والإنسان، والأراضي الرطبة هي أكثر البيئات إنتاجية في العالم، فهي مصدر التنوع الأحيائى من خلال توفير المياه والمواد الخام الأولية التي تحتاج إليها أعداداً لا تحصى من النباتات والحيوانات من أجل بقائها، وتعتبر الأراضي

[32] - أمانة اتفاقية رامسار الإصدار الرابع - **نفس المرجع السابق** . ص 09

الرطبة مستودعات هامة للموارد الوراثية النباتية، كالأرز، علي سبيل المثال، الذي يعد من النباتات الشائعة في الأراضي الرطبة، وهو الغذاء الرئيسي الذي يعتمد عليه أكثر من نصف سكان العالم.

ونظر لأهمية الوظائف البيئية المتعددة التي تؤديها الأراضي الرطبة في حياة البشر، فقد اكتسبت اهتماما واسعاً في السنوات الأخيرة، الأمر الذي دعا إلى زيادة الإنفاق في مجال الأراضي الرطبة حتى تستعيد وظائفها المائية والحيوية التي تعرضت إما للفقدان أو للتدهور، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، ففي سباق محموم بقيادة زعماء العالم يتم بذل الجهود من أجل معالجة أزمة المياه المتفاقمة وكذلك الآثار الناجمة عن تغيير المناخ، وفي نفس الوقت، من المتوقع أن يشهد العالم زيادة في عدد السكان تقدر بحوالي 70 مليون نسمة كل عام على مدار السنوات العشرين القادمة، ومن الجدير بالذكر أن استهلاك المياه العذبة في العالم ارتفع ستة أضعاف معدلاته في الفترة ما بين عام 1900 إلى1995 – أي ضعف معدل زيادة السكان، وهناك ما يقرب من ثلث سكان العالم يعيشون اليوم في بلدان تعاني بالفعل من مشاكل في الحصول على المياه، ومن المتوقع بحلول عام 2025 أن يواجه ثلثي سكان العالم صعوبات في الحصول على مياه الشرب.

كلما تمكنت الأراضي الرطبة من التأقلم مع الظروف المتغيرة ومع وتيرة التغيير المتسارعة، كلما كان التأثير حاسماً بالنسبة للبشرية، والحياة البرية في كل مكان، وذلك نظراً للأثر الكبير الذي يحدثه التغيير المناخي على النظام البيئي في حياتنا اليوم، ولا عجب أن ينصب الاهتمام العالمي على الأراضي الرطبة لما تؤديه من خدمات في حياتنا.

وعادةً ما يقوم واضعي السياسات وصانعي القرار باتخاذ القرارات التنموية بعد إجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة للتعرف بمقتضاها على المكاسب والخسائر المالية المترتبة على المقترحات المعروضة عليهم، وغالباً ما كانت تلك الحسابات تغفل أهمية الأراضي الرطبة بالنسبة للبيئة وللمجتمعات البشرية على حدٍ سواء، وذلك نظراً لصعوبة تحديد القيمة الدولارية للنظام البيئي للأراضي الرطبة، ناهيك عن المنافع، والخدمات المرتبطة بها، ومن هنا تزايد اهتمام رجال الاقتصاد وغيره من العلماء الآخرين لبذل الجهود من أجل تقييم خدمات النظام البيئي، وهو ما يعد من المهام الشاقة التي لا غنىً عن اجتيازها، حتى تتوافر لدى واضعي السياسات وصانعي القرار المعلومات الصحيحة للمقارنة بين القيمة النقدية للأراضي الرطبة السليمة في مقابل الخسائر الاقتصادية المتكبدة نتيجة لفقدان أو تدهور تلك الأراضي.

وقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت مؤخرا إلى أن النظم البيئية تساعد على توفير خدمات تقدر بما لا يقل عن 33 تريليون دولار سنويا.

❖ أهمية توقيع اتفاقية دولية حكومية بشأن الأراضي الرطبة[33]:

وضعت اتفاقية رامسار لجذب الانتباه العالمي إلى أن قدرات الأراضي الرطبة آخذة في الاختفاء، وأن السبب في ذلك يعود بشكل جزئي إلى نقص الوعي بأهمية الوظائف، والقيم، والخدمات التي توفرها تلك الأراضي، وقد أعربت الحكومات التي انضمت إلى الاتفاقية عن التزامها بتقديم المساعدة من أجل وضع حد لحالة الفقدان والتدهور التي أصابت الأراضي الرطبة.

ومن ناحيةٍ أخرى تعتبر الكثير من الأراضي الرطبة إما أنها تمثل أنظمة دولية تمتد عبر حدود دولتين أو أكثر، وإما أنها تشكل جزءاً من أحواض الأنهار التي تشمل أكثر من دولة واحدة، وتتوقف سلامة تلك الأراضي الرطبة ومثيلاتها الأخرى على نوعية وكمية إمدادات المياه العابرة للحدود سواءً عن طريق الأنهار، أو الجداول، أو البحيرات، أو المياه الجوفية، ومن هنا كان لزاما أن يتم وضع إطارا للنقاش والتعاون على المستوى الدولي من أجل حماية المنافع المتبادلة لكافة الدول الواقعة على الحدود.

وإن النفايات البشرية التي تؤثر على مصادر المياه، مثل التلوث الزراعي، أو الصناعي، أو المنزلي، قد تحدث على مسافات شاسعة من المناطق الرطبة، وكثيرا ما تحدث بعيداً عن حدود للدول المتضررة، وفي تلك الأحوال تصاب موائل الأراضي الرطبة إما بالتدهور أو بالتدمير، الأمر الذي يعرض صحة ومعيشة السكان المحليين للخطر.

ومن ناحيةٍ أخرى نجد أن الكثير من الحيوانات البرية التي تعيش في الأراضي الرطبة، مثل بعض أنواع الأسماك، والعديد من الطيور المائية، والحشرات مثل الفراشات واليعسوب، بالإضافة إلى الثدييات كثعالب المياه، تعد جميعها من الفصائل المهاجرة التي تحتاج إلى حشد التعاون الدولي من أجل الحفاظ عليها ورعايته

وإجمالاً تشكل الأراضي الرطبة مورداً ذا قيمة عظيمة على كافة الأصعدة الاقتصادية والثقافية والعلمية والترفيهية بالنسبة لحياة البشر، مما يؤدي في النهاية إلى تشابك العلاقة بين كل من الأراضي الرطبة والبشر، وانطلاقاً من هذا الأمر وجب التصدي لكافة أشكال التعدي المتواصل على الأراضي الرطبة وتدميرها، كما وجب اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على تلك الأراضي وترشيد استخدامها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ينبغي حشد سبل التعاون على كافة الأصعدة الدولية والحكومية، وهذا ما جاءت اتفاقية رامسار لتحقيقه فهي تضع الإطار للتحرك العالمي، والوطني والمحلي.

[33] - أمانة اتفاقية رامسار الإصدار الرابع- **نفس المرجع السابق** ص 11

4- التوازن البيئي:

التوازن البيئي هو المحافظة على مكونات البيئة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصانها وتجددها المستمرين، ولتوازن البيئة ستة مظاهر تعمل على استمرار التوازن واستعادته إذا تعرض لخلل وهي **البقاء، التجدد، الاستقرار، النقاء، النمو والتعايش.**[34]

يقصد بالبقاء أن يكون استعمال الموارد الطبيعية في حدود قدرة البيئة على إفراز بديل للموارد غير المتجددة بما يضمن استمرار تواجدها بالنسق الذي وجدت عليه، أما الاستقرار فيعني عدم تغير معالم البيئة لأن خلاف ذلك يعتبر خلل جسيم يفوق قدرتها على استعادة توازنها، ويقصد بالنقاء أن لا تتجاوز المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة، ونعني بالنمو أن يكون متوازن ومتناسق مع سائر محددات توازن البيئة التي سبق ذكرها، ويعتبر التعايش أهم مظاهر هذا التوازن حيث تتفاعل الكائنات فيما بينها بشكل يضمن بقاءها.

التوازن البيئي في الطبيعة:[35] هو في الواقع توازن ديناميكي يتصف بالمرونة التي تحفظ للنظام وحدته وتكامله في صورته الطبيعية، وإن موازين البيئة الطبيعية وقوانينها تتمثل في قوله تعالى **(وأنبتنا فيها من كل شيء موزون)** الآية 19 من سورة الحجر، وقوله تعالى **(وخلق كل شيء فقدره تقديرا)** الآية 02 من سورة الفرقان

5- اختلال التوازن البيئي:

❖ تعريف ظاهرة اختلال التوازن البيئي:

هي الحالة التي تفوق فيها المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل بيئية، والتي أخذت طابعا دوليا، نتيجة زيادة التشابك الاقتصادي والتأثير المتبادل بين الدول، وأهم المشكلات البيئية على المستوى العالمي التي حظيت بالاهتمام خلال العقود الأخيرة مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض، الخطر النووي، مشكلة اتساع ثقب الأوزون، مشكلة الجفاف والتصحر ومشكلة تهديد التنوع البيولوجي ومخاطر الأمراض الأوبئة....

❖ الإخلال بالتوازن البيئي الطبيعي:

البيئة نظام كبير معقد يتكون من مجموعة من العناصر تتفاعل فيما بينها مؤثرة ومتأثرة، تحكمها علاقات أساسية تحفظ لها تعقيدها ومرونة اتزانها، وقد تعرضت الأنظمة البيئية ومازالت تتعرض لتغييرات من صنع

---

[34] - محمد عبد البديع(2003) : **اقتصاد حماية البيئة** ،مصر ص38

[35] -رشيد الحمد ومحمد سعيد صابريني (1979): **البيئة ومشكلاتها.** المجلس الوطني للثقافة والأدب- الكويت- ص142

الإنسان (الزيادة المفرطة في السكان، التلوث واستنزاف الموارد) لم تقدر في كثير من الأحيان في دوراتها الطبيعية مما أدى إلى إرباكها وتدهورها.[36]

ولقد أحدث تدخل الإنسان في التوازن الطبيعي للأنظمة البيئية الكثير من المشكلات لبعضها آثار عالمية كتغير المناخ، وهناك مشاكل تقتصر على أجزاء معينة من سطح الأرض مثل انحسار الغابات في بعض المناطق وانقراض بعض الحيوانات وكذا ظاهرة التصحر.

إن موارد البيئة الدائمة والمتجددة وغير المتجددة ثروات متاحة للإنسان يأخذ منها ما يوفر له حياة كريمة، إلا أن الإنسان أسرف في استغلال هذه الموارد من غابات، تربة، أسماك، طيور، فحم، نفط ومياه...، ولم تتمكن التكنولوجيا التي طورها الإنسان من إنتاج بدائل توازي النقص الكبير في الموارد الطبيعية المستنزفة وليس هناك بديل عن هذه الموارد الطبيعية والحل الوحيد هو ترشيد استغلال هذه النعم.

فالغابات مورد متجدد يجتث الإنسان الكثير منها لاستعمالها في أغراض مختلفة إلا أن معدل تجدد الغابات أقل بكثير من معدل اجتثاثها، ولا يضر الإنسان نفسه من هذا التدهور بل يؤثر أيضا على الحيوانات التي تعتبر الغابات مأوى لها، إضافة إلى تعرض مختلف أنواع الحيوانات البرية والمائية إلى عمليات الصيد الجائر فالإنسان يساهم بيديه في تخريب بيئته وندرة موارد عيشه.

وقد أثر التوسع العمراني الواسع على الأراضي الزراعية ذات المردود العالي ما يعرف بزحف الاسمنت على المناطق الطبيعية وبذلك يساهم في تقليص المساحات الزراعية والغابية، أما في ما يخص الفحم، المعادن، النفط والغاز الطبيعي هذه الموارد الطبيعية غير المتجددة أي أنها لا تجدد نفسها وبذلك يجب ترشيد استغلالها.

إن الإخلال في التوازن الطبيعي للأنظمة البيئية ليست مشكلة مستقلة عن المشكلات البيئية الأخرى كالزيادة المفرطة في عدد السكان والتلوث...، بل الإخلال في التوازن البيئي هو ناتج عن هذه المشكلات، فالزيادة السكانية مثلا تتسبب في زيادة الفضلات التي تلقى في النظام البيئي، كما أنها تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من موارده، ومن ذلك يظهر أن في التوازن البيئي الطبيعي قد ينتج من الزيادة في السكان والزيادة في الفضلات المطروحة والزيادة في استهلاك الموارد، إلا أن الزيادة الصغيرة في السكان لا تحدث مشكلات تخل في التوازن الطبيعي للنظم البيئية، وإذا أمعنا النظر نمو السكان الحضر فإننا نجدها ظاهرة عالمية والسكان الحضر هم الذين يتركزون في المدن التي تنشأ عادة بالقرب من مورد طبيعي أو أكثر (البحر، النفط، غابة، ماء...) والتجمع السكاني يحدث إخلال بارز في الاتزان الطبيعي القائم في المناطق التي تنشأ فيها المدن، ونتخيل الإخلال بالنظم البيئية الذي ينشأ في موقع المدن من بينها نسبة زيادة الفضلات التي تطرح والموارد التي تستنزف والزحام الذي ينشأ من التركز السكاني المكثف.

[36] - رشيد الحمد ومحمد سعيد صابريني: **نفس المرجع السابق** ص111

إن ظاهرة نمو المدن تتزايد في اطراد ونمو سكان الحضر يفوق نسبة التزايد السكاني وهذا بلا شك يوسع مدى التدخل في الأنظمة البيئية مما يعرض التوازن فيها إلى الإخلال المؤذي الذي لا يعطيها الفرصة للاستمرار في العطاء، لذلك يجب الاعتراف بأن متطلبات المدن من البيئة قد تجاوزت الحدود في كثير من الحالات بدرجة أخلت إخلالاً كبيرا في التوازن الطبيعي لكثير من الأنظمة البيئية في مناطق مختلفة وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على التوازن الطبيعي للغلاف الحيوي العالمي والأمثلة على الأنظمة البيئية التي بسطت وأختل توازنها كثيرة، فغابات انحسرت وبحيرات جفت وأنهار تحتضر ومراعي أبيدت وصحاري زحفت... كل هذه وغيرها لا شك أن لها آثارها على العالم ككل لأن البيئة كل متكامل[37].

أما عن طبقة الأوزون الواقعية للحياة من الأشعة فوق البنفسجية فهناك أدلة متعددة تبين أن حزام الأوزون الواقي يتعرض للدمار والتحلل والأوزون هو شكل من أشكال الأكسجين موجود في الطبقة العليا من الجوويحول دون وصول كميات كبيرة من الإشعاع الذي تبثه الشمس على الموجات فوق البنفسجية فإذا فسد أو قضي عليه تصبح الأرض عندئذ معرضة لمزيد من الإشعاع الضار.

ويعتبر **التلوث**[38] كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية وتأخذ مشكلة التلوث هذه الأوجه:

- **تلوث المياه:** إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية و/ أو البيولوجية للماء، وتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية وتمس بجمال الموقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي أخر للمياه.
- **التلوث الجوي:** إدخال أي مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي.
- **تلوث التربة:** وجود مواد غريبة على التربة، كالمخلفات الصناعية والاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيميائية.

بالإضافة إلى هذه الأنواع هناك أنواع أخرى من التلوث كالتلوث الضوضائي، التلوث الحراري وكذا تلوث الغذاء.

---

[37] - رشيد الحمد ومحمد سعيد صابريني: **نفس المرجع السابق** ص 145

[38] - القانون (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة . ص15/14

خلاصة الفصل

من خلال تتبعنا لظاهرة السياحة في العالم وجدنا الأهمية البالغة لها على جميع الأصعدة خصوصا الاقتصادية منها، وهذا لاهتمام جل دول العالم بتنميتها وتنمية كافة القطاعات التي لها علاقة بها، كفرنسا مثلا التي توليها اهتمامات كبيرة بغرض استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح.

وبدراستنا لهذه الظاهرة في حوض المتوسط وجدنا أن تطورها لا يكمن في توفر المقومات السياحية لأن هذه المقومات المتواجدة بهذا الحوض تقريبا متشابهة، إلا أن هذا القطاع يشهد نمو مرتفع في الضفة الشمالية في حين نجده ذو نمو منخفض في الضفة الجنوبية وهذا ما يدل على أن تطور السياحة لا يعتمد على الكمائن السياحية فقط بل باهتمام الدولة أيضا.

مع حتمية أن لا تكون السياحة عشوائية لا تراعي الجانب البيئي حيث أن استغلال البيئة والموارد الطبيعية يجب أن يكون بشكل عقلاني وفعال وكذا المنشآت والهياكل السياحية يجب أن تكون مندمجة في الطبيعة المقامة فيها وتضفي الطابع العام للمنطقة من حيث تصميمها ومظهرها العام كما نحترم حق الأجيال القادمة في التمتع بهذه الإمكانيات الطبيعية وغيرها، وباحترام هذه الجوانب نكون قد حققنا نوعا من الاستدامة في الجانب السياحي.

ولا تبنى السياحة كأي قطاع آخر إلا على وضع إستراتيجية تنموية لهذا القطاع بتخطيط مسبق على كل المستويات وهذه السياسات تكون قابلة للتعديل والتغيير حسب الزمن والعصر ومحمية في إطار قانوني وتشريعي منسق.

الفصـــل الثاني:

التنمية المستدامة، التخطيط والتنميـــة السيـــاحية

تمهيـــد

إن إي بلد كان لا يمكن أن يتطور أو ينمي أي قطاع بالاستغلال العشوائي والمفرط لموارده وإمكانياته التي يزخر بها بل بالاعتماد على نهج سليم يرتكز أساسا على التخطيط والتنمية الهادفة لهذا القطاع أو ذاك، وفي ما يخص القطاع السياحي كونه جزء لا يتجزأ من باقي القطاعات ومكمل لغيره، لا يمكن تطويره والرقي به إلا باتخاذ سبل وسياسات تخطيطية سياحية تراعي الجوانب الطبيعية البيئية، الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد أو ذاك وبعد التخطيط تأتي مرحلة التنمية التي يجب أن تراعي معايير الاستدامة.

ومنه في هذا الجزء سنتطرق إلى التنمية المستدامة كونها المنهج السليم والصحيح بدايتا بالإطار التاريخي لها ثم تعريفها ومنها إلى مبادئ التنمية المستدامة ثم أبعادها وأهدافها، ومنها إلى التخطيط السياحي من حيث مفهومه، أبعاده، مستوياته وأهدافه، ثم التنمية السياحية من حيث مفهومها، عناصرها، أهدافها، دعائمها، أشكالها ومحدداتها.

III- التنمية المستدامـــــــــــة

1- الإطار التاريخي للتنمية المستدامة:

إن أول ملامح ظهور مفهوم التنمية المستدامة كان خلال المؤتمر المنعقد في أستكهولم بالسويد سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المحتدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة حيث بدأت باسم التنمية البيئية « écodéveloppement » وانتقد هذا المؤتمر الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية [39] وناقش هذا المؤتمر لأول مرّة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم بحيث تم التوصل فيه إلى أنّ الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، وترتكز التنمية البيئية على ثلاثة أسس: [40]

- استقلالية القرارات والبحث عن نماذج تنموية خاصة لكل الجوانب التاريخية، الثقافية والاقتصادية.
- ضمان المساواة والإنصاف من حيث حاجيات الناس.
- الحذر في التعامل مع المحيط أي البحث عن تنمية متجانسة مع البيئة.

[39] - د. سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص 238.

[40]- Univ-Paris 8 : **RONAN MARJOLET La notion de développement durable dans les projets urbains français** » P 12

وبعدها تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة وتم فيه إقرار التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، إضافة إلى تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك[41]

وبقيت التنمية المستدامة خلال السبعينيات غامضة وتقتصر على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تضع تعريفا مقبولا لهذا التنمية وكان الجميع يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وإن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية

وبعد أكثر من عشر سنوات وبترأس الوزيرة النرويج للبيئة قـروهارلم بريتلاند Gro Harlem Brundtland منظمة الأمم المتحدة التي أصبحت في سنة 1990 الوزير الأول، أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في هذا الصدد بدأ تخيل وطرح إمكانية وضع إستراتيجية تنموية حديثة تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، وحماية المحيط مع الأخذ بالاعتبار المتطلبات الاجتماعية

وفي سنة 1987 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدّد للتنمية المستدامة وفي التقرير النهائي للجنة، قامت قروهارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان " مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة، حيث أن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، كما أنها قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات وحكومات، ولقد وضح أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة وكذا المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شروط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة..

كان الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ويدعوهم جميعا، إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة وبشكل خاص إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية.[42]

---

[41] -Lavoisier, (2004)- **Revue Française de gestion, le développement durable**, N152, HERMES, P 118.

[42] - زرنوح ياسمينة **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ماجستير اقتصاد (2006) جامعة باتنة ص 125

وبعد خمس سنوات عقد مؤتمر في ريو ديجانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المحتدة، وعرّف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمي[43].

وكان هدف هذا المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة الطبيعية.

و تمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات:

- اتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
- الأجندة 21، خطة عمل تسمح من شأنها أن تستجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرون.
- وإعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي على مجموعة المبادئ المحدّدة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال[44].

الأجنـــــدة 21

إن الأجندة 21 هي برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض خلال القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى، وهي مقسمة إلى 40 فصلا، ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها لحماية البيئة، والتنمية البشرية بشكل متكامل، حيث نصت في مضمونها على حوافز وتدابير محدّدة لتقليص الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر والتوجيه لاستخدام عقلاني للموارد الطبيعية المتنوعة وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا.

والأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية، التي تم بحثها والتفاوض بشأنها والموافقة عليها، ورغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبية وعملية، ولعلل قوتها الحقيقية تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة

[43] - د. عدنان السيد حسين(2003)، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، ط1، لبنان ، ص 197.
[44] - Jean – Marie Harribey(1998)- **le développement soutenable**, Economica, Paris P8.

من الخبراء لصالح الحكومات، ولكنها نوقشت وتم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها[45].

إضافة إلى ذلك، لقد أوصت القمة بعدد من المبادرات الأساسية في ميادين أخرى رئيسية للتنمية المستدامة التي تخص أساسا بعقد ندوة عالمية حول الدول الصغيرة التي تقع في الجزر والتي هي في طريق النمو، إعداد اتفاقية حول منع التصحر والمصادقة على اتفاق حول التحفظات فيما يخص دراسة الأسماك (الأسماك الكبرى المهاجرة و المخزونات - Poissons grands migrateurs et stocks chevauchants) .

وفي سنة 1997 أي خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوكب الأرض + 5، لقد عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق " الأجندة 21 "، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع حيّز التنفيذ "الأجندة 21" يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى وفي الوثيقة النهائية للدورة، أعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض وهي أساسا:

- المصادقة على الأهداف الرامية إلى التقليص من إطلاق الغازات الحابسة للحرارة التي تؤدي إلى التغيير المناخي.
- العمل أكثر وبكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، التوزيع واستخدام الطاقة.
- التركيز على القضاء على الفقر، هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

وبعد 10 سنوات من مؤتمر ريوديجانيرو عقد **مؤتمر جوهانسبورغ** بجنوب أفريقيا في سبتمبر من سنة 2002 وتم فيه عدة نقاشات مرتبطة أساسا بالتنمية المستدامة من أهمها:

- تسخير العولمة لخدمة التنمية المستدامة.
- القضاء على الفقر وتوفير السبل المعيشية المستدامة.
- الاهتمام بالصحة وتعزيزها.
- تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام.
- المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا.
- مبادرات التنمية المستدامة من أجل أفريقيا.
- الحصول على الطاقة وحسن استغلالها.
- الإدارة المستدامة للأنظمة الايكولوجية والتنوع البيولوجي.
- إدارة الموارد المائية العذبة والمحافظة عليها.

[45] - د. يسري دعبس،(2002): **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية**، البيطاش سنتر، الأسكندرية ، ص 112 و 113.

وكان الغرض من هذا المؤتمر ليس إعادة التفاوض على المسار نحو الاستدامة الذي ورد في جدول أعمال القرن (الأجندة 21) بل تعزيز التنفيذ وأخذ التوجهات الجديدة بعين الاعتبار.

2- تعريف التنمية المستدامة:

إن للتنمية المستدامة العديد من التعريفات فالتنمية المستدامة ذات مضمون واسع من بين هذه التعريفات:

- **تعريف الأكاديمية الروسية للعلوم** [46]التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تضمن حياة أفضل لكل فرد (أو على الأقل الحفاظ على المستوى الحالي) وحماية الإنسان في بيئته (في المجتمع والطبيعة).
- **ويعرف الاقتصادي دافيد بيرسي (David Pearce)** التنمية المستدامة على أنها مجموعة الطموحات الاقتصادية والاجتماعية الممكنة باحترام أسس العدالة بين الشعوب والأجيال في ما يخص الموارد البيئية.
- أما تعريفها على **"الصعيد الاجتماعي والإنساني** فالتنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
- ومن **الصعيد البيئي** فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.
- ومن **الصعيد التكنولوجي** تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون."[47]
- ومن أهم التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في **تقرير بروندتلاند** (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[48]
- ولقد عرف **المشرع الجزائري** التنمية المستدامة فحسب القانون (10-03) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أن التنمية المستدامة هي " التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئية، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية."

---

46 - Univ-Paris 8. RONAN MARJOLET Mémoire DESS :**La Notion De Développement Durable Dans Les Projets Urbains Français** 2004-2005 P 15

47 - د .محمد صالح الشيخ، **(2002):الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1 ، الإسكندرية ص 94

48 - د. عبدالله بن جمعان الغامدي (2007) - **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**- الرياض السعودية.ص 10

أما عن السمات الأساسية للتنمية المستدامة فقد حددت إحدى الدراسات لـ: " إدوارد باربيي "

(Edward Barbier, The concept of sustai nable Economic Development 1987)

أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة هي:[49]

1. أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي في التنمية.
2. أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
3. أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
4. أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

وبذلك تعتبر التنمية المستدامة التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي، والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

3- مبادئ التنمية المستدامة:[50]

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج إلى وجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك أن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الجهود المبذولة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمراريتها، وان هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها وهذه المبادئ هي:

- **استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:**

يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وذلك من منطلق أن البيئة بشقيها الطبيعي والحضري (البشري) ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وإن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويوثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم

---

[49] - زرنوح ياسمين: مذكرة ماجستير علوم اقتصادية فرع التخطيط – **أشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** _2005-2006 ص 132.

[50] - د.عثمان محمد غنيم و د.ماجدة أحمد أبوزنط (2007)- **التنمية المستديمة فلسفتها وأسباب تخطيطها وأدوات قياسها** – دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن ص 30

الفرعية الأخرى ومنه على النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية دون أن يقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يوثر فيها بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى فاجتثاث الأشجار مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية وهذا بدوره يؤدي إلى انجراف التربة وتعريتها، ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية بالذات المغلقة، من جهة أخرى المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في العديد من دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيس عن تدهور التربة واجتثاث الغابات وغيرها.

- **المشاركة الشعبية:**[51]

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات المحلية سواء أكانت مدن أو قرى، هذا يعني أنها تنمية تبدأ من الأسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها أي أنها تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني ويكون الدور على المستوى المحلي من خلال المجالس المحلية بالعمل على خدمة حاجيات وأولويات المجتمع المحلي ويمكن تلخيص دورها في النقاط التالية:

- تستطيع الحد من ارتفاع درجات الحرارة للأرض من خلال إيجاد أنماط فاعلة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات والعبور (ترونزيت) وتطوير برنامج خاص بترشيد استهلاك الطاقة، وتكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.
- على هذه الهيئات إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية السائلة والصلبة حيث أنها معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل الرسكلة وإعادة التصنيع لكميات كبيرة منها وإيجاد أسواق لهذه المنتجات المعادة التصنيع حيث أن برامج إعادة التصنيع هذه للنفايات توفر فرص شغل إلى جانب الفائدة الكبيرة والأهم وهي الحفاظ على البيئة سليمة.

[51] - د.عثمان محمد غنيم و د.ماجدة أحمد أبوزنط- **نفس المرجع السابق** ص 31

- تخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام أرض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية وتشجيع استعمال وسائل النقل الجماعية والاستثمار في نظم المواصلات وتسهيل حركات المرور بإنشاء شبكات نقل فعالة وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضا التقليل من تلوث الهواء.

4- أبعاد التنمية المستدامة:

إن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة ومتداخلة فيما بينها وهذه الأبعاد الثلاثة هي:

4-1- البعد الاقتصادي:

يتجلى البعد الاقتصادي من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، حيث تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية وبذلك فان التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تتطلب منها إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، شريطة التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية، كما تعني التنمية المستدامة تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي والمنتجات الحيوانية بالانقراض كما أن المسؤولية وكل المسؤولية ملقاة على عاتق الدول المصنعة في الماضي ما دامت هي أكبر مسبب لتلوث ولديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل، كما يجب علي الدول النامية تقليص استغلال الموارد الطبيعية والعمل علي وضع سياسات تنموية أقل ضرر علي الموارد الطبيعية رغم كون هذه الموارد هي المصدر الأساسي للتحسين المستمر لمستويات المعيشة وتخفيف عبء الفقر على هذه الدول.

4-2- البعد الاجتماعي:

التمنية المستدامة من خلال هذا البعد أداة للتكافل الاجتماعي والمساواة بين أفراد المجتمع والعمل على تثبيت النمو الديمغرافي مع التركيز على التوزيع المتوازن للسكان كون الزيادة المفرطة في عدد سكان العالم له أثار متعددة كتوسع وزيادة حجم التجمعات السكنية وذلك يكون على حساب الأوساط البيئية الطبيعية وكذا زيادة حجم وكمية الملوثات وكل هذا على حساب البيئة الطبيعية وعلى حساب الأجيال القادمة، ويعتبر أيضا هذا البعد وسيلة لتطوير عملية الاختيار السياسي، وهذا بزرع روح المسؤولية لدى الأجيال الراهنة على كل المستويات وإشراكهم في اتخاذ القرارات وهي صفة من صفات الحكم الراشدة، التي تقوم بترقية الاستدامة الاجتماعية والمحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية مع العمل على تبني سياسات لمحاربة الفقر وتطوير مستوي التعليم وضمان الحق في بيئـة سليمة وفي تغذية سليمة وكافية وصحية، مع التفكير والعمل من أجل ضمان حق الأجيال القادمة على الأقل بالعيش في نفس الظروف أن لم نقل أحسن.

3-4- البعد البيئي:

الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية هو العمود الفقري للتنمية المستدامة وعامل الاستشراف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة لذلك نحن بحاجة لمعرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة من أجل الحصول على منهجية مترابطة مع إدارة نظام البيئة مثل تحسين الطرق الزراعية وبالتالي الحصول على منتج صحي وغني بالقيم الغذائية، وبالإضافة إلى مراعاة استهلاك مصادر المياه المختلفة حسب فترات زمنية محددة، الحفاظ على الغابات من الرعي الجائر وقطع الأشجار لما للغابات من تأثير مهم في تلطيف الجو وتخفيف الآثار السلبية الناتجة من غاز أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون من حيث التلوث وارتفاع درجات الحرارة، كما يجب تبني برنامج للاستخدام الأمثل لكمية المياه، الطاقة، المعادن الطبيعية، الفوسفات والبوتاس، الطيور والزواحف النادرة بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني والنبات.

الشكل رقم (04): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

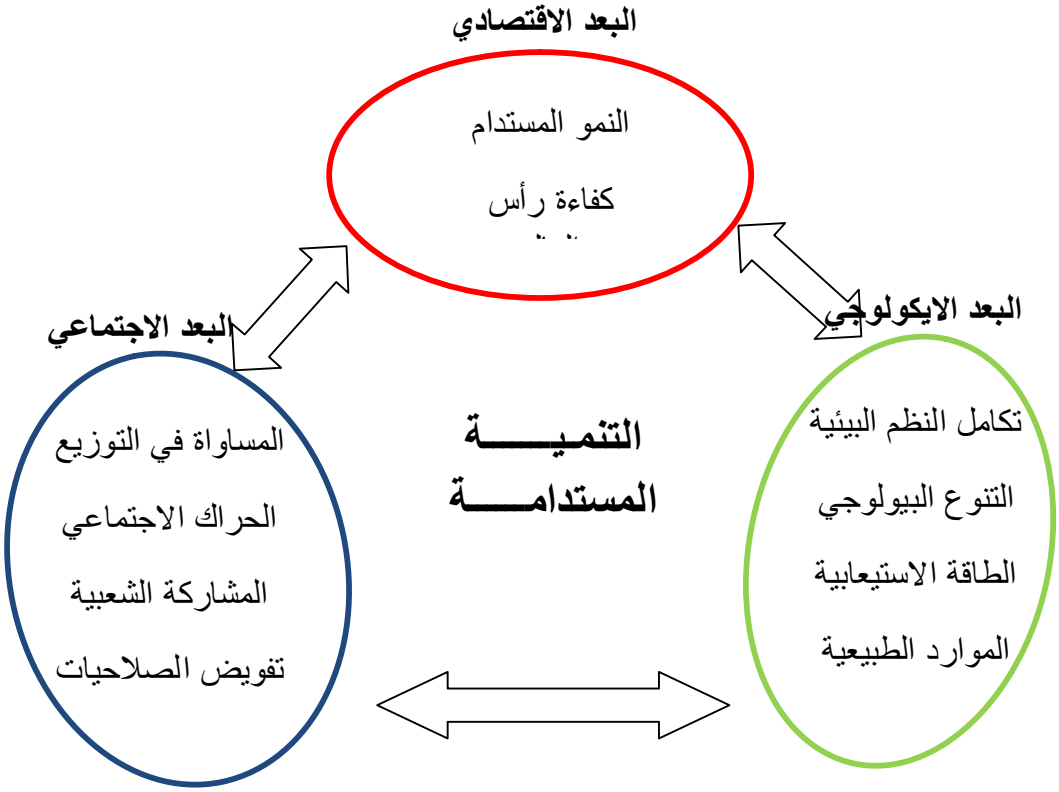

المصدر: د.عثمان محمد غنيم و د.ماجدة أحمد أبوزنط- **نفس المرجع السابق ص 41**

5- أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى عدة أهداف تتمحور أساسا حول الطبيعة والإنسان حيث تهدف أساسا إلى تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القادمة لذلك فهي تهدف إلى:

- تحسين المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للمستوطنات البشرية.
- الحد أو التقليل من ظاهرة الفقر والبطالة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المجتمعات وأفراد المجتمع الواحد وكذا بين الجنسين.
- المحافظة على الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات.
- حماية التنوع البيولوجي لمختلف المجموعات المكونة للأنظمة البيئية البرية والرطبة والبحرية...
- ضمان حق الأجيال القادمة في التمتع بالثروات والإمكانيات المتاحة وذاك بترشيد استغلال هذه الموارد.
- تحقيق التوازن بين التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية.
- إشراك المواطن أو ممثليه في وضع السياسات وصنع القرارات.
- استغلال مصادر الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية.

IV- التخطيط السياحي والتنمية السياحية:

II-1- التخطيط السياحي:

1- مفاهيم:

1-1- مفهوم التخطيط: إن للتخطيط تعاريف عديدة نذكر منها:

- **تعريف هنري فايول [52]:**

نظر هنري فايول للتخطيط على أنه يمثل الواقع على اعتبارين أساسيين هما التنبأ بما سيكون عليه المستقبل ثم الاستعداد لهذا المستقبل.

- **تعريف كونتز[53]:**

يرى كونتز للتخطيط على أنه التقرير المقدم لما يجب عمله وكيف يجب عمله ومتى يمكن عمله ومن الذي يقوم بالعمل وهو يغطي الفجوة بين ما نحن فيه وما نرغب في الوصول إليه.

---

[52]- د: محمد الصيرفي: **التخطيط السياحي** – دار الفكر الجامعي الاسكندرية . مصر . ص 87.
[53]- د: محمد الصيرفي: مرجع السابق ص 88.

- **تعريف هاريمان سكوت:**

نظر للتخطيط على أنه عملية جمع المعلومات وتحديد الأهداف والسياسات وإقرار الاستراتيجيات التي يجب أن يتبعها المشروع ومن ثم فان المدير ينظم ويشكل ويوزع ويراقب لكي يضمن تحقيق الأهداف طبقا للخطط الموضوعة.

- ويعريف التخطيط أيضا:

يعد التخطيط أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة ويقصد به على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-1- مفهوم التخطيط السياحي:[54]

- **التخطيط السياحي**: أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معلومة، وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع السياحية، مادية وبشرية وتعريفها وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وفلسفته الاجتماعية التي ارتضاها إطارا لوجوده ونموه.

وقد انتشرت ظاهرة التخطيط السياحي في العالم منذ الستينات وأصبحت معظم دول العالم لا سيما الدول المتقدمة وكذا النامية تدير شؤونها الاقتصادية من خلال خطة اقتصادية قومية (وطنية)، والحقيقة أن خطة التخطيط على المستوى القومي لم تكن موجودة قبل الحرب العالمية الثانية إلا في ألمانيا والاتحاد السيوفياتي إلا أن هذه الظاهرة انتشرت بسرعة في كثير من دول العالم المعاصر وأخذ التخطيط أشكال متعددة ترجع لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية السائدة أو تربط بالضرورة بالفكر الايديولوجي السائد في المجتمع، والغرض من التخطيط السياحي هو تزويد الإدارة بالمعلومات الخاصة بالظروف المحيطة ببرنامج العمل المقترح، وذلك كي يتسنى معرفة الخطر المحتمل ووضعه في شكل احتمال وينبغي ملاحظة أن التخطيط لا يستبعد الخطر أو يلغيه كل ما في الأمر أنه يحدد نسبته واحتمال حدوثه.

وهناك سببان يؤكدان أهمية التخطيط السياحي وهما:

- **الأولوية:** حيث يعتبر التخطيط الوظيفة الإدارية الأولى لأي مؤسسة سياحية وبدون التخطيط لا يوجد ما نعمله أو ننظمه أو نتابعه.
- **الشمولية:** يؤثر التخطيط في الوظائف الإدارية الأخرى فالخطة أو البرنامج هو الأساس في تحديد من يشترك فيها وتنفيذها، وتؤخذ الخطة كأساس لاختبار وسائل التوجيه وطرق المتابعة والرقابة.

[54]- عبد الفتاح غنيم: **التخطيط السياحي**- دار الفنون العلمية الاسكندرية ص 33

2- مستويات التخطيط السياحي[55]:

يمكننا التطرق بشكل عام إلى المستويات المكانية الرئيسية الأربع للتخطيط السياحي والتي هي:

أ- التخطيط السياحي على المستوى المحلي :

يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى المكاني متخصصاً وتفصيلياً أكثر منه في المستويات المكانية الأخرى، وعادة يتضمن تفاصيل عن جوانب عديدة منها:

- التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية ومنشآت النوم .
- الخدمات والتسهيلات السياحية.
- مناطق وعناصر الجذب السياحي.
- شبكات الطرق المعبدة ومحلات تجارة التجزئة والمنتزهات والمحميات.
- نظام النقل على الطرق والمطارات ومحطات السكك الحديدية.

تسبق كثير من خطط التنمية في هذا المستوى المكاني بدراسات جدوى اقتصادية أولية وكذلك دراسات لتقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وأيضاً قواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وتشمل مثل هذه الدراسات كذلك على تحليل حركة الزوار وتوصيات متعلقة بذلك.

ب- التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي:

يركز التخطيط السياحي في مستواه الإقليمي على جوانب عديدة منها على سبيل المثل لا الحصر:

- بوابات العبور الإقليمية وما يرتبط بها من طرق مواصلات إقليمية ودولية بأنواعها.
- منشآت النوم بأنواعها وكافة الخدمات السياحية الأخرى.
- السياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية.
- برامج الترويج والتسويق السياحي.
- برامج التدريب والتعليم، والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب تحليل الآثار والمردودات.
- مراحل واستراتيجيات التنمية وبرمجة المشاريع.

والتخطيط السياحي في المستوى الإقليمي متخصص وتفصيلي بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، علماً أن مستوى التخصيص يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لا تحتاج البلاد الصغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.

[55]- د:غنيم، محمد عثمان(2004): **التخطيط السياحي والتنمية**- الأردن- ص 245-246.

ت- التخطيط السياحي على المستوى الوطني:

يغطي التخطيط السياحي في هذا المستوى جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصاً وتفصيلاً وعلى مستوى القطر أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

ث- التخطيط السياحي على المستوى الدولي:

تقتصر عمليات التخطيط السياحي في هذا المستوى على خدمات النقل وطرق المواصلات بين مجموعة من الدول، كما هو الحال في مجموعة دول الاتحاد الأوربي، ويشمل هذا التخطيط كذلك تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب السياحي التي تتوزع جغرافياً في عدة دول متجاورة، كما هو الحال في جبال الألب في القارة الأوروبية. إلى جانب ذلك هناك التخطيط السياحي بين عدة دول في مجالات الترويج والتسويق السياحي، والجدير بالذكر أن المنظمات والهيئات السياحية الدولية مثل: منظمة السياحة العالمية غالباً ما تشارك في مثل هذا النوع من التخطيط وأحياناً تقديم الدعم المادي والمعنوي الكامل في هذا المجال.

3- أهداف التخطيط السياحي[56]:

4-1- الأهداف المحددة للتخطيط السياحي:

- العمل على زيادة الحركة السياحية بنسبة معينة سنويا.
- توفير وإشباع رغبات السياح.
- الحصول على العائد السياحي بنسبة معينة.
- العمل لرفع مستوى معيشة سكان الإقليم السياحي.
- المحافظة على التراث الثقافي والمعماري.
- زيادة اليد العاملة المدربة فنيا في المنطقة أو الإقليم.
- المشاركة الشعبية في التخطيط السياحي.

4-2- الأهداف القومية للتخطيط السياحي:

الأهداف القومية للسياسة السياحية الشاملة هي أهداف وصفية عامة وليست أهداف تفصيلية، فالسياسة السياحية العامة تبدأ برسم الأهداف القومية من استراتجيات التنمية السياحية المتعددة، والخطة القومية، والخطة المحلية، والخطة القطاعية، لتكون هاديا لهذه الأسباب.

وتتضمن الأهداف القومية للسياحة مجموعة أهداف وهي على النحو التالي:

[56]- د: محمد الصيرفي: مرجع سابق ص: 207-208

- **الأهداف الاقتصادية:**

زيادة معدل النمو السياحي ودعم ميزان المدفوعات،ويكون ذلك عن طريق:

1- زيادة عدد الزيارات السياحية.
2- رفع نوعية ومستوى السياح.
3- ارتفاع معدل إقامة السياح.
4- زيادة معدل الإنفاق اليومي للسياح.

ويكون ذلك بتنويع مكونات العرض السياحي ونوعية الخدمات المقدمة للسياح مع استحداث أنماط سياحية جديدة.

- **الأهداف الاجتماعية:**

1- رفع مستوى الصورة السياحية للبلد في الخارج.
2- رفع مستوى الصحة النفسية للمواطنين عن طريق تشجيع وتنظيم السياحة الداخلية، والعمل على تدريب المواطن حسن استغلال أوقات الفراغ والإجازات استغلالا صحيحا.
3- تجنب الصراع بين احتياجات السياح ومصالح السكان المقيمين، فكلما زاد تدفق الزوار على مكان، زاد خطر المضايقات وقلت الخدمات والتسهيلات للسكان المقيمين فالتخطيط الدقيق هو الذي يقلل من وطأة هذه المشاكل.
4- العمل على حماية قيم المجتمع وتقاليده، فقد يحدث تبادل ثقافي يثري كل من يسافرون ومن يستقبلون هذه الرحلات قد تكون لها آثار معينة وقد تكون هذه الآثار مزعجة.
5- ضمان حسن أسلوب الضيافة للسائحين، وحسن معاملتهم وانضباط السلوك الفردي.
6- تفادي الآثار السلبية على السلوك الاجتماعي ونظم القيم الدينية والسلوكية والتقاليد في المجتمع.
7- الاهتمام بالمصنوعات اليدوية والنشاطات الحضارية وبوجه خاص إحياء التقاليد.
8- يجب أن لا يشعر السكان المحليين بأنهم غرباء عن خطة التنمية بل يجب إشراكهم لتتوافق خطط التنمية السياحية مع المتطلبات والرغبات الحقيقية لسكان المنطقة ومع السمات الأساسية لهذه المنطقة.

- **الأهداف البيئية:**

1- حماية البيئة الطبيعية من أي خواص البيئة مما يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية، أو المنشآت، أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية، أو التأثير على البيئية بما يقلل من قيمتها أو يشوهها أو يستنزف مواردها.
2- المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها والتقليل من حدة التلوث.

3- العمل على تفادي النمو العشوائي للعمران بصورة تقضي على الجمال الطبيعي الذي تتميز به التضاريس الجغرافية وذلك بمراقبة الكثافة البنائية وخاصة منها المناطق السياحية وتحديد الطاقات القصوى للمشروعات السياحية وتزويدها بكل ما يلزم من تدابير لحمايتها ونظافتها وأمنها.
4- العناية بالمناطق والمدن القديمة التي تمثل تراث الأمة وتاريخها.
5- نشر وتوزيع المعلومات والمنشورات على السائحين والمواطنين لتحفيزهم على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث مع ضرورة الاهتمام ببرامج توعية الجماهير وخاصة الشباب.
6- أن تتولى الهيئات المشرفة على السياحة دورها الفعال في وضع القواعد وتنفيذ الخطط السياحية وتنسيق دور الأجهزة المختلفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فيما يضمن المحافظة على البيئة ومنع تدهورها.
7- ضرورة إشراك المواطنين في وضع الخطط والقرارات المتعلقة بالتنمية السياحية في مناطقهم واختيار الأنشطة السياحية التي تتفق مع ظروفهم وتقاليدهم من أجل كسب ولاء المواطن ورضائه.
8- أن تتولى الهيئات المشرفة على السياحة على وضع برامج تنموية خاصة وإستراتيجية ثابتة للتنمية السياحية خاصة بالمناطق التي من السهل تعرض التوازن البيئي فيها للمخاطر.

- **الأهداف الفنية:**

1- تحديد مكانة النشاط السياحي وأولوياته بين القطاعات الإنتاجية في الدولة تحديدا واضحا، مع اعتبار تخطيط التنمية السياحية جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتبارها صناعة تعتمد على العلم والخبرة الفنية، والتحرك بخطوات علمية محسوبة تحتاج إلى عمل مكثف في كل المجالات.
2- العمل على استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح وذلك بتطوير المنتج السياحي وتنويعه بتدعيم قنوات الاتصال مع الأسواق العالمية وإتباع أساليب تسويقية وتنشيطية متطورة والعمل على استقطاب نوعية أعلى من السياح وإتباع سياسة تسعيرية علمية وعملية.
3- العناية بالعنصر البشري في السياحة عناية خاصة تتفق مع كونه العنصر الفعال في تحقيق تنمية سياحية متوازنة وفي نجاح المشروعات الاستثمارية السياحية.
4- وضع خطة متطورة لدفع الحركة السياحية وتوسيع قاعدتها لتشمل مختلف الفئات وتحفيزهم لقضاء إجازاتهم داخل وطنهم بدل السفر للخارج .
5- العمل على توسيع وتطوير مستوى الخدمات بالمطارات مع ترقية المطارات من مستوى وطني إلى مستوى دولي وبالتالي فتح خطوط نقل جديدة.
6- وضع إستراتيجية علمية مرنة للتسويق السياحي تقوم على دراسة الأسواق السياحية الدولية يعقبها بحوث ومعلومات متطورة ومستمرة بحيث تهدف إلى تحقيق مضاعفة العائد السياحي.

II-2- التنمية السياحية

1- تعريفها:

- **التنمية:** في أي شكل من أشكالها تعني التغير، وهي عملية مخططة تهدف إلى تغير مخطط لذا فهي تعتبر تغيرا ونموا إراديا مخططا في الأساس أو على الأقل يجب أن يتوفر لها قدر معين من التنظيم والسيطرة، تستغرق التنمية عادة فترة زمنية طويلة نسبيا ويتطلب تحقيقها اتخاذ إجراءات ووسائل مناسبة ضمن الإمكانات والموارد المتاحة وان الهدف الرئيسي للتنمية هي تلبية الحاجات وطموحات الإنسانية.

- **التنمية السياحية:** هي عملية تغير على نحو منظم ترسم الأحداث المستقبلية وتأثيراتها المحتملة وتنطلق من تعظيم القدرات على اجتذاب أكبر عدد من السياح والمهم في التنمية السياحية الحفاظ على البيئة ومصادرها الطبيعية التي تشكل رأس مال التنمية السياحية .
- **التنمية السياحية :**هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية.
- **التنمية السياحة** أيضا على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة.

وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

- **التنمية السياحية:** هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت ممكن، ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية.

- أما **التنمية السياحية المستدامة:** هي التنمية التي تلبي الحاجات السياحية للجميع وطموحاتهم دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية تلك الحاجات وتحقيق تلك الطموحات .(لذا فان التنمية السياحية المستديمة تتطلب:

أ - وضع الخطط السياحية لتحقيق الحاجات الآنية والمستقبلية للسياح.

ب- التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار المضرة بالهواء والماء وغيرها من المصادر السياحية الطبيعية وذلك للحفاظ على السلامة الكاملة للبيئة الطبيعية.

ت - تستدعي التنمية السياحية المستديمة حماية الأنواع النباتية والحيوانية، إذ يمكن أن يؤدي فقدان أنواع النبات والحيوان إلى الحد بشكل كبير من خيارات الأجيال المقبلة.

ث - نشر القيم التي تشجع استغلال المصادر السياحية البشرية والطبيعية ضمن حدود الإمكانات البيئية وخلق التناغم بينهما.

ج - تحديد الحد الأقصى لاستغلال المصادر السياحية بعد الأخذ بعين الاعتبار الآثار الواسعة للاستغلال على النظم البيئية المختلفة.

ح - ضرورة وجود تناغم بين التطورات السكانية والإمكانات الإنتاجية للنظام البيئي.

2- عناصر التنمية السياحية:

و تتكون من عناصر عدة أهمها:

- عناصر الجذب السياحي وتشمل العناصر الطبيعية مثل: أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.
- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق والنزل وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك ....
- خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات ....

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

3- أهداف التنمية السياحة:

تهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية، لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

إن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية وتقويمها بشكل علمي بل وإيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصاً للسياحة، والتقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على اتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية والقومية للسياحة عبر تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة والمعدات اللازمة لمشاريعهم.

إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي، لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة، لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والمواد سياحياً، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي، إضافة إلى تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

4- دعائم التنمية السياحية:

- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعية أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز بيه المنطقة السياحية.
- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الاستثمار سيدرّ أرباحاً أم لا.
- دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر معاونة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.
- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.
- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.
- دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما نوع الخدمات المطلوبة للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.
- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، خاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.
- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دوراً مهماً في تطوير التنمية السياحة، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

وإن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة ومستمرة في الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة، وبالتالي فهي تتطلب تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد نظرا لارتباط السياحة مع مختلف تلك الأنشطة الأخرى مثل النقل والجمارك والتجارة والخدمات بصفة عامة،

وباختصار تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عميلة التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي:

- **على الصعيد الاقتصادي:**
  - تحسين وضع ميزان المدفوعات.
  - تحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
  - توفير خدمات البنية التحتية.
  - زيادة مستويات الدخل.
  - زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.
  - خلق فرص عمل جديدة.
- **على الصعيد الاجتماعي:**
  - توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين.
  - حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.
- **على الصعيد البيئي:**
  - المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.
- **على الصعيد السياسي والثقافي:**
  - نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.
  - تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

5- أشكال التنمية السياحية:

تأخذ التنمية السياحية أشكالاً متعددة منها:

- ✓ **تطوير المنتجعات السياحية:**

وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

- ✓ **القرى السياحية:**

وهي شكل من أشكال البنى السياحة المنتشرة جداً في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، فالحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة.

ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب كوليف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى، وتختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

- ✓ **منتجعات المدن:**

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع(فنادق، استراحات،...) في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

- ✓ **منتجعات العزلة:**

أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولها، وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية .

6- مراحل إعداد خطة التنمية السياحية:

تشمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي:

- إعداد الدراسات الأولية.
- تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار.
- جمع المعلومات وإجراء المسحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية.
- تحليل البيانات (المسحات): وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسحات والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية.
- إعداد الخطة: وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات (البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.

- تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة.
- تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق المتطلبات والتوقعات.

والجدير بالذكر أن المسحات وجمع البيانات وتحليلها تشكل المداخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها:

- عناصر الجذب السياحي.
- المرافق والخدمات.
- وسائل النقل.
- خدمات ومرافق البنية التحتية.

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، وأيضاً ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية ، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية ، وخطوط النقل الجوي...

7- محددات التنمية السياحية:

لإنجاح أي سياسة سياحية يجب أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات و الاهتمام ببعض الجوانب وبخاصة في الدول النامية وهي:

- **وضع أسعار في متناول السياح** : بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية والتي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي، من شبكة طرقات ووسائل اتصال فعالة وخدمات ذات كفاءة، وماء وكهرباء وصرف صحي وتوفير الأمن، فلا بد أيضا من توفير تسهيلات في الإقامة والإطعام والشرب وخدمات النقل السياحي وغيرها، ومتطلبات النشاط السياحي ذات النوعية الجيدة والأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى.
- **الموقع** : يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة، فعلى أساسه تحدد نفقات الرحلة من حيث الأهمية، فإذا كان هناك موقع جيد فإن السائح لا يهمه كم يدفع، ولكن المهم هو الوصول إلى هذا المكان، كالسياحة في الجنوب الجزائري، فبرغم من قساوة الطبيعة وقلة المواصلات إلا أنه نجد اغلب الوافدين إلى الجزائر يفضلون الأماكن السياحية الجنوبية على الشمال والوسط، ومن هنا فان الموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية للاستمتاع بالمناطق الموجودة والآثار، ويتوقف نجاح الدول النامية لمواجهة مشكلة بعد المسافة على التعاون بينها وبين شركات النقل الجوي، إذ قد يظهر عدد من الاحتمالات في هذا الشأن منها:

- إعطاء شركات النقل مزايا للتدخل في التسويق السياحي ووضع البرامج السياحية في مجال الرحلات الجوية أو القيام بدعم الأسعار.
- على الدولة المستقبلة للسياحة إنشاء شركات للنقل الجوي.
- أن تحقق شركات النقل الجوي مزايا لجلب المتعاملين معها.

- **الأماكن الأثرية والتاريخية :**لها دور كبير في استقطاب نوع من السياح، وتقسم المواقع الأثرية إلى نوعين:

- مواقع أثرية تاريخية : والتي هي مرتبطة بكل الثقافات الإنسانية كالجرش الروماني بالأردن وأم قيس والأهرامات بمصر.
- مواقع أثرية خاصة : وهي التي ليست معروفة من طرف عامة الناس و يتجه إليها الباحثون والدارسون والمتخصصون، وتجذب في العادة نسبة متوسطة من السياح.

- **طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحي:** نظرا لأن النشاط السياحي يتطلب موارد لإنشاء المرافق السياحية الأساسية والمنشآت السياحية من فنادق ومراكز...إلخ، وغيره من المشروعات التي تخدم القطاع السياحي نظرا للاعتبارات التي تحيط بالطلب السياحي في هذه البلاد، فضلا عن المستثمرين الذين لا يكونون مطمئنين لهذا النوع من الاستثمارات، وهذا لبقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة من مخاطر لما يحدث في السوق من متغيرات، هذا بالإضافة إلى التغيرات السياسية و الاجتماعية.

إضافة إلى هذه العوامل نذكر منها عوامل أخرى عامة يجب توفرها لدفع العجلة السياحية لأي بلد والتي نذكر منها:

- وجود وقت الفراغ.
- الحالة الاقتصادية للدولة
- المستوى الثقافي و المادي العالي للشعب
- المواصلات المتطورة.
- الوضع السياسي المستقر.

خلاصة الفصل

إن بفضل التخطيط والتنمية اللذان يساهمان بشكل كبير في وضع السياسات والبرامج التنموية لأي قطاع، وقطاع السياحة قطاع جد مهم كونها الصناعة النظيفة، فالتخطيط السياحي الذي يعطي النظرة المستقبلية للرقي بهذا القطاع من حيث القوانين التي تعتبر الإطار الذي يحمي ويحدد مهام كل من له علاقة بالقطاع والخطة التنموية أو سبل التنمية السياحية التي يجب أن تراعي أبعاد الاستدامة الثلاثة البعد البيئي الذي هو مهم جدا من حيث استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ويحافظ على اتزان النظم البيئية الطبيعية الموجودة في هذا المكان أو ذاك والحيلولة دون تدهورها، والبعد الاجتماعي والمتمثل في المساواة بين أفراد المجتمع والإحساس بالمسؤولية لدى الأجيال الحاضرة لضمان حق الأجيال القادمة والبعد الاقتصادي من حيث تسخير أكبر قدر ممكن من الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف مع ترشيد الاستهلاك لمختلف المصادر والموارد الطبيعية رغم كون هذه الموارد المصدر الأساسي للتحسين المستمر لمستوى المعيشة خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث.

مع العلم أنه لا يكفي وضع الخطط وبرامج التنمية السياحية فحسب بل يجب ربطها أو التكفل بها ضمن مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية وتخصيص ميزانيات كفيلة بتحقيق هذه الخطط مع تقديم تسهيلات ونزع كل العوائق أمام المستثمرين في هذا المجال سواء محليين أو أجانب ولا يتحقق كل هذا إلا بإرادة سياسية حازمة وحقيقية للنهوض بهذا القطاع المهم.

الفصـــل الثالث:

السيـــــــاحة في الجزائر

تمهيـــد:

إقتداء بالدول السياحية، تبنت العديد من دول العالم الثالث السائرة في طريق النمو سياسة النهوض بالسياحة، وكان عليها أن تعمل على إحداث منتجات سياحية وتسويقها لجلب المزيد من السياح والعملة الصعبة، وهذا يعني القيام بعمليات إنتاجية سياحية تشمل توفير التجهيزات الأساسية (إنشاء المطارات، الموانئ، الطرق وإحداث المنشآت السياحية ...)

وكانت الجزائر من بين دول العالم الثالث التي أولت اهتماما لهذا القطاع، خاصة في السنوات الأخيرة أين تفطنت إلى عدم ديمومة قطاع المحروقات، الذي كانت توليه الاهتمام الكامل، وتفطنها إلى أن السياحة هي المورد الدائم من جهة أخرى، كما أنها تتوفر على الإمكانيات السياحية المختلفة من طبيعية إلى بشرية.

ومن أجل النهوض بهذا القطاع تبنت الجزائر سياسات من شأنها استغلال كافة الإمكانيات والمقومات السياحية التي تزخر بها، لذلك سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى ظاهرة السياحة في الجزائر وكذا تطور السياسات السياحية في الجزائر بدأ بالمواثيق مرورا إلى المخططات التنموية من ثلاثي إلى الخماسي الثاني ثم السياسات بعد سنة 2000 أين تم بداية إصدار القوانين المتعلقة بالسياحة والتنمية المستدامة ومنها إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ، وبعدها الإمكانيات السياحية الطبيعية والتاريخية الثقافية المتوفرة بالجزائر.

السياحـــــــة في الجزائــر

1- تاريخ السياحة في الجزائر:

نشأت السياحة في الجزائر كما نشأت في العالم ككل، منذ عصور قديمة ولأنه يصعب علينا أن نستدرج كل التفاصيل عن تاريخ نشأتها وتطورها، سنكتفي بذكر أهم المراحل التي مرت بها وهي كما يلي:

1- المرحلة الرومانية :

اشتهرت هذه المرحلة بإنشاء واسع للحمامات المعدنية حيث كانت من أهم المرافق الموجودة بمدنهم الرومانية، الشيء الذي شهرها بالسياحة الحموية "سياحة الحمامات المعدنية".

2- المرحلة العربية الإسلامية :

كان لظهور الأماكن المقدسة والمساجد نتيجة انتشار الإسلام دور كبير في ظهور السياحة الدينية، حيث كانت هذه الأماكن تدعوا للتجمع والزيارة، كذلك يعتبر للحج الدور الأسبق في خلق جو سياحي أو جو للتبادل غير الاقتصادي.

3- المرحلة العثمانية :

ظهرت في هذه المرحلة على امتداد الساحل مدن كبيرة، أين تمركز العثمانيين حيث جسدوا فنهم وثقافتهم بصناعة الرخام والخزف التي زينوا بها أماكن راحتهم وحماماتهم.

4- المرحلة الاستعمارية :

في هذه المرحلة تدخل المستعمر في عملية التشييد والبناء حيث احتلوا الشواطئ وأقاموا الفنادق والنوادي الليلية في مراكز المدن بالإضافة إلى مراكز العلاج المعدني.

5- مرحلة ما بعد الاستقلال :

أصبحت الجزائر بعد الاستقلال مقصد الكثيرين، وعرفت بأرض الالتقاء وأوكلت مهمة السياحة للبلدية حيث أنشأت لجنة التجهيزات الفندقية والترميم، وفي سنة 1966 تم تطوير السياسة الخاصة بالسياحة واعتمدت أساسا على :

- ضرورة التنظيم الإداري في هذا الميدان .
- خلق المتطلبات والتجهيزات الأساسية لاستقبال السياح .
- تكوين مستخدمين مؤهلين (في الخدمات الفندقية، النقل ...)

وبدأ الاهتمام بالبرامج السياحية وتوزيع الهياكل في هذا المجال فبرنامج قسنطينة سنة 1957 تضمن إنشاء 17200 غرفة فندقية منها 17% في العاصمة ، أما في سنة 1962 قدرت سعة الاستيعاب الفندقية بـ 5922 سرير موزعة كما يلي : 40 % حضري، 50 % ساحلي، 08 % صحراوي، 02 % مناخي، وهذا يدل على زيادة التكفل بمراكز الإيواء وإنتاجها.

2- السياسات السياحة في الجزائر بعد الاستقلال:

اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع السياحي ليس وليد اليوم بل منذ الاستقلال، أي خلال العشريتين الأوليتين للاستقلال، حيث كانت على رأس بلدان المغرب العربي في سياحة البحر المتوسط، لكن عرفت تدهورا ملحوظا بعد الثمانينات في مداخيل هذا القطاع، ونظرا لأهمية النشاط السياحي فقد تم إعداد ووضع مجموعة من المواثيق والمشاريع وذلك حسب نصوص تشريعية من أهمها :

2-1 الميثاق الوطني للسياحة لسنة 1966:

صدرت أول وثيقة رسمية متعلقة بالسياحة في 26 مارس 1966 متمثلة في الميثاق الوطني للسياحة الذي نص على ضرورة استغلال الثروات السياحية التي تمتلكها الجزائر لتلبية احتياجات السياحة الداخلية والخارجية مع مراعاة أهمية السياحة كقطاع اقتصادي منتج لرؤوس الأموال ومناصب الشغل، كما نص على تطوير الحرف التقليدية التي يمكن أن تكون مصادر الأرباح ومن أجل ازدهار القطاع السياحي في الجزائر، الذي يجب أن

تندمج ضمن السوق الدولية للسياحة هذا من جهة والعمل على التعريف بثروات البلاد الطبيعية (شواطئ، جبال، منابع معدنية...) والثروات الثقافية والاجتماعية (تظاهرات فنية، معارض، مهرجانات ...) من جهة أخرى، لأجل هذا تم تخصيص استثمارات لإقامة منشآت الاستقبال المخصصة للسياح خاصة الأجانب منهم، حيث قامت الدولة بفسح المجال للاستثمارات الخاصة وجاء الأمر الصادر في 15 سبتمبر 1966 م بهدف رفع القدرات الإيوائية الوطنية ما بين (1967-1969) من 5922 إلى 7600 سرير [57]، لكن مساهمة القطاع الخاص بقيت ضعيفة جدا، أما الاستثمارات الأجنبية فكانت منعدمة .

2-2 الميثاق الوطني لسنة 1976:

إن الميثاق الوطني للسياحة 1976 م أعطى بعد جديد للسياحة وذلك لمنح الأولوية للسياحة الداخلية من أجل تلبية رغبات المواطنين الجزائريين فيما يخص الترفيه، وكذالك تشجيع السياحة الدولية التي تشكل وسيلة اتصال مع الشعوب الأخرى من جهة، وعامل لتحفيز الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تم تسجيل ضمن مخططات التنمية على المدى المتوسط والبعيد عدة مشاريع لإنجاز فنادق وقري ومركبات سياحية عبر التراب الوطني.

إضافة إلى كل هذا قد أهتم براحة العمال بالأخص الدائمين في العملية الإنتاجية والذين هم بحاجة للتمتع بالراحة اللازمة في فترات العطل، ومنه نستنتج ما يلي:

- إعطاء الأولوية للسياحة الداخلية .
- تشجيع الادخار الخاص .
- الاهتمام براحة العمال .
- ضرورة مساهمة القطاع الخاص .

3-2 الميثاق الوطني للسياحة لسنة 1989:

تمثلت الجهود المبذولة من خلال هذا الميثاق من أجل تأمين تنمية سياحية جماهيرية داخلية تهدف أساسا لسد احتياجات المواطنين، وتطوير السياحة الخارجية كونها مكملة للسياحة الداخلية لاستقبال التدفقات السياحية للسياح الأجانب وتوجه السياحة للبلدان الشقيقة والصديقة في إطار صياغة تبادلات جماعية منظمة بشكل يفيد كل الأطراف .

أما مجال الاستثمار والتسيير فلابد من تدعيم الدور الذي تقوم به المؤسسات الاشتراكية والهيئات الوطنية والجماعات المحلية بإنجاز هياكل بسيطة ذات طابع متكرر وتكاليف منخفضة بهذا تجتمع كل الظروف من أجل

[57]-Hadder Belkacem (1988). **Role socio-economique du tourisme**. Opu alger. P 50

إشباع حاجيات السياحة الجماهيرية لصالح المواطنين وأيضا تحقيق المنفعة في الاقتصاد الوطني من خلال الطلب الخارجي .

3- السياحة في الجزائر ضمن المخططات التنموية (1967-1989):

من أجل النهوض بالقطاع السياحي قامت الدولة بوضع منشات وتجهيزات سياحية عبر كافة التراب الوطني من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة في المخططات التنموية والمتمثلة في:

3-1- المخطط الثلاثي (1967-1969):

إن إستراتيجية التطور المتبناة في البداية لكل القطاعات لم تحدد أولويات للقطاع السياحي، وإنما كان هذا القطاع مدمجا في المخطط الوطني للتنمية، والذي شرعت فيه الحكومة في بداية عام 1967 ، فبعدما رسمت الجزائر سياستها السياحية لما بعد 1966 ، من خلال ميثاق السياحة، بقي عليها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، فكانت البداية مع المخطط الثلاثي، والذي تقرر فيه تخصيص 285 مليون دينار جزائري بنسبة 2,55% من الاعتماداة الكلية المخصصة لهذا المخطط المقدرة بـ 11,078 مليار دينار جزائري لإنشاء 13081 سرير موزعة على مختلف المناطق السياحية وكان التركيز على السياحة الشاطئية وكذا الصحراوية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): حصيلة المخطط الثلاثي مع نسبة إنجاز الأسرة المبرمجة حسب المناطق.

العمليات المقررة خلال المخطط	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة المئوية من البرنامج	عدد الأسرة المنجزة حتى 1969	النسبة المئوية المنجزة	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة المئوية
محطات شاطئية	6763	% 51,7	2400	% 35,5	4363	% 64,5
محطات حضرية	1650	% 12,6	254	% 15,4	1396	% 84,6
محطات صحراوية	1818	% 13,9	286	% 15,7	1532	% 84,3
حمامات معدنية	2850	% 21,8	00	% 00	2850	% 100
المجموع	**13081**	**% 100**	**2940**	**% 22,5**	**10141**	**% 77,5**

Source : Bilan de développement touristique Ministre de tourisme1977 p27.

ما يلاحظ من الجدول أنه إلى غاية نهاية هذه الفترة لم يتم إنجاز سوى 2946 سرير، أي بنسبة حوالي 22,5% من الأسرة المبرمجة ضمن هذا المخطط حتى في الانجاز حيث أعطيت الأولوية إلى للمشاريع الشاطئية بقدر 2400 سرير من 6763 سرير بنسبة 35,5% والمتمثلة في المركبات السياحية الكبرى بتيبازة وغيرها كما

سجلنا نسبة ضعيفة في انجاز المشاريع في كل من المحطات الصحراوية والحضرية وسجل عجز فادح قدر بـ: 10141 سرير أي نسبة 77,5 % ويعود هذا أساسا إلى:[58]

- عدم وجود شركات متخصصة في انجاز مثل هذه المشاريع.
- سوء تحديد المسؤولية الإدارية (سوء التسيير والرقابة).
- التركيز على إنشاء المرافق السياحية في المناطق التي بها منشات أساسية دون سواها.

2-3- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

مع كل ما سجل من عجز في إنجاز ما سطر ضمن المخطط الثلاثي فإن السلطات المعنية اهتمت بعملية التخطيط للفترة الجديدة (1973 - 1970) ، بحيث تقرر إنجاز مشاريع سياحية لهدف رفع قدرات الإيواء ما بين 70.000و90.000 سرير في نهاية العشرية، بحيث تم برمجة 35.000 سرير خلال هذه الفترة ومن أجل ذلك تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ: 700 مليون د.ج بنسبة حوالي 2,5% من الإعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط المقدرة بـ 27,740 مليار دينار جزائري لهذه الاستثمارات، وقد تم توزيع هذا المبلغ على المشاريع السياحية كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (06) : توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع خلال المخطط الرباعي الأول.

المشاريع	المبلغ الجزئي (مليون دج)	المبلغ الكلي(مليون دج)	النسبة%
المشاريع الباقية من المخطط الثلاثي	/	420	60
المشاريع الجديدة	/	280	40
دراسات وهياكل قاعدية	44	/	/
إقامات سياحية(فنادق)	221	/	/
النقل السياحي	15	/	/

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat : Bilan de développement touristique (1972–1977). P 09

من خلال هذا الجدول نجد أنه أعطت الأولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي بنسبة 60% من المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمارات السياحية أي ما يعادل 420 مليون د.ج، وهذا ما يبين عدم القدرة على إنجاز المشاريع السابقة في الآجال المحددة، كما يبين هذا الجدول الأهمية الكبرى التي منحت للمنشات الفندقية التي تستحوذ على أكثر من 78 % من إجمالي المبلغ المخصص للمشاريع الجديدة، وهو ما يعكس الاهتمام بتحقيق

[58]- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية تقرير عام عن المخطط الثلاثي (1967-1969)

توجهات الميثاق السياحي المتمثلة في مضاعفة طاقات الإيواء لاستقبال السياح الأجانب، وإتمام ما تبقى من المخطط الثلاثي، إضافة إلى تهيئة ما يلي[59] :

- توسيع المراكز السياحية التي أنجزت أو التي هي في طور الإنجاز كمركب موريتي، الأندلسيات وسيدي فرج .
- إعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري.
- إصلاح وتهيئة الفنادق الحضرية وبناء فنادق جديدة.
- تنمية السياحة في تيبازة وبلاد القبائل.
- تخصيص ميزانية 120 مليون دينار جزائري لإنجاز 8 حمامات معدنية.

ومع نهاية المخطط الرباعي الأول لم يتم انجاز سوى 9000 سرير من 35000 سرير التي برمجت أي بنسبة 25,7 **%**

3-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

إن ما رصد للقطاع السياحي ضمن هذا المخطط قدر بـ: 1.5 مليار د.ج بنسبة 1,4 % من الاعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط المقدرة بـ 110,217 مليار د.ج ، حيث تعلق الأمر ببرمجة 2500 سرير ومتابعة إتمام المشاريع السابقة وقد عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت فيما يلي:[60]

- إلحاق المصالح التجارية التابعة (**SONATOUR**) بالوكالة الجزائرية للسياحة (**ATA**)، لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها، و لم تدم العملية سوى سنتين.
- في سنة 1976 أنشئت الشركة الوطنية للسياحة (**SON- ALTOUR**) التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري.
- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (**E.T.T**) ،التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها ضمن المخططات الثلاثة (المخطط الثلاثي، الرباعيين الأول والثاني) لم ينجز سوى 18000 سرير.

مع أن إنجاز هذه المشاريع المبرمجة في هذه المخططات أرهقت طاقات القطاع السياحي وجعلت تسيره معقدا.

---

[59] - Ahmed tessa (1993)**: Economie touristique et amenagemant de territoire**/opu P 11
[60] - Ahmed tessa (1993)**: Economie touristique et amenagemant de territoire**/opu P 13

3-3- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

رصد للقطاع السياحي ضمن هذا المخطط 3,4 مليار د.ج بنسبة أقل من 1 % من الاعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط المقدرة بـ 400,6 مليار د.ج ، حيث تغير الاتجاه للسياحة ضمن هذا المخطط وتم أعطاء الأولوية للسياحة الحضرية دون سواها ليس كما في المخططات السابقة، ورصد هذا المبلغ لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية في شرق و وسط و غرب البلاد والموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية والتي توافق التقاليد الجزائرية، ووزع هذا المبالغ كما يلي: [61]

- 1.6مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الانجاز.
- 1.8مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة.

والهدف من هذا المخطط هو الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ: 50880 سرير، سنة 1985 ، ولذلك برمج 89 مشروع موزع هذه كما يلي:

الجدول (07) :المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول.

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 1980

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين الهدف من هذا المخطط والمخططات السابقة حيث نسجل فيه التركيز على السياحة الداخلية من خلال مشاريع الخيمات والحمامات التي تشغل 49 مشروع من جملة 89 مشروع ، إلا أنه من جهة أخرى نجد المشاريع السياحية الحضرية تشغل أكبر نسبة من حيث عدد الأسرة بحوالي 41 % من مجمل الأسرة المبرمجة .

[61] - Ministère de planification et de l'aménagement du territoire, **Rapport général du plan quinquennal** 1980- 1984

3-4- المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989):

أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي لذا خصصت غلاف مالي كبير قدر بـ: 1.8 مليار دينار جزائري لتحقيق عدة أهداف ممثلة في:

- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية والمناخية.
- تنويع المتعاملين، كالجماعات المحلية والقطاع الخاص.
- التحكم في الطلب السياحي.

قد وصلت طاقات الاستقبال الكلية مع نهاية 1989 إلى حوالي 48300 سرير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (08) : طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989

	العام (سرير)	**الخاص** (سرير)	**المجموع** (سرير)	**النسبة المئوية %**
الشاطية	12182	1145	13327	27,60
الصحراوية	3731	2250	6331	13,10
الحمامات المعدنية	3588	1528	5116	10,60
الإقليمي	954	76	1030	2,13
الحضري	5337	77161	22498	46,57
المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة المئوية %	53,5	46,5	100	

المصدر: وزارة السياحة 1990

نلاحظ من خلال الجدول من جهة أن الفنادق العامة والخاصة تقريبا متكافئة ومن جهة أخرى أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى تقريبا بنصف الطاقة الإجمالية بنسبة تقدر بـ: 46.57 %، تليها مباشرة الفنادق الساحلية أو الشاطئية بنسبة 27,60 **%** بينما نسبة الفنادق الإقليمية أو المناخية تبقى جد ضئيلة أي بنسبة 2.13% أي أن التركيز كبير على المناطق الساحلية والحضرية، مع ظهور بوادر الانفتاح على القطاع الخاص.

ومن أجل التعرف على طاقة الاستقبال حسب الأقاليم ارتأينا إلى أن نتعرف على صنف أو نوعية هياكل الاستقبال حسب كل فئة كما في الجدول التالي:

الجدول (09) :طاقة الاستقبال الجزائرية حسب الصنف 1989

النوع الدرجة	حضري	شاطئي	إقليمي مناخي	صحراوي	معدني	المجموع
الصنف 1 (*****)	2358	-	-	-	-	2358
الصنف 2 (****)	2007	1603	-	198	60	3868
الصنف 3 (***)	2018	8805	493	3069	3476	17861
الصنف 4 (**)	3562	2120	292	426	162	6562
الصنف 5 (*)	2052	46	-	155	-	2213
الصنف 6	10501	753	245	2523	1418	15440
المجموع	22498	13327	1030	6331	5116	48302

المصدر: وزارة السياحة 1990

نلاحظ من خلال الجدول أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى في التصنيف بصنف 5 نجوم و 4 نجوم وتليها مباشرة الفنادق الشاطئية في صنف 3 نجوم أما في ما يخص الفنادق غير المصنفة تأتي أيضا في المرتبة الأولى الفنادق الحضرية والصحراوية

وخلال هذه الفترة تم تحديد وظائف هيأت القطاع السياحي كما يلي:

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية مكلفة بتسيير القطاع السياحي
- الديوان الوطني للسياحة مكلف بتطوير وترقية المنتج السياحي.
- إنشاء المركز الوطني للسياحة سنة 1989 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري له ثلاثة مراكز تكوين الجزائر العاصمة، تيزي وزو والمسيلة.

وكان لهذه المخططات دور فعال نوعا ما مع ظهور بوادر الانفتاح على القطاع الخاص والخروج من المركزية إلى اللامركزية في التسيير كإنشاء منظمات جهوية مثل:

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) مكلف بتسيير الفندقة الحضرية يوجد مقرها بالشركة الوطنية للفندقة الحضرية بولاية المدية .
- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) ،مقرها سيدي فرج.

4- مناطق التوسع السياحي بالجزائر:

يقصد بمنطقة التوسع السياحي كل منطقة أو امتداد من التراب الوطني يتمتع بخصائص أو نوعية طبيعية، ثقافية أو غيرها لها علاقة بالسياحة، ولها قابلية الاستغلال والتنمية للبنى التحتية السياحية، كما يمنع أي نشاط مهما كان نوعه على حساب هذه المناطق باستثناء النشاطات المصرحة من طرف الدولة.

وقد جاءت فكرة مناطق التوسع السياحي خلال سنة 1966 إلى غاية سنة 1988 أين تم تحديد هذه المناطق بـ 174 منطقة توسع سياحي بمقتضى المرسوم رقم 232/88 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 وهذه المناطق موزعة على النحو التالي:

أ- مناطق التوسع السياحي الساحلية:

هي المواقع الساحلية أو الواقعة بالقرب من الساحل، ويبلغ عددها 141 منطقة توسع تشغل مساحة 35903.96 هكتار ما يعادل 74 % من مساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي في الجزائر، وهذه المناطق تتوفر على مؤهلات سياحية عديدة حيث تعتبر :

- أماكن للاصطياف، الراحة، الاستجمام، الصيد، الغطس والرحلات البحرية ...

- بفضل المواقع الأثرية التي تعتبر ثروة تاريخية تجلب عدد من السياح وبذلك نروج لهذه السياحة الثقافية.

- بالإضافة إلى وجود مناطق غابية ساحلية تمكننا من جلب هواة الرياضات الجبلية، الصيد الاستجمام والحرف اليدوية .

ب- مناطق التوسع السياحي بالهضاب العليا :

يقدر عددها بـ 12 منطقة توسع سياحي وتتربع هذه المناطق على مساحة 4347 هكتار، ما يعادل 7 % من مساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي في الجزائر، حيث يتمركز أهمها في الجهة الشمالية والشرقية للهضاب وبها ثروة تاريخية كبقايا المدن الرومانية والحمامات المعدنية

ج- مناطق التوسع السياحي الصحراوية :

يقدر عددها بـ 21 منطقة توسع سياحي وتبلغ مساحتها 9437 هكتار ما يعادل 19 % من المساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي الوطنية، وبفضل الواحات التي تعتبر دعامة السياحة الصحراوية ناهيك عن الجو المعتدل شتاءا وعادات وتقاليد المنطقة حيث تبهر السياح.

الجدول رقم (10): مناطق التوسع السياحية

الجهة	عدد المناطق	المساحة بالهكتار	%
الساحل	141	35903.96	74
الهضاب العليا	12	4347.00	07
الصحراء	21	9437.00	19
المجموع	174	49687.96	100

المصدر:مديرية السياحة لولاية الطارف 2008

نلاحظ من خلال الجدول الاختلاف الكبير في توزيع مناطق التوسع السياحية حيث أن الساحل و الصحراء تحصلا على أكبر النسب وهذا راجع لكون المنطقتين تمتازا بالسياحة الموسمية فنجد السياحة الصيفية في الشمال والشتوية في الجنوب مما يجعل من السياحة موردا هاما للتنمية و ذلك على مدار السنة .

خريطة رقم (01): توزيع مناطق التوسع السياحي في الجزائر

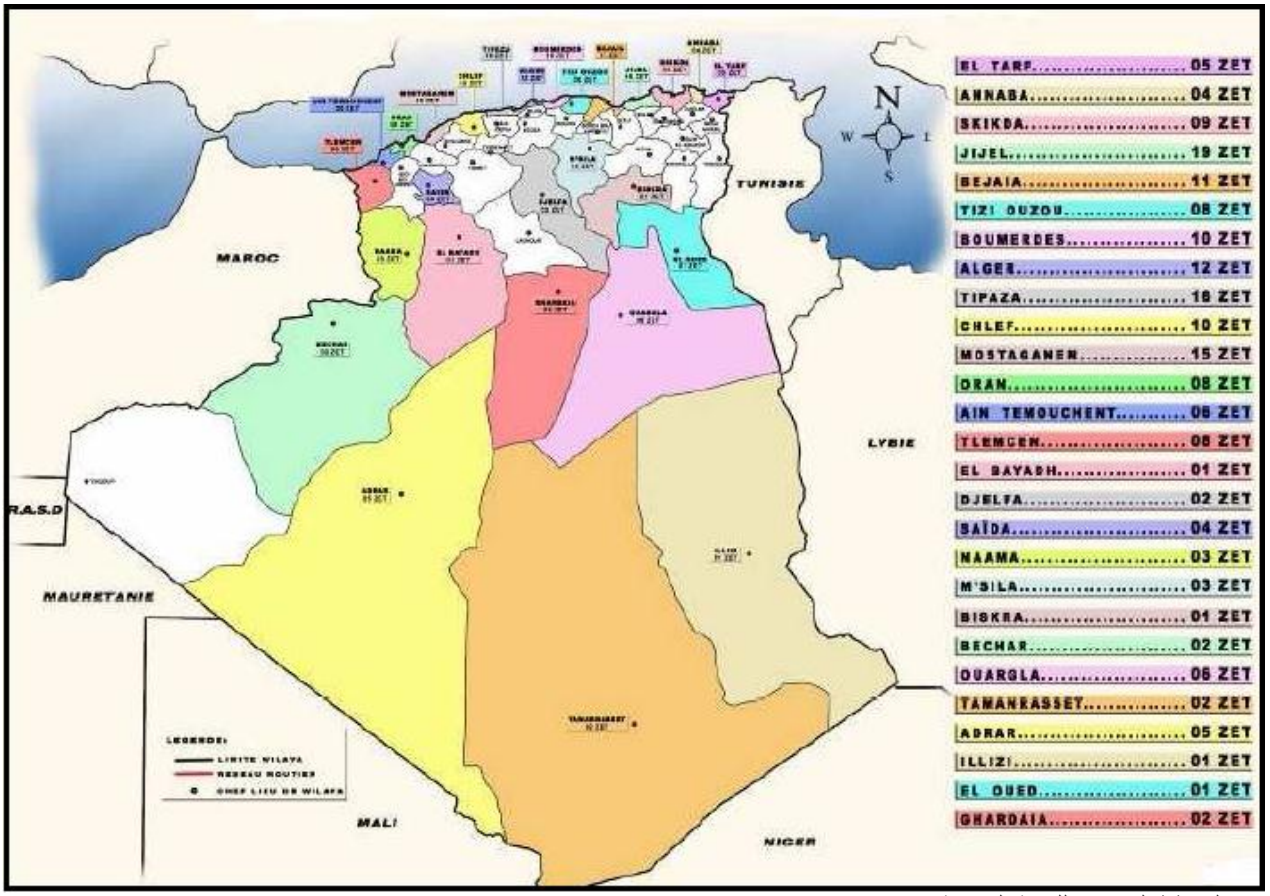

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 (2008)

منطقة التوسع السياحي الـ 22 ذات الأولوية للتهيئة في الجزائر:

من بين مناطق التوسع السياحي الموزعة على مستوى التراب الوطني أولت الدولة أهمية كبيرة من أجل توفير هياكل سياحية ولرفع القدرة الإيوائية خاصة منها المصنفة على المدى المتوسط حيث ركزت على 22 منطقة توسع سياحي جلها في شمال البلاد وتكون تهيئتها في الأقطاب السياحية للامتياز على شكل قرى سياحية للامتياز كما هي موضحة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) والخريطة التالية توضح تموضع مناطق التوسع السياحي ذات الأولوية للتهيئة.

خريطة رقم (02): موقع 22 منطقة التوسع السياحي المعدة للتهيئة في الجزائر.

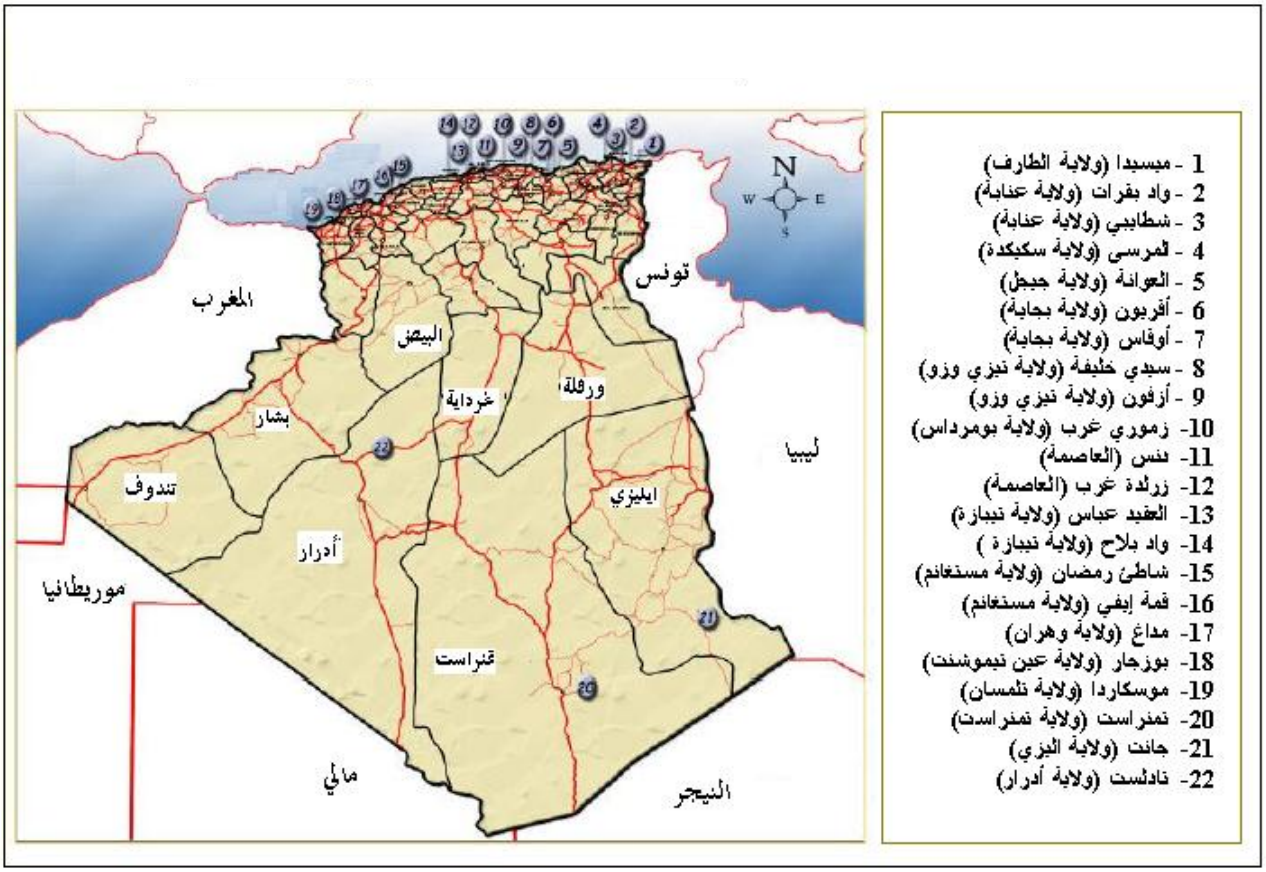

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)

5- وضعية السياحة الجزائرية بين 1990 إلى اليوم :

بعدما عرفنا المراحل التي مرت بها السياحة الجزائرية عبر المخططات التنموية، وخاصة قلة الاستثمارات الأجنبية، وفي هذا الإطار ولتجاوز تلك النقائص التي بقيت من المخططات المذكورة سالفا وخاصة من سنة 1980 إلى سنة 1989 والمرور إلى مرحلة اقتصاد السوق، وحرية التعامل الاقتصادي، سارعت الجزائر إلى وضع برنامج إصلاحي، هذا البرنامج يحتوي على تجسيد إطار تشريعي وقانوني يخففان من الضغوطات التي

تعاني منها الاستثمارات الوطنية خاصة والأجنبية، وتشجيعها حتى تتطور السياحة الجزائرية إلى المستوى الدولي مع أن السياسات السياحية في الجزائر غابت خلال العشرية السوداء نظرا للأوضاع الأمنية المتردية حيث كانت أولوية الدولة هو إحلال الأمن وبتحسن الوضع الأمني عاد الاهتمام من جديد بالقطاع السياحي حيث أصدرت تشريعات وقوانين من بين هذه النصوص القانونية الجديدة والمتضمنة ترقية السياحة وحماية الساحل الصادرة بعد 2001 ما يلي:

1- القانون (02-02) المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه:

تطرق هذا القانون إلى عدة مفاهيم من أهمها:

- **شريط كثباني ساحلي:** شريط رملي في شكل خليج أو شرم يتكون من بقايا ناتجة عن تيار ساحلي يمكن أن تنمو عليه نباتات خاصة.
- **كثبان:** ربوة أو هضبة رملية دقيقة تتكون على المنطقة الساحلية.
- **تكون ساحلي:** طبقة ترابية من أصل محدد تنمو عليها مجموعة من الفصائل النباتية ذات سمات متناظرة.
- **الرصيف:** مجموع الصخور أو الكتل الخرسانية التي تكدس على أرض مغمورة تستعمل كأسس حمائية لمنشات مغمورة.
- **المستنقع:** طبقة مائية راكدة قليلة العمق تغطي أرضا يكسوها جزئيا غطاء نباتي.
- **الضفة الطبيعية:** كل منطقة تغطيها أو تجردها المياه العالية والمنخفضة، والكثبان والأشرطة الساحلية، والشواطئ والبحيرات الشاطئية، والسواحل الصخرية والطبقات المائية الساحلية التي تصل مستوى السطح بين البحر والأجزاء الطبيعية من المصبات.

ومن مبادئ هذا القانون:

- تندرج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن برنامج وطني لتهيئة الإقليم والبيئة ويقتضي تنسيق الأعمال بين الدولة والجماعات الإقليمية والمنظمات والجمعيات التي تنشط في هذا المجال وترتكز على مبادئ التنمية المستدامة والوقاية والحيطة.
- يجب على الدولة والجماعات الإقليمية السهر على:
  - توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشواطئ البحرية.
  - حماية المواقع الايكولوجيا أو الطبيعية أو الثقافية وتصنف في وثائق تهيئة الساحل.
  - تحويل المنشات الصناعية التي يعد نشاطها مضر بالبيئة الساحلية إلى مواقع ملائمة.
  - العمل على استغلال الموارد الساحلية بصورة مستدامة أثناء تطوير وترقية الأنشطة على الساحل.

- يشمل الساحل في مضمون هدا القانون جميع الجزر والجزيرات والجرف القاري وكذا شريطا ترابيا بعرض أقله 800 متر على طول البحر وتظم:
  - السهول الساحلية التي يقل عمقها عن 3 كلم ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
  - سفوح الروابي والجبال المرئية في البحر وغير المفصولة عن الشاطئ بسهل ساحلي.
  - كامل الأجمات الغابية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية.
  - كامل المناطق الرطبة وشواطئها التي يقع جزء منها في الساحل ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر
  - المواقع التي تظم مناظر طبيعية أو تحمل طابعا ثقافيا أو تاريخيا.
- كما يجب حماية وتثمين المناطق الشاطئية التي تظم الشاطئ الطبيعي، الجزر والجزيرات، المياه البحرية الداخلية وسطح البحر الإقليمي وداخله.
- تحدد الفضاءات المخصصة للأنشطة السياحية لاسيما الأنشطة الإستجمامية، والرياضات البحرية، التخييم ولو كان مؤقتا وشروط استعمالها وفقا للتنظيم كما يمنع على مستوى المناطق المحمية والايكولوجية الحساسة كما تكون موضوع ترتيبات خاصة في المناطق التي تظم مواقع ثقافية وتاريخية
- يمنع التوسع الطولي للمحيط العمراني للتجمعات السكانية الموجودة على الشريط الساحلي على مسافة تزيد عن 3 كلم من الشريط الساحلي وتشمل هذه المسافة النسيج الموجود أو الجديد.
- يمنع إقامة أي نشاط صناعي جديد على الساحل سوى المنشات الصناعية والمرفئية ذات الأهمية الوطنية المنصوص عليها في أدوات تهيئة الإقليم.
- يمنع انجاز المسالك الجديدة الموازية للشريط ضمن شريط عرضه 800 متر ويمنع ذلك في الكثبان والأشرطة الكثبانية الساحلية، كما يمنع انجاز طرق العبور الموازية للشاطئ على مسافة تزيد عن 3 كم
- يجب أن تتوفر التجمعات التي يقل عددها عن 100000 نسمة والواقعة على الساحل على أساليب وأنظمة لتصفية المياه القذرة، وحتمية وجود محطة تصفية بالنسبة للتجمعات أكثر من 100000 نسمة.
- إنشاء المحافظة الوطنية للساحل وهي المكلفة بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص.
- إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية لا سيما الحساسة منها يسمى مخطط تهيئة الشاطئ.
- تؤسس تدابير تحفيزية اقتصادية وجبائية تشجع على تطبيق التكنولوجيا غير الملوثة ووسائل أخرى تتوافق وإستدخال التكاليف الايكولوجية في إطار التنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية.
- على السلطات المعنية والمخول لها قانونا تحرير محاضر المخالفات في حال أي تعدي على القانون في هذا المجال وكل حسب مهامه واتخاذ التدابير اللازمة تجاه هذه المخالفات وفقا للتنظيم.

2- القانون (03-01) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

يهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية وترقية الشغل في هذا الميدان.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.

إضافة إلى أهداف هذا القانون فهو ينص أيضا على:

- الخضوع لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والإمكانيات الثقافية والتاريخية في تنمية الأنشطة السياحية وهذا لغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته مع مراعاة الاستغلال العقلاني والمتوازن لكل الموارد المتاحة.
- تقوم تنمية النشاطات السياحية على المبادئ والكيفيات المحددة في المخطط الوطني للتهيئة السياحية .
- انجاز برامج تطوير الأنشطة السياحية بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي وتتكفل الدولة بأعباء إعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية.
- تلزم الإدارات العمومية على كل مستوياتها بإدراج ترقية السياحة كل في اختصاصها.
- ترقية وتشجيع الاستثمار خاصة في مناطق التوسع السياحي.
- تتم التهيئة في إطار احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمراني.
- يكون تحديد، تشخيص وتثمين المنابع الحموية من طرف الدولة كونها تكتسي طابع المنفعة العامة ويكون استغلالها وفقا لنظام الامتياز ووفقا لدفتر شروط خاص.
- تشجيع السلطات العمومية تطوير التكوين المتخصص والملائم لمهن السياحة والأنشطة السياحية مع السهر على توسيع مجال الترقية والإعلام السياحيين بالإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة التكوينية وإنشاء مؤسسات تكوينية جديدة ومتخصصة في المجال السياحي سواء عمومية أو خاصة.
- كما تعتبر ترقية كل عمل إعلامي واتصالي موجه لتثمين القدرات السياحية قصد استغلالها التجاري والاعتماد على المعارض والمنتوجات ووسائل الإعلام المتخصصة والتقنيات العصرية في مجال التصوير والانجاز والنشر (التسويق السياحي).

3- القانون (03-02) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بتحديد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ: يهدف هذا القانون إلى:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسباحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجيات المصطافين من حيث النظافة، الصحة، الأمن وحماية البيئة.
- تحسين خدمات إقامة المصطافين.
- تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

كما عرف هدا القانون بعض المصطلحات منها:

- **الشـــاطئ:** شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواه خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المتاخمة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات بغرض استغلالها السياحي.
- **موسم الاصطياف:** فترة من السنة تمتد من أول جوان إلى غاية 30 سبتمبر، تتخذ خلالها الجهات المعنية كل التدابير والإجراءات اللازمة من خلال استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.
- **المستغل:** كل شخص طبيعي أو معنوي حائز على حق امتياز للاستغلال السياحي للشاطئ.

إضافة إلى ذلك فقد نص أيضا إلى أن:

- الشواطئ المفتوحة للسباحة فضاءات للاستجمام والتسلية ويكون استغلالها وفقا لدفتر شروط خاص وفقا للتنظيم ويكون الدخول للشواطئ مجاني ويكون معلنا في لوحات اشهارية واضحة تضعها البلدية مع أن المصطاف يكون حرا في تنقله على طول الشاطئ.
- يجب المحافظة والحماية على الحالة الطبيعية للشواطئ كما يخضع استغلال الشواطئ وترقية النشاطات السياحية بها إلى شروط الصحة، الأمن وحماية المحيط.
- يمنع فتح الشاطئ للجمهور إذا كان استغلاله يتسبب في إتلاف منطقة محمية أو موقع ايكولوجي هش.
- يمنع رمي النفايات المنزلية، الصناعية والفلاحية في الشواطئ أو بمحاذاتها.
- يجب أن تتوفر الشواطئ المفتوحة للسباحة لا سيما ممر للدخول مهيأ ومبني وموقف سيارات مهيأ وبعيد عن أماكن السباحة والاستجمام بالإضافة إلى تجهيزات صحية ملائمة وأعوان الأمن.
- يقع على عاتق المستفيد من الامتياز للشاطئ تهيئته (وضع التجهيزات الخاصة به) مع ضمان إرجاع الحال إلى وضعه بعد انتهاء فترة الاصطياف مع العناية بالشاطئ ونظافته وإزالة النفايات اليومية في المجال المستغل من طرفه.

- على السلطات المعنية والمخول لها قانونا تحرير محاضر المخالفات في حال أي تعدي على القانون في هذا المجال وكل حسب مهامه واتخاذ التدابير اللازمة تجاه هذه المخالفات وفقا للتنظيم.

4- القانون (03-03) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية :

حيث صودق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 06-01-2003 م وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع :

- أخذ بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات الأخرى وتسييره عقلانيا
- وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهم المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية، الثقافية والحضارية المتاحة .
- إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية التي تلبي حاجيات السياح الوطنيين منهم والأجانب .
- ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها وكذا الوسائل المسخرة لذلك وفي مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة
- بناء سياسة سياحية تستمد قواعدها وأسسها من المبادئ العامة للتنمية المستدامة وهذا قصد الاستغلال العقلاني للموارد السياحية المتاحة لتلبية الطلب الحالي على المنتوج السياحي دون رهن مستقبل الأجيال القادمة في هذا المجال .
- ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار السياحي وكذا تنويع المنتوج السياحي وتحسين مستوى الخدمات تلبية لحاجيات المواطن الجزائري والطلب الأجنبي
- إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي .
- وقد تركزت التعديلات المقترحة حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن مقترحين إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لا سيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار.

5-القانون (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

أهم ما جاء في هذا القانون النقاط التالية

- تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يلي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء.
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

- يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية:

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي،** الذي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- **مبدأ تدهور الموارد الطبيعية:** الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب أن لا يؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.
- **مبدأ الاستبدال:** الذي بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى لو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية.
- **مبدأ الإدماج:** الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** يكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضرر كبير بالبيئة.
- **مبدأ الحيطة:** الذي بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الخالية سببا في تأخر اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة .
- **مبدأ الملوث الدافع:** الذي بمقتضاه يحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.
- **مبدأ الإعلام والمشاركة:** الذي بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

6- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 (SDAT) :

إضافة إلى ما أصدرته الدولة من تشريعات وأطر قانونية ممثلة في القانون الخاصة بالتنمية المستدامة للسياحة وبمناطق التوسع السياحي، القانون الخاصة بحماية وتثمين الساحل والقانون الخاص بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ وضعت وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة مخطط استراتيجي مرجعي للسياحة وسبل النهوض بها ممثل في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعتبر جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) المندرج في إطار التنمية المستدامة الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد خلال عشرين سنة موزعة على مدى قريب و المتوسط (2015) والمدى البعيد (2025) ويندرج تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ضمن خمسة كتب تحتوي على ما يلي:

- **الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية:** تم فيه التطرق إلى التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كونه جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومنه التطرق إلى القدرات والإمكانيات السياحية الطبيعية، المادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر بالإضافة إلى العرض والطلب السياحي مقارنة مع الإمكانيات والقدرات خاصة المادية .
- **الكتاب الثاني: المخطط الإستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية:**

تم فيه التطرق إلى الحركيات الخمسة التي ستكون بمثابة قواعد تفعيل وتنشيط التحول السياحي للبلاد وفق المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية وهذه الحركيات هي:

1. **مخطط وجهة الجزائر.**
2. **الأقطاب السياحية للامتياز (POT) الوجهات الرمزية الناشئة للوجهة الجديدة للجزائر.**
3. **مخطط نوعية السياحة (PQT).**
4. **مخطط الشراكة العامة – الخاصة.**
5. **مخطط التمويل السياحي (PFT).**

وتهدف هذه الحركيات السياحية إلى:[62]

- تثمين الجزائر كوجهة سياحية من أجل زيادة جاذبية وتنافسية الجزائر.
- تطوير الأقطاب والقرى السياحية للامتياز عن طريق عقلنة الاستثمار والتنمية.

[62]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الثاني(2008)- **المخطط الإستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** – ص: 05

- وضع ونشر مخطط سياحة نوعية (PQT) من أجل تطوير الامتياز للعرض السياحي الوطني بإدراج التكوين بالترقية المهنية، التربية والتوعية، والانفتاح على تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتموقع في ميادين سياحية جديدة تماشيا مع التوجهات العالمية الجديدة.
- التنسيق، التشاور والتواصل في العمل وإقامة الشراكة العامة – الخاصة.
- تعريف وتنفيذ مخطط تمويل عملياتي لدعم النشاطات السياحية والمرقين واستقطاب المستثمرين المحليين والدوليين.

- **الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT):**

تم فيه التطرق إلى الأقطاب السياحية السبعة المقترحة وتوزيع القرى السياحية للامتياز**(VTE)** في كل قطب سياحي الذي بدوره مندمج ضمن مجموعة من الولايات والهدف من هذه القرى وأقطاب الامتياز هو استغلال القدرات والإمكانيات السياحية لكل إقليم من أجل تنشيط وتطوير السياحة في هذا الإقليم أو ذاك حسب قدراته وتنمية وترقية هذه القدرات وتطمح الدولة بعد انتهاء هذه الأقطاب لتصبح واجهات ورموز حقيقية تجعل الجزائر مقصد سياحي متميز ومستدام ونعرض هذه الأقطاب من خلال الجدول التالي:

الجدول(11) : الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT)

الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT)	**القرى السياحية للامتياز(VTE) ظمن الأقاليم التي يغطيها كل قطب**
شمال شرق (POT-N-E)	عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس وتبسة
شمال وسط (POT-N-C)	الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية
شمال غرب (POT-N-O)	مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغيليزان
جنوب شرق (POT-S-E)	الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي والمنيعة...
جنوب غرب (POT-S-O)	توات القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون وبشار
الجنوب الكبير(POT-G-O)	طاسيلي ناجر، إليزي وجانيت...
الجنوب الكبير(POT-G-O)	الهقار وتمنراست...

المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة.

- **الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (المخطط العملي):**

إن أهم ما تم التطرق إليه في هذا الكتاب هو أجندة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بحيث حددت في مراحل متتالية وهي كالآتي:

- **المرحلة الأولى: وضع هيكل القيادة**

وتم فيها تحديد المسؤوليات لمختلف الهيئات من مدير الهيئة ومختلف رؤساء المهام والمكلفين المحليين بالمهام من أجل:

- تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وشرح أهدافه ومحتواه.
- تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة
- توضيح أدوار كل متدخل (الفاعلين في المجال السياحي).
- تحديد البرنامج التقديري لانجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .
- تحديد طريقة سير التهيئة.
- تخطيط اجتماعات العمل

- **المرحلة الثانية: تنظيم ورشات العمل لكل مشروع**

يتمثل هدف ورشات العمل كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد وتحديد الطريقة العملية المناسبة مع معالجة مختلف الإشكاليات المطروحة في ما بين القطاعات والمتعلقة خاصة بالمشاريع ذات الأولوية ويتم التطرق لكل مشروع من مختلف أوجه موضوعاته والتي يمكن أن تكون على سبيل المثال الإيواء والإطعام، تجهيزات سياحية وتسلية، ترقية واتصال، مقاربة عمرانية مع مراعاة جانب الاستدامة، كما يتوجب على كل ورشة أن تسمح بتحديد مخطط العمل وأولويات التدخل وكذا التقيد بالحصة المالية من الميزانية التقديرية (طرق الدخول، الإضاءة العمومية، توسيع مطار...) لانجاز المشروع.

- **المرحلة الثالثة: تعريف الإستراتيجية وفقا لكل قطب امتياز سياحي**

بناء على ما تم تحديده في مرحلة تنظيم ورشات العمل لكل مشروع يتوجب على كل مكلف بمهمة محلية أن يحدد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى القطب المسؤول عليه، وبذلك سيبرز أولويات التدخل كما حددتها مختلف الورشات التي تخص القطب السياحي الذي يتولى التكفل به.

وانطلاقا من هذا يحدد المكلفون بالمهمات مخطط العمل لكل قطب ويعدون رزنامة تقديرية تعتمد بعد مرورها على رؤساء المهمات وموافقتهم عليها، ويتم تحديد مختلف الدراسات الضرورية لانجاز الأقطاب السياحية (دراسة السوق وقابلية الانجاز وكذا دراسات التهيئة).

➢ **المرحلة الرابعة: انطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط**

اجتماع اتصالي مع ممثلي القطاعات الأخرى، الفاعلين المحليين المعنيين بكل مشروع وممثلي مختلف الفروع من أجل:

- الشروع في الدراسات، اختيار مقدمي الخدمات ومتابعة الدراسات.
- البحث عن مستثمرين ومرقيين.
- تنظيم الفروع والمهنيين الاجتماعيين

ومن أجل كل هذا أيضا تم تنظيم جلسات وطنية على مستوى الجزائر العاصمة وجلسات جهوية للتعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وما جاء به من سياسة جديدة ممثلة في أقطاب الامتياز السياحي وكانت هذه الجلسات الجهوية على مستوي عنابة، وهران، العاصمة وبسكرة، وكان الهدف أيضا من هذه الجلسات هو إشراك كافة المتعاملين والشركاء في السياحة من أجل تفعيل دور التشاور من أجل المساهمة في إنجاح هذا المسعى أو الإستراتيجية الوطنية للنهوض بهذا القطاع.

➢ **المرحلة الخامسة: انطلاق أول الورشات والمفاوضات**

الورشات الأولى هي الورشات ذات الأولوية، والتي لا تعترضها صعوبات خاصة كالعقار، وقبل انطلاق الورشات يتم:

- تنظيم مسابقات التحكم في الأعمال.
- اختيار مقدمي الخدمات.
- دراسة التنفيذ

وبعدها يتم انطلاق الورشات بحيث يتعين على رؤساء المهام بمجرد انطلاق الورشات الأولى الشروع في المفاوضات من أجل تنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 (إشراك القطاعات الأخرى، اقتناء العقار، البحث عن التمويل والتعرف على الشركاء...)

➢ **المرحلة السادسة: وضع إستراتيجية للترقية والاتصال**

يتوجه الإعلام في مرحلة أولى أولا إلى المحترفين (المتعامل السياحي ووكالات السياحة) لاستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر وإعطاء ضمانات بتنمية سياحية ذات نوعية ويجب أن تكون إستراتيجية التنمية على مراحل متتالية (تحديد الأسواق المستهدفة والأهداف حسب الأسواق وتحديد ركائز ووسائل الاتصال).

➢ **المرحلة السابعة: إطلاق مخطط نوعية السياحة (PQT)**

ضرورة دعم تجسيد مخطط نوعية السياحة بمعرفة المؤسسات الفندقية (فنادق، مخيمات وإقامات...) أصحاب المطاعم والدواوين السياحية المحلية، وكالات السياحة والأسفار والناقلين، بحيث يشمل هذا المخطط (مخطط نوعية السياحة PQT) 20 % من الحظيرة الفندقية (200 وحدة مصنفة أو يعاد تصنيفها) بواسطة تنشيط الهيئات، النقابات المهنية (الاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية أصحاب المطاعم التي يجب إنشاؤها وتشجيعها) كما يجب أن تدعم أيضا بواسطة:

- عصرنة المؤسسات السياحية.
- التصنيف القانوني.
- مخطط التموين.

➢ **المرحلة الثامنة: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)**

يجب على الحركية التي شرع فيها لانجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة بالارتكاز على مخططات العمل المحددة في المرحلتين الثانية والثالثة.

ويتعين على هيئة القيادة عقد اجتماع كل ستة أشهر من أجل الوقوف على درجة تقدم المشاريع وإحصاء الإختلالات مع إعادة ضبط طريقة العمل الضرورية.

- **الكتاب الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية**:

تم فيه التطرق إلى المشاريع السياحية ذات الأولوية وهي القرى السياحية التي تعزم الدولة انجازها على المديين القريب والمتوسط (2008-2015) وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول(12) : توزيع المشاريع ضمن الأقطاب السياحية للامتياز (POT)

الأقطاب السياحية للامتياز (POT)	عدد المشاريع	القرى السياحية للامتياز (VTE)	عدد الأسرة
شمال شرق (POT-N-E)	23	ميسيدا، الطارف	2440
		سيدي سالم، عنابة	4938
		أقريون، بجاية	1282
		حديقة دنيا عنابة	
شمال وسط (POT-N-C)	32	الصغيرات بومرداس	1697
		بودواو البحري	17510
		عين الشرب عين طاية	5985
		ملتقى الجزائر موريتي 1	2004
		الساحل الجزائر	460
		سيدي فرج الجزائر	360
		زرالدة غرب	6885
		العقيد عباس تيبازة	1240
		واد بلاح سيزاري تيبازة	1426
		حديقة دنيا الجزائر	1000
شمال غرب (POT-N-O)	18	الحلم السياحي مداغ وهران	5900
		هيليوس كريسل وهران	220
		موسكاردا تلمسان	732
		حديقة دنيا وهران	
جنوب غرب (POT-S-O)	04	واد ميزاب الزيبان	
		واد سوف	
الجنوب الكبير(POT-G-O)	02	ماسين تيميمون أدرار	92
الجنوب الكبير (POT-G-O) الهقار	01		

المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك 80 مشروع سياحي ضمن 6 أقطاب سياحية مبرمجة خلال المرحلة (2008-2015) ترتكز أساسا على إنشاء قرى سياحية للامتياز بحيث أن التركيز على شمال البلاد من حيث المشاريع مقارنة بجنوب البلاد وهذا أمر طبيعي كون أغلب الموارد السياحية من طبيعية (جبال، بحار، شواطئ، بحيرات وغابات، منابع حموية....) وتاريخية، ثقافية وأثرية (أثار ومعالم تاريخية، مدن أثرية...)،

ونلاحظ أيضا أن توزيع المشاريع في الشمال تقريبا متقاربة بين أقطاب الامتياز شمال شرق، شمال غرب، شمال وسط إلا أن عدد القرى السياحية المبرمجة في قطب الامتياز شمال وسط أكثر من القطبين الآخرين شمال شرق وشمال غرب .

7- الإمكانيات السياحية في الجزائر :

إن الاتفاقات الدولية المبرمجة في نطاق السياحة تفرض على الجزائر النهوض والتحول إلى ورشة كبيرة يتنافس بها رجال الأعمال، المستثمرين، الممولين والشركات الكبرى باعتبارها أو بصفتها أحد المعنيين، فالجزائر تعرف بحسن ضيافتها عبر الأجيال وتعدد حرفها وصناعتها التقليدية والتي يجب أن تخرج من قوقعتها .

هذه المؤهلات السياحية المتوفرة تمكنها من الوصول إلى سياحة لها مكانة معتبرة، وهذا يعني أن الجزائر تمتاز بروعة المظاهر الطبيعية الخلابة من سواحل، جبال ومناطق صحراوية، إضافة إلى المياه الجوفية الساخنة التي ترجع بالنفع في الجانب الصحي ويمكن استظهار أهم المعطيات السياحية في الجزائر في ما يلي:

أ- الإمكانيات الطبيعية :

1. الموقع والمناخ

تحتل الجزائر موقعا أفريقيا استراتيجيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط على امتداد شريط ساحلي طوله 1200 كم، ومن الشرق كل من تونس وليبيا ومن الجنوب كل من مالي والنيجر ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، بلغ عدد سكانها حسب الإحصاء الأخير 2008 حوالي 35 مليون نسمة، وتتربع على مساحة تقدر بـ: 2.381.471 كـم^2 ، تتمتع بتنوع أجناسها من حيث العادات والتقاليد واللهجات، وتتميز بتنوع مناخها من الشمال إلى الجنوب وهي ثلاثة أنواع :

- مناخ متوسطي على طول الساحل من الشرق إلى الغرب ويصل متوسط الحرارة بهذه المناطق ما يقارب 18° خلال شهري أكتوبر وأفريل وتصل إلى أكثر من 30° في شهري جويلية وأوت ويكون الجو حار ورطب .
- مناخ شبه قاري يسود المناطق الداخلية الهضاب العليا، تصل درجة الحرارة إلى 0° أي موسم طويل بارد ورطب في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى ماي أما باقي الأشهر فتتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30° .

- مناخ صحراوي يسود المناطق الجنوبية والواحات يتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40°، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي دافئ مما يدعوا إلى تدفق عدد معتبر من السياح في فصل الشتاء .

ونميز ثلاثة أقاليم يمكن إبرازها كما يلي :

- **الساحل والسهوب :**

حيث يشمل الساحل 15 ولاية من الشرق الى الغرب (الطارف، عنابة، سكيكدة، جيجل، بجاية، تيزي وزو، بومرداس، الجزائر، تيبازة، الشلف، مستغانم، معسكر، وهران، عين تيموشنت وتلمسان) ما يمثل 136 بلدية ضمن هذه الولايات لها واجهة بحرية تحتضن عدد هائل من الشواطئ المستغلة وغير المستغلة، ويشتمل الساحل على :[63]

- 41 منطقة ذات أولوية هامة: مناطق جد حساسة معرضة لأخطار بيئية خاصة.
- 47 منطقة حساسة تستوجب حماية خاصة نظرا لأهميتها البيئية والجمالية والثقافية.
- 32 جزيرة و 208 جزيُرة.
- 26 منطقة رطبة ومركبين للمناطق الرطبة.
- 54 هضبة أو شريط كثباني.
- 138 غابة.
- 71 فضاء بحري وبري ذو فائدة ايكولوجيا.
- 32 موقع ومناظر برية وبحرية مرموقة.

- **السلسلة الأطلسية والهضاب العليا:**

بها أكبر قمة جبلية "قمة للا خديجة 2302 م" وجبال الأوراس والونشريس والمنطقة الجبلية الموازية للسواحل تتميز بالرياضات الشتوية، التسلق، الصيد والسياحة البيئية.

- **الصحراء :**

جزأين واحات شمال الصحراء حيث تقل بها درجات الحرارة مقارنة بالصحراء تتميز بواحات النخيل والصحراء الكبرى (الهقار والطاسيلي) حيث تتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وحرارة مرتفعة طول السنة وهي منطقة جذب للسياح في الشتاء .

[63] - Assistance à la mise en œuvre des plans d'aménagement côtier (2009) – **Métropole annabie**– P : 07

2. الحمامات المعدنية:

بالإضافة إلى ما تمتلكه بلادنا من مقومات طبيعية، هناك أيضا الحمامات والينابيع الحموية حيث أحصت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية 202 منبع حموي ذات خصائص ومميزات معدنية متنوعة من حيث مكونات مياهها ودرجة حرارتها وكل منها له فوائده العلاجية، وأغلب هذه الينابيع موجودة في الشمال الجزائري من أهمها حمام ملوان بولاية البليدة، حمام بوحنيفية بولاية معسكر، حمام قرقور بولاية سطيف، وحمام ريغة بولاية عين الدفلة...

3. الحظائر الوطنية:

تمتلك الجزائر حظائر وطنية متواجدة في مختلف أرجاء الوطن من بينها:

3-1- الحظيرة الوطنية للقالة 78 ألف هكتار: تقع في الشمال الشرقي للجزائر بولاية الطارف محاذية للبحر الأبيض المتوسط، تغطي حوالي 9 بلديات من ولاية الطارف يعيش فيها العديد من الطيور النادرة نظر للتنوع والثراء الطبيعي.

3-2- حظيرة جرجرة 500,18 هكتار: تقع في قلب الأطلس التلي تبعد بحوالي 50 كم عن الجزائر العاصمة تستقر فيها الثلوج لثلاثة أشهر ديسمبر، جانفي وفيفري.

3-3- حظيرة غابات الأرز "ثنية الحد" 616,3 هكتار: تبعد 3 كم عن مدينة ثنية الحد وتقع الى حافة سلسلة الونشريس وفي قلب الأطلس التلي.

3-4- حظيرة الطاسيلي 100 هكتار: وتشمل الطابع الأثري والأركيولوجي، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وهي مصنفة كإرث عالمي محمي.

إضافة إلى الحظائر الوطنية هناك حدائق التسلية والترفيه كحديقة التسلية والترفيه بن عكنون بمساحة 304 هكتار وغيرها عبر التراب الوطني.

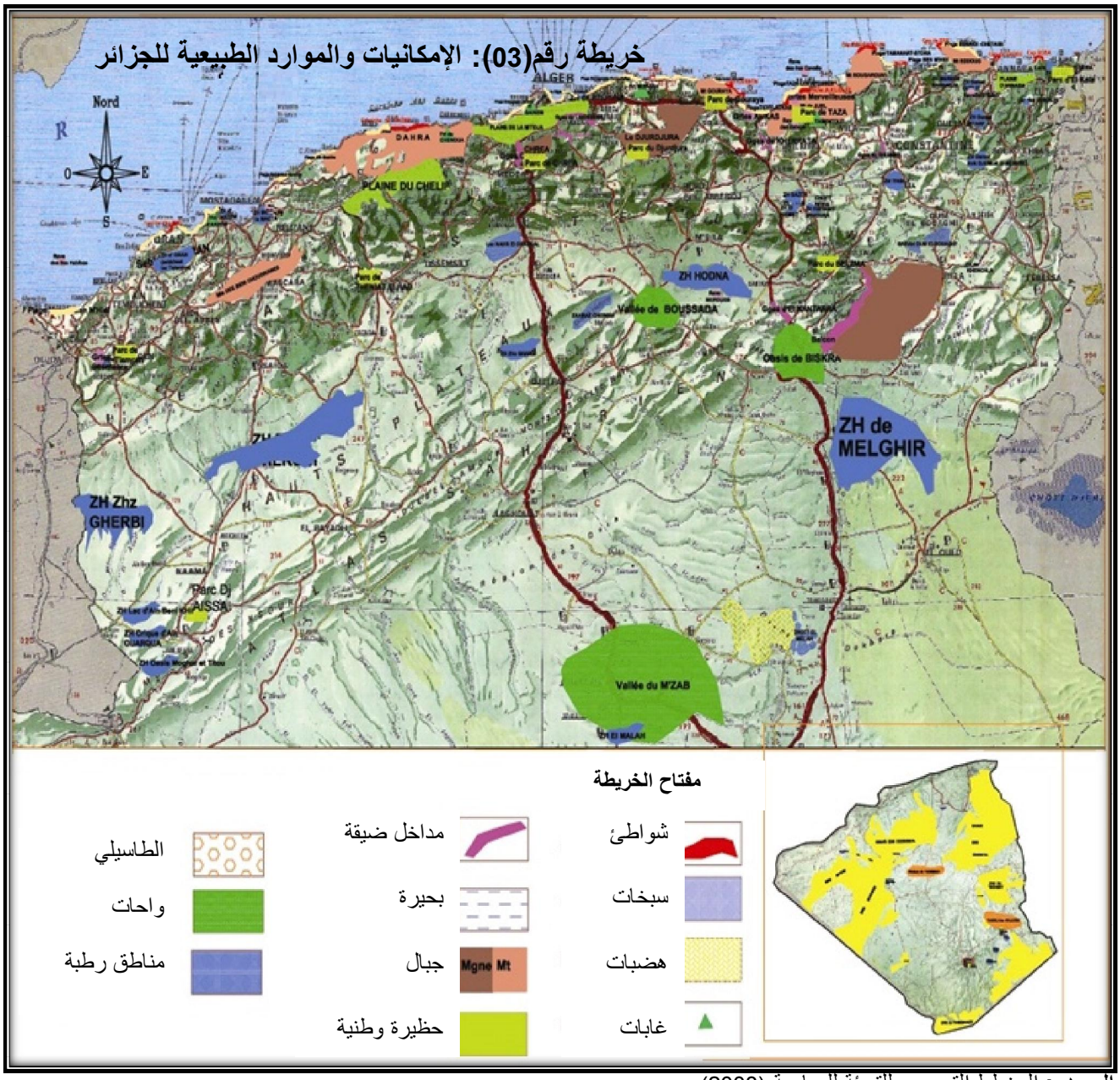

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة للسياحية (2008)

ب- الإمكانيات التاريخية الثقافية والدينية:

إن الجزائر غنية بمؤهلات سياحية تاريخية وثقافية متنوعة نظرا لما تعاقب عليها من حضارات وحقب تاريخية مختلفة والدليل على ذلك المعالم الأثرية المنتشرة عبر التراب الوطني والواقفة شاهد عبر الزمن على حضارات قامت هنا وهناك ونظرا لقيمة هذا الإرث التاريخي والثقافي نجد أن منظمة اليونسكو قد صنفت بعض المواقع كتراث عالمي وتتمثل هذه المواقع في:[64]

[64] - Ministre de tourisme (2005): Sept sites algérien figurent dans la patrimoine culturel de l'UNESCO -P 21.

- **الطاسيلي:** وهي متحف على الهواء الطلق تحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء منذ 6000 سنة قبل الميلاد.
- **تيبازة:** وهي من المدن الرومانية العتيقة.
- **تيمقاد:** وهي تقع في ولاية باتنة وتم إنشاؤها سنة 100 م من طرف الإمبراطور الروماني ترجان.
- **جميلة:** وهي تقع في ولاية سطيف وهي من أقدم المدن الرومانية في الجزائر.
- **القصبة:** وهي تقع في العاصمة وهي مدينة تعبر عن معمار المدن الإسلامية.
- **قلعة بني حماد:** وهي تقع في ولاية المسيلة هي مدينة ذات طابع إسلامي أسست سنة 1007 م لتكون عاصمة الدولة الحمادية.
- **قصر ميزاب:** وهو يقع في ولاية غرداية أنشأ من طرف الإباضيين.

كما نجد أيضا إضافة إلى هذه المعالم المصنفة كتراث عالمي هناك معالم كثيرة تعبر عن حقب تاريخية فنجد في كل من شرشال، تبسه، مداوروش، قالمة ... ما يعبر عن الرومان الذين عمروا قرابة خمسة قرون إضافة إلى الحقبة الإسلامية التي تبقى معالمها شاهدة كقلعة بني حماد، المساجد العتيقة بالعاصمة والمنصورة بولاية تلمسان... إضافة إلى الزوايا التي أنجبت علماء في الدين الإسلامي، دون أن ننسى الحقبة الإستدمارية حيث أنشأ المستدمر عدة فنادق من أجل راحة المستوطنين الأوربيين ناهيك عن المواقع الحربية ومواقع أخرى أصبحت مناطق أثرية، مع ما تحتوي عليه المتاحف المنتشرة في العديد من الولايات من آثار وتحف تعبر عن تاريخ وثقافة أمم وشعوب.

وبذلك تعتبر الجزائر من شرقا إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها بلد غني بالمعالم التاريخية والأثرية التي تعبر عن أصالتها وثرائها.

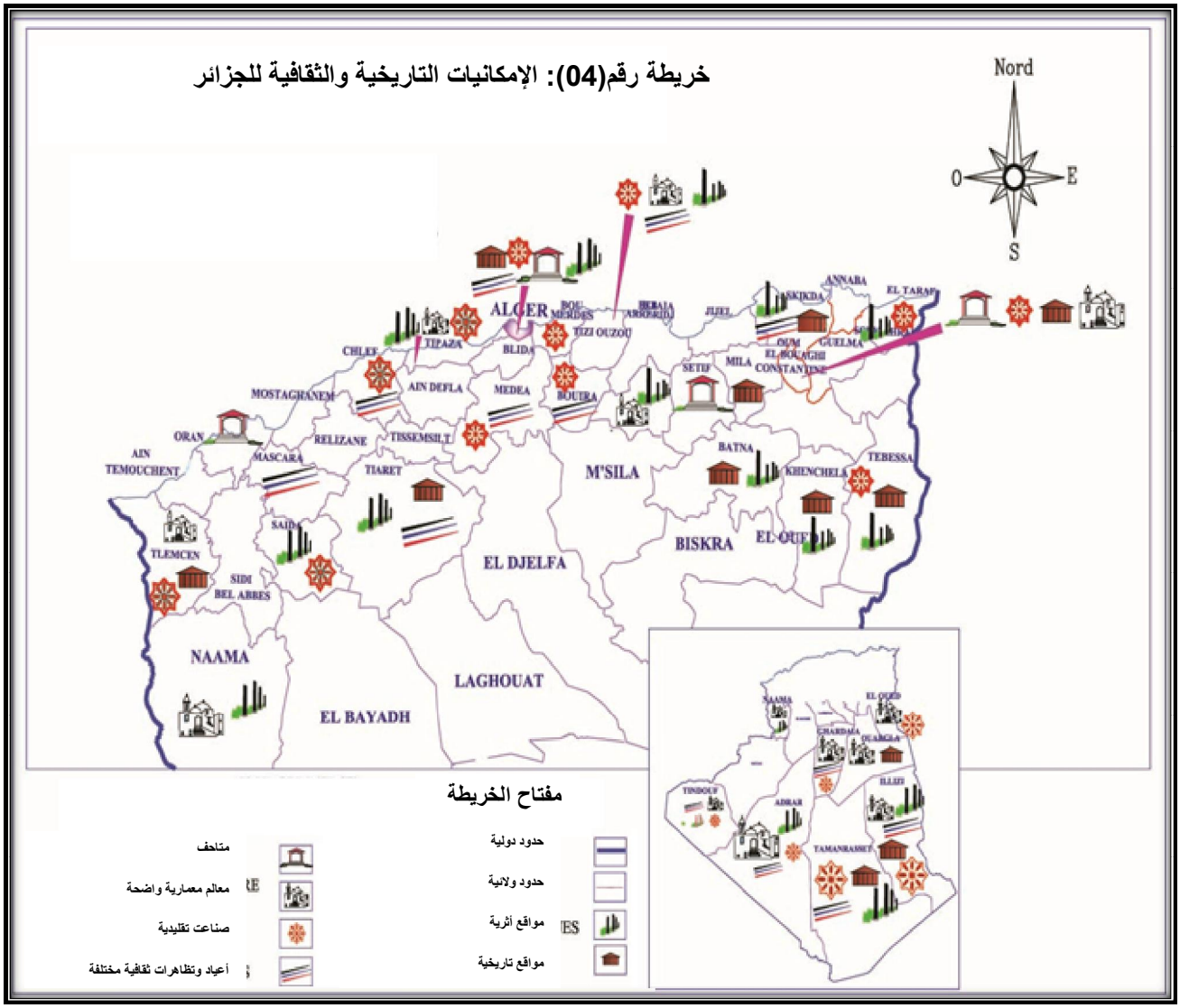

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة للسياحة (2008)

ت- التجهيزات والهياكل السياحية:

تشمل التجهيزات السياحية كل الهياكل والبنى التحتية التي يستعملها السائح من أجل ممارسة نشاطاته السياحية المختلفة والمتمثلة في ما يلي:

1. **النقل:** ويشمل[65]

- **النقل البري:**

تتوفر الجزائر على شبكة طرقية كبيرة تعتبر الأهم من نوعها في الوطن العربي حيث بلغ طول هذه الشبكة الطرقية 109452 كلم خلال 2007 م، ويعتبر النقل البري الأهم استعمالا بالنسبة للسياح بالأخص بالسياحة الداخلية وتنقسم هذه الشبكة الطرقية إلى[66]:

[65]- الجزائر (نوفمبر 2006): **دليل الاستثمار في الجزائر** — ص 21

- الطرق الوطنية 28275 كم
- الطرق الولائية 23926 كم
- الطرق البلدية 57251 كم

وقد تدعمت الشبكة الطرقية بالطريق السيار شرق غرب الذي سيغطي حوالي 2000 كلم، بحيث أنجزت منه نسبة معتبرة وحدد تاريخ استلامه بـ 2012 م.

- **النقل الجوي:**

تتوفر الجزائر على 35 مطار، 15 منها مطارات دولية وتغطي شبكة الخطوط الجوية 96400 كم وتتوفر على 150 وكالة موزعة في الجزائر وخارج الجزائر ومن أهم المطارات نجد مطار هواري بومدين الجديد الذي يتوفر على طاقة استيعاب مقدرة بـ 6 ملايين مسافر سنويا ومجهز وفق أحدث التقنيات.

- **النقل البحري:**

تتوفر الجزائر على 13 ميناء بحريا رئيسيا منها 09 موانئ متعددة معدة لاستقبال وتنقل الأشخاص والبضائع من أهمها ميناء الجزائر الذي يستقبل 30 % من واردات بلادنا، وأربع موانئ مخصصة للمحروقات ومن أهم الموانئ التي تستعملها السياح نجد الجزائر، وهران، عنابة، بجاية والغزوات...

- **النقل بالسكك الحديدية:** تتوفر الجزائر على أزيد من 200 محطة للسكك الحديدية وتمتد شبكته على مسافة 4500 كلم عبر التراب الوطني وقد أعد مخطط لعصرنة وتنمية النقل بالسكك الحديدية بين المدن، وهذا النوع من النقل يستعمل أيضا من السياح بالأخص السياحة الداخلية.

---

[66] - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الأول(2008)- **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية** – ص: 48

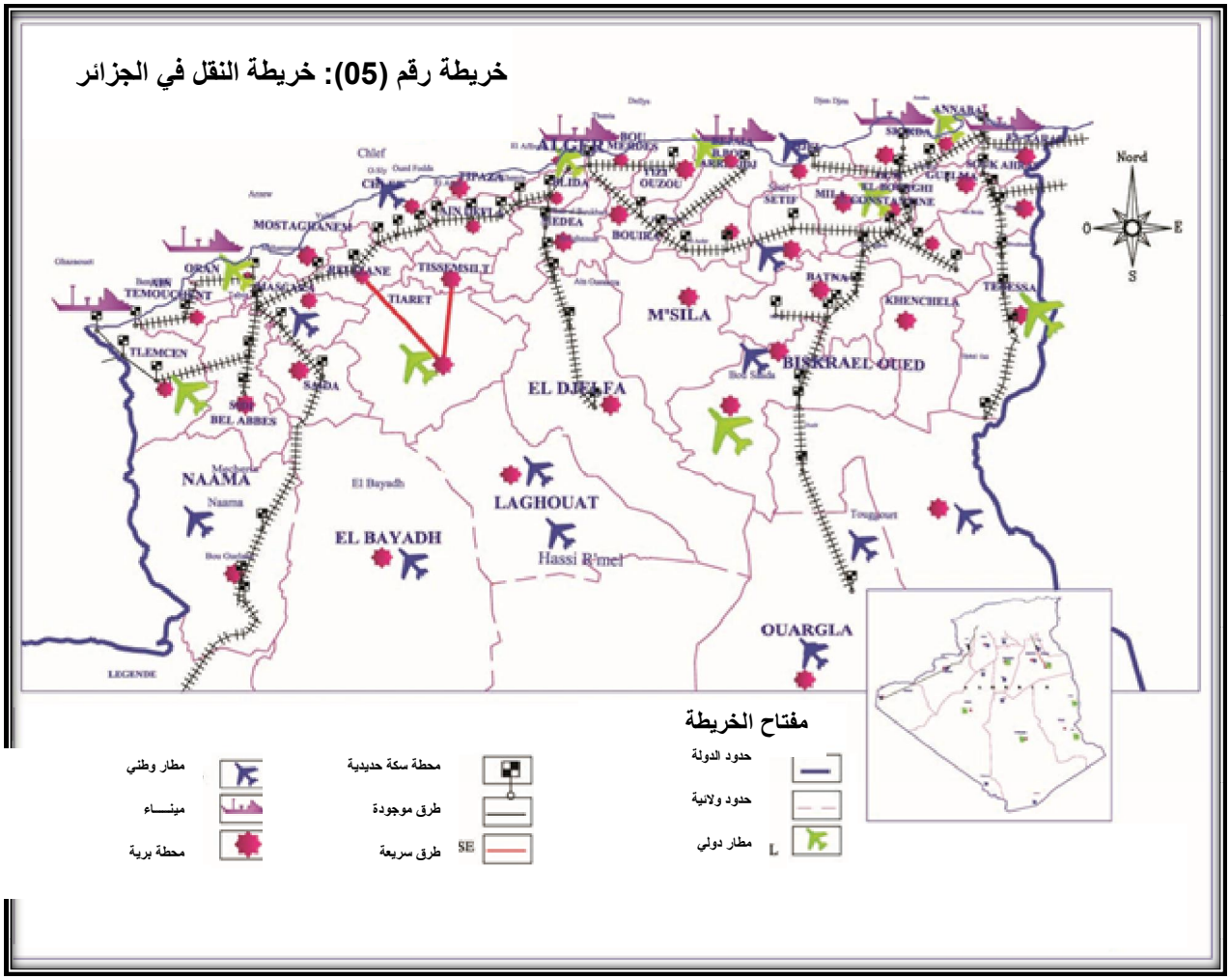

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة للسياحة (2008)

2. الاتصال:

ساهمت الاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل كبير في التواصل والتعارف بين الشعوب فبترخيص الجزائر للمستثمرين بالاستثمار في هذا المجال وإلغاء الاحتكار العمومي وفصل البريد عن الاتصالات حيث أصبح الهاتف وشبكة الانترنت سهلة المنال خاصة بعد دخول المتعاملين الخواص إضافة إلى اتصالات الجزائر حيث ساهمت المنافسة في سهولة وتكلفة الاتصال، حيث نطمح إضافة إلى التسويق والإشهار السياحي لبلادنا عبر شبكة الانترنت إلى الوصول إلى الحجز للتذاكر والفنادق عبر نفس الشبكة كما هو موجود في العديد من الدول في العديد من دول العالم.

3. الفندقة:

هي أهم الهياكل القاعدية التي يحتاج لها السائح الوطني والأجنبي بدرجة أكبر ولذالك سنتطرق إلى تطور الحظيرة الفندقية وطاقات استيعابها حسب تصنيف الفنادق في بلادنا مند التسعينات ونتناولها في مرحلتين:

3-1- الفترة 1990-1999

الجدول(13) : توزيع المؤسسات الفندقية حسب الصنف في الجزائر الفترة (1990 -1999)

السنوات / الصنف	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	النسبة
الصنف 6	153	234	237	251	337	370	371	450	477	486	60,75
الصنف 5 (*)	55	66	68	69	69	70	70	70	70	72	9
الصنف 4 (**)	63	68	72	73	73	83	85	87	87	90	11,25
الصنف 3 (***)	87	87	89	89	90	91	91	91	104	107	13,4
الصنف 2 (****)	17	20	22	21	29	31	33	33	34	34	4,25
الصنف 1 (*****)	5	5	5	7	7	8	9	9	9	11	1,35
المجموع	380	480	493	510	604	653	655	739	781	800	%100

المصدر: وزارة السياحة 2000

من خلال الجدول نلاحظ أن زيادة الفنادق تعتبر ضعيفة سوى بين سنة 1990 و1991 نسجل انجاز 100 فندق وخلال العشرية 1990 -1999 سجلنا زيادة عدد الفنادق بأكثر من الضعف أي أن نسبة الزيادة السنوية مقدرة بحوالي 6% ما يعادل حوالي 50 فندق كل سنة والمشكل الكبير أن نسبة الفنادق غير المصنفة وذات الصنف 5 تشغل نسبة تقارب 70 % من هذه الفنادق وبذلك الفنادق لا ترقى لاحتياجات السائح الأجنبي.

الجدول(14) : توزيع الأسرة الفندقية حسب الصنف في الجزائر الفترة (1990 -1999)

السنوات / الصنف	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	النسبة
الصنف 1 (*****)	2 758	2 400	2 400	4 566	4 802	4 943	5 158	5 158	5 785	6 000	**8**
الصنف 2 (****)	3 535	6 844	6 844	4 429	4 656	4 792	5 001	5 047	5 093	5 330	**7,1**
الصنف 3 (***)	21 715	23 630	23 908	23 947	25 176	25 914	27 040	27 204	28 968	29 206	**38,6**
الصنف 4 (**)	6 151	3 192	3 192	5 620	5 908	6 081	6 345	6 374	7 284	8 250	**10,95**
الصنف 5 (*)	2 534	2 534	3 194	2 452	2 581	2 657	2 772	2 827	2 975	2 941	**3,95**
الصنف 6	17 119	16 386	16 386	16 276	17 112	17 613	18 379	19 094	20 876	23 778	**31,4**
المجموع	53 812	54 986	55 924	57 290	60 235	62 000	64 695	65 704	70 981	75 705	**%100**

المصدر: وزارة السياحة 2000

من خلال الجدول في هذه المرحلة أن نسبة زيادة طاقة الإيواء الإجمالية مقدرة بحوالي 30 % على طول المدة ونلاحظ تضاعف طاقة الإيواء في الصنف 1 (*****) أي من حوالي 3000 إلى 6000 سرير وزيادة متقاربة بالنسبة لباقي الأصناف وتقدر الزيادة السنوية في عدد الأسرة بحوالي 3 % سنويا

2-3- الفترة بعد 2000

الجدول(15) : توزيع المؤسسات الفندقية حسب الصنف في الجزائر الفترة (2000- 2004)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصنف 6	507	724	729	800	851	-	-
الصنف 5 (*)	72	43	47	53	42	-	-
الصنف 4 (**)	93	62	58	68	62	-	-
الصنف 3 (***)	110	67	69	74	67	-	-
الصنف 2 (****)	34	20	20	34	22	-	-
الصنف 1 (*****)	11	11	12	13	13	-	-
المجموع	**827**	**927**	**935**	**1042**	**1057**	**1038**	**1064**

المصدر: وزارة السياحة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

من خلال الجدول نلاحظ أن زيادة الفنادق خلال الفترة 2000-2006 تحمل نفس الوتيرة للفترة السابقة 1990-1999 حيث سجلنا زيادة سنوية في عدد الفنادق مقدرة بحوالي 40 فندق كل سنة ولاحظنا تذبذب في عدد الفنادق من الصنف الخامس إلى الصنف الثاني نظرا لإعادة تصنيفها.

الجدول(16) : توزيع الأسرة الفندقية حسب الصنف في الجزائر الفترة (2000- 2004)

السنوات / الصنف	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصنف 1 (*****)	6 200	4832	6 000	4212	4590	-	-
الصنف 2 (****)	5 100	3621	2 975	5424	3383	-	-
الصنف 3 (***)	30 330	15808	11 717	14 740	14857	-	-
الصنف 4 (**)	5 190	5331	3 338	3 757	5415	-	-
الصنف 5 (*)	3 322	2165	2 033	4959	2 315	-	-
الصنف 6	27 100	40728	47 485	44381	51474	-	-
المجموع	**76 042**	**72485**	**73 548**	**77 473**	**82 034**	**82808**	**84870**

المصدر: وزارة السياحة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

من خلال الجدول نلاحظ أن زيادة عدد الأسرة خلال الفترة 2000-2006 تقدر بحوالي 1471 فندق سنويا ما يعادل زيادة سنوية مقدرة بحوالي 1,93 % وتعتبر وتيرة ضعيفة مقارنة بالفترة السابقة 1990 -1999 حيث سجلنا نسبة زيادة سنوية في عدد الأسرة مقدرة بحوالي 1,5% والملاحظ أيضا هو أن الزيادة المسجلة في عدد الأسرة لا تشمل سوى الصنف 6 (غير مصنفة) والسبب هو إعادة تصنيف الفنادق وقد صدر في سنة 2000 المرسوم التنفيذي رقم 2000-130 المؤرخ في 08 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 11 يونيو 2000 الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك وقد صدر بعده المرسوم التنفيذي رقم 05-457 مؤرخ في 22 شوال 1426 لـ 24 نوفمبر 2005 الذي يعدل المرسوم التنفيذي السابق رقم 2000-130 .

الجدول(17) : توزيع الأسرة الفندقية حسب النوع في الجزائر

السنوات الصنف	1991	1992	1994	1996	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2006 [67]
حضري	26 286	26 928	29 304	30 980	32 777	33 000	33 495	35 126	35126	48680	40738
شاطئي	18 972	18 972	20 263	20 254	23 000	25 442	23 485	23 624	26034	21710	27158
صحراوي	5 026	5 026	5 415	7 946	9 000	9 000	7 723	7 197	8105	4431	8487
معدني	3 696	3 714	3 903	4 105	4 629	8 500	6 536	6 504	6 905	5742	7638
مناخي	1 006	1 284	1 350	1 410	1 575	1 300	1 246	1 097	1 225	1 411	849
المجموع	54 986	**55 924**	**60 235**	**64 695**	**70 981**	**76 042**	**72485**	**73 548**	**77 473**	**82 034**	**84870**

المصدر: وزارة السياحة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

من خلال الجدول نلاحظ زيادة عدد الأسرة الإجمالي خلال سنة 2006 حيث وصلت إلى قرابة 85 ألف سرير وسجلنا انخفاض معتبر في عدد أسرة الحضرية تقدر بحوالي 8000 سرير وانخفاض طفيف في الأسرة المناخية، والزيادة أيضا تختلف حيث زيادة بحوالي 30 % في أسرة الفنادق المعدنية وزيادة بالضعف في الأسرة الصحراوية وزيادة بحوالي 6000 سرير في الأسرة الشاطئية أي أن هناك اهتمام كبير بالسياحة الشاطئية والصحراوية.

ورغم هذه القدرات الاستيعابية للفنادق الجزائرية تبقى ضعيفة مقارنة مع ما تمتلكه دول الجوار تونس والمغرب كما هو موضح في الجدول التالي:

[67]- المعطيات 2006 مـأخوذة عن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الأول(2008)- **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية** – ص: 72

الجدول(18) : توزيع الأسرة الفندقية في الجزائر ودول الجوار

السنوات / الصنف	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2006
الجزائر	53 812	55 924	60 235	64 695	70 981	76 042	72485	73 548	77 473	82 034	84870
تونس	116500	135600	152900	169900	184600	197500	205600	214300	-	226,153	-
المغرب	88578	88881	89953	91081	91300	95180	97001	102097	109615	119248	133230

المصدر: عشي صليحة- مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص إقتصاد التنمية بعنوان **الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب** جامعة باتنة 2005-2004 والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

خريطة رقم(06): التجهيزات والنشاطات السياحية في الجزائر

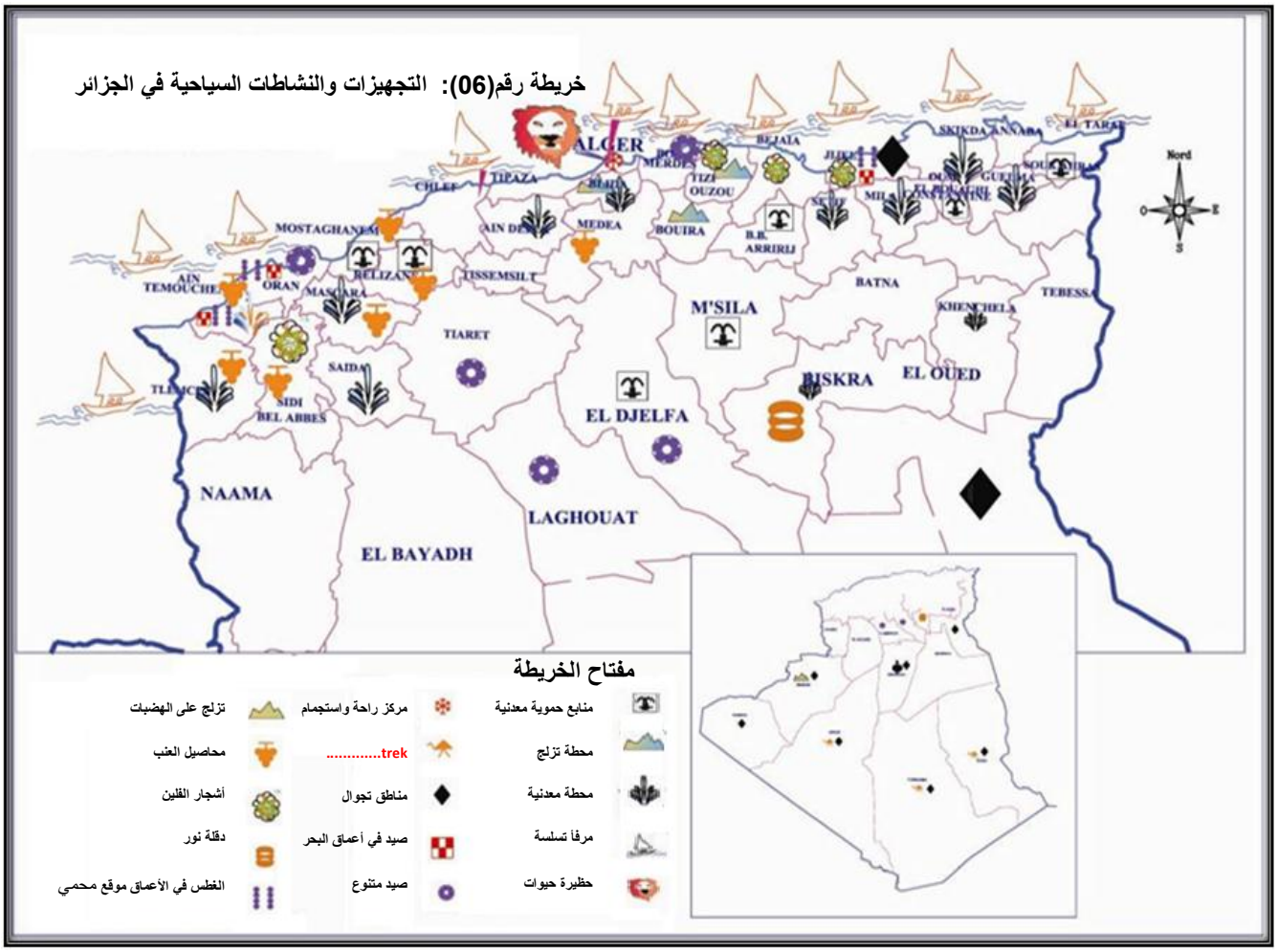

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة للسياحة(2008)

ث- التدفقات السياحية إلى الجزائر:

ان السياحة الجزائرية كانت خلال التسعينيات تعاني من ركود كبير نظرا لتردي الوضع الأمني خلال العشرية السوداء مع نقص هياكل الاستقبال مما أدى إلى انخفاض عدد السياح والتدفقات السياحية خاصة الأجانب حيث قدر في سنة 1990 عدد السياح بـ 1136918 سائح وانخفضت إلى أسوء مستوى سنة 1995 أين قدر عدد السياح

بـ 519556 سائح لا يتعدى عدد الأجانب منهم 98000 سائح أجنبي ولذلك ستقتصر في دراستنا من خلال الجدول على المرحلة (1998 – 2008) .

الجدول(19) : توافد السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج خلال المرحلة (1998 – 2008)

السنوات	الأجانب	المقيمين بالخارج	المجموع
1998	107213	571234	678448
1999	147611	607675	755286
2000	175538	690446	865984
2001	196229	705187	901416
2002	251141	736917	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368662	865157	1233719
2005	441206	1001884	1443090
2006	478358	1159224	1637582
2007	511000	1230000	1741000
2008	556697	1215052	1771749
2009	-	-	1911568

المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة

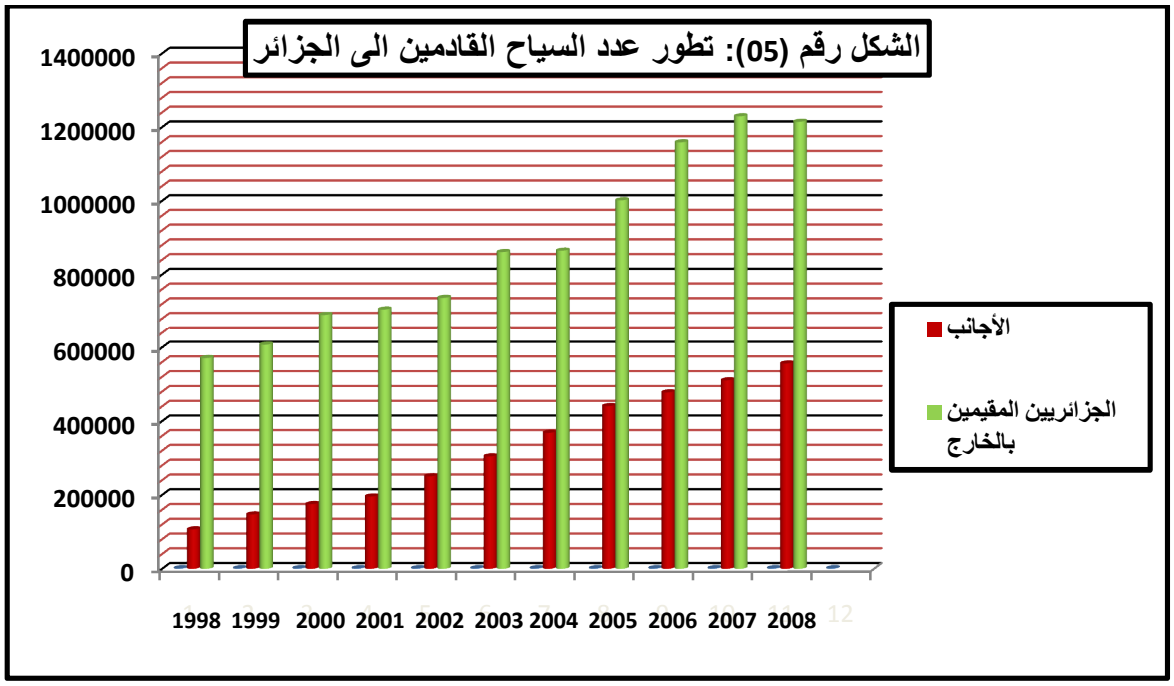

المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن عدد السياح منذ 1998 في تزايد مستمر حيث تضاعف في ظرف 6 سنوات ووصل من 678448 سائح سنة 1998 إلى 1443090 سائح سنة 2005 وتقريبا إلى 3 أضعاف سنة 2009 مقارنة بسنة 1998 حيث وصل إلى 1911568 سائح سنة 2009 وهذا مؤشر جيد على تطور الإقبال على الجزائر، والمنحنى البياني الموالي يوضح تطور عدد السياح، أما بالنسبة للسياح الأجانب فقد تضاعف بخمسة أضعاف خلال الفترة 1998 إلى 2008 أي وصلت من 107213 سائح أجنبي إلى 556697 سائح ويبقى هذا الرقم ضعيف مقارنة مع عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج حيث نلاحظ أنهم في كل السنوات يستحوذون على أكثر من الثلثين من العدد الإجمالي للسياح في كل سنة العشرية السوداء وذلك لأسباب الأصول والروابط الاجتماعية، مع أن السياح الجزائريين المقيمين في الخارج لهم القدرة في تطوير السياحة الوطنية عن طريق إعطاء وتوضيح صورة الجزائر في بلدانهم المختلفة التي يقيمون فيها كما هو معمول به في العديد من الدول، حيث أن السائح إذا ذهب إلى بلد ما وأعجبه ذاك البلد من حيث ما يتوفر فيه من إمكانات سياحية (مقومات طبيعية، تاريخية، ثقافية وإقامية...) إضافة إلى حسن الاستقبال والخدمات وتقبله من طرف المحليين (أي عدم احساسه بالنفور منه وعدم تقبله) حتما يعود إلى ذلك البلد ويجلب معه سياح آخرين.

ج- الصناعات التقليدية:

تلعب الصناعات التقليدية والحرف دور مهم في تنشيط القطاع السياحي رغم أنها خرجت من وصاية وزارة السياحة وانطوائها تحت وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة كونها من القطاعات المنتجة والتي يجب الاعتماد عليها في خلق مناصب شغل عن طريق الورشات والمؤسسات الصغيرة وتستوجب اهتمام اكبر من الدولة بتسهيل الاستفادة من القروض لإنشاء مثل هذه المؤسسات ومتابعتها مع توفير تكوين مستمر ومتخصص لأصحاب هذه المشاريع مع الترويج لهذه الصناعات التقليدية على شبكة الأنترنات مع العمل على الترويج للتظاهرات الثقافية والأعياد المحلية التي تساهم بشكل مهم في تطوير قطاعي السياحة والصناعات التقليدية التي تعتبر فنا حضاريا ، وتختلف في بلادنا حسب المناطق وتشمل سلسلة غنية من المنتوجات كالفخار، الخزف الفني، النسيج، الزرابي ،الحلي ،النحاس ،الجلود، الحلفاء، الآلات الموسيقية، الخشب والزجاج

هذا الاختلاف في الأماكن والتنوع في المناطق والأقاليم المناخية يفرض علينا مواجهة هذا الواقع أولا وقبل كل شيء بالترقية، التجديد والاستغلال الأمثل، ثم التطوير والتغيير ثانيا .

ح- الهيئات المسؤولة عن القطاع السياحي:

- **الوزارة الوصية:**

منذ الاستقلال كانت السياحة تتبع وزارة الشبيبة والرياضة إلى أن انفصلت عنها وزارة السياحة سنة 1963 وأصبحت وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى غاية 2005 أين تم فصل هذه الوزارة وتم دمج الصناعات التقليدية مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودمج كل من وزارتي السياحة والبيئة مع وزارة التهيئة الإقليمية وتعد أعلى سلطة في القطاع السياحي ومن مهامها:

- تجسيد السياسات الحكومية في مجال السياحة.
- السهر على تطبيق القوانين والتشريعات في المجال السياحي.
- بذل كل الجهود من أجل الارتقاء بالجزائر الى مصاف الدول المستقطبة للسياح خاصة بإنجاح وتنفيذ السياسة المسطرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025.
- عقد وإبرام الصفقات مع المستثمرين لتطوير وترقية القدرات السياحية ونوعية الخدمات المقدمة للسياح .
- التنسيق بين مختلف الهيئات المرتبطة بالمجال السياحي من أجل الرقي به....

- **الديوان الوطني للسياحة (ONT):**

أنشأ الديوان الوطني للسياحة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988، هو المسؤول الأول عن ترقية السياحة الجزائرية وفق توجيهات الدولة واستراتيجيات الوزارة الوصية المكلفة بالسياحة ومن مهامه:[68]

- انجاز أو متابعة انجاز الدراسات العامة والخاصة في المجال السياحي.
- جمع واستغلال المعلومات المرتبطة بترقية السياحة وتقييم التجارب .
- متابعة ميكانيزمات السوق السياحية الداخلية والخارجية.
- تمثيل الجزائر في التظاهرات السياحية الدولية والتعريف بالقدرات السياحية الوطنية.
- تنشيط وتطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات الخارجية للتعريف بالجزائر.
- تصميم، إصدار وتوزيع المنشورات التي تساهم في تنشيط وترقية السياحة سواء مكتوبة أو مسموعة ومرئية (المطويات، ملصقات، كتيبات، دليل وأقراص مضغوطة).
- التنظيم والمشاركة في الصالونات الدولية للسياحة والأسفار.
- تأطير وترقية الأعياد والاحتفالات المحلية.
- الدعاية والتعريف بفرص الاستثمار السياحي في الجزائر .

[68] - Spécial Algérie Tourisme (Avril 2009): **Algérie destination méditerranéenne**. / P 07

- **مديريات السياحة على مستوى الولاية:**

أنشئت مديريات السياحة على مستوى الولايات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-216 المؤرخ في 11 جوان 2005 وهي ممثل الوزارة على مستوى الولاية ومن مهامها:

- العمل على توفير مناخ ملائم لتطوير وتنمية النشاطات السياحية على المستوى المحلي.
- تطبيق مبادئ التنمية المستدامة للسياحة المحلية بترقية السياحة البيئية والسياحة الثقافية والتاريخية.
- تشجيع التظاهرات والعروض السياحية المحلية المتنوعة لترقية وتسويق المنتوج السياحي المحلي.
- جمع وتحليل المعلومات والمعطيات الإحصائية للنشاط السياحي ونشرها ضمن الملفات والمستندات المرتبطة بالإمكانيات والقدرات السياحية المحلية.
- دمج النشاطات السياحية ضمن وسائل التهيئة العمرانية والتعمير المحلية بالأخص مناطق التوسع السياحي.
- مراقبة ومتابعة الفنادق والوكالات وفقا للتنظيم المعمول به.
- توجيه ومتابعة مشاريع الاستثمار السياحي بالتنسيق مع الهيئات المسؤولة ووفقا لدفتر الشروط.
- ضمان الرقابة وتطبيق الأحكام التشريعية والقانونية بالنسبة للنشاطات السياحية والحموية.

- **الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT):**

أنشأ سنة 1962 وكان تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة حيث كانت مهامه تسيير الفنادق والمطاعم، إلى غاية 1964 أين تم إعادة هيكلة الوزارات حيث أصبح تحت وصاية وزارة السياحة ومهامه تسيير الأملاك السياحية والتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق الدولي للسياحة، ويتكون الآن من 35 وكالة موزعة عبر 25 ولاية على المستوى الوطني مهمتها تنشيط وترقية الإعلام السياحي وتساهم في تنظيم النشاطات والمؤتمرات الخاصة بالتظاهرات السياحية المتعلقة بسياسة التسلية والترفيه وذلك بالتنسيق مع النقابات وممثليات هذه التظاهرات السياحية عبر الوطن وغيرها...

- **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT):**

أنشأت هذه الوكالة بمرسوم تنفيذي في فيفري 1998 مهمتها الأساسية الإشراف على تهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحي ومن أجل تجسيد اللامركزية تم وضع إدارات إقليمية لها من أجل السهر على أقطاب الامتياز السياحي بغية ضمان دورها الميداني في التكفل الفعلي بالمهام الرئيسية الأربعة المسندة لها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الممثلة في تطوير، ترقية، مراقبة أصحاب المشاريع والمستثمرين وإدارة ملفات الاستثمار على المستوى المحلي.

- **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET):**

أنشأت هذه المؤسسة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري من مهامها:[69]

- القيام بالدراسات والتهيئة للمناطق السياحية من فنادق، حمامات...
- حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها.
- اقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي كمنابع المياه الحموية..
- الإشراف على دراسة مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

- **وكالات السياحة والأسفار (ATV):**

صدر القانون رقم 99-06 المؤرخ في 4 أفريل 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار بحيث وصل في الجزائر عدد وكالات السياحة والأسفار 783 وكالة سنة 2006 منها 248 وكالة في العاصمة و 77 في ولاية تامنراست وضيفت هذه الوكالات تجارية تسويقية للمنتوج السياحي من خلال:

- الإشراف على الرحلات السياحية مع ضمان تقديم أحسن الخدمات للسياح من حيث الحجز المسبق للغرف في المؤسسات الفندقية
- مساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم كتوفير دليل سياحي...
- تلميع صورة الجزائر السياحية في الخارج والتعريف بالإرث والإمكانيات السياحية للوطن.

- **الحركات الجمعوية:**

هي تلك الجمعيات والمنظمات التي تنشط في المجال السياحي أو لها علاقة به، فهذه الجمعيات لها دور فعال في نشر الوعي والثقافة السياحية بين أوساط الشعب والتعريف بالإمكانيات السياحية والقيمة الحقيقية للتراث التاريخي والثقافي للمواقع التاريخية والصناعات التقليدية والحرفية من خلال تنشط المعارض للمنتجات التقليدية المحلية وتوزيع المنشورات والملصقات للتعريف بالإمكانيات السياحية الموجودة وهذا بالتنسيق مع مديريات السياحة على مستوى الولايات للتدعيم المنشورات والملصقات والأقراص المضغوطة، إضافة إلى دورها الفعال أيضا في حماية المواقع الأثرية خاصة منها الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة...

[69]- مسيودي ذليلة: مذكرة ماجستير علوم التسيير(2009)- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو القطاع السياحي لولاية بومرداس**- جامعة بومرداس -- ص 109

- **مؤسسات التكوين:**

هي المعاهد التكوينية في المجال السياحي و هناك ثلاث معاهد رئيسية هي[70]:

- المدرسة الوطنية للسياحة بالأوراسي الجزائر تم إنشاءها سنة 1976 بطاقة تقدر بـ 100 مقعد ويكون ليسانس في التسيير الفندقي والسياحي.
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو بطاقة تقدر بـ 300 مقعد ويكون تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ، الحلويات، الإدارة الفندقية والسياحية.
- معهد الفندقة والسياحة بوسعادة تم إنشاءه سنة 1970 بطاقة تقدر بـ 300 مقعد ويكون تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ.

بالإضافة إلى هذه المعاهد هناك مراكز التكوين التابعة للوزارة الموجودة في كل من الطارف، تلمسان، عين البنيان، تيزي وزو، تمنراست وبومرداس...

كما يوجد أيضا مراكز التكوين الخاصة التي تمنح شهادات في العديد من التخصصات التابعة للسياحة كالطبخ والمطاعم والاستقبال ...

كما تم سنة 2007 برمجة المدرسة العليا للسياحة بولاية تيبازة وكذا مدرسة السياحة بعين تيموشنت من أجل تدعيم وتطوير التكوين المتخصص في مجال السياحة

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا التحليلية لظاهرة السياحة في الجزائر لاحظنا أن هذا القطاع عرف عدة تحولات واهتمامات و ترجمت هذه الاهتمامات في سن تشريعات وقوانين، تضبط وتحمي كل المقومات والإمكانيات التي من شانها النهوض بالقطاع السياحي، وتمثلت هذه الاهتمامات أساسا في بعث مشاريع تنموية أساسية وهيكلية في القطاع السياحي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) متمثلة في وضع ستة أقطاب للامتياز السياحي موزعة ضمنها قرى الامتياز السياحية والتي أغلبها مبرمجة في مناطق التوسع السياحي الـ (22) ذات الألوية للتهيئة والتي جلها متمركزة على الشريط الساحلي، وهذا مؤشر مهم لترقية وتطوير السياحة وخاصة الشاطئية منها لأنها تمثل الوجهة الأولى للسياح عبر العالم، كما أن هذا الصنف من السياحة في الجزائر يشهد نوعا من الركود في استقطاب السياح الأجانب عكس الدول المجاورة كتونس والمغرب التي تعدت في استراتيجيتها إلى البحث عن تطوير أصناف أخرى من السياحة.

[70] - Hachmi Madouche (2003) **:le tourisme en algérie**- édition Houma/ Alger . P 16.

وعلى ضوء هذه المعطيات يتضح أن الأسس التي تعمل على تنشيط السياحة هي:

- توفير الهياكل السياحية بمختلف أنواعها.
- تحسين وتطوير مستوى الخدمات.
- التسويق والترويج للمنتوج السياحي.
- الاشهار والدعاية الاعلامية.

خاتمة الجزء النظري

إن ظاهرة السياحة هي ظاهرة من ظواهر النشاط الإنساني الذي يطمح دوما إلى شروط الراحة والترفيه ولو على حساب عناصر أخرى كالموارد الطبيعية والتاريخية، لذلك يجب ترشيد استهلاك هذه الموارد والإمكانيات وذلك لضمان حق الأجيال القادمة في التمتع بهذه الموارد.

وتعتبر السياحة من بين النشاطات التجارية في العالم من حيث مداخيلها حيث أن بعض دول العالم تعتمد بشكل كبير في اقتصادها على مداخيل السياحة كما أن هذه الظاهرة تتأثر بشكل كبير من حالات الحروب، أللأمن والإرهاب إضافة إلى الأوبئة كأنفلونزا الطيور والخنازير.

وقد وصلت مداخيل السياحة العالمية ذروتها سنة 2008 مسجلة 942 مليار دولار وتراجعت سنة 2009 عن هذا المستوى إلى 852 مليار دولار عن حوالي 880 مليون سائح على مستوى العالم، وتبقى أوربا هي المتصدر الأول من حيث المداخيل والتدفقات السياحية العالمية حيث سجلت سنة 2008 حوالي 53 % من تدفقات السياحة العالمية، وضمن القارة الأوربية تبقى فرنسا مسجلة المرتبة الأولى عالميا من حيث التدفقات السياحية بحوالي 79,3 مليون سائح بنسبة حوالي 8,6% من السياحة العالمية كونها منطقة سياحية إضافة إلى موقعها الذي يمثل منطقة عبور نحو باقي دول أوربا وتحقق فرنسا لوحدها أكثر مما تحققه القارة الأفريقية بمجملها حيث أن أفريقيا سنة 2008 لم تسجل سوى 47 مليون سائح ما نسبته حوالي 5 % من التدفقات السياحية العالمية.

ولم تصل كل هذه الدول السياحية الأولى عالميا إلى هذا المستوى عفويا وإنما أساسا لاستقرارها وعدم تعرضها إلى الاستعمار إلى انتهاجها إلى سبل وسياسات تخطيطية مدروسة بشكل جيد وفعال من حيث توفير الهياكل وكل شروط الراحة والرفاهية للسياح.

ومع أن القطاع السياحي يعتمد بشكل كبير على البيئة الطبيعية التي يجب المحافظة عليها لأطول مدة ممكنة وعدم إتلافها وإهدارها وحماية مختلف النظم البيئية الطبيعية الموجودة في هذا الكون، لأن هذا الإنسان هو الذي

عمر الأرض وأستنزف ثرواتها ومواردها إلا أنه يجب ترشيد هذا الاستهلاك والاستغلال لهذه الموارد في كل الجوانب واستخدام التقنيات والتكنولوجيات النظيفة من أجل المساهمة ولو بشكل ضئيل في المحافظة على هذه النعم.

وبما أن الجزائر تمتلك إمكانيات طبيعية وثقافية قد تساهم ولو بشكل محسوس في زيادة الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاع السياحي حيث أبدت الجزائر اهتمامها ولو بشكل محتشم بهذا القطاع منذ الاستقلال ولم ترى قوانين أو مراسيم فعلية تحسس بأهمية هذا القطاع إلا منذ 2002 حيث صدر قانون تثمين وحماية الساحل وتوالت بعده القوانين والمراسيم المتعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة واستغلال الشواطئ والمواقع السياحية ومناطق التوسع السياحي وجاء بعدها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 الذي جاء ببرنامج ثري لتطوير مختلف أنواع السياحة في مختلف الأقاليم، إلا أن هذه البرامج والقوانين والمراسيم يجب أن تدعم بإرادة سياسية حازمة وفعلية لتحقيق هذه الأهداف ويكون بتخصيص ميزانيات ضخمة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية مع حتمية الرقابة والمتابعة والدقيقة لهذه البرامج وتسهيل إجرآت الاستثمار المحلي والأجنبي.

الجزء التطبيقي:

السياحـــــة والبيئة في قطاع القالـــــــة

- **الفصل الأول: دراسة الحظيرة الوطنية للقالة.**
- **الفصل الثاني: الدراسة الميدانية التطبيقية.**
- **الفصل الثالث: التوصيات والتوجيهات.**

مقدمة الجزء التطبيقي

إن هذا الجزء هو المهم وأساس الدراسة وهو مقسم أيضا إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول نتناول فيه دراسة تحليلية للحظيرة الوطنية للقالة وذلك بالتعرف على مكوناتها وعلى كل ما تزخر به هذه الحظيرة التي تقارب مساحتها 80000 هكتار وما تزخر به من عناصر ومكونات متنوعة ومتميزة حيث تحتوي على أربعة نظم بيئية طبيعية ذات خصائص مميزة وهي النظام البيئي الطبيعي البحري، البحيري، الغابي والكثباني وبها مناطق محمية مصنفة ضمن اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة ويعتبر إقليم القالة الأكبر تساقطا على المستوى الوطني ومنه التعرف على بلدية القالة بكونها مندمجة كليا ضمن إقليم الحظيرة الوطنية للقالة والتعرف على كل الإمكانيات الطبيعية والتاريخية الثقافية التي هي من بين العوامل التي تساعد على تنمية القطاع السياحي بالإضافة إلى الهياكل والبنى القاعدية والتطور السكاني للبلدية ثم مدينة القالة والتعرف على ما تتوفر عليه من إمكانيات ومقومات القطاع السياحي والهياكل والتجهيزات السياحية الموجودة فيها دون أن نهمل باقي الجوانب انطلاقا من الموقع الجغرافي ثم الجانب الطبيعي والمناخي، ومنها إلى الدراسة السكانية وكل بالاعتماد على الوثائق والمعطيات من مختلف المديريات والمصالح على مستوى ولاية الطارف وإدارة الحظيرة الوطنية للقالة وكذا بلدية القالة.

وفي الفصل الثاني نطرق إلى الدراسة الميدانية التطبيقية ولكي تكون الدراسة ممنهجة بطريقة سليمة وضعنا ثلاثة أنواع من الاستمارات، الأولى خاصة بالسكان المحليين والثانية خاصة بالإدارات والهيئات المسؤولة، والأخيرة خاصة بالسياح.

وقد قمنا بتوزيع 300 استمارة خاصة بالسكان المحليين على مستوي مدينة القالة، وقد قمنا بتوزيع هذه الاستمارات مباشرة وكذا بالاستعانة بالمؤسسات تربوية والتكوينية، لم نسترجع من هذه الاستمارات سوى 195 استمارة، أما في ما يخص استمارات السياح فقد قمنا بتوزيع 250 استمارة قمنا بتوزيعها على مستوى الفنادق والشواطئ، ولم نسترجع سوى 176 استمارة، وفي ما يخص الاستمارات الموزعة على الإدارات والهيئات المسؤولة فقد قمنا بتوزيعها مباشرة (مقابلة بعض المسؤولين) على بعض المسؤولين والموظفين بمختلف المديريات والمسيرين وكذا إدارة الحظيرة الوطنية للقالة وبلدية القالة.

وفي الفصل الثالث المتعلق بالاقتراحات والتوصيات بعد عملية دراسة وتحليل الاستمارات الموزعة على العينات المختلفة من السكان المحليين والسياح والإدارات المسؤولة والتطرق إلى الإطار القانوني والتشريعي على المستوي الوطني من خلال القوانين والمراسيم التنفيذية، وكذا توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في المجال السياحي والبيئي على المستوي المحلي.

الفصـــــل الأول:

دراسة الحظيرة الوطنية للقالة

تمهيـــــد:

إن الغرض من هذا الفصل هو الإحاطة والإلمام الشامل بالجوانب الداخلة في تكوين الحظيرة الوطنية للقالة مع التعرف على كل ما تزخر به هذه الحظيرة الأكبر مساحة وتنوعا في الحظائر الوطنية والتي تضم عدة بلديات، وبالأخص ما تزخر به من عناصر ومكونات متنوعة ومتميزة ثم التعرف على بلدية القالة بكونها مندمجة كليا ضمن الحظيرة الوطنية للقالة والتعرف على كل الإمكانيات الطبيعية والتاريخية الثقافية التي هي من بين العوامل التي تساعد على تنمية القطاع السياحي بالإضافة إلى الهياكل والبنى القاعدية والتطور السكاني للبلدية.

وكما لاحظنا في الفصول السابقة بأن للسياحة علاقة مع كل المجالات، اعتمدنا في هذا الفصل التطرق إلى بعض المجالات ابتداء من الموقع ثم دراسة نظرية لبعض القطاعات والتي يمكن أن تتدخل في القطاع السياحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سواء من ناحية إنعاشها أو من ناحية إضعافها إلى غاية الإمكانيات والمغريات السياحية التي تمتاز بها.

ومنها إلى الدراسة التحليلية لمدينة القالة بالتركيز على الجانب السياحي بالتعرف على ما تتوفر عليه من مقومات الجذب السياحي والهياكل والتجهيزات السياحية الموجودة فيها دون أن نهمل باقي الجوانب انطلاقا من الموقع الجغرافي ثم الجانب الطبيعي والمناخي، بعدها التطرق الى الجانب العمراني بالإضافة إلى الدراسة السكانية وكل هذا اعتمادا على وثائق ومعطيات من مختلف المديريات والمصالح على مستوى ولاية الطارف وإدارة الحظيرة الوطنية للقالة وكذا بلدية القالة.

I- الحظيرة الوطنية للقالة

1- التعريف بالحظيرة الوطنية للقالة:

الحظيرة هي إقليم محدد يحتوي على ثروات طبيعية، حيوانية ونباتية خاصة ومتميزة، توجد بها آثار ومواقع تاريخية، تحميها قوانين محددة، والقالة تزخر بمجال طبيعي خلاب وثقافات موروثة من الحضارات التي تركت بصماتها شاهدا على وجودها.

كما ينتشر بمجال هذه الحظيرة التي نحن بصدد دراستها العديد من المواقع الأثرية والتاريخية التي تشهد على تعاقب حضارات عديدة على هذه المنطقة، إضافة إلى الثراء الطبيعي من مؤهلات مختلفة، وقام الإنسان بتجهيز المنطقة بمدينة جميلة أكمل بها فسيفساء الحظيرة، ومن جهة أخرى فهي مركز خدمات لكل الوافدين إلى المنطقة.

1-1- نشأة الحظيرة الوطنية للقالة:[71]

من ضمن الأسباب التي أدت إلى وجود الحظيرة الوطنية هو وجود أنظمة بيئية فسيفسائية التي تمتاز بمناطقها الرطبة التي تتنوع مكوناتها لتشكل مركبا بيئيا يعتبر وحيدا من نوعه في حوض البحر الأبيض المتوسط، بداخل هذه الحظيرة تقع منطقتين من أحسن مواقع التوسع السياحي هما منطقة ميسيدا، ومنطقة قمة روزا، إضافة إلى بحيرات أوبيرا، الملاح وطونقا، فبموجب المرسوم رقم (83-458) المؤرخ في 23 جويلية 1983 الذي يحدد القانون الأساسي للحظائر الوطنية صنف المنطقة ضمن المحميات الوطنية وقد حدد مساحتها بـ:76438 هكتار، صنفت في 17 ديسمبر 1990 من طرف اليونسكو (UNESCO) ضمن التراث الطبيعي الثقافي العالمي.

1-2- الموقع الإداري للحظيرة الوطنية للقالة:

تقع الحظيرة الوطنية للقالة شرق ولاية الطارف يحدها:

- شمالا: البحر الأبيض المتوسط.
- شرقا: الجمهورية التونسية.
- جنوبا: سوق أهراس.
- غربا: الطارف وبوثلجة.

فحظيرة القالة تظم ستة بلديات، بالإضافة إلى أجزاء من بلديات الطارف، بوثلجة وبريحان والجدول الموالي يوضح التقسيم الإداري لها

[71] - إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

الجدول رقم (20): التقسيم الإداري للحظيرة.

الدوائر	البلديات	المساحة (كلم^2)	**النسبة المئوية**
القالة	القالة	280,92	100
	أم الطبول	87	100
	العيون	58,50	100
	رمل السوق	70,25	100
	عين العسل	94,25	100
	بوقوس	215,80	100
الطارف	الطارف	111,4	50
بوثلجة	بوثلجة	113,53	14,77
بن مهيدي	بريحان	202,50	14,70

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن بلدية القالة تستحوذ على أكبر نسبة من المساحة الإجمالية للحظيرة تليها بلدية بوقوس ثم بلدية بريحان ثم بوثلجة، كما نلاحظ أن دائرة القالة ككل عبارة عن محمية بنسبة (100%)

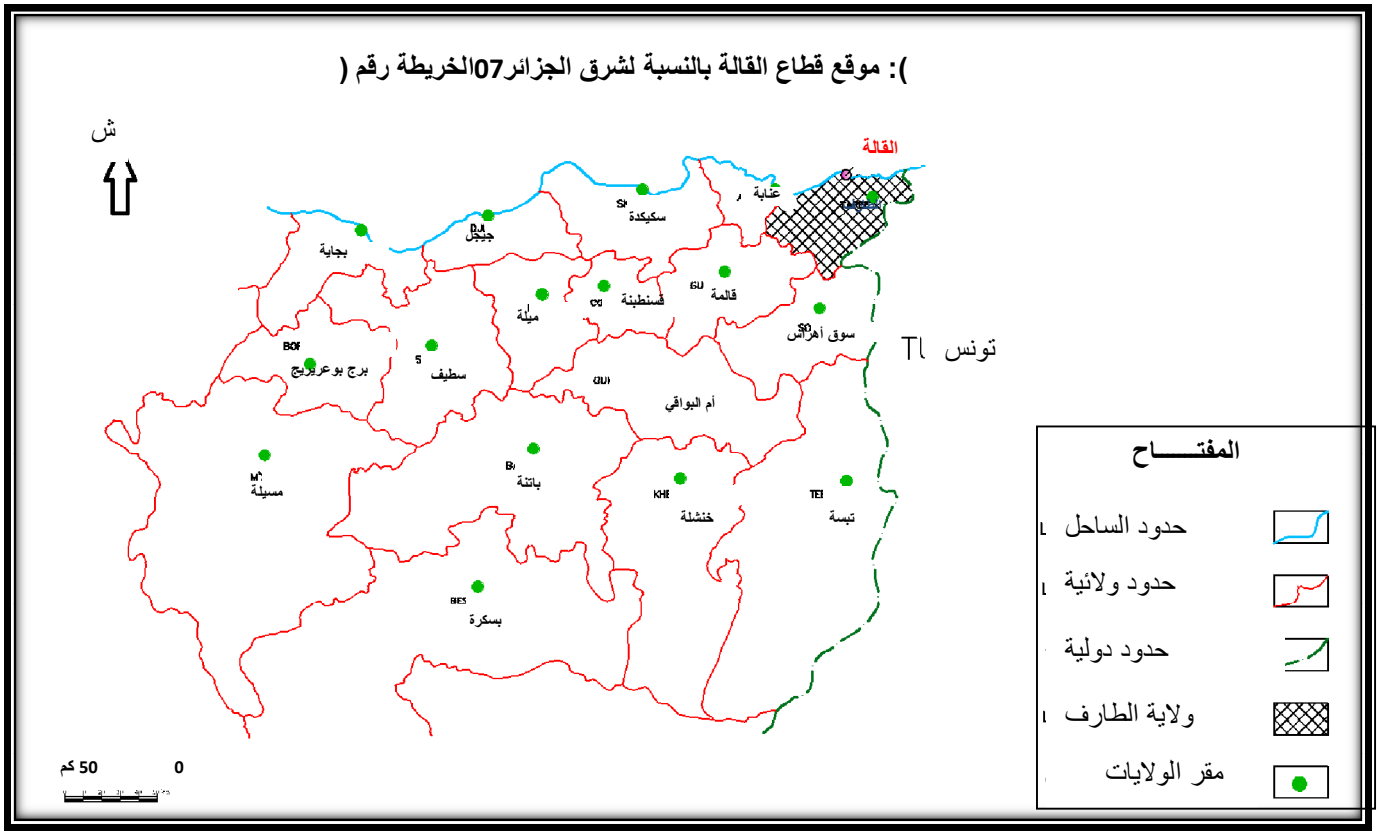

المصدر: بوعزوني عمار (2004): **دراسة اقتصادية اجتماعية للحظيرة الوطنية للقالة** ص 11

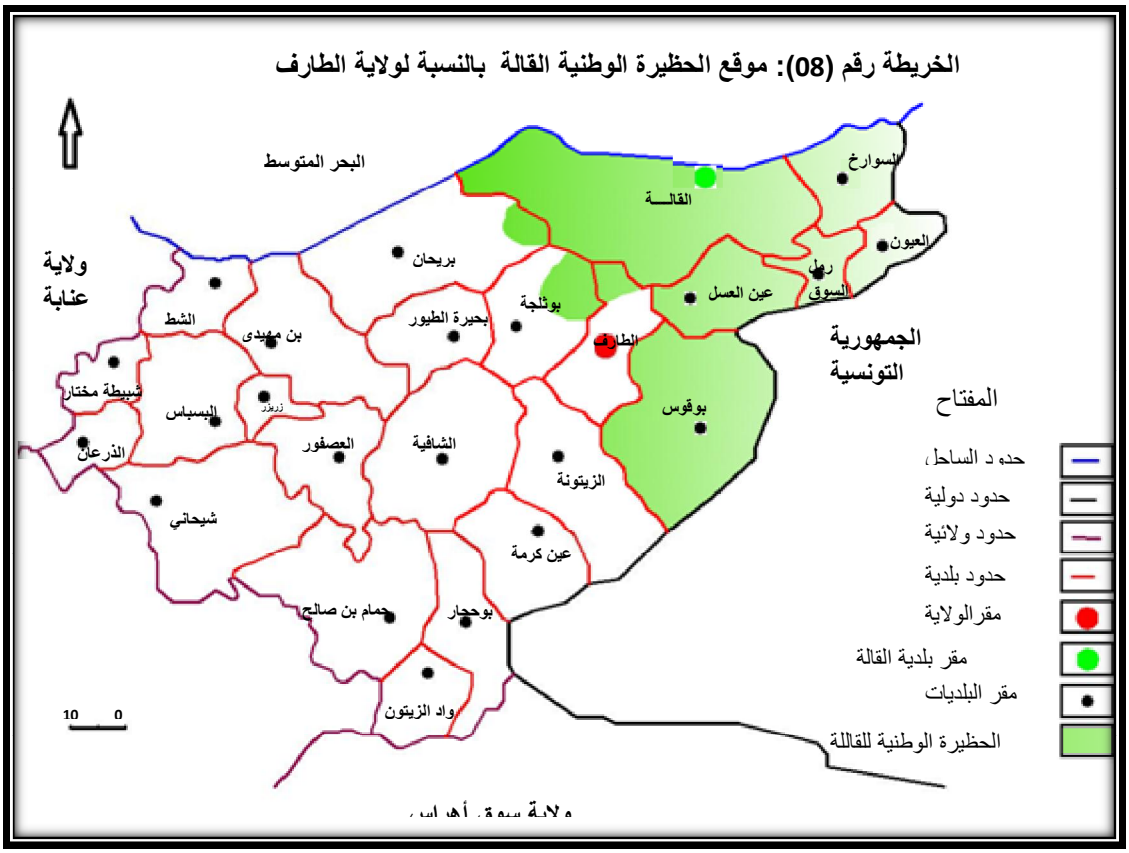

المصدر: بوعزوني عمار (2004): **دراسة اقتصادية اجتماعية للحظيرة الوطنية للقالة**

ص 12

1- 3- مكونات الحظيرة الوطنية للقالة (P.N.E.K):

المخطط التوجيهي لتهيئة الحظيرة يحدد تقسيمها وطرق التدخل عليها حيث يقسمها إلى 05 أصناف كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (21): مكونات الحظيرة الوطنية للقالة

الصنف والمساحة	التوجهات	المكونات الطبيعية	النسبة المئوية من مساحة الولاية
مناطق ذات حماية مطلقة (9,292 هكتار)	خالية من كل التدخلات بكل أنواعها إلا الدراسات العلمية المرخصة من طرف وزارة البيئة	- غابتي الصنوبر والألب - مواقع تاريخية - غابة مختلطة الألب والصنوبر البحري - غابة القورا ومستنقع بورديم - بحيرات آوبيرا، الملاح وطونقا - البحيرتين الزرقاء والسوداء	3.21%
منطقة برية (بدائية) (9,222هكتار)	التدخلات الممكنة في هذه المنطقة لا بد أن لا تغير في المحيط الطبيعي وكل تدخل خاضع لترخيص من طرف وزارة البيئة	- كثبان قمة روزا - كثبان قمة ميريزا - كثبان ميسيدا - غابات جبل حدادة ،ناهد وفدان	3.18%
مناطق ذات نمو ونشاط ضعيفين (29,859 هك)	تتمثل في مواقع ذات نشاط ثقافي علمي، بيداغوجي، سياحي، ترفهي واستراحة على أن تكون لهذه النشاطات لها علاقة بالطبيعة وهي أيضا لتطوير الثروات الفلاحية والصناعات التقليدية وكل تدخل في هذه المنطقة خاضع لترخيص من طرف الوالي	- غابتي الخروب ببوفحل وكورسي - غابتي برابطية وعين الكبير - غابتي العيون وشبيطة - المنطقة السياحية الطارف - المنطقة السياحية بوقوس	10.32%
مناطق حافظة حاجزة (26,274 هك)	تحجز بين المناطق الجد محمية والمناطق المفتوحة للنشاطات الفلاحية، الطبيعية والتشجير وأي تدخل عليها خاضع لتصريح من طرف الوالي بعد أخذ رأي مدير الحظيرة	- منطقة حماية بحيرة آوبيرا - منطقة حماية بحيرة طونقا - منطقة حماية مستنقعات بورديم والبحيرة السوداء	9.08%

المنطقة المحيطة **1,791** **هكتار**	تشمل المناطق العمرانية داخل الحظيرة وبها كل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية أي تدخل خارج توجهات وتوصيات P.D.A.U يجب أن يرخص من طرف الوالي	مناطق الترفيه والراحة بالأخص الطارف، القالة، عين العسل، قمة روزا وميسيدا.	0.61%
الحظيرة	-	-	26.4%

المصدر :إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

من خلال ملاحظتنا هذا الجدول نجد تنوع في المناطق الشيء الذي يوضح أن للحظيرة عدة مهام تتماشى مع مكوناتها، كما أنها تساعد على خلق تنوع في السياحة في حالة الاستغلال العقلاني لها مع احترام كل القوانين المتعلقة بالحظيرة.

1-4- الأنظمة البيئية الطبيعية الموجودة بالحظيرة:

وتحوي الحظيرة الوطنية للقالة على العديد من النظم البيئية الطبيعية المتنوعة وهذه النظم هي:

- **النظام البيئي البحري:**

يتربع هذا الشريط الساحلي على امتداد خطي يبلغ طوله 56,7 كلم ويتمتع بخاصية بيئية نوعية، وتحمل هذه المياه في أعماقها كنز ثمين إذ نجد تجمعات حيوانية ونباتية فريدة من نوعها كونها أصناف مهددة في البحر الأبيض المتوسط مثل مستعمرات السيزطوزيا، الأرصفة المغمورة من المرجان وشعب كثيفة من البوزيطونيا التي تمثل القلب النابض للبحر المتوسط باعتبارها منبع هام للأكسجين وهي من الأصناف المحمية كونها صعبة وبطيئة التكاثر، وإضافة إلى هذه التجمعات الفريدة فان توسع الحظيرة الوطنية للقالة لتشمل الجزء البحري يفسره وجود أصناف بارزة خاصة منها الميرو، عرق اللؤلؤ، قنفد البحر وأعشاب بحرية مميزة، وتمتلك الجزائر إحدى أكبر احتياطي للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر مصدر ذا أهمية تجارية كبيرة فهو يشكل ثروة حقيقية، تم صيده في الجزائر منذ القرن 16 ميلادي كان في البداية باستعمال طرق تقليدية ومنذ السبعينات عرف استعمال تقنيات الغطس الحديثة وفي القرن 18 ميلادي وبرواج الصياغة الرفيعة أصبح المرجان مادة مرموقة ورمز للثراء نظرا لطبيعته السليمة ومقاومته الطويلة للتلف حيث جعلتا منه مادة ممتازة لصناعة مختلف الحلي ويثير الاستغلال المفرط للمرجان في أعماق البحار حالة تدعو للخطر وبلا شك فقد آن الأوان لتغيير هذه الوضعية فقد قررت الجزائر في سنة 1998 منع استخراج هذه الثروة قصد حماية هذه الثروة، ويتمتع نشاط الصيد البحري في المنطقة بتقليد عريق يظم هذا القطاع حرف بسيطة مختلفة مثل الصيد اليدوي، الصيد التقليدي

والصيد المتنوع باستعمال الشباك، الحبال والصنارات، ويعد كل من الصيد في أعماق البحر، رمي النفايات الصلبة والسائلة والمخيمات العشوائية من بين العوامل التي تؤثر سلبا على الطبيعة والبيئة البحرية، ومما يزيد من تأزم الوضع غياب النصوص القانونية المنظمة للبيادر البحرية المحمية، وتخبئ الحظيرة الوطنية للقالة كنز دفين في أعماق البحار كنزا ثمين هش يستدعي عناية الناس وتعرف المناطق البحرية التي حظيت بتنظيم محكم عودة أصناف كانت في صدد الاختفاء ويشكل هذا التنوع البيولوجي ارث يجب المحافظة عليه لما له من فائدة تتجاوز المستوى الوطني.

- **النظام البيئي الكثباني:**

من رأس روزا شرقا إلى سقلاب غربا وعلى امتداد طوله 40 كلم وعرض يتراوح من 1 إلى 4 كلم تتربع سلسلة من المناظر المنفردة التي تميز هذا الجزء من الساحل بشواطئ، شريط كثباني ، وديان، مجاري وبحيرات مشكلة في مجملها فضاء يلتقي فيه الوسطان البري والبحري ويظم إليه ثروة نباتية وحيوانية معتبرة، منظر منفرد يرسم ملامحه الشريط الكثباني للحظيرة الوطنية للقالة الذي يفصل البحر عن البحيرات والغابات الكثيفة، هذه المنطقة الكثبانية وبحكم طبيعتها الجافة تظم إليها بعض النباتات المتميزة التي تتلاءم معها مثل العرعار، الرتم، الكشريد والصنوبر، وتتخلل هذا الشريط الكثباني بعض البحيرات التي تحيط بها نباتات مميزة ويلعب الشريط الكثباني الدور الذي يوقف الوديان الساحلية فتركد مياهها مشكلة بحيرات أحيانا تكون مالحة مثل بحيرة الملاح وأحيانا أخرى عذبة مثل البحيرة الزرقاء، ويعيش في هذه الكثبان حيوانات مميزة مثل الأرانب البرية، القنافد وهي حيوانات ثدية وجدت في هذه المنطقة المأوى والطعام، وتتمتع هذه الخاصية الجيومورفولوجيا بتاريخ عريق والكثبان الرملية لا توحي بوجود أي نشاط بشري، أما في القرى المجاورة تمارس زراعة الفول السوداني حيث أن هذه الزراعة هي ثقافة راسخة في تقاليد هذه القرى، وتؤثر نشاطات الإنسان على هذه الكثبان بحيث يعد كل من انتزاع الرمال وغيرها من النشاطات الضارة عوامل سلبية تضعف هذا النظام البيئي الطبيعي ولا يتم حمايته إلا باحترام القوانين والطبيعة.

- **النظام البيئي البحيري:**

تحظى المناطق الرطبة عبر العالم بنظام بيئي نظرا لما تتمتع به من درجة من التنوع البيولوجي النباتي والحيواني في الوقت ذاته كونها أوساط سريعة التدهور بإمكانها الاختفاء بسرعة تحت التأثير السلبي لعمل الإنسان، وتحتوي الحظيرة الوطنية للقالة على فسيفساء من البحيرات التي تشكل في مجملها إحدى المناظر الرائعة في المنطقة، وتقع الحظيرة في مسالك الهجرة لعشرات الآلاف من الطيور المائية التي تأتي لقضاء فصل الشتاء قبل قطع مسافات الصحراء والبحر الأبيض المتوسط، وفي عام 1982م وحتى قبل إنشاء الحظيرة الوطنية للقالة موقعان بحيريان يتمتعان بأهمية دولية تم تسجيلهما على قائمة رامسار يتعلق الأمر ببحيرة طونقا ذات المساحة 2600 هكتار وأوبيرا 2200 هكتار ، وفي سنة 2002 م تم ضم كل من نشعة عين خيار ومتربة البحيرة السوداء ضمن القائمة رامسار وفي 2004 م جاء دور بحيرة الملاح والبحيرة الزرقاء للانضمام للقائمة ، وفي

الجهة الشمالية الشرقية تبرز بصورة متألقة إحدى الجواهر المميزة للحظيرة الوطنية للقالة أنها موقع محمي داخل الحظيرة وموقع رامسار مشكلة متحف طبيعي يزخر بالأنواع المختلفة من الكائنات الحية النباتية والحيوانية وفي فصل الشتاء تكتسي حلة بيضاء من النوفل الأبيض وفي الفترة الشتوية تستقبل البحيرة عشرات آلالاف من البطيات وطيور الغر وتشكل البحيرة موقع مميز لتعشيش أنواع كثيرة من الطيور النادرة والسائرة في طريق الانقراض في المناطق توزعها مثل طائر أبو مروحة المهدد بالانقراض، الدجاجة السلطانية والخرشنة المشوربة ، وفي الفترة الممتدة من الخريف إلى الربيع وعند ارتفاع مستوى المياه يعرف هذا الامتداد نشاط مميز يتعلق بصيد الحنكليس، أما بحيرة أوبيرا والموجودة في وسط الإقليم تعرض مشهد أخر للانبهار باكتساء جل مساحتها حلة جميلة تنسجها مجموعة كثيفة من النباتات المميزة مثل الميروفيل والسيراتوفيل وتعتبر المحطة الوحيدة في الجزائر التي تظم نوعين نادرين من النوفل الأصفر وكسناء الماء وتأوي المنطقة عادة ما يزيد عن 20 إلف طائر شتوي وأكثر من 1 % من العدد الكلي الدولي لطيور الحمراوي وأبو خصلة ، كما تعشيش الكثير من الطيور مثل الواق الصغير، الدجاجة السلطانية مرسة المستنقعات كما تعتبر أوبيرا أيضا مهمة لصيد سمك الشبوط .

وفي سنة 2002م تم تصنيف رامسار وسط نادر جدا مساحته 170 هكتار يتعلق الأمر بنشعة عين خيار تركيبة حيوانية تظم بصورة خاصة الجوارح وغطاء نباتي يتكون أساسا من الدردار، العود الأحمر والصفصاف تشكل في مجملها نظام بيئي حساس وخلال نفس السنة جاء دور متربة البحيرة السوداء التي لا تتعدى مساحتها 5 هكتار لتثري مواقع رامسار نظرا لندرة مثل هذا النوع من الأوساط، وهناك أيضا جوهرة أخرى هي بحيرة الملاح ذات الألوان الزمردية وتعد هي أيضا موقعا محميا داخل الحظيرة كونها مصنفة أيضا ضمن رامسار وهذه البحيرة متصلة مباشرة بالبحر بقناة طبيعية يبلغ طولها 900 متر تكتسي غطاء نباتي كثيف من النباتات المائية ، في الجزء الشرقي نجد تركيبة نباتية مائية مميزة إضافة إلى أنها تحتوي على ثروة سمكية هامة تعيش وتتكاثر فيها خاصة سمك موسى، الحنكليس والمحار، وهناك أيضا البحيرة الزرقاء وتعد أيضا موقعا محميا وهي صغيرة لا تتعدى 3 هكتار ويحوي هذا النظام البيئي المحدود على نماذج حية لدراسة وملاحظة النباتات المائية ويشكل بصورة خاصة موقعا ممتاز لتكاثر بعض أنواع الحشرات خاصة منها اليعاسيب، ويعد كل من ضخ المياه، والصيد المحظور، تلوث المياه والتوسع العمراني على حساب أراضي الحظيرة عوامل تهدد المواقع الحساسة خاصة منها البحيرات، المتربات والنشعات هذه العوامل يجب أن تكون أكثر تعريفا من جهة ومن جهة أخرى يجب توجيه نشاطات الحظيرة وكل الهيئات المسؤولة وكذا الجمعيات والباحثين نحو برامج الحماية والتوعية بأهمية هذه المجموعة من المواقع الطبيعية والنظم البيئية الحساسة بغرض تحقيق منفعة بيئية كبيرة.

- **النظام البيئي الغابي:**

تزخر الحظيرة الوطنية للقالة بثراء غابي بحيث تحظى الغابة والشجرة بحضور مميز وتغطي الغابة أزيد من 54000 هكتار ما يعادل 70 % من الحظيرة بحيث تصنع الغابات نسيج يلف المكان، ويتكون النظام البيئي الغابي بصورة خاصة من تجمعات طبيعية تتمثل في غابات البلوط الفليني المتواجدة على مستوى السهول والجبال، غابات الصنوبر الحلبي في الشريط الكثباني ، أدغال الكشريد في الكثبان الساحلية إضافة إلى هذا وعلى ارتفاع 900 م توجد غابات بلوط الزان وهي تغطي مساحة تقارب 3000 هكتار، غابات العود الأحمر التي تشكلها هذه الأشجار في غاية الجمال والأهمية مثل نشعة عين خيار المصنفة ضمن قائمة رامسار سنة 2002 م ، إضافة إلى هذا النسيج الغابي نجد تركيبات غابية مائية محاذية لمختلف أراضي المنطقة حيث نجد فيها بعض النباتات المميزة مثل الصفصاف، الدردار، والعود الأحمر، وعلى ضفاف الأنهار يمثل البلوط الفليني النوع البارز في الإقليم يتوزع خاصة في سهول وتلال المنطقة حيث تغطي غابات البلوط الفليني ما يزيد عن 43000 هكتار وفي كل سنة خلال الفترة الصيفية تقام العديد من الورشات لاستغلال الفلين داخل أراضي الحظيرة وبد عاملة محلية مؤهلة ويعتبر استغلاله من أهم النشاطات الاقتصادية داخل الحظيرة الوطنية بحيث يعد مصدر دخل لبعض سكان المنطقة وتزخر الحظيرة بغابات الصنوبر البحري إذ تصل مساحتها إلى 5000 هكتار توجد في التلال المحاذية للبحر، وتغطي أشجار الأكاسيا ما يزيد عن 1000 هكتار ، وما يزيد عن 8000 هكتار من الأوكاليبتيس (الكاليتوس)، وتوجد أيضا أشجار الخلنج وتنتشر بشكل معتبر في المنطقة بحيث يمثل خشب هذا النوع من الأشجار مادة أولية لصناعة أشياء مختلفة خاصة منها الغلايين التي تعرف شهرة تتعدى حدود الوطن وهذه الأشجار هي من أولى المواد الأولية للحرف والصناعات التقليدية التي تساهم بشكل فعال في ترقية المنتوج التقليدي إضافة إلى أراضي الصلصال المجاورة التي تعتبر مصدر لنشاط مميز ألا وهو الصناعات الفخارية رغم أنه ما زال في بعض القرى يمارس خاصة من طرف النساء إلا أنه آيل للزوال، إضافة إلى هذه الأنواع من الأشجار نجد المشاتل بحيث تعتبر قطب مميز يجذب إليه الزوار مثل مشتلة طونقا أين نجد أنواع أخرى من الأشجار مثل الصرو الأصلع والصفصاف.

وتستفيد الحيوانات بشكل معتبر لهذا النسيج الغابي المميز الذي يغطي جل الحظيرة وبشكل خاص بالنسبة للثديات كونها تعيش في هذا النسيج مثل الأيل البربري الذي يعد من الأنواع النادرة، الخنزير الوحشي، الثعلب، ابن آوى.. وتوجد أيضا أنواع أخرى مهددة بالانقراض مثل القط البري، الوشق، القط النمر والضبع إضافة إلى العديدة من الطيور التي تجد في نسيجها الكثيف الطعام والمأوى المناسب للتعشيش وبعض الحيوانات الحذرة كالبرمائيات والزواحف.

وهناك العديد من العوامل المختلفة تهدد النظام البيئي الغابي تتمثل في إزالة الأشجار، والقطع العشوائي، الرعي الجائر، تفريغ النفايات والحرائق وغيرها، وتعتبر الغابة من المكونات الأساسية للنظام البيئي وتشكل

متحف طبيعي ولذالك يجب المحافظة عليها ومن أهم السبل إعادة التشجير للمحافظة ولو بشكل ضئيل على هذه الثروة.

1-5- مهام الحظيرة الوطنية للقالة:[72]

وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 83-462 الصادر بتاريخ 23-07-1983 المعين للقانون الأساسي للحظائر الوطنية ومنه حددت مهام الحظيرة الوطنية للقالة كالتالي:

- حماية الحيوانات، النباتات، الأرض، الجو، المياه، المناجم وبصفة عامة كل الوسط الطبيعي.
- حماية هذا الوسط من كل التدخلات الاصطناعية وكل عوامل التدهور الطبيعي القادر على كبح نموه وتطوره.
- تنشيط وتشجيع كل النشاطات الترفيهية والرياضية التي لها علاقة بالطبيعة.
- على الإدارات والمسؤولين المعنيين وضع المنشآت السياحية في المنطقة المحيطة.
- مشاهدة ودراسة التطور الطبيعي والتوازن البيئي.
- المشاركة في الندوات العلمية، الجلسات والمؤتمرات التي لها علاقة بالموضوع.

2- الدراسة المناخية:

2-1- التساقط:

- نظرا لموقع الحظيرة الوطنية للقالة أقصى الشرق الجزائري، وتأثرها بالتيارات البحرية كونها مقابلة للبحر فإن المناخ السائد بالمنطقة هو مناخ متوسطي رطب.

- المعدل السنوي للتساقط يتراوح بين 900 و1000 مم.

- إن الفصل الجاف يتوافق مع الثلاثة أشهر التالية جوان، جويلية وأوت أما المرحلة الرطبة من شهر أكتوبر إلى أفريل.

[72] - إدارة الحظيرة الوطنية للقالة.

2-2- درجة الحرارة:

تصل في فصل الصيف حتى 35°وتنخفض في فصل الشتاء خاصة في المرتفعات أما على مستوى البحر نادرا ما تنخفض إلى 0°.

2-3- الرياح:

الرياح السائدة هي شمالية غربية بالإضافة إلى رياح جنوب غربية.

3- مصادر مياه الحظيرة:

إن للحظيرة الوطنية للقالة مصدرين للمياه هما كالتالي:

3-1- المياه السطحية:تتمثل في ما يلي:

3-1-1- الطبيعية:

يعتبر حوض الكبير في الجزء الشرقي للحظيرة أهم مصدر، ويتربع هذا الحوض على مساحة 763.48 كم ^{2} ويستقبل حوالي 1000 مم من الأمطار سنويا .

وتتميز المنطقة بشبكة هيدروغرافية مهمة ذات وديان متنوعة تتميز بسيلان في معظم فترات السنة مثل واد الكبير، واد بوقوس...

حصة الوديان من السيولة سواء من البحر أو البحيرات تكون بكميات كبيرة كما أن هناك ثلاثة خزانات مائية طبيعية تتمثل في البحيرات حيث تتموقع على السهول الساحلية.

3-1-2-المياه المعبأة:

أهم العمليات لهذا الغرض تتمثل في سد مكسنة في بلدية بوقوس، والحظيرة أيضا تحتوي على ستة خزانات مائية لكل بلدية خزان بحجم إجمالي يقدر ب 190000 م^3.[73]

[73] -مديرية الري لولاية الطارف

2-3- المياه الجوفية:

المياه الجوفية تأخذ من الطبقات الرباعية المشكلة من الطمي وأشهرها توجد في جنوب المنطقة، أما أدناها فتوجد في المجموعة الحدودية، وتبقى المياه الجوفية دائما المغذي الرئيسي لسكان المنطقة حيث يقدر معدل الصرف الإجمالي النظري للتزويد بمياه الشرب ب 265 لتر/ ثانية وهو معدل خاص بمدينة القالة وبعض البلديات والتجمعات الثانوية، أما باقي القرى فإنها تزود انطلاقا من المنابع الصغيرة التي تستمد المياه من الوديان، وفي ما يخص السكان المتفرقين (السكنات المبعثرة) يزودون بمياه الآبار الفردية أو الجماعية.

4- الطابع العام للشبكات:

4-1- شبكة مياه الشرب:

تتجهز بلديات ومركز الحظيرة وبعض الحمامات بشبكات مياه الشرب وهذه الشبكات في مجملها محكمة وتصل التغطية بنسبة تصل 80 % إلا أنها تبقى تعاني من سوء التسيير وغياب المراقبة وإهمال صيانتها.

4 -2- شبكة الصرف الصحي:

شبكة الصرف الصحي بالمنطقة متنوعة بين الموحدة والمنفصلة بتحقيق نسبة ربط تقدر بـ: 75 % لكن هذه الشبكات بدورها تعاني من عدة مشاكل أهمها:

- غياب تجهيزات صرف مياه الأمطار.
- سوء التسيير وأحيانا التوقف لعدة مرات بسبب غياب التطهير والتنظيف ولو لفترات.
- في بعض الأحيان يكون طرح هذه المياه المستعملة في الوسط الطبيعي مباشرة دون معالجة مسبقة وذلك إما لتوقف محطات التطهير نهائيا أو تلفها بسبب عدم قدرتها على استيعاب كمية المياه المصروفة.

5- الدراسة السكانية:

- **تطور عدد السكان المقيمين 1987 / 2008:**

الجدول رقم (22): تطور عدد السكان في الحظيرة بين1987 / 1998

البلدية	عدد السكان إ.ع.س.إ 1987	عدد السكان إ.ع.س.إ 1998	النسبة المئوية للنمو ٪ من 87 / 98	عدد السكان إ.ع.س.إ 2008	النسبة المئوية للنمو ٪ من 98 إلى 2008
الطارف	**13916**	20362	03,39	25594	2,4
عين العسل	9859	12482	02,06	16285	2,7
بوقوس	9043	10576	01,43	11272	0,7
القالة	19515	24793	02,20	28411	1,4
أم الطبول	6070	7457	01,88	8173	0,9
رمل السوق	2931	3715	01,97	4356	1,6
العيون	3590	4591	02,19	5347	1,6
بريحان	6903	8326	01,69	9605	1,5
بوثلجة	11479	15275	02,59	20215	2,2
مجموع الحظيرة	**83306**	**107577**	**02.35**	**129258**	1,8

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

حسب الجدول رقم (22) الذي يبين تطور عدد السكان في الحظيرة في الفترة ما بين 1987 و2008 نلاحظ أن خلال الفترة (1987-1998) كانت نسبة نمو السكان مختلفة من بلدية إلى أخرى، أين نجد أعلى نسبة مسجلة في بلدية الطارف بنسبة نمو تقدر بـ:(03,39٪)، تليها بلدية بوثلجة بـ: (02.59 ٪).

بينما نجد بعض البلديات تعرف انخفاض كبير في نسبة النمو وتتمثل في : بلدية بوقوس (01,43 ٪)، بلدية بريحان(01.69%).

أما خلال المرحلة (1998-2008) نلاحظ أن عدد سكان الحظيرة قدر في سنة 2008 بـ:129258 نسمة في مقابل 107.577 نسمة سنة 1998، أي بزيادة تقدر بـ:21681 نسمة وإنخفض معدل النمو إلى حوالي 1,8 %

6-العمل والوظائف الاقتصادية:

6-1- العمل:

في مجال بلديات الحظيرة وبميلها الطبيعي لخصائص الريف، فان أول قطاع بهذه المنطقة هو قطاع الفلاحة، يليه قطاع الملاحة والصيد البحري وأخيرا قطاع الصناعة والإدارة بالإضافة إلى الأعمال الحرة، مع العلم أن بلدية القالة تشغل ما يقارب نصف هذه الوظائف المفروضة مقارنة مع باقي بلديات الحظيرة.

6-2-القطاعات الاقتصادية:

المنطقة حساسة للغاية فهي تكون تحف وخصائص طبيعية مهمة وعالمية (البحيرات) بالإضافة إلى كونها محمية قانونا بمرسوم فهذه الحظيرة لا تسمح بأس تدخل أو تحديد دون دراسة سلمية المحاور.

6-2-1-الفلاحة:

الزراعة في تلك المناطق التي تخضع لشروط مناخية جيدة من أجل تطويرها غير أن هناك شروط أو خصائص طبيعية وحواجز تمنع عمليات توسيع نطاقاتها.

- في الجنوب: بها سلسلة جبلية عالية "المجردة" التي توجد بها شعاب وأودية قليلة الخصوبة ذات مساحات محدودة.

- في الشمال: وجود كثبان رملية لا تساعد على العمل الفلاحي.

أما الغطاء النباتي الطبيعي والكثيف فهو متواجد تقريبا في مختلف الفضاءات والمجالات الموجودة بالحظيرة، إلا أنه يمكن القول أن الأراضي الصالحة للزراعة قليلة جدا وتوجد بمساحات صغيرة ومتفرقة.

وفيما يخص الأراضي المسقية فهي تقريبا توجد كلها بجانب البحيرات عموما هي مسطحة وهذه الزراعة غير منصوح بها في هذه المناطق قانونا كونها تؤثر على البحيرات بحث التربة وتكدسها في أسفل هذه البحيرات.

6-2-2- الصيد البحري:

الميناء الوحيد الذي ينشط بالمنطقة هو الميناء الموجود بمدينة القالة الذي يصل طوله 800م وعمق ميـاهه 4,6 متر، بقدرة استيعاب تقدر بـ: 180 قارب صيد ، أما فترة الصيد فهي تصل 200 يوم/السنة.

بالإضافة إلى وجود ميناء جديد بالقالة وهو أكبر من الميناء القديم ولم تنتهي الأشغال فيه بعد.

وفيما يخص وسائل الصيد المتوفرة بالمنطقة (بالميناء القديم) فهي:

- 21 زورق صيد بشبكات سعتها 8,255 طن
- 07 زوارق خاصة بصيد السردين سعتها 07 أطنان.
- 20 وحدة صغيرة سعتها 1,33 طن.[74]

6-2-3-التسويق:

إن إنتاج الولاية أو المنطقة من الأسماك والصيد بصفة عامة يذهب إلى التسويق المباشر وتبلغ الكمية التي تدفع إلى الأسواق المجاورة (الولايات المجاورة) 732 طن/سنويا، ويتاجر القطاع الخاص بنسبة 90% من هذا المنتوج.

6-2-4- النقل:

كونه فرعا من فروع الاقتصاد يعتبر عاملا مهما في تطوير إقليم معين، فيؤثر في بعض الأحيان على نمط معيشة السكان خاصة إذا كانت المنطقة ذات طابع سياحي كالحظيرة الوطنية للقالة التي تعرف حركية نوعا ما كبيرة في فترات مختلفة من السنة، والحظيرة تغطي خطوط النقل الخارجية البرية والمسافات الطويلة عن طريق الحافلات وسيارات الأجرة.

6-2-5- الصناعة:

نظرا للخصائص الطبيعية والمهمة للمنطقة فإن الحظيرة الوطنية للقالة تهتم بالمجالين الفلاحي والسياحي، لذا نجد أن النشاط الصناعي ضئيل وقليل جدا لا يتعدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومدينة القالة تتربع على منطقة صناعية مساحتها 05 هكتار مقسمة إلى 19 تجزئة.

[74]- الدليل الإحصائي لولاية الطارف (2009) .

وفي مجمل القول إن النشاط الصناعي غير مسموح به في المنطقة لما له من آثار سلبية على المجال الطبيعي والبيئي، إلا أن الدولة لجأت إلى إنشاء الوحدات الصغيرة والمتوسطة لاستغلال الطاقات الموجودة لتحقيق تنمية بالمنطقة.

6-2-6- الصناعات التقليدية:

إن النشاطات الصناعية التقليدية الأكثر رواجا في المنطقة هي التي تستعمل المواد الأولية المحلية بحيث تستعمل وتحول إلى منتوجات تقليدية جاهزة منها:

- صناعة الغليون: حيث تسمى بالبوحداد توجد في الجهة الشرقية أكثر من الجهات الأخرى يستعملونها سكان بلدية القالة وعين العسل كصناعة تقليدية نذكر بعض الأدوات الواردة من تحويل هذه المادة أدوات المدخنين، أزرار، لعبة الشطرنج، مقبض محول سرعة السيارات...

- المرجان: منذ قرون مضت والصيادون يستخرجون من أعماق ساحل القالة مادة ثمينة وراقية هي المرجان وكانت تصدر إلى الخارج، ولازالت إلى الآن تجلب اهتمام الحرفيين المحليين الذين يقومون بتحويلها إلى منتوجات مختلفة كالعقود والمشابك الصغيرة...

- قصب السمار: وهي مادة تستعمل في صناعة القفف، الزرابي ويوجد حرفيين قلائل جدا يستعملون هذه المادة.

- صناعة الطين والخزف: تكاد لا تخلوا منطقة من الحظيرة ولا من الولاية ولا يوجد فيها من يجيد هذه الحرفة بالإضافة إلى انتشار حرف أخرى بالمنطقة كالطرز والألبسة التقليدية.

7- التجهيزات الموجودة:

تعتبر القالة المركز الأكثر تجهيزا على مستوى الحظيرة ففيها معظم التجهيزات الاجتماعية الثقافية، والإدارية التي لها علاقة مع أدوار مركز الدائرة ومركز البلدية.

أما البلديات الأخرى للحظيرة لا تحتوي إلا على تجهيزات إدارية ضرورية للوظائف اليومية والتي لا تتعدى مقرات البلديات، البريد، المدارس...

فنقص التجهيزات بهذه البلديات يعود إلى أهمية الغطاء النباتي والحالة الغابية لأربع بلديات من الحظيرة في حين أنه يوجد حضور معتبر في الخدمات النوعية الممثلة في إعداد الأقاليم الغابية، الوحدات الجمركية، الحمايات الغابية المساعدة على حماية البيئة.

8- المنشآت القاعدية:[75]

8-1-شبكة الطرق:

8-1-1- الطرق الوطنية: ممثلة في:

- الطريق الوطني رقم 44: الذي يربط عنابة والحدود التونسية وهو يمر على أهم بلديات ولاية الطارف (بن مهيدي، بوثلجة، الطارف، القالة وأم الطبول).
- الطريق الوطني رقم 82: الذي يربط الحدود الجنوبية للقالة مع الحدود الولائية للطارف إلى ولاية سوق أهراس مرورا بالزيتونة، عين الكرمة وبوثلجة.

8-1-2- الطرق الولائية:ممثلة في

- الطريق الولائي رقم 109: يمتد من بداية القالة باتجاه بحيرة ملاح وأوبيرا على طول الساحل لوجهة مطار عنابة، ويمتد هذا الطريق إلى الشواطئ ويتصل بالطريق الوطني رقم 44 ويصل حتى الطرق البلدية.
- الطريق الولائي رقم 110: يربط بين القالة وقمة روزا على طول الساحل.

تستثنى بلدية بوقوس من خدمات شبكة الطرق الوطنية والولائية فهي موصولة إلا بالطرق البلدية ويبلغ إجمالي الطرق البلدية التي تربط بين مختلف البلديات بحوالي 100 كم.

8-2-الطاقـــــة:

- **الكهرباء:** الحظيرة الوطنية مزودة بمحطة طاقة كهربائية تصل قدرتها من 30- 90 كيلو فولط، وهذه المحطة تمول 03 مراكز توزيع للكهرباء هي:

[75] - الدليل الإحصائي لولاية الطارف (2009) .

- محطة التوزيع القالة: ذات تغطية جيدة تضم 57064 مشترك في كل من بلديات القالة، عين العسل، أم الطبول والعيون.

- محطة التوزيع برمل السوق:تغطي احتياج 4300 مشترك للبلديات الموجودة أما البلدية السادسة (بوقوس) فهي تمول من منطقة بوثلجة وأيضا من بلديتي الطارف وبريحان.

- توليد الكهرباء الريفية: رغم الطابع الجبلي المميز للمنطقة وكذا الأودية والتلال وتشتت التجمعات السكانية إلا أن بلديات الحظيرة عرفت نتائج مرضية في مجال التزويد بالكهرباء حيث سجلت نسبة 89 %.

9- الإمكانيات السياحية على مستوى الحظيرة:[76]

تزخر الحظيرة الوطنية بإمكانيات سياحية هائلة من شأنها جعل ولاية الطارف ضمن أوائل الولايات الجزائرية المستقبلة للسياح فهي تملك مؤهلات سياحية مؤكد أن بعضها فريد من نوعه على مستوى القطر الوطني، وهذه الإمكانيات إما طبيعية أو بشرية.

9-1- الإمكانيات الطبيعية:

9-1-1- الساحل:

تتمتع الحظيرة بساحل يمتد على طول 56,7 كم، وهذا الشريط الساحلي يزخر بـ (03) مناطق توسع سياحي من بين (05) مناطق على مستوى الولاية ككل وهي تتربع على 08 شواطئ

مسموحة للسباحة (من ضمن 11 شاطئ على مستوى الولاية)كلها متواجدة ببلدية القالة، بالإضافة إلى غنا المنطقة بثروة المرجان التي تبقى مهددة بالنهب.

الشواطئ المسموحة للسباحة المتواجدة ضمن محيط الحظيرة ممثلة في النوارس، المصنع(المرجان)، القالة القديمة، ميسيدا، قمة روزا، الشاطئ الكبير والسرنوب.

[76] - نفس المرجع السابق.

خريطة رقم(09): مناطق التوسع السياحي الموجودة ضمن الحظيرة الوطنية للقالة

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

9-1-2-البحيرات:

تتمثل هذه البحيرات في :

- بحيرة طونقا مساحتها 2600 هكتار مياهها عذبة.
- بحيرة أوبيرا مساحتها 2200 هكتار مياهها عذبة.
- البحيرة الزرقاء مساحتها 06 هكتار مياهها عذبة.
- بحيرة الملاح مساحتها 860 هكتار مياهها مالحة.

بالإضافة إلى البحيرة السوداء ومستنقع بورديم وبحيرات أخرى.

1- **بحيرة طونقا**: هي موقع محمي داخل الحظيرة ومصنف عالميا حسب اتفاقية رامسار (RAMSAR) الخاصة بالمناطق الرطبة، تمتد هذه البحيرة على طول 07 كم و 04 كم عرض، يتراوح متوسط العمق بها ما بين 1 و 1,5 م ، تتربع على مساحة 2600 هكتار تتميز بمياه عذبة وهي تعتبر مأوى للعديد من الطيور المائية وبعض أنواع الأسماك بالإضافة إلى أنواع من النباتات .

2- **بحيرة أوبيرا**: هي موقع محمي داخل الحظيرة ومصنف عالميا حسب اتفاقية رامسار (RAMSAR) الخاصة بالمناطق الرطبة، تمتد هذه البحيرة على مساحة 2200 هكتار،

3- **البحيرة الزرقاء**: متوسط العمق يصل بها 1,5 م وفي فصل الشتاء بين 2 و 3 م ، تتميز بمياه عذبة وهي تمثل منطقة عبور للطيور المهاجرة خاصة تلك القادمة من أوربا

4- **بحيرة الملاح**: تقدر مساحتها 860 هكتار، تتميز عن البحيرات الأخري بمياهها المالحة كونها ترتبط بالبحر عن طريق قناة طولها 900 م، ويتم استغلالها من طرف الديوان الوطني لتربية وتنمية الحيوانات والنباتات المائية، وتعيش فيها عدة أصناف من الطيور والأسماك.

5- **مستنقع بورديم** مساحته 22 هكتار، يقع ببلدية بوثلجة.

6- **البحيرة السوداء**: هي بحيرة صغيرة توجد بالقالة.

جدول رقم (23): البحيرات المتواجدة بالحظيرة الوطنية للقالة.

البحيرات والمستنقعات	العمق	المساحة (HA)	النسبة المئوية من الحظيرة	سنة التصنيف	الاحداثيات الجغرافية
بحيرة طونقا	1.5 -1	2600	3.40%	1982	N 36°52’55” S 8°30’40” E 36°49’35” O 8°28’15”
بحيرة اوبيرا	04-0	2200	2.87%	1982	N 36°51’55” S 8°25’10” E 36°49’40” O 8°21’20”
بحيرة الملاح والبحيرة الزرقاء	06-0	2257	1.12%	2004	N 36°55’00” S 8°20’50” E 36°52’30” O 8°18’20”
البحيرة السوداء	-	05	0.006%	2002	N 36°51’10” E 8°12’10”
بحيرة الطيور		170		1999	
مستنقعات بورديم	-	11	0.014%	في انتظار التصنيف	N 36°47’51”

					E 8°14’50”
قرعة الوز	-	03	0.004%	غير مصنفة	-
نشعة عين خيار	-	170	0.22%	2002	N 36°50 E 08°20
واد الكبير	-	-	-	-	-

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

صورة رقم (01): بحيرة طونقا

المصدر: من إعداد الطالب 2010

صورة رقم (02): بعض الطيور النادرة في بحيرة طونقا

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

صورة رقم (03): بعض الطيور والنبات النادر في أوبيرا

المصدر: من إعداد الطالب 2010

صورة رقم (04): بحيرة أوبيرا

المصدر: من إعداد الطالب 2010

صورة رقم (05): بحيرة الطيور

المصدر: من إعداد الطالب 2010

صورة رقم (06): بعض الطيور النادرة في بحيرة الطيور

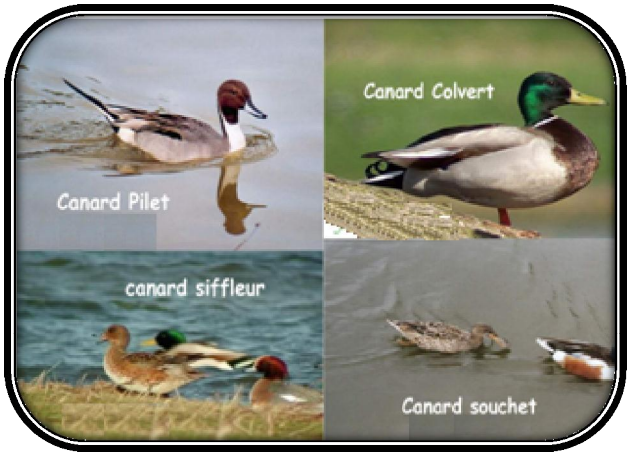

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

صورة رقم (07): البحيرة الزرقاء

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة وتنظيم الطالب 2010

صورة رقم (08): بحيرة الملاح

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة وتنظيم الطالب 2010

صورة رقم (09): البحيرة السوداء

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة وتنظيم الطالب 2010

9-1-3- الجبال:

تحتوي الحظيرة على عدة سلاسل من الجبال في أقصى الجنوب، وهي امتداد سلسلة جبال المجردة المشهورة على المستوى الإقليمي وتتميز بانحداراتها الحادة وكثافة غطائها النباتي الذي يتمثل في البلوط الفليني، بلوط الزان، الصنوبر، الكليتوس، الكشريد، الصفصاف وتمثل هذه الجبال منطقة مفضلة لتطوير السياحة الجبلية خاصة وأن هذا النوع من السياحة لا يتطلب سوى تجسيد مسالك سياحية وإنشاء بعض المرافق وتقدر مساحة هذه الجبال 54.587 هكتار من أهمها :

- العزة وهي قمة جبلية رائعة الجمال خاصة في فصل الشتاء حيث تكتسي هذه القمة حلة بيضاء من الثلج فيمتزج البياض مع خضرة الغابة مشكلة بساطا مزركش.

9-1-4- الثروة الغابية:

تتربع على نسبة 74% من المساحة الإجمالية للحظيرة الوطنية للقالة وهذا راجع إلى توفر الشروط والظروف المناخية الملائمة، ومن بين النباتات التي نجدها:

أ- المغروسات : هناك 26 صنف من بينها نباتات عطرية، طبية، غذائية ونباتات الزينة.

ب- الفطريات : 114 نوع من الطحالب.

ج- الأشجار: 78 نوع من الأشجار مشكلة غابات مثل غابة الفلين بالإضافة إلى كونها موارد خشبية هائلة تستعمل في الصناعة التقليدية مثل الغليون.

صورة رقم (10): الثروة الغابية بالحظيرة

صورة رقم (11): شجيرات صغيرة بالمنطقة

المصدر: من إعداد الطالب 2010

صورة رقم (12): غابة الصنوبر

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

إضافة إلى أن الحظيرة تحوي ثلث النباتات الموجودة على مستوى التراب الوطني الجدول التالي يوضح أصناف النباتات الموجودة:

الجدول رقم (24) : أصناف النباتات

الصنف	الأصناف على المستوى الوطني	الأصناف على المستوى الحظيرة	النسبة المئوية%
لا زهريةCryptogames (نباتات بدون زهور)			
بكتيريات Bactéries	-	-	-
فطرية Champignons	128	110	85.93
طحالب Algues	528	70	13.25
Lichen	680	114	63.33
Mousse	92	غير محصي	/
Fougère	59	30	50.84
نباتات زهريه			
Plantes vertes	3145	930	29.57

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

9-1-5-الثروة الحيوانية: يوجد الكثير من أصناف **الحيوانات** في الحظيرة الوطنية متمثلة في الثديات، البرمائيات، الزواحف والاسماك وكل هذه الأصناف من الحيوانات هي محمية، وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): أصناف الحيوانات

الصنف	الأصناف على المستوى الوطني	الأصناف على المستوى الحظيرة	%النسبة المئوية
الثديات	108	39	36.11
الطيور	378	195	51.58
الزواحف	82	24	29.26
الأسماك	300	74	24.66

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

الصورة رقم (13): بعض الحيوانات بالمنطقة

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة وتنظيم الطالب 2010

9-1-6-الينابيع الحموية (المعدنية):

طبيعة الحظيرة خلابة منحت لها سحرا جذابا، فامتزاج اليابس مع الماء يبدي جمالا لا مثيل له، وبالحظيرة منبعي مياه معدنية من بين خمسة منابع على مستوى الولاية، وقد تمت دراسات من طرف المؤسسة الوطنية للسياحة بينت من خلالها القيمة العلاجية لهذه المنابع، والمنبعين الموجودين ضمن الحظيرة هما حمام سيدي طراد وحمام ماكسنة والجدول التالي يوضح خصائصهما:

الجدول رقم (26): الينابيع الحموية المتواجدة بالحظيرة

البلدية	التسمية	**معدل التوزيع** ل / ثا	**درجة حرارة المياه**	القيمة العلاجية
الزيتونة	حمام سيدي طراد	2.5	63°	أمراض الروماتيزم – الأعصاب - التنفس
بوقوس	حمام ماكسنة	0.9	38°	أمراض الروماتيزم – الأعصاب - النساء

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية ولاية الطارف

9-2- الإمكانيات التاريخية والثقافية :

9-2-1 المعالم التاريخية:

لقد توالت على المنطقة عدة حضارات والدليل على ذلك تواجد أماكن أثرية وتاريخية ، وقد تم إحصاء ما يقارب 110 موقع أثري تعود لعصر ما قبل التاريخ وأهم هذه المواقع ، موقع عين الخيار الذي عثر به على 115000 قطعة أثرية ، ومن المواقع الأخرى :

- **قصر فاطمة**: ببلدية العيون يعود للعصر الروماني.

- **قصر بئر الكرمة**: ببلدية رمل السوق

أما عن المعالم التاريخية التي تعود إلى الفترة الاستعمارية :

- **قلعة الطاحونة**: التي أسست في 1694م حيث كانت تستعمل لتجارة المرجان، تتواجد ببلدية القالة.

- **الحصن الفرنسي**: الذي بني في القرن 16 ميلادي يتواجد بمنطقة القالة القديمة وقد صنف كتراث بتاريخ 09 سبتمبر 1930م.

- **كنيسة القالة:** التي بنيت في القرن 19 ميلادي توجد ببلدية القالة وقد حولت إلى مسرح بلدي، والآن هي في عملية ترميم لتحول إلى دار ثقافة.

- **شبه جزيرة القالة**: بها بناية كبيرة كانت في الفترة الاستعمارية منزل لإقامة قدماء حكام الامتيازات الفرنسية بأفريقيا وقد حولت إلى متحف.

صورة رقم (14): المعالم التاريخية بالمنطقة

المصدر: من إعداد الطالب 2010

صورة رقم (15): بعض الأثار بالمنطقة

وعموما فان الحظيرة تتمتع بعدة معالم تاريخية ومواقع أثرية حيث تتوزع على كامل محيطها والخريطة رقم (10) توضح كافة المواقع.

خريطة رقم(10) : المواقع الأثرية المتواجدة بالحظيرة

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

II- مدينة القالة

1- لمحة عامة لمدينة القالة:

1-1- لمحة تاريخية عن مدينة القالة:

إن ساحل القالة معروف منذ القدم بتجارة المرجان والصيد البحري، كما تعتبر القالة مقر تبادلات تجارية هائلة (استخراج المرجان، الفلاحة، الصيد البحري).

وقد شهدت منطقة القالة عدة حضارات تعاقبت عليها وفي العصر الحديث كانت قبلة العديد من الوفود الأجنبية خاصة سكان مرسيليا حيث استوطنوا بها سنة 1928م ولعل أهم دليل على ذلك حصن فرنسا الموجود حاليا بالقالة القديمة.

1-2- الموقع الجغرافي:[77]

تقع بلدية القالة شمال الشرقي للجزائر و الشمال الشرقي لولاية الطارف، تطل على البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشمالية، تتربع على المساحة 292كلم^2 شريطها الساحلي47 كم، وتعتبر أكبر البلديات مساحة في ولاية الطارف يحدها:

- من الشمال: البحر البيض المتوسط.
- من الشرق: بلديتي أم الطبول ورمل السوق.
- من الجنوب الشرقي: بلدية عين العسل.
- من الجنوب: بلديتي الطارف و بوثلجة.
- أما من الغرب والجنوب الغربي: بلدية بريحان.

إذن فموقع بلدية القالة يعتبر موقع استراتيجي فهي تبعد على مركز الولاية بـ 20كلم وعن مدينة عنابة بـ: 90كلم وعن الحدود التونسية بـ: 15كلم ولها نفاذية من كل الجهات الشئ الذي يخلق لها سهولة الوصول وسيولة من مختلف الجهات كما تعتبر القالة الميناء الأخير نحو تونس.

[77] - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القالة (2007) ص 6.

إن هذه المكانة والأهمية تفرض على السلطات المحلية العمل على تحقيق المستوى النوعي لها، وذلك بحسن الاستغلال واستثمار كل الإمكانيات والامتيازات التي تتمتع بها خاصة الطبيعية دون إهمال البعد الاجتماعي والاقتصادي.

1-3- موضع المدينة:

تتموضع مدينة القالة بين ثلاثة بحيرات كبرى هي:

- بحيرة طونقا من الجنوب الشرقي.

- بحيرة أويبرا من الجنوب.

- بحيرة الملاح من الغرب

الخريطة رقم (11): موضع مدينة القالة ضمن إقليم الحظيرة الوطنية للقالة

المصدر: إدارة الحظيرة الوطنية للقالة

2- الجانب الطبيعي والمناخي للمدينة: [78]

2-1-الطبوغرافية:

تتمثل تضاريس منطقة القالة بتجمع الكثير من المنحدرات و يمكن تمييز مجموعتين طبوغرافيتين هما:

1- المجموعة الجبلية:

تتكون من سلسلة جبلية تمتد من الشرق إلي الغرب وتقع أمام البحر حيث تنحصر بينهما المدينة.

2- المجموعة السهلية:

قليلة نسبيا وتتواجد حول البحيرات وعادة تكون ضيقة ارتفاعها يتراوح بين 25 و35م

فهاتان المجموعتان تلعبان دورا هاما في تعديل مناخ المنطقة.

2-2- الجيوتقنية:

الأراضي المناسبة والقابلة للتوسع العمراني ممثلة بـ:

- الأراضي الصلصالية والرملية غرب المدينة

- الأراضي الصلصالية والتي تحتوي على صخور رسوبية في الجزء الجنوبي المحاذي للطريق المؤدي إلى الحدود الجزائرية التونسية.

2-3- الهيدرولوجية:

مياه منطقة القالة تتمثل ينابيعها في:

الوديان: واد بوعروق، المالحة، سوق رقيبات تصب في بحيرة الملاح.

أما واد داي قرع، ودمة الريحانة فهي تصب في بحيرة أوبيرا جزء من هذه المياه تصب في بحيرة طونقا بواسطة واد الحوت، أما الجزء الأخر يتجه إلي باطن الأرض لتشكل مياه جوفية.

[78] - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القالة 2007 ص 7 و 8.

بالإضافة إلي مختلف المجاري المائية نلاحظ وجود بحيرات (أوبيرا، طونقا، الزرقاء..)

كما يجدر بالذكر أن بلدية القالة مصنفة كمنطقة (2 a) ذات نشاط زلزالي متوسط، حيث يجب مراعاة هذه المعايير أثناء إنشاء المشاريع الضخمة كما أن أدنى مستوى حماية زلزالية يجب أن يتماشى مع مختلف المنشآت حسب الاستعمال والأهمية وهذا لحماية الأشخاص والمرافق المختلفة.

2-4- الدراسة المناخية:

1- التساقط:

- تعتبر منطقة القالة أكثر المناطق تساقطا في الجزائر (بين 900-1000 ملم)

- المناخ الذي يسود المنطقة مناخ متوسطي رطب يتميز بوجود فصلين:

الفصل الأول: الخريف والشتاء ذو التساقط معتبر بأكبر نسبة.

الفصل الثاني: الربيع والصيف ذو تساقط ضئيل في الربيع و نادر صيفا مشكلا مناخ جاف.

- إن التساقط في هذه المنطقة من نوع (orographique)، التضاريس و البحيرات عاملان محددان لكمية التساقط.

2- درجة الحرارة:

تصل فيها درجة الحرارة حتى 35° في فصل الصيف ومنخفضة شتاءا خاصة في المرتفعات أما على مستوى البحر نادرا ما تنخفض إلي درجة 0°.

3- الرياح:

آتية عادة من الشمال الغربي بالأخص في فصل الصيف، والرياح الشمال الشرقية والجنوب الغربية والجنوب الشرقية تكون تقريبا دائمة.

4-الرطوبة النسبية:

ثابتة عموما على مدار السنة (72- 78%) وهذا راجع إلي مياه البحر التي تعدلها صيفا وكذلك تنخفض من شدة الجفاف ومدته.

3- الجانب العمـــــراني:

3-1- استغلال الأرض:

إن نسبة 69,12% من مساحة البلدية أي ما يعادل (20184هكتار) تتمثل في الغابات ونظرا لطبيعة التضاريس، فالقطاع الموجه للتعمير على المدى القصير والمتوسط يكاد يكون مهملا (3.56%) (نطاق المساحة المخططة للتوسع بالمدينة) ، أما باقي المساحة فهي أراضي زراعية وأخرى رعوية.

كما يجدر بالإشارة أن بلدية القالة لها تجمع ثانوي واحد متمثل في القنطرة الحمراء بالإضافة إلى مناطق مبعثرة.

3-2- البنية التحتية:

1. **شبكة الطرق:**

شبكة طرق البلدية كثيفة تضمن الربط والوصول بين مختلف التجمعات السكنية وحتى المناطق المبعثرة، أغلبها في حالة متوسطة عموما ومن أهمها: الطريق الوطني رقم 44 والطريق الولائي رقم 109، اللذان يشهدان أكبر تدفق على مستوى البلدية (4093 سيارة /اليوم بالنسبة للطريق الوطني رقم 44 و1927 بالنسبة للطريق الولائي رقم 109)[79]

لذلك وجب إعادة هيكلة وتحديث بعض الطرق الرديئة خاصة التي تصل مركز البلدية بالتجمعات الأخرى لتسهيل تنقل الأشخاص بالإضافة إلى تطوير وتنشيط وظائف يمكن أن تزدهر على إثرها المنطقة من تجارة وسياحة...

[79] مديرية النقل لولاية الطارف

2. **النقل:**[80]

البلدية تقع ضمن ممر نقل استراتيجي يربط شرقها بغربها (الطريق الوطني رقم 44 والطريق الولائي رقم 109) كما يربط ولاية عنابة بالجمهورية التونسية، كون هذان المعبران يجعلان من البلدية رواق تبادل مغاربي ومتوسطي.

بالبلدية محطة برية قادرة على استيعاب حوالي 100 حافلة نقل جماعي.[81]

3. **الموانئ:**

تحتوي البلدية على ميناء صيد أنشأ سنة 1925م برصيف يبلغ طوله 800م، (249م منها مسموح للاستعمال) وهذا الميناء مستغل كليا (100% من طاقة استيعابه) ويوجد ميناء صيد جديد أهم من الأول يبلغ طول رصيفه 780م في طور الإنجاز بطاقة استيعاب تبلغ 142 قارب بالإضافة إلى وجود مكان رسو تقليدي لـ 26 قارب صيد تقليدي والجدول رقم (27) يبين مميزاتهم

جدول رقم (27): مميزات مينائي القالة [82]

المميزات	ميناء الصيد القديم بالقالة	ميناء الصيد الجديد بالقالة
طول الرصيف (متر طولي)	249	780
مساحة الحوض (هكتار)	1.6	5.3
سعة الميناء (عدد استقبال الزوارق)	332	142
طول الممر الرئيسي (متر طولي)	307.5	555

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية

[80]- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القالة 2007 ص 35
[81]- نفس المرجع السابق ص 10
[82]- مديرية التخطيط والتهيئة الاقليمية لولاية الطارف

صورة رقم (16): الميناء القديم للقالة

المصدر: من إعداد الطالب 2010

صورة رقم (17): منظر عام للميناء

المصدر: من إعداد الطالب 2010

4. الطاقة الكهربائية:[83]

بلدية القالة موصولة بالطاقة الكهربائية عن طريق خط ذو توتر متوسط (30 كيلوفولط) عن طريق محطة التوزيع الفرين، وتقدر تغطية البلدية بالكهرباء بنسبة 96% وتعتبر تغطية جيدة.

5. الغاز الطبيعي:

مدينة القالة مغذات بغاز البوبان المميع (GPL) عن طريق محطة التمييع الموجودة في مركب سكيكدة البتروكميائي، بعدد مشتركين يقدر بـ 7281 مشترك.

6. البريد والاتصالات:[84]

البنى التحتية البريدية للبلدية ممثلة بوكالة وشباك ملحق بالقالة، ومصلحة توزيع بالقنطرة الحمرة (تجمع ثانوي)، وتبقى البلدية تعاني من نقص وضعف كبيرين في ما يخص البريد خاصة المناطق النائية منها التي تعرف تأخر كبير في مجال الاتصالات ويقطع البلدية خطين هاتفيين واحد منهما ذو ألياف بصرية (ADSL) والآخر ذو تردد منخفض (12 ميقاهرتز)،كما تزخر البلدية بمركزين هاتفيين ذوي قدرة كلية تصل إلى 4512 خط.

[83] - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القالة 2007 ص11

[84] -نفس المرجع السابق ص 11

3-3-تطور عدد السكان:

التحليل الديموغرافي والاجتماعي الآتي خاص بسكان مدينة القالة، رغم أننا تناولنا ذلك في التحليل السابق الخاص بالحظيرة، ولكن إسقاط المعطيات الآن سيكون بنوع من البساطة من أجل البلوغ لهدف فهم الإقليم المدروس من جميع الاتجاهات والجدول رقم (28) يبين ذلك.

الجدول رقم (28): تطور سكان بلدية القالة

المناطق	عدد السكان			معدل النمو (%)	
	1987	1998	2008	1998-1987	2008-1998
مركز البلدية	16.253	21.251	23.615	2.46	2.47
القنطرة الحمراء	844	927	2.251	0.86	2.23
مناطق مبعثرة	2.418	2.615	2001	0.71	2.34
البلـــــــدية	**19.515**	**24.944**	**27.867**	**2.20**	**1.40**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية

فحسب معطيات التعداد العام للسكان لعام **1998م** قدر عدد سكان بلدية القالة بـ: **24944** نسمة، والجدول التالي يوضح تطور السكان في البلدية الذي يوضح أن نسبة **86 %** من سكان البلدية يتمركزون في التجمع الرئيسي للبلدية (ACL)، و**3.7%** من سكان البلدية في التجمع الثانوي القنطرة الحمراء وباقي السكان في مناطق مبعثرة

أما بالنسبة للتعداد الأخير **2008** فقد قدر عدد سكان البلدية **27.867** نسمة ويضم التجمع الرئيسي نسبة **84.74%** أما التجمع الثانوي القنطرة الحمراء فيضم نسبة **8.07%** حيث زاد عدد السكان بأكثر من الضعف ونقص في المناطق المبعثرة.

4- الجانب السياحي:

بما أن القالة موجودة ضمن محيط بيئي حساس يحظى بالحماية العالمية، فهي معروفة عالميا بثرواتها الطبيعية وكما هو معروف فلقيام السياحة في منطقة ما، وجب توفر شروط (مقومات) معينة منها طبيعية، بشرية وأحيانا عمرانية، وفي منطقة دراستنا هذه المقومات متمثلة في الثروات الطبيعية " الجبال، البحر، الغابة، الشواطئ" والتي نرى أنها أهم ما يميز القالة وضواحيها التي تمثل عامل قوة للجذب السياحي، ولأننا قمنا بذكر

هذه الإمكانيات فيما سبق سوف لن نتطرق لها من جديد، باستثناء الشواطئ التي لم نستعرضها بالتفصيل ولان معظمها يتواجد بالقالة وكذلك كافة التجهيزات السياحية تتمركز بالمدينة.

4-1- الشواطئ:

إن ساحل بلدية القالة يتمتع بـ: 08 شواطئ ذات شهرة تعدت حدود الوطن كالمرجان ميسيدا، القالة القديمة، قمة روزا، ونفس الساحل يحوي ثروة ثمينة هي المرجان التي يمكن استغلالها لتطوير سياحة الغوص التي تبقى عشوائية في المنطقة والشيء الملاحظ على هذه الشواطئ هو التردد الذي تشهده في موسم الاصطياف وهذا اعتمادا على الجدول الموالي الذي يوضح توفد المصطافين عليها كما نجد أن أهم الشواطئ التي تشهد أكبر تردد هي ميسيدا، المصنع.

الجدول رقم (29): توفد المصطافين على الشواطئ خلال الأشهر (جوان، جويلية، أوت) لسنة 2008

الشواطئ	مسيدة	النوارس	السرنوب	الشاطئ الكبير	المصنع	القالة القديمة	قمة روزة	الحناية	**المجموع**
عدد المصطافين	331190	164280	66270	135040	248235	165730	109355	134340	**1.354.440**

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف

4-2-مناطق التوسع السياحي:

نظرا لما يتمتع به ساحل مدينة القالة من شواطئ لم يلحقها بعد التوسع العمراني كانت فكرة حماية هذه الشواطئ حيث تمثلت حماية هذه الأخيرة بتعين(03) مناطق توسع سياحي

الجدول رقم (30) : مناطق التوسع السياحي ببلدية القالة.

مناطق التوسع السياحي				الشواطئ	
تسمية (م. ت. س)	تعيين الموقع	المساحة (هكتار)	منها: قابلة للتهيئة(هكتار)	الشواطئ المحروسة	المساحة (م²)
الحنايا	الحنايا	870	51	قمة روزا	12000
	بالحاج		22	القالة القديمة	45000
	عين طكوكة		34	المصنع	60000
قمة روزة	قمة روزة	900	50	الشاطئ الكبير	8000
	قمة الأسد		--	العوينات	22500
	كال بريزونيير		--	الملاح	25000
مسيدا	مسيدا	565	45	مسيدا	40000

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف

4-3- المنشآت السياحية:

معظم التجهيزات السياحية المتوفرة في المدينة متمثلة في مرافق الإيواء ويمكن تقسيمها إلى مخيمات عائلية وفنادق

1- الفنادق:

تتوفر ببلدية القالة على 13 فندق غير مصنفة بطاقة استيعاب إجمالية مقدرة بـ: 395 غرفة (1035 سرير) يتوافد عليها ما يقارب: 20800 شخص منهم حوالي 790 أجنبي[85] وتمثل هذه الفنادق جل فنادق الولاية.والشيء الملاحظ على هذه الفنادق هو عدم تصنيفها وتدني الخدمات بها، كما أنها لا تحترم أدنى المقاييس الدولية، فهي لا ترقى لاحتياجات السياح سواء كانوا أجانب أو محليين، كما أن هذه الفنادق لا تؤدي دورها على أحسن فيما يخص شغل الغرف حيث تصل ذروتها في موسم الاصطياف، أي أنها تمتاز بالموسمية.

وفي ما يلي الجدول رقم (31) والذي يوضح الأسرة والغرف على مستوى الفنادق الموجودة ببلدية القالة.

[85] - مديرية السياحة لولاية الطارف 2009.

جدول رقم(31): توزيع الأسرة والغرف المصنفة على مستوى الفنادق وعدد السياح الوافدين لسنة 2008

البلدية	التسمية	العدد	الفنادق				عدد الليالي
			السعة		عدد السياح		
			عدد الغرف	عدد الآسرة	أجانب	محليين	
القالة	المنار	**09**	**44**	**100**	**116**	**85**	**6468**
	الحديقة		**15**	**60**	**02**	**372**	**374**
	النور		**19**	**48**	**06**	**736**	**780**
	صحرة		**13**	**50**	**05**	**109**	**481**
	الجزيرة		**15**	**75**	**/**	**/**	**/**
	الرمال الذهبية		**24**	**80**	**/**	**/**	**/**
بوثلجة	الجديد		**22**	**38**	**07**	**1093**	**1755**
	سيدي جابلة		**30**	**60**	**07**	**1053**	**1089**
	البحيرة		**16**	**32**	**22**	**1385**	**1418**

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف

الصورة رقم (18) : بعض الفنادق المصنفة

المصدر: من إعداد الطالب 2010

جدول رقم(32): توزيع الأسرة والغرف غير المصنفة على مستوى الفنادق وعدد السياح الوافدين لسنة 2008

البلدية	التسمية	العدد	الفنادق				عدد الليالي
			السعة		عدد السياح		
			عدد الغرف	عدد الآسرة	أجانب	محليين	
	المراجان	10	103	206	177	9063	12312
	المرسى		32	80	92	5800	6102
	يوغرطا		60	200	84	4043	4129
	طارق		15	30	35	1246	1284

القالة	الأمير		25	70	02	2177	2179
	بوليف		23	66	/	/	/
	السداز		15	30	/	/	/
	نسيم كيمام		10	30	/	/	/
	ديار علي		30	150	/	/	/
	المولين		63	130	/	/	/

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف

2- المخيمات العائلية:

تتلخص حظيرة المخيمات بمدينة القالة في 06 مخيمات بسعة 1836 شخص، بالإضافة إلى دار الشباب التي حولت إلى بيت شباب لسد العجز في أماكن الإيواء، والشيء الملاحظ على هذه المخيمات هو الطلب الكبير عليها في موسم الاصطياف أين تشهد عجز في الاستقبال، لذلك وجب علينا أخذه بعين الاعتبار وفيما يلي جدول يبين توزيع القدرة الاستيعابية لكل مخيم وعدد الوافدين إليه.

جدول رقم (33): توزيع القدرة الاستيعابية وعدد المصطافين على المخيمات

البلدية	التسمية	قدرة الاستيعاب	عدد المصطافين
القالة	مخيم الأيام	346	650
	مخيم الجسور	400	600
	مخيم ألحشيشي	240	500
	المخيم البلدي	250	750
	المخيم الإفريقي	200	--
	مخيم الشبيبة و الرياضة	400	900

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف

من خلال هذه الدراسة تبين أن الشيء الملفت للانتباه هو غياب شبه كلي لقطاع الصناعة بمدينة القالة حيث أن أهم النشاطات متمثلة في الصيد البحري والفلاحة والتجارة ولأن مردودية إنتاج هذه النشاطات غير كافية للتنمية المحلية للبلدية، في حين أنها تتوفر على نشاط يعتبر مهم وذو تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية في حالة استغلاله بطريقة فعالة وهذا النشاط يكمن في السياحة لما تتوفر عليها البلدية من مقومات سياحية والتي تعمل على تنشيط هذا القطاع والذي لاحظنا انه يقتصر على موسم الاصطياف فقط، لذا كان علينا الوصول إلى إيجاد حل للنهوض بهذا القطاع وإنعاشه.

ومن خلال هذه المعطيات كان هناك اقتراح حلول للنهوض بالسياحة في الإقليم:

- هيكلة وتوسيع الفنادق والمنشآت الموجودة.
- إنشاء مشاريع سياحية جديدة تعمل على استقطاب السياح من كل الأصناف المحليين والأجانب وترقى لاحتياجات كل صنف.
- توافق المشاريع مع مبادئ الاستدامة والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية المتنوعة التي يمتلكها الإقليم واستغلال هذه الثروات بطريقة عقلانية .
- تطبيق القوانين والبرامج المسطرة بصرامة وتطبيق القوانين على كل المخالفين.
- وضع مخطط للتسيير السياحي ويمكن حتى إدخال نظام المعلومات الجغرافية SIG في القطاع السياحي.
- وضع برامج لصيانة وحماية المواقع والمنشآت السياحية.

خلاصة الفصل

بعد التحليل العام لأهم الجوانب المشكلة للحظيرة الوطنية للقالة يتضح جليا أنها غنية بطاقات مختلفة بالأخص تلك التي يمكن استغلالها في القطاع السياحي حيث تزخر بتنوع الأنظمة البيئية الطبيعية ومنسجمة فيما بينها مشكلة فسيفساء من النظم البيئية الطبيعية فنجد نظام بيئي بحري وبحيري وغابي وكثباني فهذا ثراء طبيعي وحقيقي وكل نظام يتكون من نظم فرعية بالإضافة إلى التنوع في الأصناف الحيوانية والنباتية وبالأخص النادرة منها بالإضافة إلى الإمكانيات الثقافية والتاريخية كالقلعة والكنيسة الموجودة بمدينة القالة وكذا المنارة الموجودة بالميناء القديم للقالة، وكل هذه العوامل هي مساعدة ومشجعة لتطوير العديد من أنواع السياحة بالمنطقة سياحة شاطئية لما تتوفر عليه من شواطئ خلابة وجميلة، سياحة بيئية، استكشافية وغابية لما تزخر به من غابات وثراء وتنوع نباتي وحيواني، سياحة ثقافية لما تزخر به من معالم وآثار مازالت شاهدة...

وتتركز معظم التجهيزات السياحية وجل الحركة السياحية ببلدية القالة وبالتحديد في مدينة القالة فجل الهياكل الفندقية موجودة على مستوى المدينة وهي غير كافية بالأخص في موسم الاصطياف فهناك عجز كبير في هياكل الإيواء ويترتب على الهيئات المسؤولة على القطاع على مستوى الولاية وكذا على مستوى الوزارة التفاتة لتحسين الوضع السياحي واستغلال الإمكانيات المتوفرة للرقي بهذا القطاع وسوف نعرف بالتفصيل على المشاكل والمعوقات لقطاع السياحة على مستوى مدينة وبلدية القالة الذي قد يكون دعم للاقتصاد الوطني والمحلي لمدينة القالة من حيث المداخيل وكذا اليد العاملة هذا إذا استغل بشكل عقلاني دون الإضرار بالمقومات البيئية والمجتمع المحلي من خلال الفصل القادم.

الفصـــــل الثانـي:

الدراسة الميدانية التطبيقية

تمهيـــد:

بعد تطرقنا في الدراسة التحليلية للحظيرة الوطنية للقالة وبلدية ومدينة القالة إلى الإمكانيات والمؤهلات السياحية الطبيعية والتاريخية الثقافية والهياكل والبنى التحتية السياحية وجدنا أن مدينة القالة أنها مدينة سياحية بالأخص السياحة الشاطئية إلا أن الهياكل والبنى التحتية السياحية رأينا أنها غير كافية لاستقطاب أعداد كبيرة من السياح بالأخص في موسم الاصطياف ولتأكيد الدراسة وتفعيلها ارتأينا إلى توزيع ثلاثة أنواع من الاستمارات، الأولى خاصة بالسكان المحليين والثانية خاصة بالإدارات والهيئات المسؤولة، والأخيرة خاصة بالسياح.

وقد قمنا بتوزيع 300 استمارة خاصة بالسكان المحليين على مستوي مدينة القالة، وقد قمنا بتوزيع هذه الاستمارات مباشرة وكذا بالاستعانة بالمؤسسات تربوية، لم نسترجع من هذه الاستمارات سوى 195 استمارة، أما في ما يخص استمارات السياح فقد قمنا بتوزيع 250 استمارة قمنا بتوزيعها على مستوى الفنادق والشواطئ، ولم نسترجع سوى 176 استمارة، وفي ما يخص الاستمارات الموزعة على الإدارات والهيئات المسؤولة فقد قمنا بتوزيعها مباشرة على بعض المسؤولين والموظفين بمختلف المديريات والمسيرين وكذا إدارة الحظيرة الوطنية للقالة وبلدية القالة.

وكانت النتائج كالتالي وفقا لإجابات الأسئلة المطروحة في هذه الاستمارات بالترتيب السكان المحليين، السياح والإدارات والهيئات المسؤولة

1- السكان المحليين:

جاء تحليل الاستمارات كالآتي:

1-1- مدى رغبة السكان في إقامة المشاريع السياحية من طرف المستثمرين على مستوى بلدية القالة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل تريد أن يقيم المستثمرين مشاريع سياحية في بلديتكم للعينة المستجوبة كالتالي:

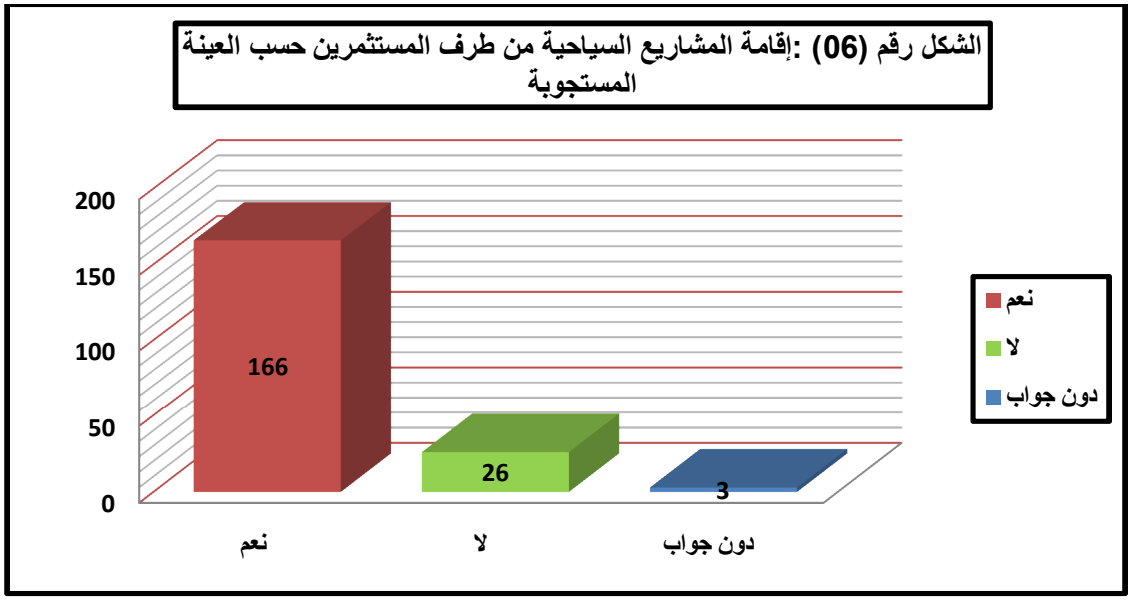

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أغلب العينة المستجوبة موافقة على إقامة المشاريع السياحية ظمن إقليم البلدية وهم بنسبة 85,13 % نظرا لوعيهم بأهمية هذه المشاريع في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني وما ستخلقه من فرص شغل وقد تطور الحياة الاجتماعية للسكان المحليين، بينما كانت نسبة الرافضين لإقامة هذه المشاريع مقدرة بـ: 13،34 % من العينة المستجوبة وهذه وجهة نظرهم ربما كانت الإجابة هكذا كنظرة مسبقة لما تخلفه السياحة غير المنظمة من مظاهر سلبية على عادات وتقاليد المجتمع المحلي وعلى البيئة الطبيعية، فيما رفضت نسبة 1،53 % من العينة المأخوذة الإجابة على هذا السؤال لا بالقبول ولا الرفض وكل هذه تبقى وجه نظرهم ربما لعدم اهتمامهم بهذا الموضوع .

2-1- مدى رغبة الموطن في تموضع المشاريع السياحية:

جاءت نتائج التحليل لسؤال أين ترغب أن تقام المشاريع السياحية للعينة المستجوبة كالتالي:

الشكل رقم (07): رغبة الموطن في تموضع المشاريع السياحية حسب العينة المستجوبة

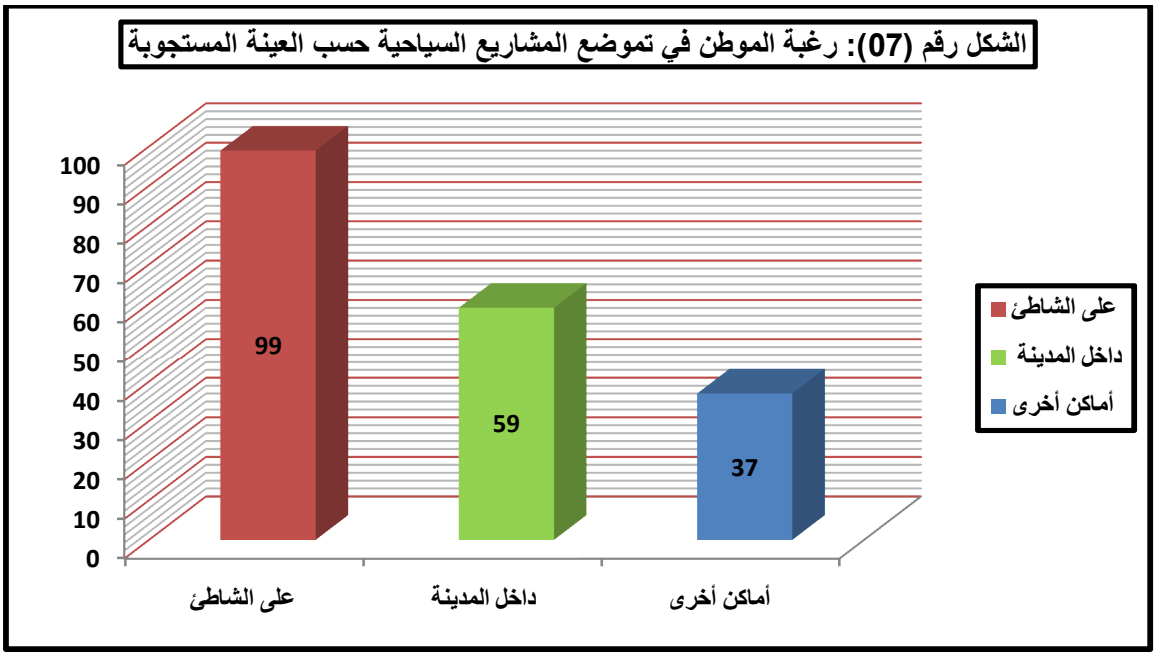

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 50,77 % ترى أن أفضل موقع لإقامة المشاريع السياحية تكون متموضعة على الشاطئ وهذا أمر طبيعي لأن المنطقة تمتاز بالسياحة الموسمية أي أن أغلب السياح يقصدون المنطقة سوى في فصل الصيف نظرا لما تتوفر عليه من شواطئ خلابة وأغلبها بعيدة عن ضجيج المدينة وهذا ما يحتاجه الإنسان للخروج عن العادة من التزامات العمل وغيرها، ونسبة 30,25 % من العينة المستجوبة ترى أن المشاريع السياحية يجب أن تبرمج داخل المدينة أو على حواف المدينة أي داخل النسيج العمراني ولا تكون على الشواطئ وقد تكون وجهة نظرهم مركزة على عدم تدهور الأوساط الطبيعية والمحافظة على طبيعة ساحل المنطقة بخصائصه الطبيعية العذراء دون تدخل أي عناصر مهما كانت تظر به، بينما كانت إجابة نسبة 18,98 % من العينة المستجوبة رفضت إقامة المشاريع السياحية على الشاطئ وداخل المدينة وأجابت بأماكن أخرى.

3-1- طبيعة المشاريع السياحية المرغوب فيها:

جاءت نتائج التحليل لسؤال ما طبيعة المشاريع السياحية التي ترغب أن تقام للعينة المستجوبة كالتالي:

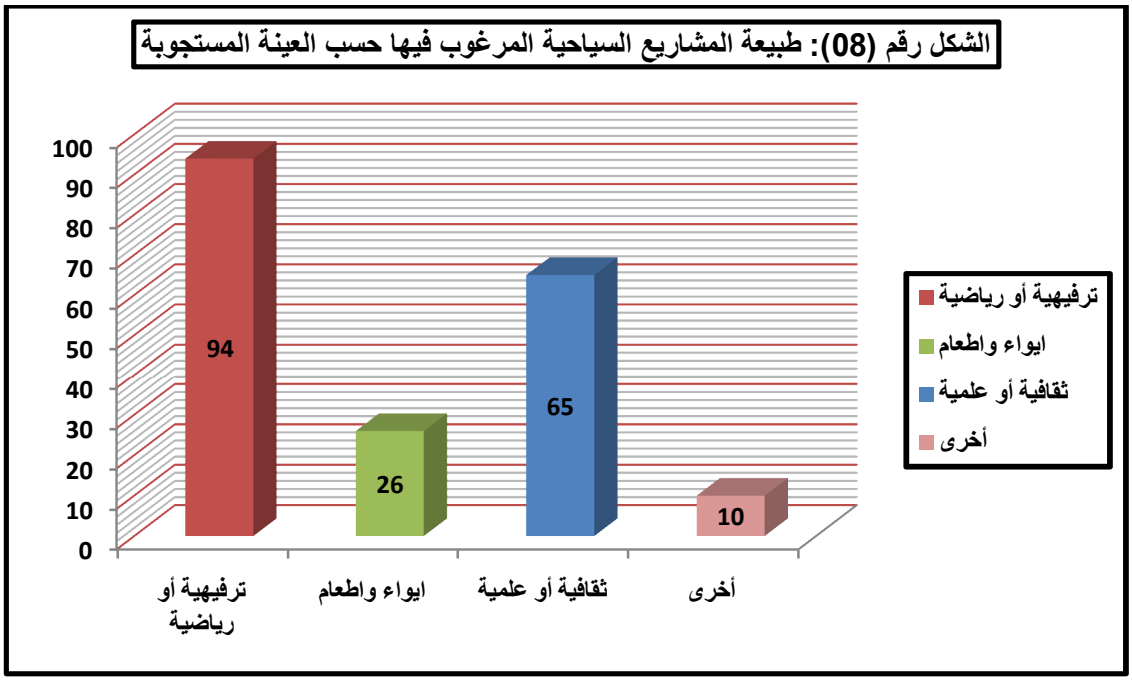

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن حوالي نصف العينة المستجوبة بنسبة 48,21 % مع إقامة المشاريع السياحية ذات الطابع الترفيهي أو الرياضي ربما لافتقادها بنسبة كبيرة في المنطقة، بينما جاء في الترتيب الثاني المشاريع السياحية ذات الطابع الثقافي أو العلمي بنسبة 33,33 % من العينة المستجوبة، أما نسبة 13,33% من العينة المستجوبة مع إقامة هياكل الإيواء والإطعام وهي نسبة ضعيفة رغم قلة هذه الهياكل وانعدام الهياكل الراقية التي يحتاجها السائح بالأخص الأجنبي وهذه وجهة نظرهم ربما لما تخلفه مثل هذه المشاريع من أضرار على البيئة، وفي الأخير جاءت نسبة 5,13 % من العينة ترى ضرورة إقامة مشاريع سياحية ذات طابع أخر غير الطابع الترفي والرياضي، الثقافي والعلمي وهياكل الإيواء والإطعام.

4-1- كيف ينظر للمشاريع السياحية:

جاءت نتائج التحليل لسؤال مدى نظر للمشاريع السياحية للعينة المستجوبة كالتالي:

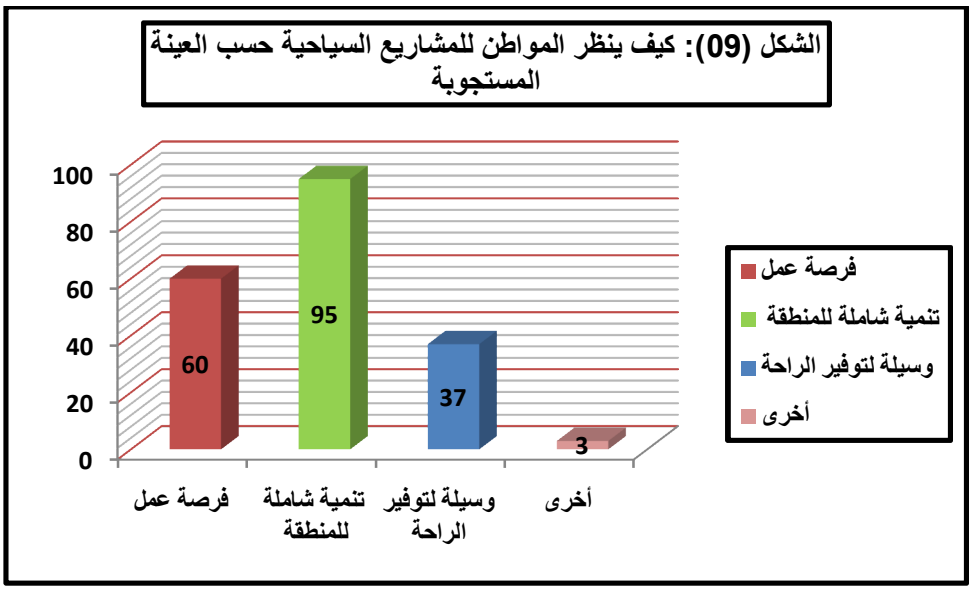

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن حوالي نصف العينة المستجوبة بنسبة 48,72% كانت نظرتهم لهذه المشاريع السياحية على أنها تنمية شاملة للمنطقة من جميع النواحي المالية والاجتماعية... ، بينما حوالي ثلث العينة المستجوبة بنسبة 30,77% ترى هذه المشاريع السياحية على أنها فرص شغل نظرا لماتعانه نسبة معتبرة من الشباب يعاني من البطالة وهذا أمر طبيعي كون هذه المشاريع توفر فرص شغل أثناء انجازها وبعد ذلك من توضيف للعمل فيها، أما نسبة 18,98% من العينة المستجوبة ترى هذه المشاريع على أنها وسيلة أو هياكل لتوفير الراحة والمتعة، ونسبة 1,53% من العينة ترى لهذه المشاريع السياحية أمور أخري غير المذكورة.

5-1- المعايير التي يجب أن تحترمها المشاريع السياحية:

جاءت نتائج التحليل لسؤال الجوانب التي يجب أن تحترمها هذه المشاريع السياحية للعينة المستجوبة كالتالي:

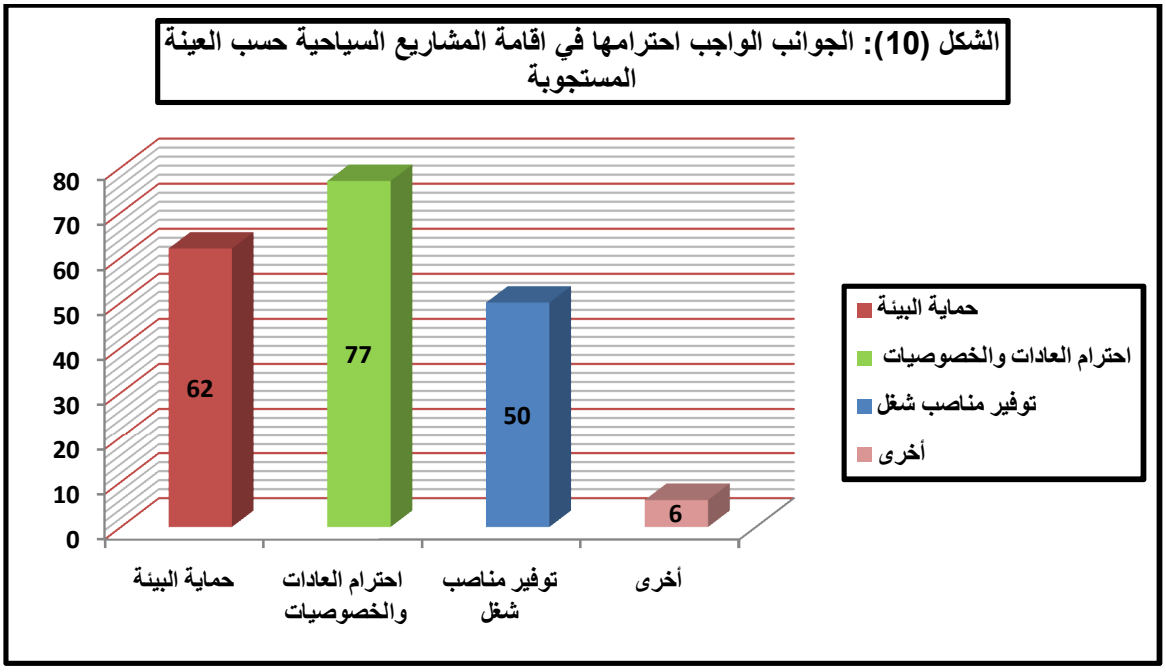

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة جاء الترتيب للجوانب الواجب احترامها في إقامة المشاريع السياحية حسب العينة المستجوبة كالتالي المرتبة الأولى بنسبة 39,5% ترى أن احترام عادات وخصوصيات المنطقة والمجتمع المحلى وفي المرتبة الثانية بنسبة 31,8% ترى أن حماية البيئة هي الواجب احترامها وهي ما يمثل حوالي ثلث العينة وهذا دليل على وعي المواطن واهتمامه بحماية البيئة، وفي المرتبة الثالثة بنسبة 25,64% من العينة تري جانب توفير مناصب الشغل هو الجانب المهم الذي يجب أن يراعى عند برمجة المشاريع السياحية وهي نسبة مهمة تمثل ربع العينة وبذلك فالإجابات جاءت مقسمة وموزعة تقريبا بشكل متوازن نوعا ما تراعي المعايير الثلاثة المعيار الاجتماعي، المعيار البيئي والمعيار الاقتصادي وهي عناصر الاستدامة الثلاثة، أما نسبة 3,06% ترى جوانب أخرى يجب احترامها وقد تكون مدمجة ضمن هذه المعايير الثلاثة.

6-1- الأمور والمشاكل التي تعيق السياحة :

جاءت نتائج التحليل لسؤال معوقات السياحة بالمنطقة للعينة المستجوبة كالتالي:

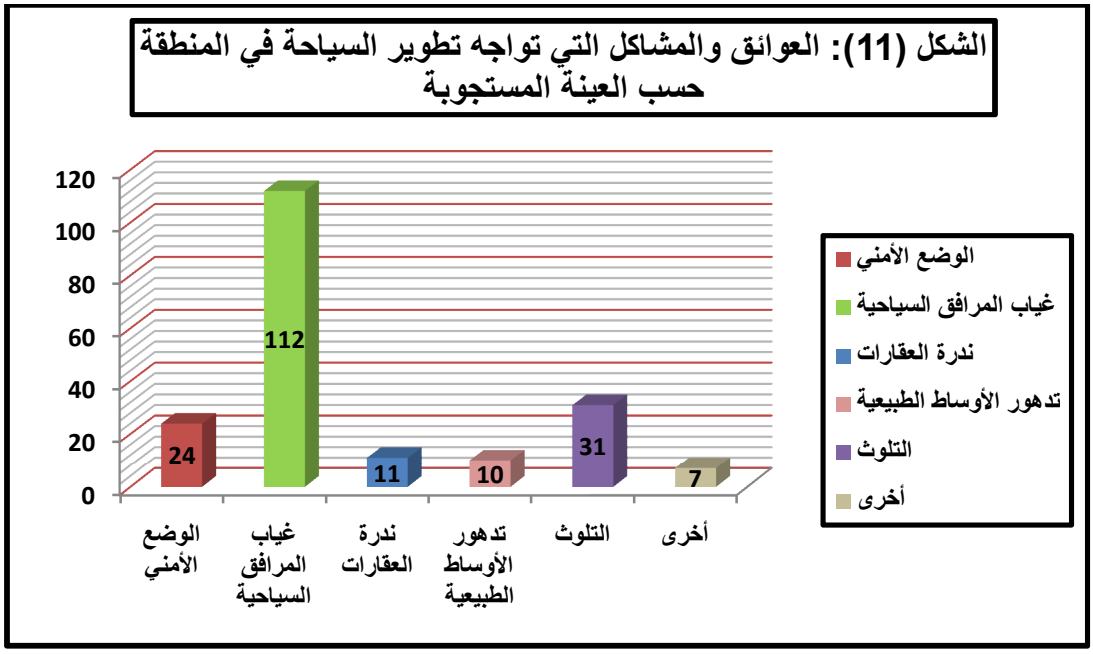

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 57,43% ترى أن أهم معيق للسياحة في المنطقة هو غياب الهياكل والمرافق السياحية بحيث تنعدم الهياكل السياحية والفندقية الراقية بالمنطقة وهذا أهم معيق لاستقطاب السياح بالأخص الأجانب، وجاء على التوالي التلوث بنسبة 15,9% من العينة وربما كان تركيزهم على التلوث مبني على مياه الصرف التي تفرز في مياه البحر، وجاء مشكل الوضع الأمني بنسبة 12,3% من العينة المستجوبة وهذا المشكل يمكن أن يكون غير مطروح في الوقت الراهن نظرا لتحسن الوضع الأمني على المستوى الوطني، وجاء على التوالي ندرة العقارات وتدهور الأوساط معا يشكلان نسبة 8,77% فندرة العقارات غير مطروحة كون مناطق التوسع السياحي هي ضمن عقار سياحي محمي قانونا وموضوع من أجل التجهيز السياحي، أما عن تدهور الأوساط الطبيعية فأغلبها مازالت على طبيعتها سوى بعض المشاكل المتعلقة بالاستغلال العشوائي لبعض الثروات كتهريب المرجان والصيد الجائر وحتى نهب رمال الشواطئ...وجاء بنسبة 3,6% من العينة ترى معوقات ومشاكل أخرى غير المطروحة.

1-7- التأثيرات السلبية للمشاريع والمنشآت السياحية الموجودة على الطبيعة والبيئة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال التأثيرات السلبية على الطبيعة والبيئة للمشاريع السياحية الموجودة للعينة المستجوبة كالتالي:

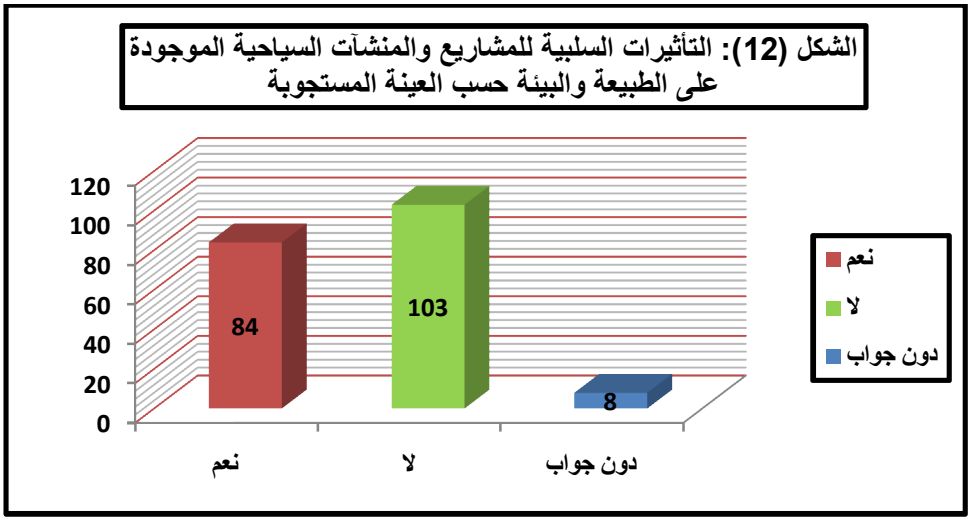

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 52,82% تقول أنه ليس هناك تأثيرات سلبية للمنشآت والمشاريع السياحية الموجودة على الطبيعة والبيئة ونسبة معتبرة أيضا ممثلة بنسبة 43,08% من العينة المستجوبة تقول أن هناك تأثيرات سلبية للمنشآت والمشاريع السياحية الموجودة على الطبيعة والبيئة بينما نسبة 4,1% امتنعت عن الإجابة على هذا السؤال.

8-1- التأثيرات السلبية للمشاريع والمنشآت السياحية الموجودة على عادات وتقاليد المجتمع:

جاءت نتائج التحليل لسؤال التأثيرات السلبية على عادات وتقاليد المجتمع للمشاريع السياحية الموجودة للعينة المستجوبة كالتالي:

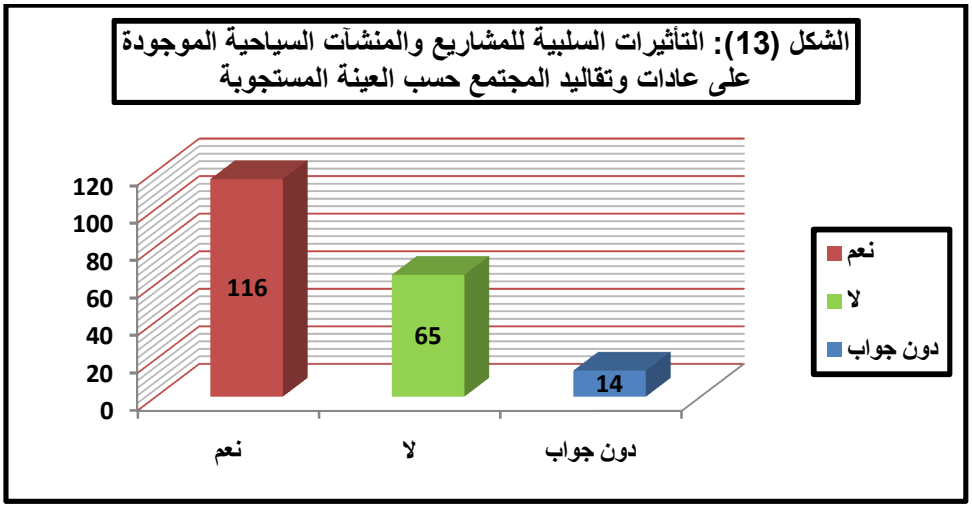

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر من نصف إجمالي العينة المستجوبة بنسبة 59,49% ترى أن المنشآت والمشاريع السياحية الموجودة لها تأثيرات سلبية على عادات وتقاليد المجتمع المحلي وهي نسبة معتبرة، بينما نسبة 33,33% من العينة المستجوبة ترى أن ليس هناك تأثيرات سلبية للمنشآت والمشاريع السياحية الموجودة على عادات وتقاليد المجتمع المحلي وامتنعت نسبة 7,18% من العينة المستجوبة عن الإجابة بنعم أو لا.

9-1- طبيعة التلوث الذي تعاني منه المدينة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال نوع التلوث الذي تعاني منه مدينة القالة للعينة المستجوبة كالتالي:

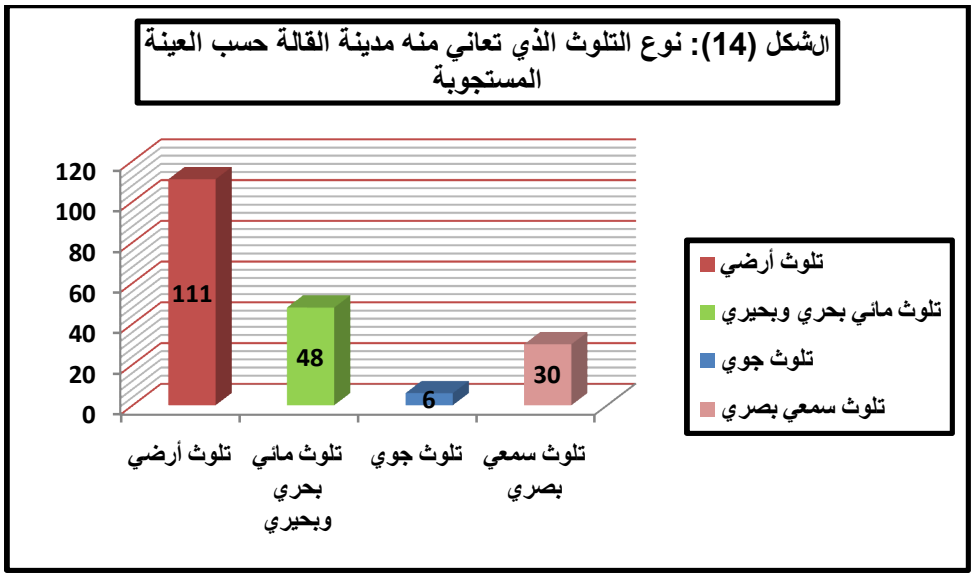

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 56,92% ترى أن التلوث الذي تعاني منه المدينة والمنطقة كاملة هو التلوث الأرضي من نفايات وغيرها، وجاء على التوالي التلوث المائي البحري والبحيري بنسبة 24,62% من العينة المستجوبة أب أن هناك مياه صرف صحي وغيرها ترمى في مياه البحر، بينما كانت نسبة 15,38% من العينة المستجوبة تري أن التلوث السمعي والبصري والممثل في الضوضاء والأصوات إضافة إلى مناظر السيئة كالنفايات وغيرها بينما نسبة 3,08% تري أن المدينة تعاني من تلوث جوي وينحصر هذا التلوث في دخان العربات والسيارات كون المنطقة خالية من المصانع أو الصناعات الملوثة وكل من النوعين الأولين من التلوث يمكن التحكم فيهما والسيطرة عليهما.

1-10- مصدر التلوث:

جاءت نتائج التحليل لسؤال من المسؤول عن التلوث للعينة المستجوبة كالتالي:

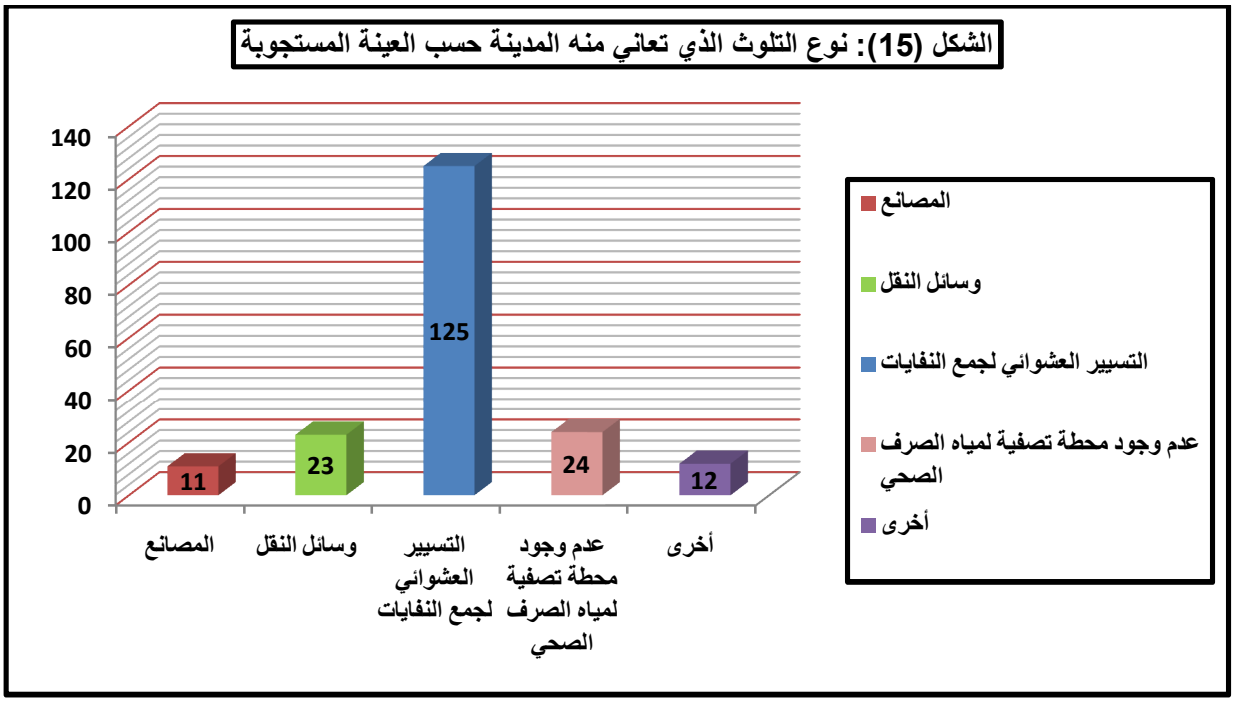

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن مصادر التلوث في المدينة جاءت بالترتيب الأول بحوالي ثلثي إجمالي العينة المستجوبة وبنسبة 64,1% ترى أن مصدر التلوث الرئيسي هو التسيير العشوائي لجمع النفايات أي أن المواطن يعاني من مشكل يمكن تداركه بشكل سريع من طرف الهيئة المكلفة بذلك ضمن الجماعات المحلية، وفي الترتيب الثاني بنسبة 12,3% من العينة المستجوبة قالت أن مصدر التلوث هو عدم وجود محطة تصفية لمياه الصرف الصحي، وفي الترتيب الثالث بنسبة 11,08% من العينة ترى مصدر التلوث هي وسائل النقل، وتأتي بعدها نسبة 6,16% ترى أن هناك مصادر أخرى للتلوث غير المذكورة، والباقي الممثل بنسبة 5,64% من العينة المستجوبة ترى أن مصدر التلوث هي المصانع رغم أن المدينة لا تتوفر على المصانع

1-11- السياحة المرغوب فيها بالمنطقة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال السياحة المرغوب فيها بالمنطقة للعينة المستجوبة كالتالي:

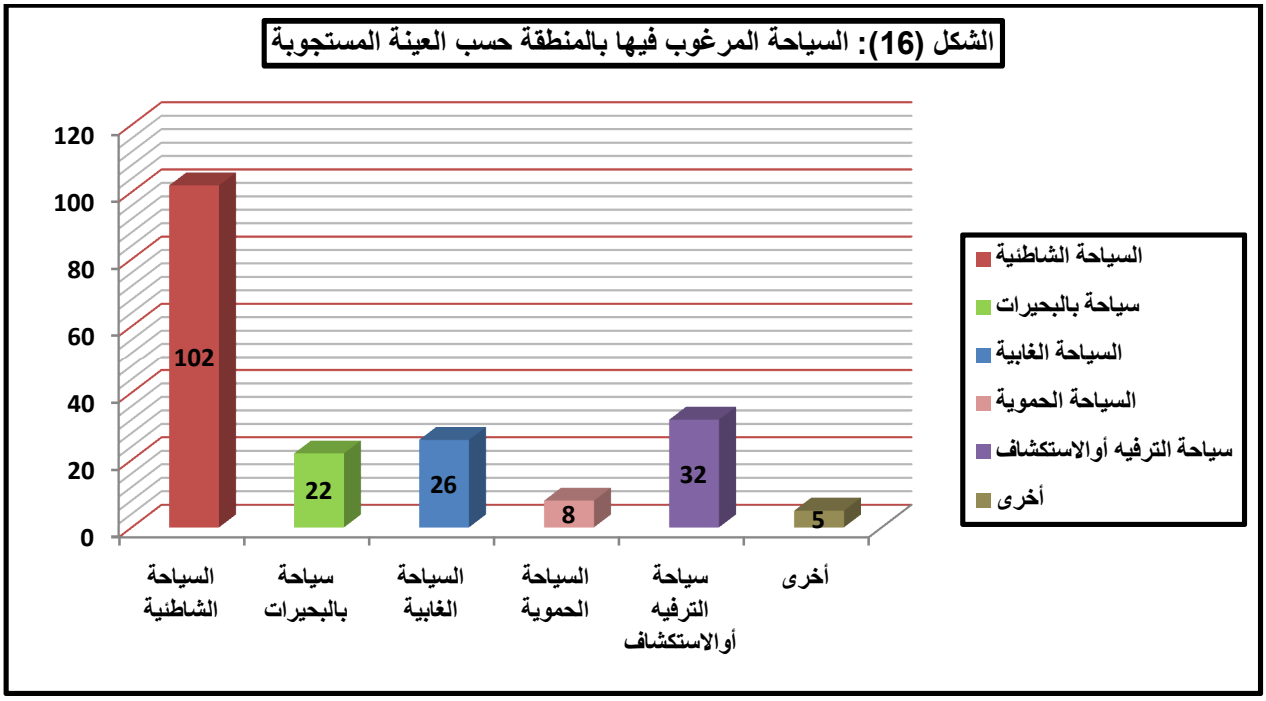

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 52,3% ترغب في السياحة الشاطئية بفضل ما تمتاز به المنطقة من شواطئ جميلة ونظيفة وهناك العديد من الشواطئ رغم روعتها مازالت غير مفتوحة أما السياح أي أن هناك حتمية لتطوير مثل هذا النوع من السياحة رغم أنها موسمية، وجاء بعدها بنسبة 16,41% من العينة المستجوبة ترغب في سياحة الترفيه والاستكشاف، ونسبة 13,34% من العينة المستجوبة تفضل السياحة الغابية ونسبة 11,28% من العينة تفضل السياحة في البحيرات ، ونسبة 4,1% من العينة تفضل السياحة الحموية وكل هذه الأنواع من السياحة هي متوفرة تحتاج سوى الى الاهتمام من الهيئات المسؤولة بداية من المستوى المحلي إلى القمة الممثلة لقطاع السياحة ونسبة 2,57% من العينة المستجوبة تفضل أنواع أخرى من السياحة.

12-1- مدى تنظيم وتخطيط المنشآت والمشاريع السياحة الموجودة واستقطابها:

جاءت نتائج التحليل لسؤال مدى تنظيم، تخطيط المنشآت والمشاريع السياحة الموجودة واستقطابها للسياح للعينة المستجوبة كالتالي:

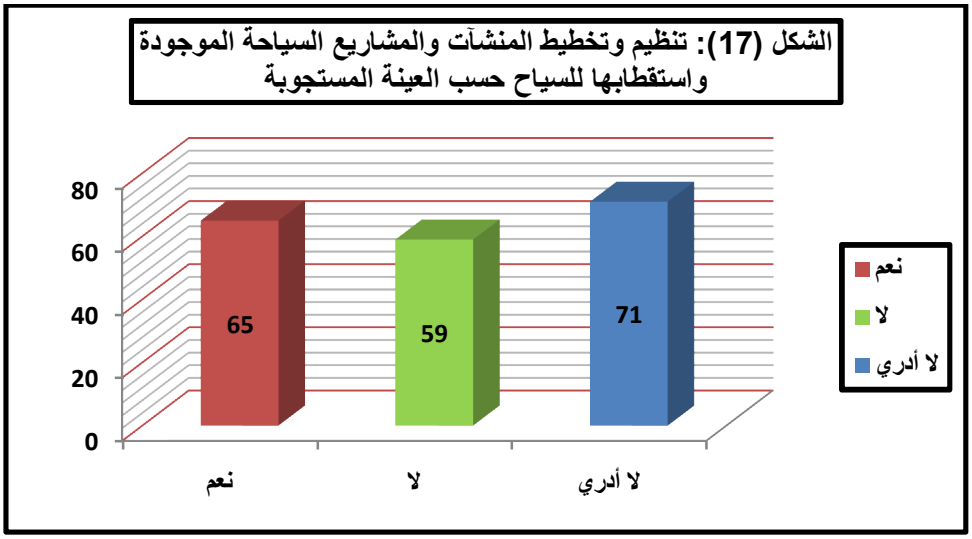

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن النسب متقاربة في العينة المستجوبة وكانت نسبة كبيرة ممثلة في 36,41% كانت إجابتهم بعدم علمهم بهذا الجانب المتعلق بتنظيم وتخطيط المنشآت والمشاريع السياحية الموجودة واستقطابها للسياح،وكانت نسبة 33,33% من العينة المستجوبة أجابت بأن هناك تخطيط وتنظيم المنشآت والمشاريع السياحية الموجودة حاليا بالمنطقة وأجابت نسبة 30,26% من العينة المستجوبة بأن ليس هناك تخطيط وتنظيم للمنشآت والمرافق السياحية الموجودة.

13-1- مدى احترام المنشآت والمشاريع السياحية للمعايير البيئية:

جاءت نتائج التحليل لسؤال احترام المنشآت والمشاريع السياحية للمعايير البيئية للعينة المستجوبة كالتالي:

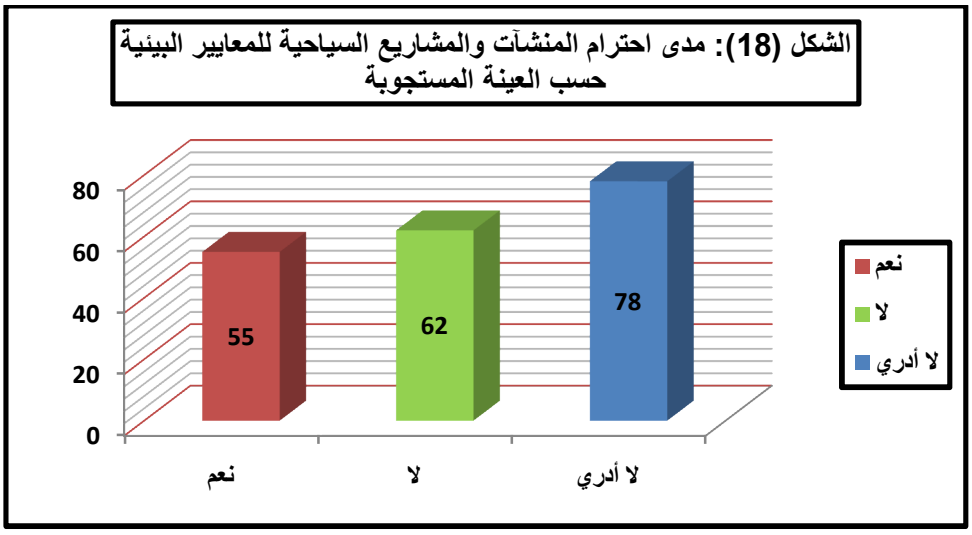

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة 40% من العينة المستجوبة لا تعلم مدى احترام المنشآت والمشاريع السياحية للمعايير البيئية، ونسبة 31,8% أجابت بأنه ليس هناك احترام للمعايير البيئية أثناء إقامة المشاريع السياحية، ونسبة 28,2% من العينة أكدت أن هناك احترام للمعايير البيئية أثناء اقامة المنشآت والمشاريع السياحية .

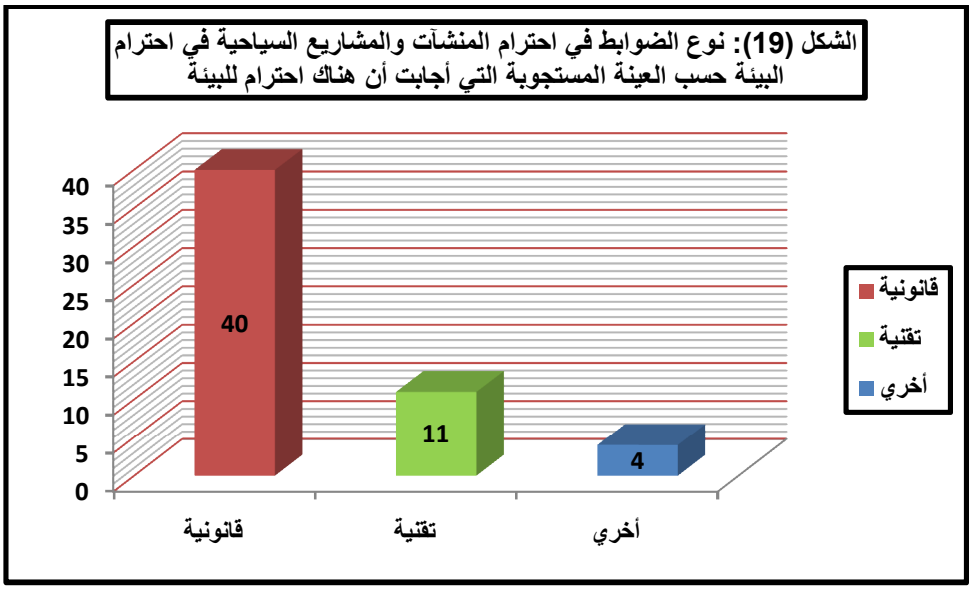

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من العينة المستجوبة التي أجابت بأن هناك احترام للمنشآت والمشاريع السياحية للمعايير البيئية كانت إجابتهم عن نوع الضوابط بنسبة 72,72% من العينة التي أجابت بنعم أن الضوابط القانونية هي بالدرجة الأولى وهو ما يمثل حوالي ثالثة أرباع المجيبين بنعم أما نسبة 20% أجابوا بأن هناك ضوابط تقنية ونسبة 7,28% أجابوا بأن هناك ضوابط أخرى.

1-14- التأثيرات السلبية للسياح على عادات، تقاليد وثقافة المجتمع المحلي:

جاءت نتائج التحليل لسؤال التأثيرات السلبية للسياح على عادات، تقاليد وثقافة المجتمع المحلي للعينة المستجوبة كالتالي:

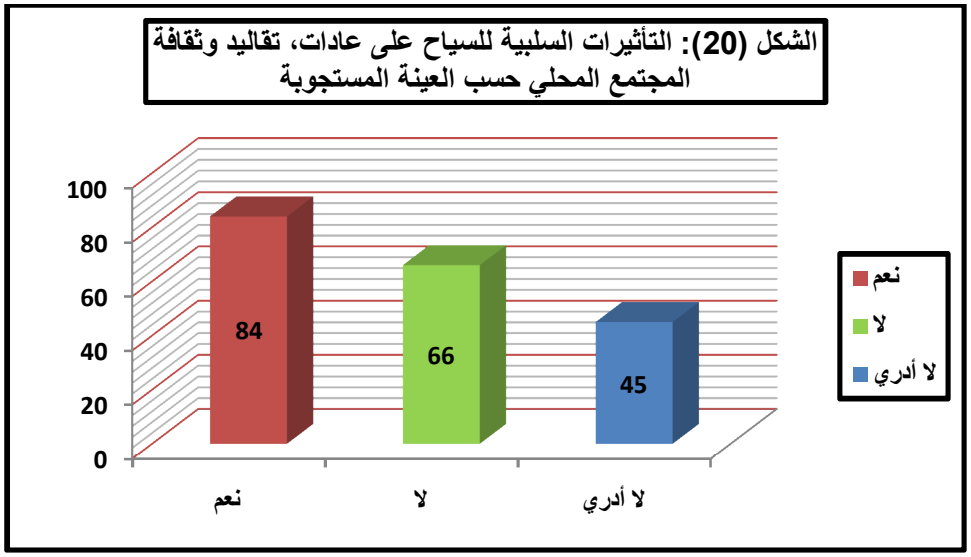

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة 43,08% من العينة المستجوبة أجابت بأن هناك تأثيرات سلبية للسياح على عادات وتقاليد المجتمع المحلي، ونسبة 33,84% أجابت بأنه ليس هناك تأثيرات سلبية للسياح على عادات وتقاليد المجتمع المحلي، ونسبة 23,08% من العينة المستجوبة أجابت بعدم علمها بهذا السؤال.

15-1- مدى خدمية وسائل النقل للسياحة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل وسائل النقل العامة والخاصة تخدم جيدا السياحة للعينة المستجوبة كالتالي:

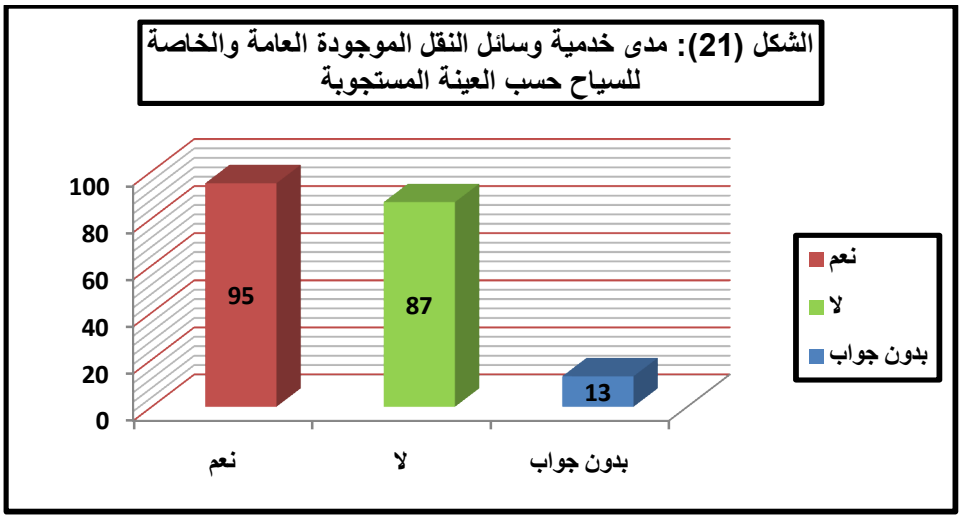

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن حوالي نصف العينة المستجوبة بنسبة 48,72% أكدت بأن وسائل النقل المتوفرة العامة والخاصة تخدم السياحة بشكل جيد ومن جهة أخرى نسبة 44,61% من العينة المستجوبة أكدت عكس ذلك فقد أجابت بأن وسائل النقل المتوفرة لا تخدم السياحة بشكل جيد وامتنعت نسبة 6,67% من العينة عن الإجابة بنعم أو لا.

16-1- موقع منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا ومدى ملاءمة موقعها:

جاءت نتائج التحليل لسؤال موقع منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا ومدى ملاءمة موقعها للعينة المستجوبة كالتالي:

الشكل (22): مدي معرفة المواطن لمنطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا حسب العينة المستجوبة

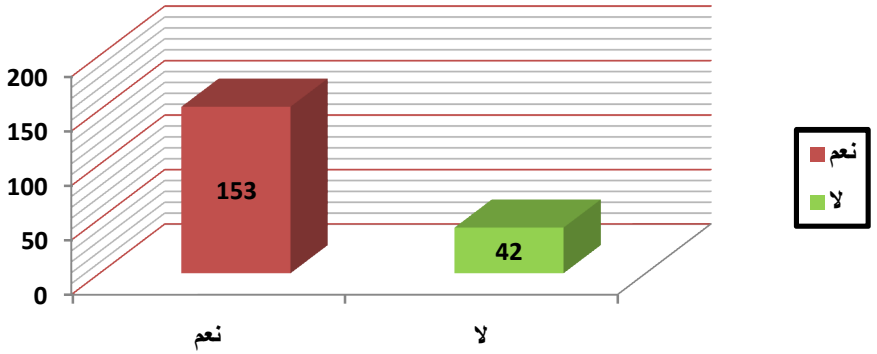

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر ثلاثة أرباع العينة المستجوبة بنسبة 72,46% أكدت أنها تعرف منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا ونسبة 21,54% أجابت بعدم علمهم بمنطقة التوسع السياحي ميسيدا

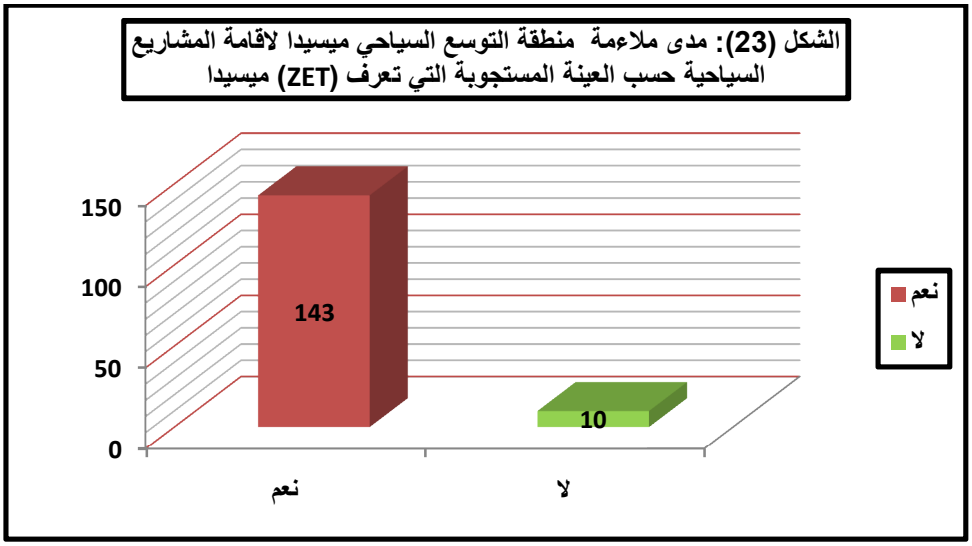

المصدر: من إعداد الطالب 2010

ومن بين العينة المستجوبة التي أجابت بعلمها بمنطقة التوسع (ZET) ميسيدا كانت إجابتها عن مدى ملاءمة موقعها لإقامة مشاريع تنموية سياحية فكانت نسبة معتبرة جدا ممثلة بـ 93,46% أجابت بأن موقعها ملائم ومناسب لإقامة المشاريع السياحية والنسبة المتبقية الممثلة بـ 6,54% أجابت بعدم ملاءمة موقعها لإقامة مشاريع سياحية تنموية.

1-17- المشاريع المقترحة في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا

جاءت نتائج التحليل لسؤال المشاريع المقترحة في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا وكان أهم الاقتراحات للعينة المستجوبة كالتالي

- فنادق من مختلف الأصناف
- مركب سياحي
- منطقة محددة للزوارق الرياضية البحرية

1-18- التفاعل بين السكان المحليين والسياح:

جاءت نتائج التحليل لسؤال مدى تفاعل السكان المحليين والسياح من حيث تبادل الأفكار والاهتمامات المهنية والثقافية للعينة المستجوبة كالتالي:

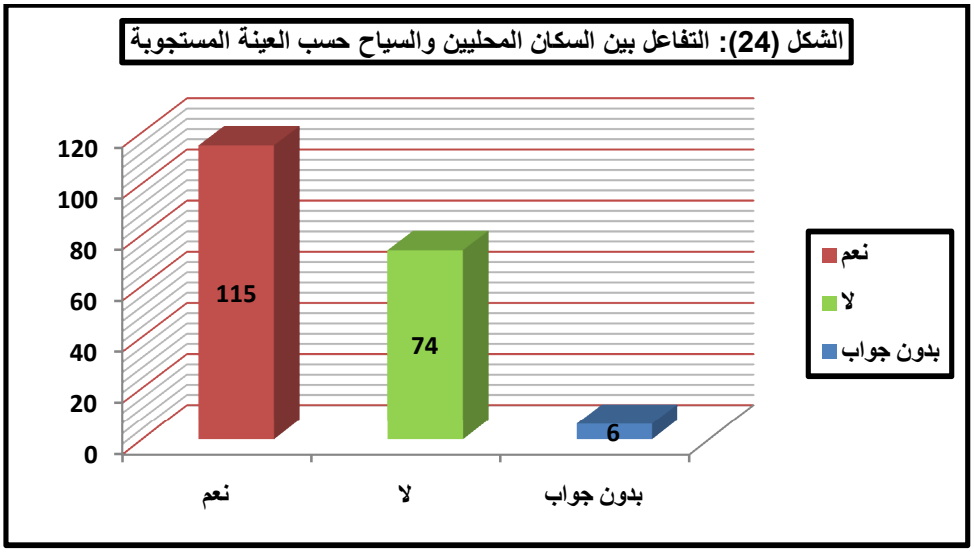

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 58,97% أجابت بأن هناك تفاعل بين السياح والسكان المحليين، بينما نسبة 37,95% من العينة المستجوبة أجابت بأن ليس هناك تفاعل بين السياح والسكان المحليين، وبقيت نسبة 3,08% بقيت رافضة للاجابة .

19-1- مدى اهتمام وتشجيع السكان المحليين بالسياحة الشاطئية:

جاءت نتائج التحليل لسؤال بما أن منطقة القالة تمتاز بمواقع جميلة وشواطئ خلابة ما مدى اهتمام وتشجيع السكان المحليين للسياحة الشاطئية للعينة المستجوبة كالتالي:

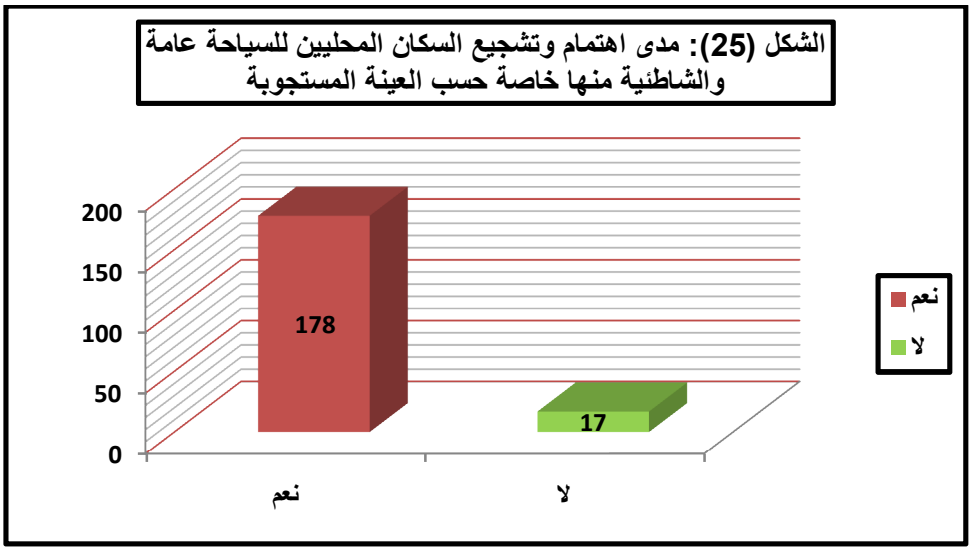

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة كبيرة جدا من العينة المستجوبة بنسبة 91,28% أكدت بأنها مهتمة بالسياحة عامة والشاطئية منها خاصة وتشجعها مما يدفعنا الى الاهتمام بتطويرها والرقي بها، أما نسبة 8,72% أجابت بأنها غير مهتمة بالسياحة ولا تشجعها أصلا.

1-20- مدى علم المواطن بالبرامج المسطرة من طرف الدولة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال بما أن منطقة القالة تنتمي إلى قطب من الأقطاب السياحية للامتياز (PTE) وقد برمج في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا قرية امتياز سياحي (VTE) وسوف تخلق مناصب شغل وتخدم الاقتصاد المحلي وحتى الوطني للعينة المستجوبة كالتالي:

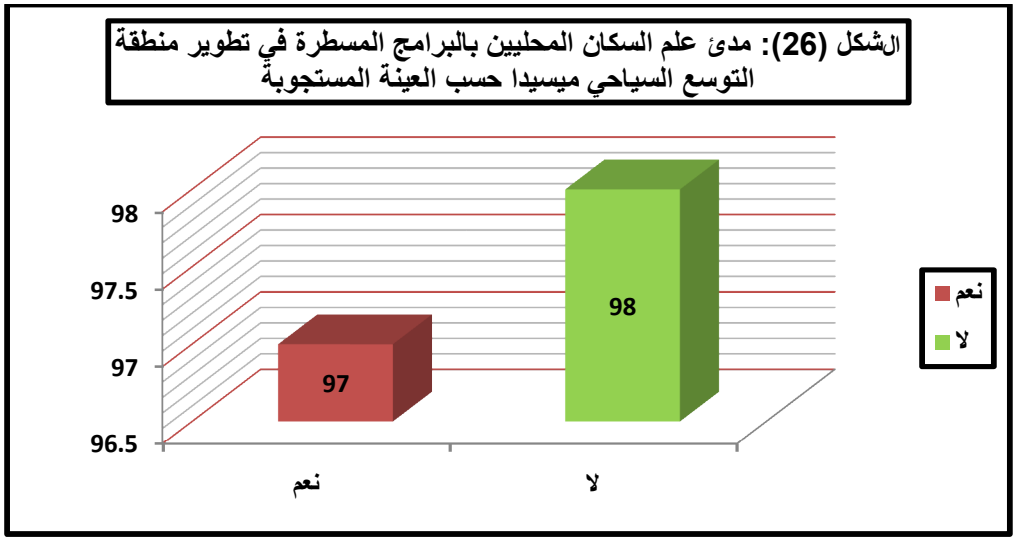

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكثر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 50,26% أجابت بعدم علمها بالبرامج التنموية السياحية المسطرة في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا بينما نسبة مقاربة للسابقة ممثلة بـ 49,74% أكدت علمها بالمشاريع التنموية السياحية المسطرة من طرف الدولة.

1-21- مدى رضى المواطن عن البرامج المسطرة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال مدى رضي المواطن (السكان المحليين) عن المشاريع والبرامج السياحية المسطرة للعينة المستجوبة كالتالي:

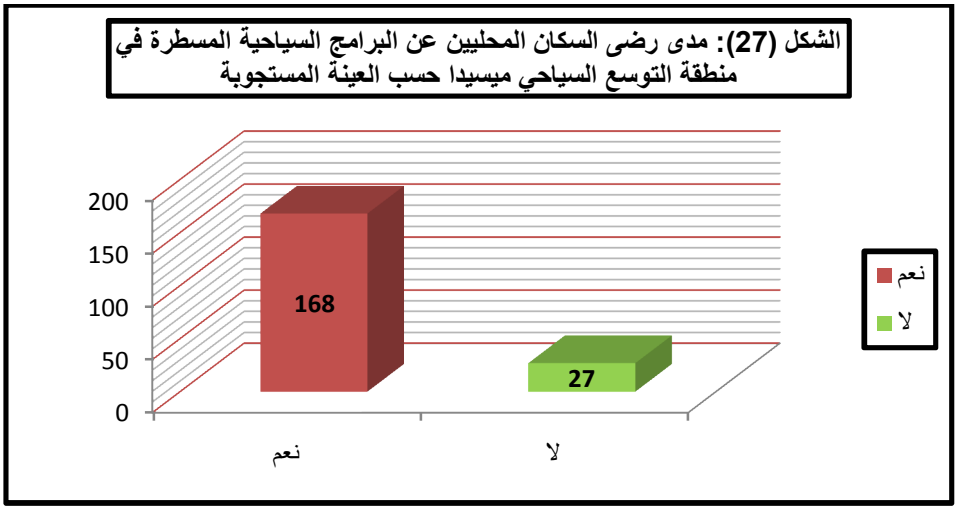

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة كبيرة جدا من العينة المستجوبة ممثلة بـ 86,15% أكدت رضاها عن المشاريع والبرامج المسطرة من طرف الدولة للرقي بهذا القطاع الحساس والفعال، بينما نسبة 13,85% أجابت بعدم رضاها عن البرامج والمشاريع المسطرة.

2- السيـــــاح:

جاء تحليل الاستمارات كالآتي:

2-1- محل الإقامة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال من أين جئت للعينة المستجوبة كالتالي:

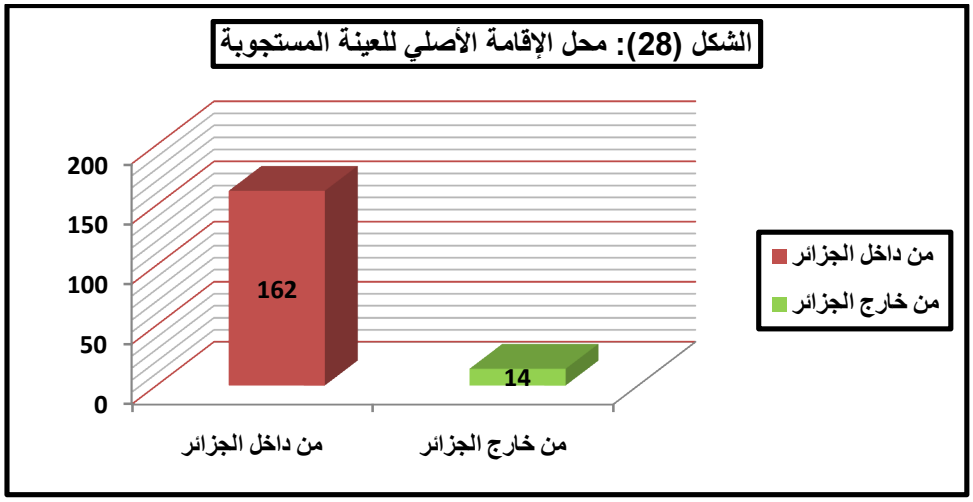

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة كبيرة جدا من العينة المستجوبة ممثلة بـ 92,04% هم سياح من داخل الوطن من الولايات المجاورة ونسبة ضعيفة جدا من خارج الجزائر وجلهم مغتربين ينحدر أصلهم من المنطقة ممثلين بنسبة 7,96% وحتى السياح المحلين صرحوا بأن منطقة القالة ما هي إلا محطة مؤقتة وبعدها العبور مباشرة إلى الجمهورية التونسية.

2-2- اختيار مدينة القالة من أجل:

جاءت نتائج التحليل لسؤال اخترت مدينة القالة من أجل للعينة المستجوبة كالتالي:

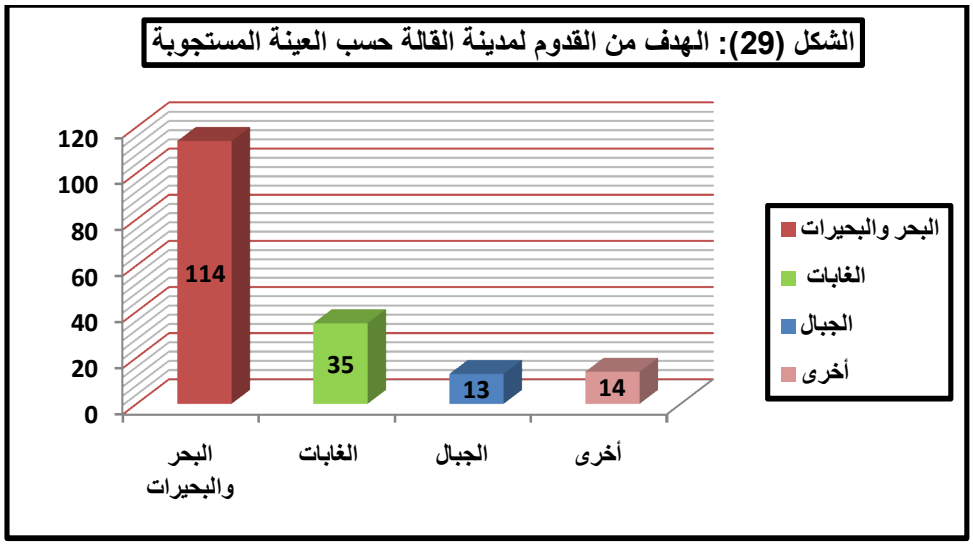

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة معتبرة من العينة المستجوبة ممثلة بحوالي ثلثي العينة المستجوبة كان العرض من زيارتها للمنطقة هو البحر والبحيرات نظرا لما تتميز به المنطقة من شواطئ رائعة ونظيفة خاصة منها الواقعة خارج مدينة القالة إضافة إلى البحيرات أما الذين قالوا أن الهدف من الزيارة هو الغابات والجبال فهي تمثل حوالي ربع العينة المستجوبة وكل ما تمتلكه المنطقة من مؤهلات طبيعية فهي عناصر أساسية أو مادة أولية لتطوير القطاع السياحي.

2-3- زيارة أو عدم زيارة مدينة القالة من قبل:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل سبق لك وأن زرت مدينة القالة للعينة المستجوبة كالتالي:

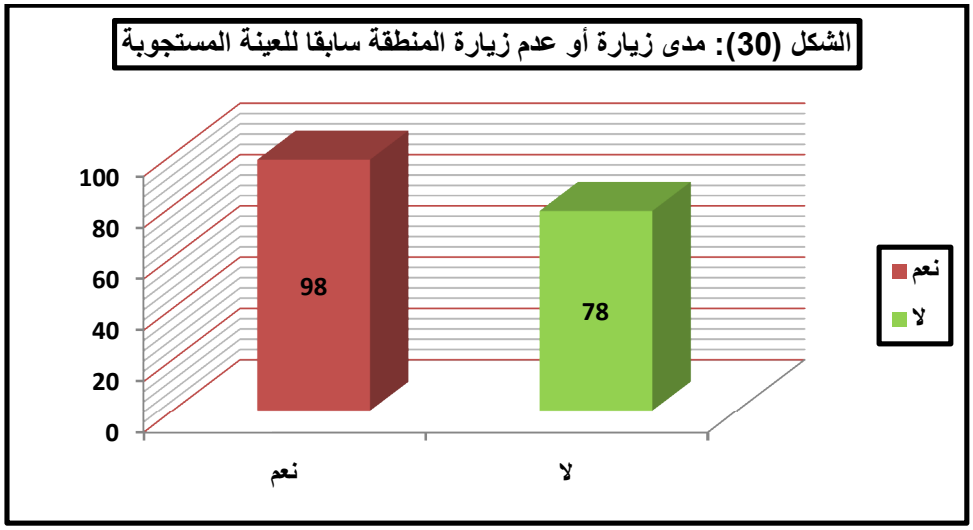

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة 55,68 % من العينة المستجوبة قد سبق لها وأن زارة مدينة القالة وهذا دليل على أن هناك سياح اعتادوا على السياحة بالمنطقة بينما نسبة 44,32 % لم يسبق لها وأن زارت المنطقة وهذا عامل ايجابي أيضا لتطوير وترقية السياحة بالمنطقة وهذا إن دل فإنما يدل على أن المنطقة كل كرة تستقطب سياح جدد.

2-4- أين تقيم في القالة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال أين تقيم للعينة المستجوبة كالتالي:

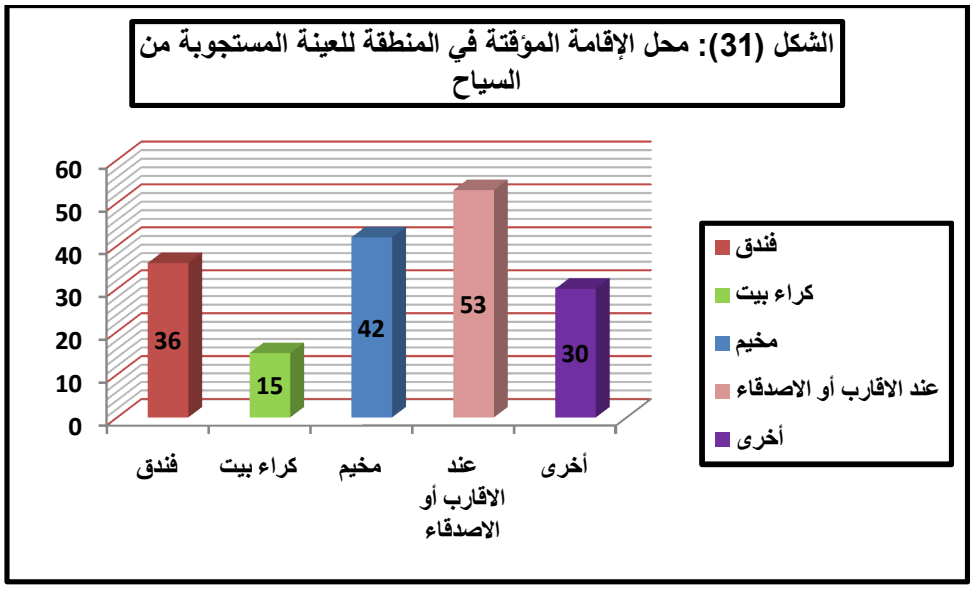

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة معتبرة من العينة المستجوبة ممثلة بحوالي ثلث العينة المستجوبة تقيم أو تقضي أيامها عند الأقارب والأصدقاء بينما نسبة حوالي ربع العينة المستجوبة تقيم في المخيم وهذا راجع إلى نقص هياكل الإيواء بينما نسبة 20,46% تقيم في الفنادق نظرا لعدم توفر أماكن في الهياكل الفندقية المتوفرة جلها في مدينة القالة وكذا ارتفاع أسعار الإيواء مقارنة مع كراء منزل أو الإقامة في مخيم، أما عن الذين صرحوا بأنهم قد قاموا بكراء منزل فنسبتهم تمثل 4,52% من العينة المستجوبة وقد أجابت نسبة معتبرة حوالي 17% خارج الإجابات المقترحة.

2-5- الأماكن التي قمت بزيارتها:

جاءت نتائج التحليل لسؤال الأماكن التي قمت بزيارتها للعينة المستجوبة متنوعة بين مختلف الأماكن كالتالي:

- الشواطئ المختلفة
- البحيرات العديدة
- الغابات

2-6- مدى الإعجاب بالأماكن السياحية التي تم زيارتها:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل أعجبتك الأماكن السياحية التي قمت بزيارتها للعينة المستجوبة كالتالي:

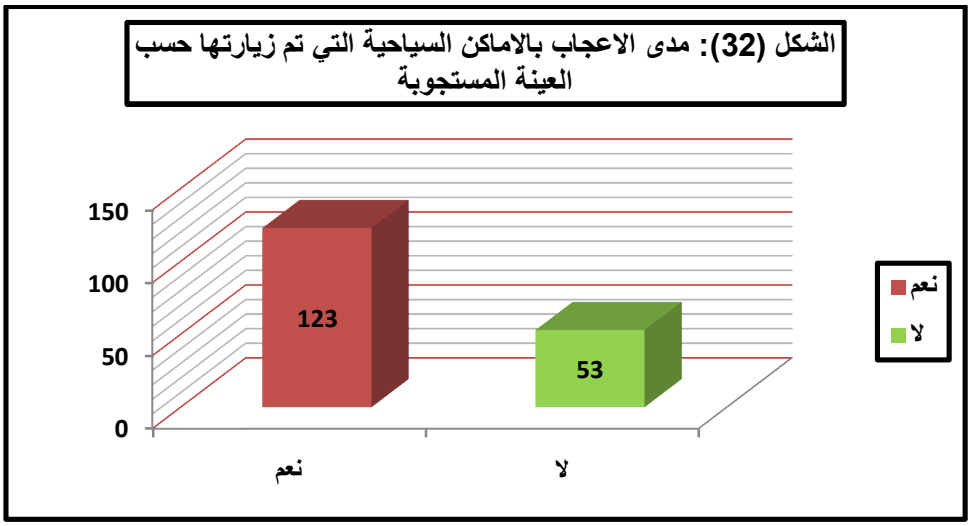

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة مهمة جدا ممثلة بأكثر من ثلثي العينة المستجوبة قد أبدت رضاها وإعجابها بالأماكن السياحية التي قاموا بزيارتها، بينما أقل من ثلث العينة المستجوبة أبدت عدم رضاها

عن الأماكن السياحية التي تم زيارتها وذلك لعدم توفر وسائل النقل العامة لهذه الأماكن أو لبعد أماكن الإقامة عن هذه الأماكن.

2-7- مدى وظيفية وسائل النقل:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل وسائل النقل كافية للتنقل من مكان إلى أخر دون صعوبات للعينة المستجوبة كالتالي:

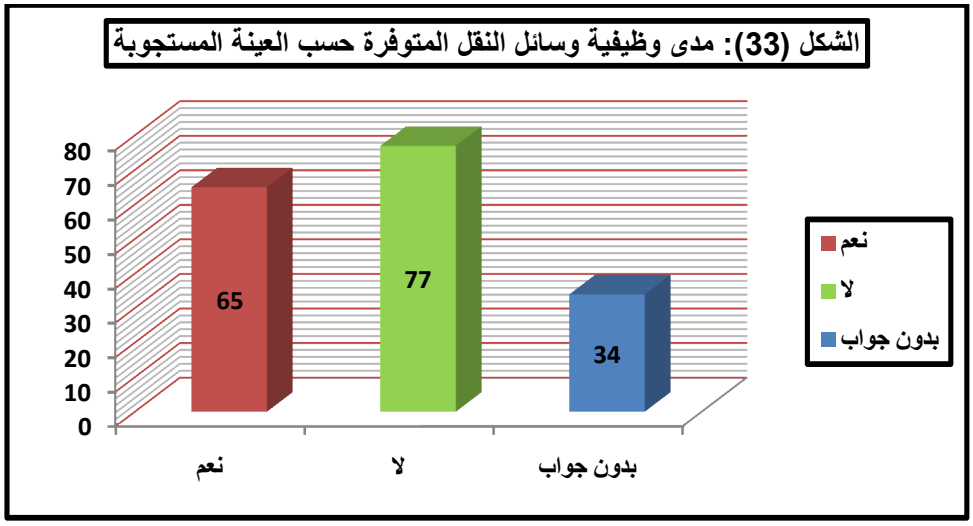

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن حوالي نصف العينة المستجوبة بنسبة 43,75% صرحت بعدم كفاية وسائل النقل العام المتوفرة في المدينة وحوالي الثلث صرحوا بكفاية وسائل النقل المتوفر في المدينة بينما نسبة حوالي 20% لم تجب عن هذا السؤال نظرا لعدم اهتمامها به ربما لامتلاكهم وسائل نقل خاصة .

2-8- هياكل الإيواء والإطعام:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل ترون هياكل الإيواء والإطعام كافية للعينة المستجوبة كالتالي:

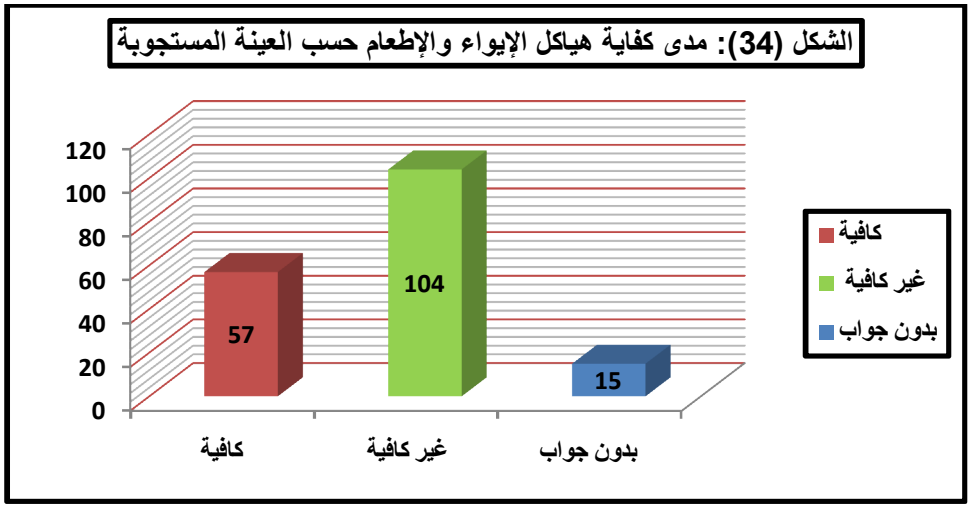

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة أكثر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 59,09% بأن هياكل الإيواء والإطعام المتوفرة بالمنطقة غير كافية بينما حوالي الثلث صرحت بكفاية هياكل الإيواء والإطعام المتوفرة بينما نسبة 8,52% امتنعت عن الإجابة .

9-2- أسعار الإيواء والأطعمة المقدمة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل أسعار الإيواء والإطعام المقدمة للعينة المستجوبة كالتالي:

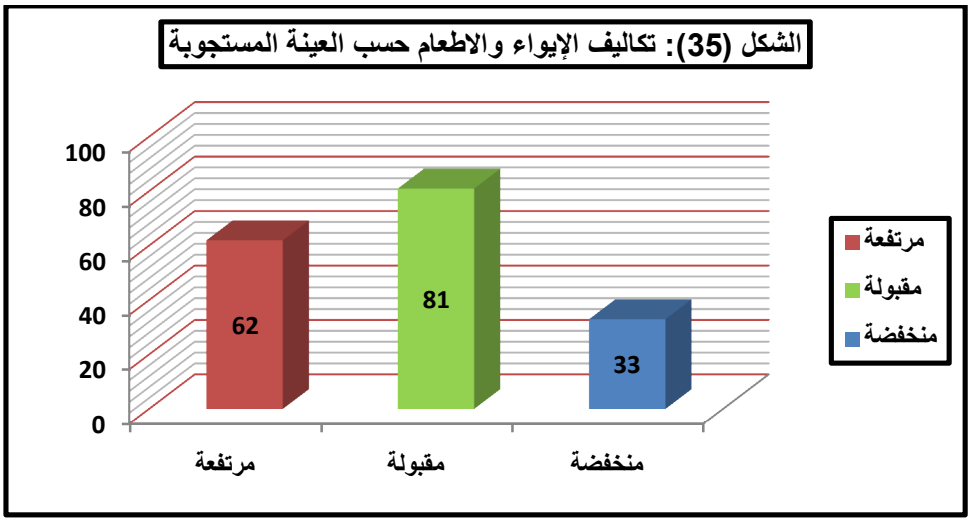

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة 46,02 % من العينة المستجوبة صرحت بأن تكاليف الإيواء والإطعام مقبولة بينما أكثر من ثلث العينة تعتبر أسعار الإيواء والإطعام مرتفعة بينما نسبة 18,75% تعتبر الأسعار منخفضة.

2-10- المشاكل التي واجهتها في المنطقة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال ما هي المشاكل التي واجهتها أثناء إقامتكم في مدينة القالة للعينة المستجوبة كالتالي:

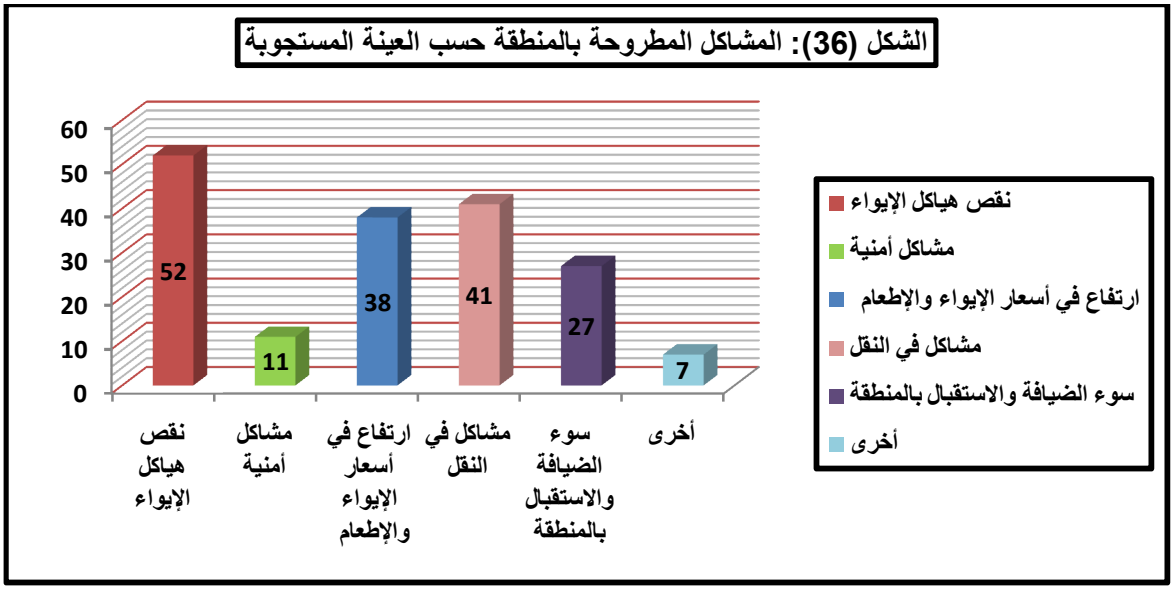

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن حوالي ثلث العينة المستجوبة بنسبة 29,54% ترى أن المشكل الأساسي المطروح بالمنطقة هو نقص هياكل الإيواء، بينما حوالي ربع العينة بنسبة 23,30% صرحت بأنها واجهت مشكل النقل وذلك لعدم كفاية وسائل النقل المتوفرة بالمنطقة بالأخص في فصل الصيف، بينما نسبة 21,59 % ترى أن ارتفاع الأسعار في الإيواء والإطعام هو المشكل الأساسي الذي تواجهه، ونسبة 15,34% من العينة المستجوبة ترى أن المشكل الذي واجهته هو سوء الضيافة والاستقبال من طرف السكان المحليين لهم إضافة إلى ذلك ترى نسبة 6,25 % قد واجهت مشاكل أمنية .

2-11- حالة الهياكل والبنى التحتية السياحية الموجودة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال حالة الهياكل والبنى التحتية السياحية الموجودة للعينة المستجوبة كالتالي:

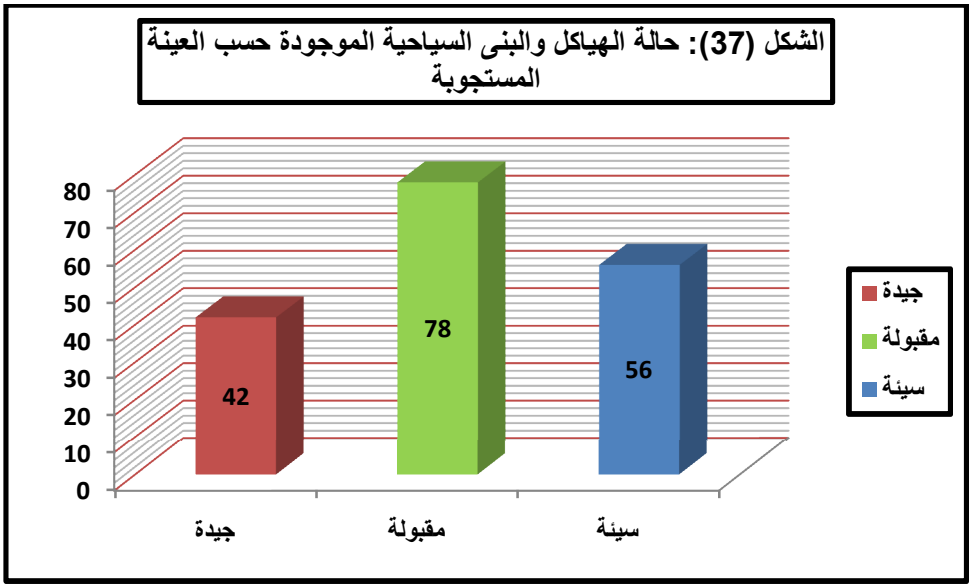

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة 44,32 % من العينة المستجوبة ترى أن حالة الهياكل والبنى السياحية في حالة مقبولة بينما حوالي الثلث بنسبة 31,82 % ترى أن هذه الهياكل والبنى المتوفرة في حالة سيئة وحوالي ربع العينة بنسبة 23,86 % ترى أن هذه الهياكل في حالة جيدة.

12-2- مدى احترام خصائص المنطقة في تصميم المنشآت السياحية الموجودة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل تصميم المنشآت السياحية جذاب ويبرز خصائص المنطقة للعينة المستجوبة كالتالي:

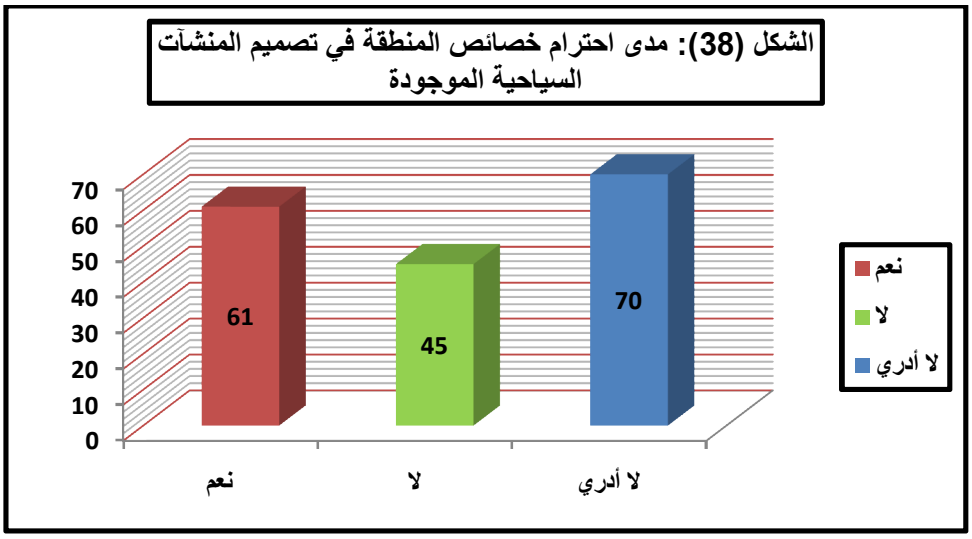

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة 39,77 % من العينة المستجوبة صرحت بعدم معرفتها بمدى احترام خصائص المنطقة في تصميم المنشآت السياحية الموجودة، بينما حوالي ثلث العينة صرحت بأن تصميم المنشآت السياحية الموجودة هي تحترم خصائص المنطقة، بينما نسبة ربع العينة ترى أن تصميم المنشآت السياحية الموجودة لا تحترم خصائص المنطقة.

13-2- مدى تزويد السياح بالمنشورات عن المعالم السياحية والأنشطة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل زودتم بمنشورات عن المعالم السياحية المحلية والأنشطة والمناسبات للعينة المستجوبة كالتالي:

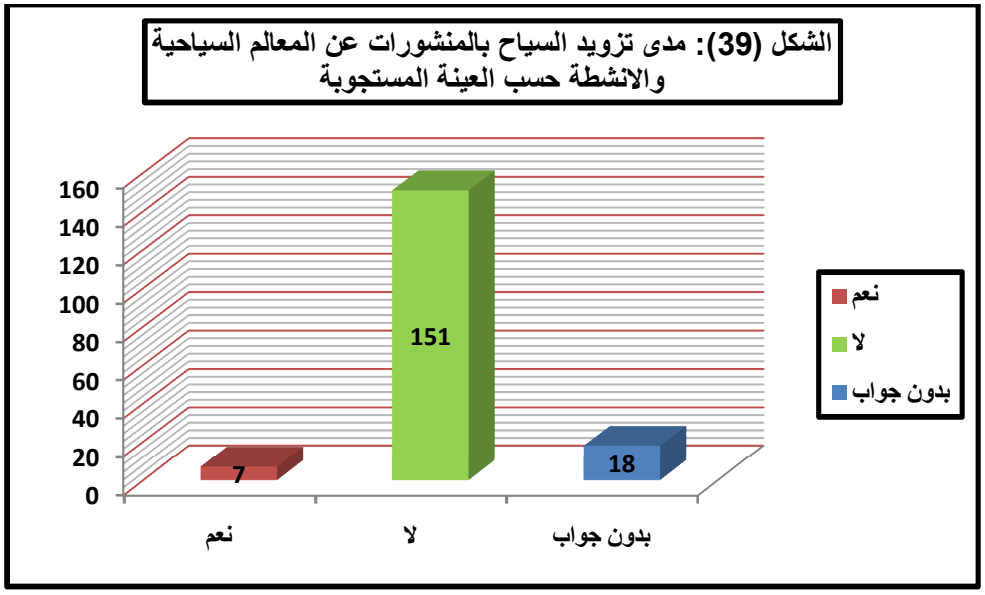

المصدر: من إعداد الطالب **2010**

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكبر نسبة من العينة المستجوبة بنسبة 85,80 % صرحت بعدم تزويدهم بالمنشورات عن المعالم السياحية والأنشطة الترفيهية المبرمجة بينما نسبة 10,23% من العينة المستجوبة امتنعت عن الإجابة عن هذا السؤال بينما 3,97% صرحت باستلامها لمنشورات عن المعالم والأنشطة السياحية.

14-2- الأنماط السياحية المفضلة لدى السياح بالمنطقة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال ما هي الأنماط السياحية التي تفضلونها بالمنطقة للعينة المستجوبة كالتالي:

الشكل (40): الأنماط السياحية المفضلة حسب الغينة المستجوبة

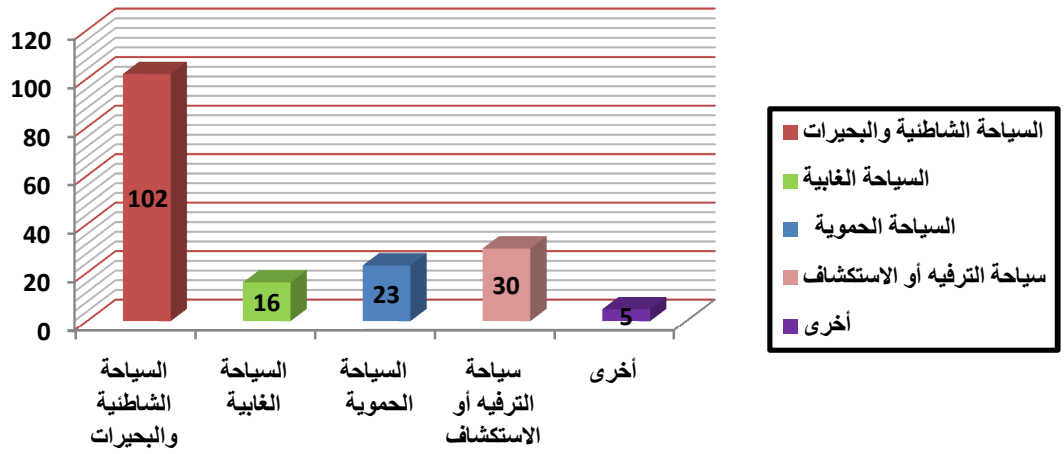

المصدر: من إعداد الطالب2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكبر من نصف العينة المستجوبة بنسبة 57,95% أدلت بأن النمط المفضل من السياحة في المنطقة هي السياحة الشاطئية والبحيرات نظرا لما تتميز به المنطقة من شواطئ جميلة وبحيرات خلابة تتميز بأنواع فريدة ومصنفة من الطيور، أما عن كل من السياحة الترفيهية أو الاستكشافية والسياحة الغابية فحوالي ربع العينة المستجوبة يفضلان هذين النوعين من السياحة وهذا بفضل ما تمتلكه المنطقة من غابات وحيوانات ومناظر خلابة، أما عن السياحة الحموية فنسبة 13,07 % من العينة تفضل هذا النوع من السياحة وهذا لما تتوفر عليه المنطقة من حمامات معدنية.

15-2- التفاعل بين السياح والسكان المحليين:

جاءت نتائج التحليل لسؤال مدى تفاعل السياح و السكان المحليين من حيث تبادل الأفكار والاهتمامات المهنية والثقافية للعينة المستجوبة كالتالي:

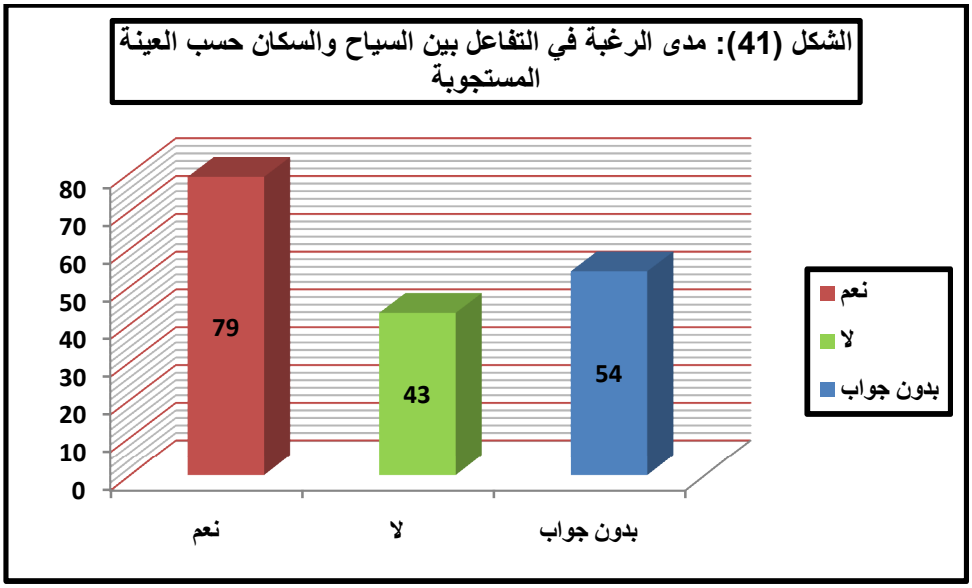

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا نسبة 44,89% من العينة المستجوبة تشجع وتفضل أن يكون هناك تفاعل بينهم وبين السكان المحليين من حيث تبادل الأفكار والاهتمامات المهنية والثقافية، وحوالي ربع العينة المستجوبة بنسبة 24,43 % صرحت بعدم تشجيع التفاعل بينهم وبين السكان المحليين ربما لملاحظتهم عدم وجود ثقافة سياحية أو اهتمام بهذا الجانب لدا السكان المحليين، أما نسبة 30,68% من العينة امتنعت عن الإجابة على هذا السؤال.

16-2- رأي السياح في شواطئ المنطقة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال ما رأيكم في شواطئ المنطقة من حيث شروط النظافة والحماية للعينة المستجوبة كالتالي:

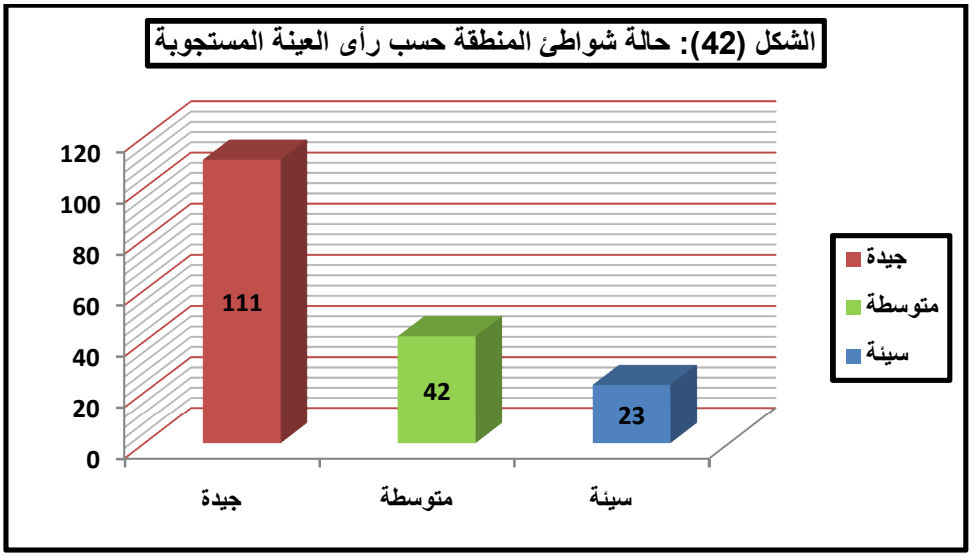

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن حوالي ثلثي العينة المستجوبة بنسبة 63,07% قالت أن شواطئ المنطقة جميلة ونظيفة بالأخص الشواطئ البعيدة عن المدينة، أما حوالي ربع العينة بنسبة 23,86% من العينة المستجوبة يرون أن شواطئ المنطقة متوسطة ونسبة 13,07% ترى أن شواطئ المنطقة سيئة وقد يكون رأيهم بأنها متوسطة أو سيئة ليس من حيث الشواطئ نفسها بل من حيث عدم توفر وسائل النقل الكافية والمريحة الى هذه الشواطئ أو عدم توفر هياكل الإيواء بجانب هذه الشواطئ باستثناء شاطئ المرجان الموجود في المدينة وبجانبه هياكل الإيواء والإطعام.

2-17- رأي السياح في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا من أجل إقامة مشاريع سياحية:

جاءت نتائج التحليل لسؤال ما رأيكم في منطقة التوسع السياحي (ZET)ميسيدا من أجل إقامة مشاريع سياحية للعينة المستجوبة كالتالي:

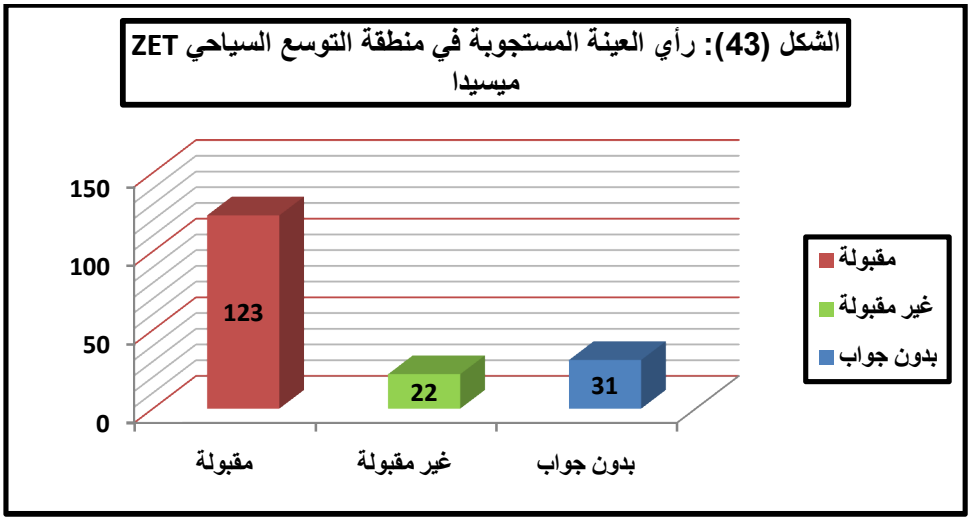

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكبر من ثلثي العينة المستجوبة بنسبة 69,88% ترى أن منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا مقبولة وجيدة لإقامة مشاريع سياحية تخدم القطاع السياحي على مستوى الولاية ككل، ونسبة 17,62% لم تجب على هذا السؤال ربما لعدم علمهم الجيد بهذه المنطقة ونسبة 12,50% من العينة المستجوبة ترى أن المنطقة ميسيدا عير مقبولة لإقامة مشاريع سياحية.

18-2- المشاريع السياحية المقترحة بمنطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا من طرف السياح:

جاءت نتائج التحليل لسؤال ماذا تقترحون من مشاريع سياحية بمنطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا للعينة المستجوبة كالتالي:

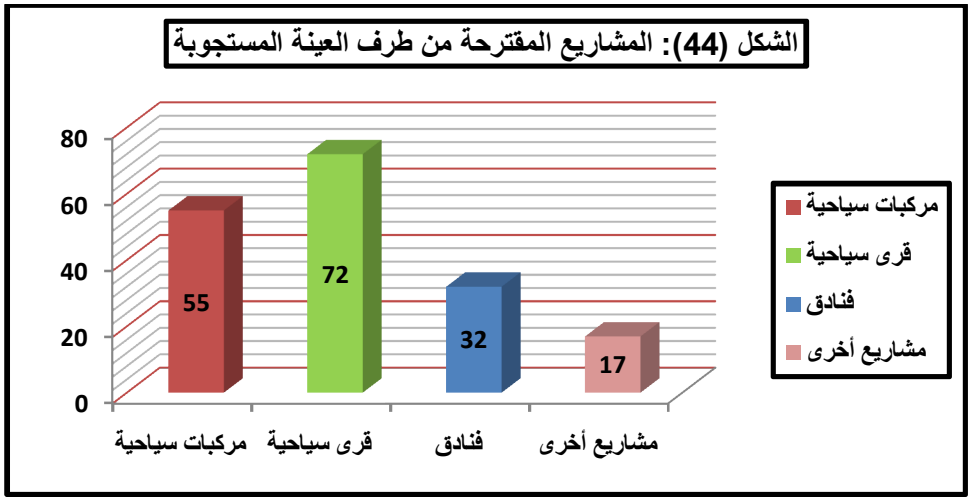

المصدر: من إعداد الطالب 2010

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن كل المشاريع المقترحة في منطقة ميسيدا مرغوب فيها إنما بنسب متفاوتة حيث وجدنا أن نسبة 40,91% من العينة المستجوبة تفضل القرى السياحية، ونسبة 31,25% من العينة تفضل المركبات السياحية بينما نسبة 18,18% تفضل مشاريع الفنادق فيما وجدنا أن نسبة 9,66% لا تريد مثل هذه المشاريع ربما تفضل هياكل بسيطة للإيواء والإطعام وكذا الترفيه.

19-2- مدى تشجيع وطلب السياح للاهتمام وتطوير السياحة الشاطئية بالمنطقة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل تشجعون وتطلبون بالاهتمام وتطوير السياحة الشاطئية في المنطقة مستقبلا للعينة المستجوبة كالتالي:

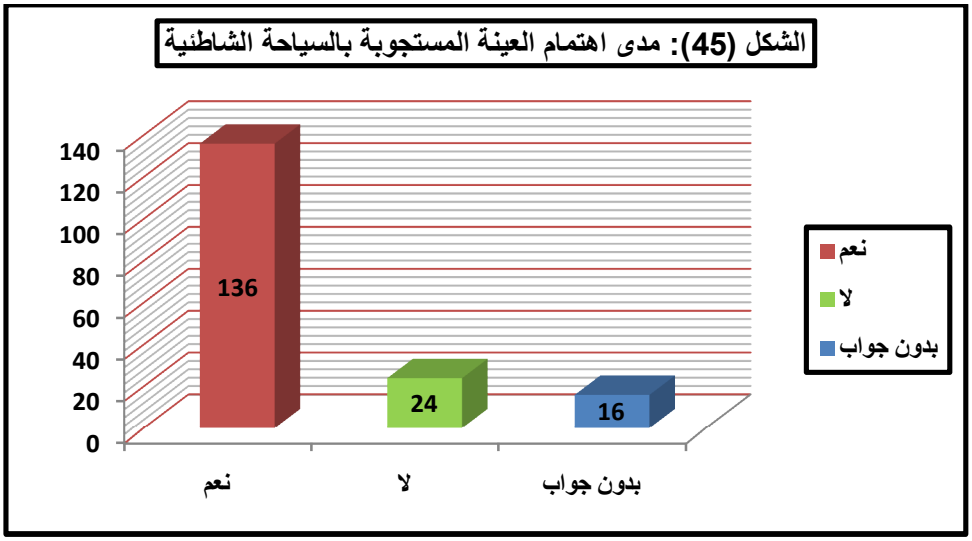

المصدر: من إعداد الطالب **2010**

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن أكبر من ثلاثة أرباع العينة المستجوبة بنسبة 77,27% تشجع وتفضل تطوير مثل هذا النوع من السياحة الذي يميز المنطقة ويكون بتوفير هياكل إيواء وإطعام تفي باحتياجات السياح وتثبت السياحة العابرة إلى دول الجوار كتونس وتكون هذه الهياكل تضاهي ما هو متوفر في دول الجوار وبأسعار مماثلة بينما نسبة 13,63% لا تشجع مثل هذا النوع من السياحة ربما لاهتمامها بنوع آخر من السياحة بينما نسبة 9,10 % من العينة المستجوبة لم يكن لها رأي في هذا السؤال.

2-20- مدى رغبة السياح للعودة ثانية إلى منطقة القالة:

جاءت نتائج التحليل لسؤال هل لديكم الرغبة في العودة ثانية لمنطقة القالة للعينة المستجوبة كالتالي:

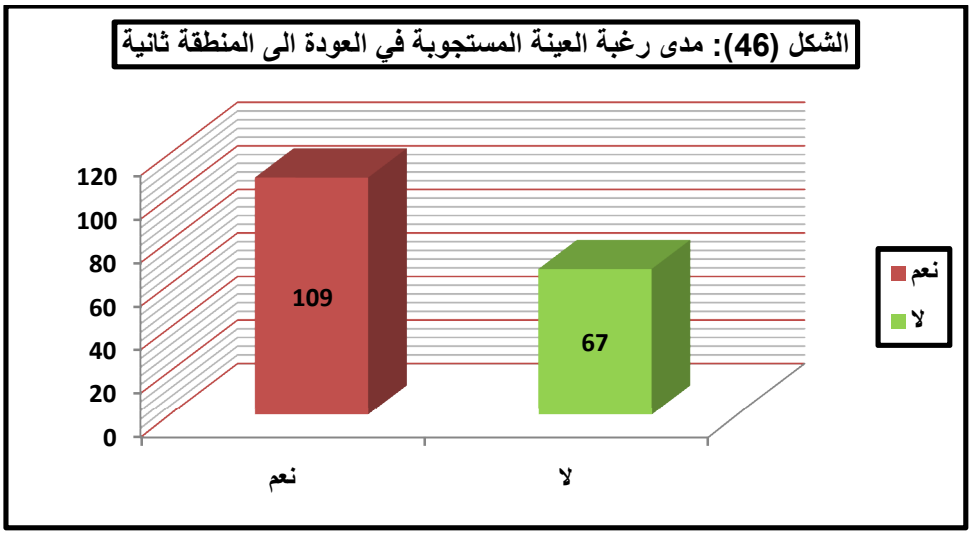

المصدر: من إعداد الطالب **2010**

من خلال النتائج المسجلة فقد وجدنا أن نسبة 61,93% من العينة المستجوبة ترغب في العودة ثانية إلى المنطقة وهذا إذا توفرت الهياكل والبنى التحتية اللازمة بينما نسبة 38,07% من العينة المستجوبة لا ترغب في العودة ثانية إلى المنطقة لقلة هياكل الإيواء وعدم توفر ثقافة سياحية لدى السكان المحليين .

3- الإدارات والهيئات المسؤولة:

من خلال الاستمارات الموزعة على عدد من المسؤولين والمسيرين وكذا بعض المكونين بولاية الطارف ومدينة القالة الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع السياحة بهذه المدينة وبعد تحليل الاستمارات قمنا بحوصلة النقاط التالية وفقا للإجابات الواردة في هذه الاستمارات:

1. ليس هناك تخطيط مسبق لأغلب إن لم نقل كل المنشآت والمشاريع السياحية من حيث الاحتياجات وطاقة الاستيعاب المبرمجة.
2. إن البنى التحتية السياحية والهياكل المتوفرة غير كافية وغير متوافقة مع خطط التنمية المسطرة لأن:

- هذه الهياكل السياحية (الفنادق) غير كافية في موسم الاصطياف مقارنة مع تدفق السياح وبالتالي تصل الى حالة تشبع تام في موسم الاصطياف وتعد فارغة في باقي المواسم أي أن السياحة موسمية في هذه

المدينة، ورغم هذا يتوجب علينا توفير هياكل أكثر وبرامج تنموية لتطوير السياحة في هذه المنطقة وجعلها على مدار السنة وليس لموسم فقط.

3. يتم احترام الجوانب البيئية بشكل فعال أثناء إقامة المشاريع.
4. إن تصاميم ومعايير البناء للمنشآت السياحية متناسقة ومتناسبة مع النسيج العمراني والطابع العام للمنطقة ومع خصوصيات المجتمع المحلى وحماية البيئة في بعض المشاريع فقط.
5. المشاكل التي تعاني منها المنشآت والمشاريع السياحية الموجودة حاليا بالمنطقة هي حسب الترتيب مشاكل مالية وقلة الزوار خارج موسم الاصطياف وأخيرا مشاكل أمنية.
6. المشاريع والمنشآت التي يجب أن تتوفر من أجل استقطاب السياح وتلبية حاجياتهم هي:

- مركبات سياحية - قري سياحية - الفنادق - تهيئة الشواطئ – منتزهات - أعادة هيكلة الحمامات المعدنية.

7. سبل تطوير السياحة عامة والشاطئية منها خاصة هي:

- توفير الهياكل السياحية. – تكوين مؤهلين للخدمات السياحية. – نشر الثقافة السياحية لدى السكان المحليين. – وضع برامج واتفاقيات وكذا تنظيم رحلات جماعية.

8. السبل والطرق الفعالة لاستقطاب السياح الأجانب وحتى الوطنيين للمنطقة هي:

- توفير هياكل الإيواء والإطعام. – توفير خدمات نوعية للسياح. – وضع أسعار مرضية. - التسويق والإشهار السياحي للمنطقة في الداخل والخارج.

9. المشاريع السياحية المبرمجة في السنوات المقبلة هي قرية سياحية بميسيدا وسلسلة فنادق وكذا مراكز علاج طبي (حمامات)
10. برمجت هذه المشاريع على أساس الإمكانيات الطبيعية والبيئية وكذا البرامج المسطرة من طرف الوزارة الوصية إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية للمستثمرين الخواص.
11. لا يتم إشراك الجمعيات الناشطة والمواطنين بآرائهم أثناء برمجة المشاريع كون هذه المشاريع مبرمجة ضمن مخطط من الوزارة الوصية كما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) 2025.
12. يتم عموما الاعتماد على اليد العاملة المحلية في المنطقة عند إقامة المشاريع السياحية.
13. يقدم المنظمون والمشرفون على الرحلات السياحية المعلومات والمنشورات الكفيلة بتعريف السائح بالمواقع السياحية للمنطقة.
14. يرشد ويشجع منظمي الرحلات السياحية السياح على احترام وتثمين التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة على نظافة الشواطئ وحماية البيئة الطبيعية.
15. ليس هناك فرص مناسبة للتفاعل بين السياح والسكان المحليين من أجل تبادل الأفكار والاهتمامات المهنية والثقافية والدينية.

16. نادرا ما تنظم أيام إعلامية وحملات توعية للمجتمع المحلي بأهمية السياحة وحماية الأوساط البيئية الطبيعية وكذا العلاقة بينهما.
17. ربما مستقبلا يتم الحرص على أن يكون التخطيط السياحي يقوم على التخطيط البيئي والاقتصادي ووفق المعطيات والخصائص الاجتماعية المحلية للمنطقة.
18. إن مسؤوليات وأدوار الإدارة الحكومية، القطاع الخاص، الهيئات غير الحكومية، المواطنين والسياح معروفة ومحددة.
19. ليس كل المواطنين على علم بأن منطقة التوسع السياحي ميسيدا (ZET) قد برمجت فيها قرية امتياز سياحي (VTE) الذي سيخدم السياحة في المنطقة ويوفر فرص شغل ويخدم الاقتصاد وهذا لنقص الوعي والثقافة السياحية لدى المواطنين وقد يكون عدم اهتمام المواطن بهذا القطاع المهم.
20. الإجراءات المتخذة من طرف مديرية السياحة لحماية مناطق التوسع السياحي والمحافظة على الشواطئ والساحل عامة هي:

- تطبيق القوانين المتعلقة بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية وكذا قانون تثمين وحماية الساحل.
- القيام بعمليات تفتيش دورية من أجل حماية العقار السياحي لمناطق التوسع السياحي.
- القيام بحملات تنظيف دورية للشواطئ.
- منع أي بناءات أو مشاريع غير مبرمجة ضمن هذه المناطق.

4- خلاصة تحليل الوضع السياحي بالقـــــــــــــالة:

رغم كل ما يزخر به قطاع القالة من إمكانيات طبيعية ومؤهلات سياحية إلا أن هناك نقائص تبقى مسجلة في القطاع السياحي نذكر منها:

- نقص الهياكل الفندقية السياحية وتسجيل عجز في الإيواء خاصة في موسم الاصطياف.
- غياب الوعي البيئي وهذا ما سجلناه من خلال الأوساخ والقاذورات المرمية داخل المدينة وفي العديد من الأماكن.
- عدم احترام الضوابط البيئية في إقامة المشاريع السياحية.
- عدم كفاية وسائل النقل المتوفرة خاصة بالنسبة للمواقع والمناطق السياحية البعيدة كشواطئ ميسيدا والعوينات وانعدامها خارج موسم الاصطياف مما يتطلب وسيلة نقل خاصة.
- التفاعل بين السياح والسكان المحليين يكاد يكون منعدم.
- عدم وجود رحلات سياحية منظمة من طرف الوكالات السياحية.
- العلاقة بين السياح والمواطنين والجماعات المحلية تكاد تكون منعدمة.

- غياب الوعي بالأهمية الحقيقية للسياحة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني والمحلي وكذا سوء ضيافة السياح يؤثر على تدفق السياح.
- القرب من مدينة طبرقة التونسية أثر على مدينة القالة تأثير مباشر حيث أن طبرقة تمتلك نفس الخصائص المناخية والطبيعية للقالة إلا أنها تفوق القالة من حيث المنشآت والهياكل السياحية وكذا تنوع العرض السياحي والوعي بأهمية السياحة مما جعل القالة منطقة عبور إلى تونس.
- عدم إشراك المجتمع المدني من خلال الجمعيات والمواطنين في البرامج التنموية السياحية والمشاريع السياحية.
- انعدام الإعلام والإشهار السياحي حتى من ناحية تزويد السياح بالمعلومات والمنشورات عن المعالم السياحية والمواقع الأثرية والأنشطة المبرمجة.
- غياب تخطيط مسبق لأغلب المشاريع والمنشآت السياحية من حيث الاحتياجات وطاقة الاستيعاب المبرمجة.
- وجود مشاكل تعاني منها المنشآت والهياكل السياحية وهي بالدرجة الأولى مشاكل مالية خاصة من جهة انعدام الاستثمارات ومشكل قلة الزوار والسياح خارج موسم الاصطياف.
- الأسعار من حيث الإيواء والإطعام مرتفعة نوعا ما خاصة بالنسبة لذوي الدخل المتوسط والضعيف.
- ندرة أو غياب الأيام الدراسية أو الإعلامية وحملات التوعية للمجتمع المحلي بأهمية السياحة وكذا حماية البيئة والأوساط الطبيعية.
- لا يتم الحرص على أن يكون التخطيط السياحي قائم على التخطيط البيئي والاقتصادي ووفقا للمعطيات والخصائص الاجتماعية للمنطقة.
- عدم انجاز مخطط للتهيئة السياحية لبلدية القالة إلى حد الآن رغم القوانين والمراسيم.

ومن خلال هذه النتائج نجد أن القطاع السياحي بمدينة القالة لم ولن يقوم بدوره المنوط به إلا إذا تم ربط عناصر الاستدامة الثلاثة العناصر البيئية، العناصر الاقتصادية والعناصر الاجتماعية.

وهذا ما سنتطرق إليه في الاقتراحات والتوصيات على مستوى مدينة القالة.

5- تحليل الإطار القانوني والتشريعي:

من أجل النهوض بالقطاع السياحي وتنميته وبالأخص السياحة الشاطئية بالمنطقة نتطرق إلى توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلقة بقطاع السياحة وبحماية البيئة وبعدها نقوم بتحليل بسيط للتشريعات القانونية في هذا المجال:

1-5- توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لبلدية القالة:

- **التوجيهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:**

في إطار التنمية المستدامة لا بد أن يراعى أثناء التدخل والتهيئة على هذه البلدية معايير من بينها:

- الحفاظ على أراضي الحظيرة الوطنية (حسب القانون (83-485) المؤرخ في 23 -07-1983).

- الحفاظ على نوعية الساحل (حسب القانون (02-02) المؤرخ في 05-02-2002).

- الحماية والحفاظ على الشواطئ وحسن تسييرها (حسب القانون (03-02) المؤرخ في 17-02-2003).

- الحفاظ على الثروات الطبيعية عن طريق الحماية التامة للأوساط الطبيعية الحساسة ضد كل العوامل المضرة.

- توجيه تطوير الشريط الحدودي في المجال السياحي بأخذ بعين الاعتبار حساسية السلسلة الكثبانية الكثيفة.

- تشجيع الانجذاب السياحي والثقافي والتجاري وذلك بإعطاء قيمة لإمكانيات وثروات المنطقة .

- تشجيع حملات التشجير وحماية الأراضي الزراعية والرعوية.

- إحياء كامل البلدية التي يمكن أن تصبح منطقة جذب سياحي، اجتماعي واقتصادي(تطوير النشاطات السياحية الثقافية...).

ونظرا لموقع القالة الجغرافي الاستراتيجي والمتمثل في قربها من قطب صناعي ضخم وبفضل واجهتها البحرية وقربها من ثلاث مطارات دولية (مطار عنابة، مطار طبرقة ومطار تونس العاصمة) كل هذا يؤهلها إلى شغل وكسب قيمة سياحية راقية .

بالإضافة إلى أن بلدية القالة تتمتع بتنوع في الأوساط الطبيعية، المناخية، الاجتماعية والاقتصادية مع كونها مدمجة ضمن الحظيرة التي تتمتع بثراء على الصعيد النباتي والحيواني .

كل هذه الإمكانيات تعطي فرصة ومجال للتقدم والنهوض بميدان السياحة بكل أشكالها نخص بالذكر السياحة الشاطئية، البيئية والعلمية وقد يجعل منها قطب لجلب الاستثمارات طبقا للقانون (03-01) المؤرخ في 17-02-2003 المتعلق بالتنمية المستدامة في مجال السياحة والذي يهدف إلى خلق محيط ملائم لـ:

* لتحسين الخدمات السياحية.
* تطوير متناسق ومتكامل للنشاطات السياحية.
* إعطاء قيمة للتراث السياحي الوطني.
* ترقية وتطوير الشغل في المجال السياحي.

- **التوجيهات الرئيسية المتعلقة بتنمية قطاع السياحة في البلدية حسب (P.D.A.U) :**

1- استغلال المواقع والمناظر الطبيعية ذات الجمال الفريد بطريقة قانونية وهذا طبقا للقانون (03-03) المؤرخ في 17-02-2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، مع إنعاش السياحة الجبلية التي يصحبها خلق بنى تحتية سياحية كالفنادق، فضاءات الترفيه ...

2- وضع مخطط لحماية الغابات الراقية والكثيفة ضد الحرائق.

3- المواقع التاريخية يجب حمايتها وإعطائها قيمتها طبقا للقانون (98-04) المؤرخ في 15-06-1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي.

4- إعطاء قيمة للمنطقة الكثبانية كفضاء محمي طبقا للقانون (02-02) المتعلق بحماية الساحل.

5- مناطق البحيرات المتمثلة في بحيرة طونقا ، أوبيرا والملاح المصنفة والمحمية والمدمجة ضمن الحظيرة الوطنية ،كل من هذه البحيرات يجب الحفاظ عليها وإعطائها قيمتها وفقا للمواثيق والاتفاقات المتعلقة بالمناطق الرطبة كاتفاق (RAMSAR).

6- الشواطئ ومناطق الاستحمام يجب حمايتها وإعطائها قيمتها، واستغلالها لا بد أن يراعي القواعد المتعلقة بالنظافة والصحة...

7- الشواطئ الصخرية على مستوى هذه المناطق لا بد من خلق دروب وممرات للتنزه والتي تلعب دور في التعرف على التنوع الطبيعي للساحل.

8- مناطق التوسع السياحي لا بد أن تهيأ آخذة بعين الاعتبار أهمية السياحة: منطقة التوسع السياحي ميسيدا ، و منطقة التوسع السياحي قمة روزا.

9- يجب خلق القرى والمنتجعات السياحية للعائلات مع توفير كل التجهيزات والأنشطة اللازمة.

10- يمكن تنظيم أنشطة صيد ذات طابع رياضي يراعي الحفاظ على التوازن الطبيعي والبيئي.

11- حديقة الحيوانات برابطيه لا بد من حمايتها وتطويرها.

12- تشجيع السياحة البيئية بزيارة المناطق الطبيعية بأفواج صغيرة وذلك للملاحظة والتمتع بالطبيعة مع ضرورة المحافظة عليها.

13- تطوير الصناعات التقليدية واليدوية بتنظيم جيد وفعال وأيضا بالإشهار والتعريف بها.

14- وطبقا للقانون (01-20) المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم ، التطور السياحي يكمل في أهدافه السياسة الوطنية المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وبذلك كل تهيئة سياحية لا بد أن تراعي الشروط القانونية المتعلقة بحماية التراث الثقافي وقواعد التوسع الحضري والتحكم في ترقية النشاطات السياحية بمقاييس دولية قادرة على المنافسة.

- **التوجيهات الرئيسية المتعلقة بالحماية والحفاظ على البيئة حسب (P.D.A.U) :**

يتميز الوسط الطبيعي بتعدد أصناف الحيوانات والنباتات وتعدد بيئاته(بحرية، بحيراتية، كثبانية وغابية ...) ووسط البلدية الطبيعي معرض بقوة للتلوث بسبب:

- مياه الصرف للتجمعات السكانية والوحدات الإنتاجية التي تصب مباشرة في الوسط الطبيعي دون أي معالجة مسبقة مراعية للوسط.

- انتشار النفايات والفضلات الناتجة عن مختلف الملوثات (أسمدة – مبيدات...).

- التوسع الفوضوي واللاعقلاني بجانب بحيرة طونقا.

- التوسع على حساب الأراضي الزراعية والرعوية وغياب التشجير.

- تدهور حالة السلسلة الكثبانية والذي أتى بنتائج سلبية على الاختلاف والتنوع البيولوجي وعلى تبات الأرضية.

ومن بين التوجيهات المتعلقة بحماية الأوساط الطبيعية والبيئية الحساسة ما يلي:

1- إيقاف التوسع غير المخطط وغير المنظم وزحف الاسمنت على الطبيعة.
2- إنشاء مركز جمع النفايات على مستوى البلدية مع مراعاة حماية الأوساط وبموافقة المصالح المسؤولة بالنسبة للحظيرة الوطنية للقالة.
3- معالجة مياه الصرف وذلك بتشغيل محطات التطهير الموجودة وإنشاء محطات أخرى.
4- الاستغلال العقلاني والمنظم للموارد المائية الجوفية والبحرية.
5- حماية السلسلة الكثبانية من كل عوامل التلف والتدهور والتلوث.
6- مراقبة مياه ميناء القالة الذي يشكل مصدر تلوث مياه البحر.
7- وضع جهاز مراقب منسق بين مختلف الهيئات لمراقبة ومحاربة كل الأخطار المحتملة على الحظيرة الوطنية.
8- احترام والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة وحماية الساحل في إطار التنمية المستدامة.

مع العلم أن سياسة حماية البيئة والأوساط الطبيعية لا تكون ممكنة إلا بمشاركة السكان المحليين.

2-5- التشريعات القانونية (القوانين والمراسيم التنفيذية):

عرفت هذه المرحلة صدور عدة مخططات إستراتيجية وتشريعات وقوانين لتطوير السياحة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي من بينها:

8- القانون (02-02) المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه:

تطرق هذا القانون إلى عدة مفاهيم من أهمها:

شريط كثباني ساحلي: شريط رملي في شكل خليج أو شرم يتكون من بقايا ناتجة عن تيار ساحلي يمكن أن تنمو عليه نباتات خاصة.

كثبان: ربوة أو هضبة رملية دقيقة تتكون على المنطقة الساحلية.

تكون ساحلي: طبقة ترابية من أصل محدد تنمو عليها مجموعة من الفصائل النباتية ذات سمات متناظرة.

الرصيف: مجموع الصخور أو الكتل الخرسانية التي تكدس على أرض مغمورة تستعمل كأسس حمائية لمنشات مغمورة.

المستنقع: طبقة مائية راكدة قليلة العمق تغطي أرضا يكسوها جزئيا غطاء نباتي.

الضفة الطبيعية: كل منطقة تغطيها أو تجردها المياه العالية والمنخفضة، والكثبان والأشرطة الساحلية، والشواطئ والبحيرات الشاطئية، والسواحل الصخرية والطبقات المائية الساحلية التي تصل مستوى السطح بين البحر والأجزاء الطبيعية من المصبات.

ومن مبادئ هذا القانون:

- تندرج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن برنامج وطني لتهيئة الإقليم والبيئة ويقتضي تنسيق الأعمال بين الدولة والجماعات الإقليمية والمنظمات والجمعيات التي تنشط في هذا المجال وترتكز على مبادئ التنمية المستدامة والوقاية والحيطة.
- يجب على الدولة والجماعات الإقليمية السهر على:
  - توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشواطئ البحري.
  - حماية المواقع الايكولوجيا أو الطبيعية أو الثقافية وتصنف في وثائق تهيئة الساحل.
  - تحويل المنشات الصناعية التي يعد نشاطها مضر بالبيئة الساحلية إلى مواقع ملائمة.
- العمل على استغلال الموارد الساحلية بصورة مستدامة أثناء تطوير وترقية الأنشطة على الساحل.
- يشمل الساحل في مضمون هدا القانون جميع الجزر والجزيرات والجرف القاري وكذا شريطا ترابيا بعرض أقله 800 متر على طول البحر وتظم:
  - السهول الساحلية التي يقل عمقها عن 3 كلم ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
  - سفوح الروابي والجبال المرئية في البحر وغير المفصولة عن الشاطئ بسهل ساحلي.
  - كامل الأجمات الغابية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية

- كامل المناطق الرطبة وشواطئها التي يقع جزء منها في الساحل ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر
- المواقع التي تظم مناظر طبيعية أو تحمل طابعا ثقافيا أو تاريخيا.

- كما يجب حماية وتثمين المناطق الشاطئية التي تظم الشاطئ الطبيعي، الجزر والجزيرات، المياه البحرية الداخلية وسطح البحر الإقليمي وداخله.
- تحدد الفضاءات المخصصة للأنشطة السياحية لاسيما الأنشطة الاستحمامية، والرياضات البحرية، التخييم ولو كان مؤقتا وشروط استعمالها وفقا للتنظيم كما يمنع على مستوى المناطق المحمية والايكولوجية الحساسة كما تكون موضوع ترتيبات خاصة في المناطق التي تظم مواقع ثقافية وتاريخية
- يمنع التوسع الطولي للمحيط العمراني للتجمعات السكانية الموجودة على الشريط الساحلي على مسافة تزيد عن 3 كلم من الشريط الساحلي وتشمل هذه المسافة النسيج الموجود أو الجديد.
- يمنع إقامة أي نشاط صناعي جديد على الساحل سوى المنشات الصناعية والمرفئية ذات الأهمية الوطنية المنصوص عليها في أدوات تهيئة الإقليم.
- يمنع انجاز المسالك الجديدة الموازية للشريط ضمن شريط عرضه 800 متر ويمنع ذلك في الكثبان والأشرطة الكثبانية الساحلية، كما يمنع انجاز طرق العبور الموازية للشاطئ على مسافة تزيد عن 3 كم
- يجب أن تتوفر التجمعات التي يقل عددها عن 100000 نسمة والواقعة على الساحل على أساليب وأنظمة لتصفية المياه القذرة، وحتمية وجود محطة تصفية بالنسبة للتجمعات أكثر من 100000 نسمة.
- إنشاء المحافظة الوطنية للساحل وهي المكلفة بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص.
- إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية لا سيما الحساسة منها يسمى مخطط تهيئة الشاطئ.
- تؤسس تدابير بحفيزية اقتصادية وجبائية تشجع على تطبيق التكنولوجيا غير الملوثة ووسائل أخرى تتوافق واستدخال التكاليف الايكولوجية في إطار التنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية.
- على السلطات المعنية والمخول لها قانونا تحرير محاضر المخالفات في حال أي تعدي على القانون في هذا المجال وكل حسب مهامه واتخاذ التدابير اللازمة تجاه هذه المخالفات وفقا للتنظيم.

9- القانون (03-01) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

يهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.

- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية وترقية الشغل في هذا الميدان.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.

إضافة إلى أهداف هذا القانون فهو ينص أيضا على:

- الخضوع لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والإمكانيات الثقافية والتاريخية في تنمية الأنشطة السياحية وهذا لغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته مع مراعاة الاستغلال العقلاني والمتوازن لكل الموارد المتاحة.
- تقوم تنمية النشاطات السياحية على المبادئ والكيفيات المحددة في المخطط الوطني للتهيئة السياحية .
- انجاز برامج تطوير الأنشطة السياحية بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي وتتكفل الدولة بأعباء إعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية.
- تلزم الإدارات العمومية على كل مستوياتها بإدراج ترقية السياحة كل في اختصاصها.
- ترقية وتشجيع الاستثمار خاصة في مناطق التوسع السياحي.
- تتم التهيئة في إطار احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمراني.
- يكون تحديد، تشخيص وتثمين المنابع الحموية من طرف الدولة كونها تكتسي طابع المنفعة العامة ويكون استغلالها وفقا لنظام الامتياز ووفقا لدفتر شروط خاص.
- تشجيع السلطات العمومية تطوير التكوين المتخصص والملائم لمهن السياحة والأنشطة السياحية مع السهر على توسيع مجال الترقية والإعلام السياحيين بالإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة التكوينية وإنشاء مؤسسات تكوينية جديدة ومتخصصة في المجال السياحي سواء عمومية أو خاصة.
- كما تعتبر ترقية كل عمل إعلامي واتصالي موجه لتثمين القدرات السياحية قصد استغلالها التجاري والاعتماد على المعارض والمنتوجات ووسائل الإعلام المتخصصة والتقنيات العصرية في مجال التصوير والانجاز والنشر (التسويق السياحي).

10- القانون (03-02) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بتحديد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ:

يهدف هذا القانون الى:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسباحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها.

- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجيات المصطافين من حيث النظافة، الصحة، الأمن وحماية البيئة.
- تحسين خدمات أقامة المصطافين.
- تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

كما عرف هدا القانون بعض المصطلحات منها:

الشـــاطئ: شريط اقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواه خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المتاخمة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات بغرض استغلالها السياحي.

موسم الاصطياف: فترة من السنة تمتد من أول جوان الى غاية 30 سبتمبر، تتخذ خلالها الجهات المعنية كل التدابير والاجراءات اللازمة من خلال استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.

المستغل: كل شخص طبيعي أو معنوي حائز على حق امتياز للاستغلال السياحي للشاطئ.

إضافة إلى ذلك فقد نص أيضا إلى أن:

- الشواطئ المفتوحة للسباحة فضاءات للاستجمام والتسلية ويكون استغلالها وفقا لدفتر شروط خاص وفقا للتنظيم ويكون الدخول للشواطئ مجاني ويكون معلنا في لوحات إشهارية واضحة تضعها البلدية مع أن المصطاف يكون حرا في تنقله على طول الشاطئ.
- يجب المحافظة والحماية على الحالة الطبيعية للشواطئ كما يخضع استغلال الشواطئ وترقية النشاطات السياحية بها إلى شروط الصحة، الأمن وحماية المحيط.
- يمنع فتح الشاطئ للجمهور اذا كان استغلاله يتسبب في إتلاف منطقة محمية أو موقع ايكولوجي هش.
- يمنع رمي النفايات المنزلية، الصناعية والفلاحية في الشواطئ أو بمحاذاتها.
- يجب أن تتوفر الشواطئ المفتوحة للسياحة لا سيما ممر للدخول مهيأ ومبني وموقف سيارات مهيأ وبعيد عن أماكن السباحة والاستجمام بالإضافة الى تجهيزات صحية ملائمة وأعوان الأمن.
- يقع على عاتق المستفيد من الامتياز للشاطئ تهيئتة (وضع التجهيزات الخاصة به) مع ضمان إرجاع الحال الى وضعه بعد انتهاء فترة الاصطياف مع العناية بالشاطئ ونظافته وإزالة النفايات اليومية في المجال المستغل من طرفه.
- على السلطات المعنية والمخول لها قانونا تحرير محاظر المخالفات في حال أي تعدي على القانون في هذا المجال وكل حسب مهامه واتخاذ التدابير اللازمة تجاه هذه المخالفات وفقا للتنظيم.

11- القانون الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة وبمناطق التوسع السياحي :

حيث صودق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 06-01-2003 م وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع :

- أخذ بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات الأخرى وتسييره عقلانيا
- وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهم المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية، الثقافية والحضارية المتاحة .
- إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية التي تلبي حاجيات السياح الوطنيين منهم والأجانب .
- ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها وكذا الوسائل المسخرة لذلك وفي مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة
- بناء سياسة سياحية تستمد قواعدها وأسسها من المبادئ العامة للتنمية المستدامة وهذا قصد الاستغلال العقلاني للموارد السياحية المتاحة لتلبية الطلب الحالي على المنتوج السياحي دون رهن مستقبل الأجيال القادمة في هذا المجال .
- ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار السياحي وكذا تنويع المنتوج السياحي وتحسين مستوى الخدمات تلبية لحاجيات المواطن الجزائري والطلب الأجنبي
- إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي .
- وقد تركزت التعديلات المقترحة حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن مقترحين إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لا سيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار.

12- القانون (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: أهم ما جاء في هذا القانون النقاط التالية

- تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يلي:
  - تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
  - ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
  - الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
  - إصلاح الأوساط المتضررة.

- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء.
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

- يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية:

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي،** الذي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- **مبدأ تدهور الموارد الطبيعية:** الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب أن لا يؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.
- **مبدأ الاستبدال:** الذي بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى لو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية.
- **مبدأ الإدماج:** الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** يكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضرر كبير بالبيئة.
- **مبدأ الحيطة:** الذي بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الخالية سببا في تأخر اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة .
- **مبدأ الملوث الدافع:** الذي بمقتضاه يحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.
- **مبدأ الإعلام والمشاركة:** الذي بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة

13- المرسوم التنفيذي رقم (04-81) المؤرخ في 14 مارس 2004 المتعلق بإنشاء بنك معطيات للسياحة:

- طبقا لأحكام المادة 27 من القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة حيث يحدد هذا المرسوم التنفيذي كيفيات وضع بنك معطيات للسياحة.
- يهدف بنك معطيات للسياحة إلى جمع المعلومات السياحية ومعالجتها ونشرها.

- يجب أن يشمل بنك معطيات للسياحة مجموع المعطيات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالسياحة وطنية كانت أو دولية وتتمثل في ما يلي:
  - القدرات السياحية التي تزخر بها البلاد.
  - تنظيم السياحة وكذا الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر.
  - طاقات الاستقبال وأصناف الإيواء.
  - كل معلومة ذات طابع اقتصادي واجتماعي لها صلة بالنشاط السياحي.
- إرسال المعلومات يكون من طرف المديريات الولائية للسياحة، الديوان الوطني للسياحة والوكالة الوطنية للتنمية السياحية وكذا الجمعيات الناشطة في المجال إلى المصالح المختصة في الوزارة المكلفة بالسياحة.
- وأيضا المؤسسات الوطنية والإدارات العمومية والهيئات المتخصصة عليها تزويد بنك المعطيات السياحية بالمعلومات والبيانات والمؤشرات التي تحوزها.
- توضع المعلومات السياحية المسجلة على مستوى بنك المعطيات السياحية تحت تصرف الجمهور للإطلاع عليها.

14- المرسوم التنفيذي رقم (04-111) المؤرخ في 13 أفريل 2004 يحدد شروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة:

طبقا لأحكام المادة 17 من القانون (03-01) يحدد هذا المرسوم التنفيذي شروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة ومما تضمنه ما يلي:

- يجب أن تكون الشواطئ المفتوحة للسباحة ذات قابلية سهلة لاستعمالها من المصطافين من حيث حالتها الطبيعية أو بعد تهيئتها.
- يمنع السباحة في الشواطئ التي تشكل خطر في استعمالها بسبب شكلها الطبيعي إلى حين تهيئتها.
- يجب أن تكون المياه القذرة المستعملة للتنظيف أو الصناعة بعيدة عن الشواطئ المفتوحة للسباحة
- يجب أن تكون الشواطئ المفتوحة للسباحة مهيأة وبها إشارات وخاضعة للصيانة بغرض استقبال الجمهور لا سيما:
  - طريق للدخول لا يشكل أي خطر ويزود مدخله ومخرجه بلافتات قانونية .
  - موقف سيارات مهيئ بشكل جيد وبهدف تخصيص مساحات لتوقف السيارات مع منفذ للراجلين.
  - التجهيزات الصحية التي تتضمن على الخصوص دورات المياه وحنفيات المياه الصالحة للشرب وتكون بعيدة نوعا ما عن أماكن السباحة والاستحمام.
  - غرف لتغيير الملابس بعدد كاف تكون موجودة في أماكن السباحة.
  - نقاط جمع النفايات بعدد كاف.

- تكون الشواطئ المعدة للسباحة محددة النطاق ومزودة بأعمدة الإشارات بعدد كاف .
- يجب توفير الشروط الأمنية والصحية كنقاط أمنية ودوريات ومراقبين مؤهلين بالإضافة إلى مراكز الإسعاف.
- الحفاظ على صحة المصطاف من أي خطر قد يمس به.

15- المرسوم التنفيذي رقم (04-112) المؤرخ في 13 أفريل 2004 يحدد مهام اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح ومنع الشواطئ للسباحة وتنظيمها وكيفية سيرها:

- مهام اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح ومنع الشواطئ للسباحة ما يلي:
  - تكلف اللجنة بالتعرف على الشواطئ التي يمكن فتحها أو منعها واقتراحها على الوالي المختص إقليميا.
  - اقتراح تحديد أجزاء أو مساحات للشواطئ التي من شأنها أن تكون موضوع امتياز.
  - القيام بكل رقابة أو تحريات قصد الاستعمال و/ أو الاستغلال التجاري للشواطئ طبقا لطابعها.
  - تقييم حالة الشواطئ عند نهاية موسم الاصطياف.
- يترأس اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح ومنع الشواطئ للسباحة الأمين العام للولاية وتتكون من مختلف مديري المديريات على مستوى الولاية.
- يتم اجتماع اللجنة بناء على طلب رئيسها وذلك بإرسال إستدعاءات مرفقة بجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل (15) يوم على الأقل من اجتماع اللجنة.

16- المرسوم التنفيذي رقم (04-113) المؤرخ في 13 أفريل 2004 يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها:

طبقا لأحكام المادة 24 من القانون (02-02) يحدد هذا المرسوم التنفيذي تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامه

- هذه المحافظة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي
- هي تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، مقرها الجزائر العاصمة وتضم مجلس علمي
- من مهام المحافظة الوطنية للساحل ما يلي:
  - السهر على صون وتثمين الساحل والمناطق الساحلية والأنظمة الإيكولوجية التي توجد فيها.
  - تنفيذ التدابير التي يمليها التنظيم المعمول بها حماية الساحل والمناطق الساحلية.
  - تقديم كل مساعدة في ميادين تدخلها للجماعات المحلية.

- صيانة وترميم وإعادة تأهيل الفضاءات البرية والبحرية الفذة أو الضرورية للمحافظة على التوازنات الطبيعية من أجل المحافظة عليها.
- ترقية برامج تحسيس الجمهور وإعلامه بالمحافظة على الفضاءات الساحلية واستعمالها الدائم وكذا تنوعها البيولوجي.

17- المرسوم التنفيذي رقم (04-274) المؤرخ في 05 سبتمبر 2004 يحدد شروط الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة وكيفيات ذلك:

طبقا لأحكام المادة 28 من القانون (03-02) يحدد هذا المرسوم التنفيذي شروط الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة وكيفيات ذلك.

- يخضع الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة للامتياز الممنوح عن طريق المزايدة العمومية.
- لا يمكن أن يخص الامتياز إلا أجزاء الشاطئ المخصصة للامتياز بمخطط تهيئة الشاطئ كما هو محدد بقرار من الوالي المختص إقليميا.
- المزايدة معروضة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص بما فيها المجالس الشعبية البلدية.
- يمنح امتياز الشواطئ المفتوحة للسباحة بموجب اتفاقية وترفق بدفتر شروط.

18- المرسوم التنفيذي رقم (04-421) المؤرخ في 20 ديسمبر 2004 يحدد كيفيات الاستشارة المسبقة للإدارات المكلفة بالسياحة والثقافة في مجال منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية:

طبقا لأحكام المادة 24 من القانون (03-03) يحدد هذا المرسوم التنفيذي كيفيات الاستشارة المسبقة للإدارات المكلفة بالسياحة والثقافة في مجال منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية

- يخضع منح رخصة البناء للمشاريع الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية للرأي المسبق للّدارة المكلفة بالسياحة وعندما تضم مناطق التوسع والمواقع السياحية المواقع الثقافية المصنفة يكون الرأي المسبق للإدارة المكلفة بالثقافة مطلوبا.
- تهدف الاستشارات المنصوص عليها أعلاه المحافظة على الطابع السياحي للفضاءات التي تشكل مناطق التوسع والمواقع السياحية.

- طبيعة الاستشارة هو التأكد من مطابقة المشاريع المقررة مع التعليمات القانونية والتنظيمية التي تحكم مناطق التوسع والمواقع السياحية، لا سيما فيما يتعلق باحترام مخطط التهيئة السياحي ودفتر شروطه واحترام سلامة المواقع الثقافية المصنفة الموجودة فيها والمحافظة عليها وحمايتها ووقايتها.

19- المرسوم التنفيذي رقم (07-23) المؤرخ في 28 جانفي 2007 يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منع حق الامتياز عليها:

تطبيقا لأحكام المادة 25 من القانون (03-03) يهدف هذا المرسوم إلى يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منع حق الامتياز عليها.

- قصد استغلال هذه الأراضي كوعاء لإنجاز البرامج الاستثمارية تباع أو تخصص الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية من طرف الدولة باتفاق ودي بين الوزيرين المكلفين بالسياحة والمالية في إطار التشريع والتنظيم والمعمول بهما في هذا المجال.
- لا يمكن إعادة بيع هذه الأراضي من طرف الوكالة الوطنية للتنمية السياحية أو منح حق الامتياز عليها من طرف إدارة الأملاك الوطنية إلا بعد تهيئتها نهائيا مع احترام طابعها كما هو محدد في مخطط التهيئة السياحية.
- يقصد في هذا المرسوم بالتهيئة النهائية مجمل عمليات تحديد الأراضي والتهيئة في مجال التطهير والتزويد بالمياه والإنارة العمومية وشبكة الطرق والمساحات الخضراء.

20- **المرسوم التنفيذي رقم (07-86) المؤرخ في 11 مارس 2007 يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية:**

تطبيقا لأحكام المادة 13 من القانون (03-03) فإن هذا المرسوم يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.

- مخطط التهيئة السياحية هو مجموع القواعد العامة والخاصة بتهيئة واستعمال منطقة توسع سياحية والمواصفات الخاصة بالتعمير والبناء وكذا الارتفاقات المطبقة فيما يخص استعمال وحماية الأملاك والعقارات المبنية حسب الطابع السياحي للموقع.
- تزود بمخطط التهيئة السياحية مناطق التوسع والمواقع السياحية المحددة والمصرح بها والمصنفة بانتظام دون سواها.
- يقرر إعداد مخطط التهيئة السياحية بقرار من الوزير المكلف بالسياحة لكل منطقة توسع سياحي محددة ومصرح بها ومصنفة.

- يرسل الوزير المكلف بالسياحة القرار المتضمن تقرير إعداد مخطط التهيئة السياحية إلى الوالي أو الولات المعنيين الذين يراسلون رؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلديات المعنية من أجل القيام بنشره لمدة شهر بمقر البلديات المعنية.
- يكلف مدير السياحة بالولاية المعني إقليميا تحت سلطة الوالي وبالتشاور مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية مكتب دراسات معتمد قانونا ومؤهل في مجال التهيئة السياحية طبقا للتنظيم المعمول به.
- يصادق على مشروع مخطط التهيئة السياحية بمداولة المجلس أو المجالس الشعبية الولائية المعنية.
- يخضع مشروع المخطط إلى التحقيق العمومي لمدة (60) يوما ويجب أن يكون موضوع إعلان على مستوي مقر الولاية والبلدية أو البلديات المعنية خلال هذه المدة.
- يكلف بهذا التحقيق المحقق المحافظ ويكون تسجيل انطباعاتهم في سجل مرقم ومؤشر ويغلق هذا السجل عند انقضاء الأجل القانوني ويعد المحافظ المحقق محضر غلق التحقيق في أجل 15 يوم وترسل الى الوالي مرفوقا بالملف الكامل للتحقيق، ويصدر الوالي رأيه في ظرف 15 يوم من استلامه الملف.
- وتشمل مراحل الإعداد ثلاثة مراحل هي:

1. تشخيص وإعداد مختلف أنواع التهيئة.
2. إعداد مخطط التهيئة السياحية.
3. ملف تنفيذ شبكات الطرق والشبكات المختلفة (VRD).

خلاصة الفصل:

من خلال العينات المختلفة وجدنا أن العينة المستجوبة من السكان المحليين ترغب في أن تقام مشاريع سياحية بالمنطقة وأن تكون هذه المشاريع على الشاطئ ويفضلون المشاريع ذات الطابع الترفيهي الرياضي ويرون أنها مشاريع تساهم في تنمية شاملة للمنطقة وتوفر فرص شغل على أن تحترم عادات وخصوصيات المنطقة والمجتمع وتحافظ على البيئة الطبيعية المتنوعة، ويرون أن غياب وعدم كفاية المرافق السياحية المتوفرة هي أهم عائق للرقي بالسياحة في المنطقة، وأن هذه المنشآت المتوفرة لا تؤثر بشكل كبير على البيئة الطبيعية بينما هذه المنشآت بما تستقطبه من سياح فهي تؤثر على عادات وتقاليد المجتمع، أما فيما يخص السياحة المرغوب فيها والتي يرونها أساسية في هذا القطاع هي السياحة الشاطئية بأكثر من نصف العينة المستجوبة، وفيما يخص خدمية وسائل النقل فهم يرون أنها غير كافية، أما عن منطقة التوسع السياحي ميسيدا يرون أنها مناسبة لإقامة مشاريع سياحية كالمركبات والفنادق السياحية رغم أن نصفهم لا يعلم بأنها برمجت فيها مشاريع من هذا النوع وهم راضون على ما برمج فيها.

وفي ما يخص عينة السياح الذين أغلبهم من داخل الجزائر وقد اختاروا قطاع القالة من أجل البحر والبحيرات أساسا وهم معجبون بالمنطقة رغم أنهم يرون أن وسائل النقل وهياكل الإيواء غير كافية لخمة القطاع والإيواء

هو المشكل الأساسي الذي واجهوه إضافة إلى عدم تزويدهم بالمنشورات والمعلومات عن المنطقة وقد قصدوا المنطقة أساسا من أجل البحر والبحيرات ويرون أن شواطئ المنطقة في حالة جيدة وهي نظيفة خاصة منطقة ميسيدا التي يرون أنها جيدة من أجل إقامة مشاريع سياحية نظرا لتوفرها على ظبيعة رائعة (البحر، الكثبان والغابة) وبعيدة عن ضوضاء المدينة، ويرون أن أفضل مشروع فيها هو قرية سياحية أو مركب سياحي، وهم ينادون بتطوير السياحة الشاطئية بتوفير الهياكل السياحية وترقية الخدمات السياحية ، وجلهم يرغب في العودة ثانية إلى المنطقة وتكون في وضع أحسن.

أما عن الإدارات والهيئات المسؤولة فهم يرون أن الهياكل السياحية المتوفرة غير كافية خاصة في موسم الاصطياف، وأن ما تعانيه الهياكل السياحية الموجودة هي مشاكل مالية وقلة الزوار خارج موسم الاصطياف ويرون إعادة هيكلة الحظيرة الفندقية وتوفير هياكل سياحية جديدة، وفيما يخص إشراك المواطن في برمجة المشاريع السياحية غير واردة كون البرامج مركزية تأتي مباشرة من الوزارة الوصية، وليس هناك أي توعية بأهمية السياحة والحفاظ على البيئة فنادرا ما تقام أيام إعلامية من هذا النوع، وفي ما يخص برامج التسيير المحلي كإطار قانوني فالمنطقة تحتاج إلى مخطط توجيهي للتهيئة السياحية المستدامة المحلية الذي يساعد بشكل كبير في توضيح التفاصيل للبرامج السياحية المسطرة مركزيا، إضافة إلى كونه إطارا قانونيا يسيير القطاع محليا مع باقي القوانين والمراسيم التنفيذية، وبذلك يعتبر الإطار القانوني متوفر نوعا ما من خلال القوانين والمراسيم التنفيذية واضح ومتوفر إلا أن تنفيذ ما جاء في هذا الإطار مرتبط بالهيئات المشرفة على تطبيقه في كل المستويات وفي كل القطاعات.

الفصل الثالث:

التوصيات والتوجيهات

تمهيـــد:

بعد دراسة وتحليل الاستمارات الموزعة على العينات من السكان المحليين والسياح والإدارات والتطرق إلى الإطار القانوني والتشريعي على المستوي الوطني من خلال القوانين والمراسيم التنفيذية، وعلى المستوي المحلي من خلال توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في المجال السياحي والبيئي توصلنا إلى الاقتراحات والتوصيات التالية:

6- الاقتراحات والتوصيات:

- **على مستوى مدينة القالة:**

من خلال الدراسة التحليلية للوضع السياحي بمدينة القالة وبالوقوف على مميزات وإمكانيات الوضع السياحي بالمنطقة حاولنا أن نعطي بعض الاقتراحات التي نراها قد تكون مناسبة من أجل تطوير الوضع السياحي عامة بالمنطقة والسياحة الشاطئية بالخصوص.

- تطوير الوضع السياحي بما يضمن الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية:

إن القطاع السياحي بمدينة القالة يحتاج إلى اهتمام أكبر وتسطير برامج تنموية للقطاع بأكثر شمولية مع مراعات خصائص المنطقة كونها منطقة حساسة تتكون من العديد من النظم البيئية المتنوعة والحساسة ومن أهم التوجيهات:

- وضع دراسة مدققة لطاقات الاستقبال المتوفرة مقارنة مع عدد السياح الوافدين وتسطير برنامج مكثف لتطوير طاقات الاستقبال من مختلف الأصناف.
- قرية الامتياز السياحي المبرمجة في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا وأي برنامج آخر يجب أن يراعى فيها المعايير البيئية وعدم الإخلال بالنظم البيئية الموجودة في كل المراحل التي تمر بها هذه المشاريع وذلك بفرض دراسة التأثير على البيئة في مثل هذه المشاريع لتقييم الأثر البيئي.
- الاعتماد على المواد الأولية المحلية أثناء إقامة المشاريع.
- إعطاء طابع المنطقة لأي مشروع سياحي مبرمج فيها.
- نشر الوعي السياحي والبيئي لدى المجتمع المحلي وذلك لتوعية المواطن بأهمية السياحة وسبل المحافظة على البيئة.
- فرض برامج وحملات لتنظيف الشواطئ مع توفير كل الوسائل للمحافظة عليها (حاويات القمامة، إشارات، لوحات اشهارية ...).

- تحسين شبكة الطرق وربطها بمختلف المواقع السياحية مع توفير وسائل النقل الكافية والمريحة إلى هذه المناطق.
- تقديم التسهيلات للمستثمرين وذلك بالإعفاء من الضرائب والتسهيلات الجمركية في جلب الوسائل والتجهيزات السياحية والفندقية...
- تكفل الدولة بإنجاز بعض هذه القرى السياحية للامتياز لتشجيع المستثمرين على القدوم وتدارك بعض العجز في هياكل الإيواء خاصة.
- الاهتمام بالسياح وتزويدهم بالمنشورات وبكل المعلومات اللازمة عن الإمكانات السياحية في المنطقة لتسهيل تنقلهم في المنطقة.
- التركيز على ما تمتلكه الحظيرة الوطنية للقالة من مقومات طبيعية من أجل تطوير العديد من أنواع السياحة وبذلك تكون السياحة مستمرة على مدار السنة ولا تكون موسمية فقط.
- التركيز على الوكالات السياحية وذلك بتقديم كل التسهيلات لها من أجل تنظيم رحلات وجولات سياحية داخل الجزائر أو حتى بالشراكة مع دول الجوار مثلا (رحلة مدتها أسبوعين من دولة أوربية يتم فيها قضاء أسبوع في الجزائر والأسبوع الثاني في تونس).
- تخفيض تكاليف النقل الجوي والبحري .
- تصميم المشاريع السياحية يجب أن يراعي فيه كل شروط السلامة والأمن.
- توفير دعم للخواص أصحاب المؤسسات الفندقية لإعادة هيكلة الفنادق وتوفير خدمات أحسن وأرقى وفق دفتر شروط تعده الدول.
- حماية العقار السياحي لمناطق التوسع السياحي (ZET) المبرمجة على مستوى الولاية.
- إنشاء مخطط التهيئة السياحية لولاية الطارف وتوضح فيه مناهج وسبل تطوير السياحة في المنطقة.

- **في مجال القوانين والتشريعات:**

إن أي قطاع من أجل تنظيمه وحسن تسييره لا بد من إطار قانوني يضبطه ويحدد فيه كل المستلزمات والشروط هذا إذا طبقت بشكل فعال وفي ما يخص قطاع السياحة في الجزائر لاحظنا نوعا ما غياب للتشريعات خاصة بعد الاستقلال وهذا لاهتمام الدولة بقطاعات أخرى حيث وجدنا أنه منذ سنة 1962 إلى غاية 2001 لم يصدر أي قانون متعلق بالسياحة ما عدا أمر ومرسومين تنفيذيين وفي سنة 2002 صدر قانون متعلق بحماية وتثمين الساحل ومنذ 2003 صدرت قوانين أخرى متعلقة بالسياحة وأتبعت هذه القوانين منذ سنة 2004 و2007 بمراسيم تنفيذية ورغم كل هذا يبقى قطاع السياحة يحتاج إلى:

- قانون ومراسيم تحمي وتحافظ على العقار السياحي خاصة في المواقع السياحية ومناطق التوسع السياحي.

- تطبيق كل ما جاء في القوانين والمراسيم التنفيذية بصرامة دون أي محابات.
- تكوين هؤلاء الأشخاص المكلفين بتطبيق القوانين والمراسيم.
- تبني مبادئ الاستدامة بشكل ملموس وواضح في التشريعات وعلى أرض الواقع في المشاريع.
- قابلية المراجعة والتعديل لهذه القوانين والتشريعات في كل مرة من أجل مسايرة التطور الحاصل كلما استلزم الأمر.
- ضرورة سن مواد ضمن القوانين تلزم دراسة تأثير المشاريع السياحية على البيئة والمجتمع إضافة إلى المردود الاقتصادي لهذه المشاريع مع قابلية التعديل وفق الشروط البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- أخذ كل ما هو ايجابي من تجارب دول الجوار أو الدول المهتمة بهذا القطاع السياحي وتبنيها وتطبيقها بشكل فعال ويتماشى والقوانين السارية.
- إصدار مراسيم تلزم كل وزارة بوجود لجنة مكلفة بالتنمية المستدامة لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة على مستوى كل قطاع.

- **في مجال أدوات التهيئة والتعمير وأدوات التهيئة السياحية:**

إن قانون أدوات التهيئة والتعمير (90-29) هو قانون ساري المفعول إلا أنه يعتبر قديم مقارنة مع تطلعات الجزائر إلى مبادئ الاستدامة وذلك منذ سنة 2002 رغم تعديل هدا القانون سنة 2004 إلا أنه لم يتطرق إلى التنمية المستدامة ولذلك يجب:

- تعديل هذا القانون (90-29) بما يتماشى ومبادئ الاستدامة.
- تطبيق القوانين المتعلقة بالعمران وكل ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل إنشاء مشاريع، أحياء ومدن مخططة ومنظمة.
- إعطاء أهمية أكثر لهذا القطاع السياحي ضمن مخطط التهيئة والتعمير.
- اعتبار هذه المشاريع السياحية المبرمجة في مناطق التوسع السياحي (ZET) على أنها مشاريع قابلة للتعديل والمراجعة وفق الشروط والمتطلبات الآنية.
- إنشاء لجنة خاصة بالتنمية المستدامة تحت وصاية كل وزارة لمحاولة تطبيق مبادئ الاستدامة وهذه اللجنة تكون لها فروع على مستوى الولايات والبلديات.
- إشراك هذه اللجنة في جميع مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا مخططات التهيئة السياحية.
- كل منطقة توسع سياحي على مستوى التراب الوطني وبالأخص مناطق التوسع السياحي ذات الأولوية أن تنجز لها مخططات التهيئة السياحية وقد تكون مخططات التهيئة السياحية المستدامة في حال تطبيق مبادئ الاستدامة.

- إشراك الجمعيات والحركات الجمعوية والمواطنين في إعداد مخططات التهيئة السياحية.
- تخصيص لجان على مستوى كل قطب سياحي كما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تكون هذه اللجان مكونة من أخصائيين في السياحة والتعمير والبيئة وكذا القطاعات التي لها علاقة وذلك لمتابعة ومعاينة قري الامتياز السياحي وكل المشاريع المسطرة في هذه الأقطاب وفي كل المراحل.

- **توجيهات عامة:**

- الترويج للسياحة والتنوع البيئي والبيولوجي للجزائر بشتى الوسائل كتخصيص حصص في التلفيزيون، الإذاعة وكذا مواقع على شبكة الأنترنات للتعريف بالجزائر وكذا عن طريق المعارض في الخارج والأيام التحسيسية والإعلامية والملتقيات عن أهمية السياحة والبيئة في تنمية البلاد.
- عدم الإفراط في استعمال الموارد الطبيعية والسياحية والتفكير في حق الأجيال القادمة في التمتع بهذه الموارد.
- بما أن مناطق التوسع السياحي هي مبرمجة على الساحل فإن تهيئتها من أهم عوامل تطوير السياحة عامة والشاطئية خاصة.
- توفير كل شروط الأمن والراحة للسائح على كامل أرجاء التراب الوطني.
- وضع مراكز خاصة في كل الموانئ والمطارات ومراكز الحدود مهمتها الأساسية تزويد السياح بمطويات ومجلات ومنشورات وكل المعلومات عن المواقع والأماكن السياحية.
- توفير خدمات وهياكل راقية والتركيز على استقطاب السياح الأمريكيين والخليجيين كونهم السياح الأكثر إنفاقا في العالم.
- تكوين العمال والمؤهلين لخدمة السياح يجب أن تكون متخصصة وذات نوعية.
- يجب أن تكون المنشآت والهياكل السياحية في الجزائر تضاهي ما تمتلكه دول الجوار كما ونوعا من أجل المنافسة في السوق العالمية.
- إضفاء ذهنية تقبل الآخر لدى المواطن الجزائري.
- استغلال الوضع الأمني خاصة خلال هذه المدة لاستقطاب لو جزء من السياح الذين كانوا يتوجهون إلى كل من تونس ومصر حيث نرى أن ما حققته هاتين الدولتين لسنة 2010 لن يكون نفسه بل سينقص بشكل كبير هذه السنة

ولن يتحقق هذا إلا بعزم وتضافر الجهود من طرف مختلف الفاعلين من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص والمؤسسات الرسمية وكذا الجمعيات والسكان المحليين كل حسب الدور الذي يجب أن يؤديه للرقي

بهذا القطاع الحساس والمهم دون الإضرار أو الإخلال بالنظم البيئية المختلفة وخاصة الحساسة كالبحيرات والغابات وكذا تقاليد المجتمع المحلي وعاداته.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى حتمية إعطاء أهمية أكبر للقطاع السياحي على مختلف المستويات الوطني والمحلية ووضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية المستدامة وتثمين الموارد السياحية والطبيعية على مستوي كل ولاية، وتتضمن البرامج والخطط المسطرة التي تعتمد أساسا على توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إضافة إلى أخذ هذه البرامج بعين الاعتبار ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على المستوى المحلي والعمل بشكل فعال على ضمان الاستدامة البيئية والنظم البيئية الطبيعية خاصة الحساسة منها ذات الأهمية الوطنية والدولية وأن قطاع القالة يظم مختلف أنواع النظم البيئية الطبيعية بحر، غابات، جبال وبحيرات ناهيك عما تضمه هذه النظم البيئية الطبيعية من ثروات نباتية وحيوانية نادرة تعيش في إقليم الحظيرة الوطنية للقالة وهذه النباتات والحيوانات النادرة تتأثر بشكل كبير من تدخلات الإنسان على هذا الإقليم فالطريق السيار شرق غرب الذي يقطع الحظيرة الوطنية للقالة رغم أهميته على المستوى الوطني وفوائده في ربط دول المغرب العربي وتسهيل التنقل إلا أن له تأثير محسوس على بعض الحيوانات التي تعيش في بعض المناطق من الإقليم ولا يمكن أن تعيش في المناطق التي يرتادها الإنسان أو فيها ضجيج فقد بدأت تهجر إلى مناطق أكثر هدوء وأمن خاصة وأن الشمال الغربي لتونس يتميز بنفس الخصائص الطبيعية والمناخية للشمال الشرقي للجزائر لذلك يجب الحول دون تدهور مثل هذه الأوساط الطبيعية الحساسة وحماية هذه الأنواع النباتية والحيوانية النادرة والمنفردة.

الخلاصـــة العامـــة:

إن موضوع بحثنا هو **" تنمية السياحة الشاطئية في إطار المحافظة على النظام البيئي الطبيعي دراسة حالة قطاع القالة "** وقد صغناه في جزئين:

- **الجـزء الأول: ظاهرة السياحـــة، البيئة والتنمية المستدامة** الذي يضم ثلاثة فصول

الفصل الأول :كان تحت عنوان **"السياحة البيئة والتنمية المستدامة"** تطرقنا فيه إلى نشأة السياحة وتطورها، أشكالها حيث لم تعد ظاهرة فقط وإنما صناعة من أهم الصناعات التي لا يمكن تجاهلها ولها مكانة بارزة بين مختلف الأنشطة على المستوى العالمي إلا أنه يجب ربطها مباشرة مع مفهوم التنمية المستدامة وأبعـــادها لضمان حق الأجيال القادمة في التمتع واستغلال الموارد مستقبلا وكل من الأجيال الحاضرة أو أجيال المستقبل يجب أن تحترم البيئة والشروط البيئية السليمة وكذا النظم البيئية الطبيعية والحضرية الموجودة وحمايتها من أي ملوث وكذا كل ما يخل بهذه الأوساط والنظم البيئية الطبيعية الحساسة.

وفي الفصل الثاني يختص بالتنمية المستدامة، التخطيط السياحي والتنمية السياحية حيث تطرقنا فيه إلى جذور التنمية المستدامة مفهومها، مبادئها، أبعـــادها وأهدافها كونها المنهج السليم والصحيح لكل جوانب الحياة حيث أنها تحث على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية بشكل عقلاني من طرف الأجيال الحاضرة دون الإخلال بحق الأجيال القادمة في التمتع بهذه الموارد ثم التخطيط السياحي بمفهومه ، مستوياته وأهدافه كون التخطيط هو الخطة المنتهجة لتطوير أي قطاع على المدى القريب، المتوسط والطويل مع أن هذه الخطط يجب أن تكون قابلة للمراجعة والتعديل حسب متطلبات العصر، وكذا التنمية السياحية عناصرها، أهدافها، أشكالها ومحدداتها حيث يتطلب ربط هذه الخطط والتكفل بها ضمن مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية وتخصيص ميزانيات كفيلة بتحقيق هذه الخطط مع تقديم تسهيلات ونزع كل العوائق أمام المستثمرين مع إرادة سياسية حازمة لتطوير وتنمية هذا القطاع المهم.

أما الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان **"السياحة في الجزائر"** حيث تطرقنا فيه إلى تاريخ السياحة في الجزائر ثم السياسات السياحية في الجزائر من خلال المواثيق والمخططات التنموية التي لم يكن لها مردود كبير على السياحة كون الدولة كانت منكبه على قطاعا التصنيع أما عن القوانين والمراسيم فلم يصدر أي قانون في تلك الفترة سوى أمر سنة 1966 أين تم فيه التطرق إلى المواقع السياحية ومناطق التوسع السياحي إلى غاية 1988 أين صدر مرسوم تنفيذي يحدد هذه المواقع ومناطق التوسع السياحي جغرافيا بـ 174 منطقة توسع سياحي أغلبها مبرمجة على الساحل ومنذ تلك الفترة لم يصدر أي مرسوم مرتبط بالسياحة نظرا لما كانت تتخبط فيه الدولة من أوضاع سياسية متوترة خلال العشرية السوداء ومنذ 2002 عاودت الدولة

اهتمامها بهذا القطاع حيث تم إصدار أول قوانين متعلقة بحماية وتثمين الساحل وكذا بالسياحة وتم فيها الحديث عن التنمية المستدامة للسياحة إلا أن هذا الحديث عن التنمية المستدامة لم تبدو ملامحه على أرض الواقع إلى حد الآن وأتبعت هذه القوانين بمراسيم تنفيذية خلال السنوات 2004 و2007 لتطبيق القوانين الصادرة سنة 2003، وفي نفس الفترة تم إصدار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) أين تم فيه تقسيم التراب الوطني إلى ستة أقطاب سياحية وكل قطب تم فيه برمجة قرى ومشاريع سياحية حسب الإمكانيات والقدرات التي يتوفر عليها كل إقليم، وتتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية وتاريخية، ثقافية هائلة ومتنوعة يجب استغلالها بشكل عقلاني دون الإضرار أو الإخلال بها، إلا أن الجزائر لا تتوفر على العدد الكافي والنوع من المنشآت والهياكل السياحية مقارنة مع دول الجوار ناهيك عن الدول الأولى في القطاع السياحي، وبالتالي فيتوجب على الجزائر أن تخصص قدر كبير من الاستثمارات العامة والخاصة لتجديد وتطوير ورفع القدرات الإيوائية للمؤسسات الفندقية .

- **الجزء الثاني:** يتضمن **السياحـــة والبيئة في قطاع القالـــــة** هو أيضا قسمناه إلى ثلاثة فصول ضمنه

الفصل الأول جاء تحت عنوان **"دراسة تحليلية للحظيرة الوطنية للقالة"** تطرقنا فيه إلى التعريف بالحظيرة الوطنية ، نشأتها، مكوناتها ومختلف النظم البيئية الطبيعية التي تميزها من نظام بيئي بحري، بحيري، كثباني وغابي وهو قطاع رائع جدا كونها منطقة تتميز بالتنوع والتمايز في النظم البيئية البحر، البحيرات، الغابات والكثبان الرملية وتعد الحظيرة الوطنية للقالة من بين المناطق التي تحظى بمكانة مرموقة في حوض البحر المتوسط وبذلك فهي تحوي تراثا غنيا ولحماية هذا التراث يتم عقد اجتماع سنوي بمقر إدارة الحظيرة الوطنية للقالة يضم كل من السلطات المحلية، شخصيات علمية وممثلين لقطاعات أخرى يتم فيه تقديم حوصلة لنشاطات الحظيرة وتسطير الأهداف المرجوة والمراد تحقيقها في ميدان التطور المستمر لحماية، حفظ وتقييم التراث الطبيعي الثقافي والتاريخي للمنطقة وتقوم الحظيرة بترقية وتجسيد نشاطات تحسيسية متنوعة في التوعية والثقافة البيئية وتنظيم معارض صور وإعلانات وبطاقات تتضمن مواضيع مختلفة كما أنها تساهم في إثراء البحث العلمي من خلال تعاقدها مع العديد من جامعات الوطن ومن خلال الدورات التكوينية وبالتالي فلها دور مهم في توعية المجتمع المدني بأهمية المحافظة وحماية البيئة والتنوع البيولوجي، ثم تطرقنا إلى مدينة القالة وما تتوفر عليه من مقومات طبيعية ثقافية وتاريخية وبنى تحتية ودراسة سكانية وكذا التجهيزات والهياكل السياحية التي تبقى تسجل عجزا من خلال طاقات استقبالها خاصة في موسم الاصطياف مما يتطلب على الدولة وممثلي القطاع على مستوى الولاية تسطير برامج تخصيص ميزانيات ومساعدة الاستثمارات لتطوير هذه الهياكل وإنشاء هياكل جديدة والترويج لمنطقة التوسع السياحي ميسيدا من أجل جلب الاستثمارات إلى هذه المنطقة.

والفصل الثاني الذي تضمن **الدراسة الميدانية التطبيقية** حيث قمنا فيه بتحليل الوضع السياحي لقطاع القالة من خلال نتائج الاستمارات الموزعة على الأطراف الثلاثة عينة من السكان المحليين وعينة من السياح وبعض الإدارات التي لها علاقة بالقطاع السياحي من أجل الوصول إلى تنمية السياحة عامة والشاطئية خاصة دون الأضرار بالأوساط والنظم البيئية الطبيعية الحساسة ولا بالمجتمع المحلي أي تطبيق مبادئ الاستدامة في السياحة ومنها حصلنا على خلاصة تحليل الوضع السياحي لقطاع القالة ثم تطرقنا إلى تحليل الإطار القانوني والتشريعي للسياحة في المنطقة حيث تطرقنا إلى توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القالة في ما يخص السياحة وحماية والمحافظة على البيئة الطبيعية ثم القوانين والمراسيم التنفيذية المرتبطة بالسياحة والبيئة.

وأخيرا الفصل الثالث التوصيات والتوجيهات لأفضل استغلال للموارد السياحية مع حسن تسييرها وصيانتها بشكل متوازن ومتكامل مما يضمن حق الأجيال القادمة في التمتع بها واستغلالها، ومن خلال الإشكالية المطروحة والفرضيات التي وجدنا أنها صحيحة من خلال الدراسة التحليلية وكذا تحليل الاستمارات وبذلك تمتلك المنطقة إمكانيات ومؤهلات طبيعية وتاريخية هائلة والمشكل في تطوير السياحة في المنطقة لا يتعلق بالمؤهلات بل يرتبط أساسا بالهياكل والبنى التحتية فالطاقة الاستيعابية لهياكل الإيواء غير كافية مقارنة بالتدفقات السياحية بالأخص في موسم الاصطياف، وبذلك يجب وضع برامج تنموية سياحية شاملة للقطاع بوضع إستراتيجية لتهيئة مناطق التوسع السياحي بالمحافظة على الساحل وأن تحول هذه التهيئة دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية خاصة الأوساط الحساسة كالبحيرات وكذا التاريخية والعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر وتضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة وأن تكون هذه الهياكل ذات نوع راقي مما يضمن توافد السياح إلى المنطقة واستكشاف ما تزخر به من مقومات سياحية وما توفره من أنواع السياحة مع حماية الساحل والشواطئ من الاستغلال العشوائي واللاعقلاني، وتكون مندرجة في إطار قانوني يضبط كل ما هو متعلق بالقطاع كمخطط توجيهي للتهيئة السياحية المستدامة على مستوى الولاية أو القطاع إضافة إلى باقي الإطار القانوني الموجود على مستوى الوطن من قوانين ومراسيم تنفيذية وكذا المخططات الوطنية التي تحتاج إلى إشراف وتطبيق صارم على مختلف المستويات المحلية والاقليمية والوطنية مع حتمية إشراك المواطن مباشرة أو من خلال الحركات الجمعوية وكذا من خلال ممثليه على مختلف المستويات، وبذلك نؤكد الفرضيات التي اقترحتها في بداية البحث.

آفاق البحث:

نظرا لأهمية قطاع السياحة وحماية البيئة والأوساط الطبيعية الحساسة، وكذا ترابط هذا القطاع مع قطاعات أخرى حيث أن السياحة هي قطاع اقتصادي مهم ولها دور في الاقتصاد العالمي نظرا لما توفره من فرص عمل بالإضافة إلى ما تدره من عملة صعبة مما جعل العديد من الدول الغربية والعربية تركز على مثل هذا النوع من الصناعة المندمجة والمتكاملة في الطبيعة، حيث أن دخلها في بعض البلدان يفوق ما تحققه المبادلات النفطية وبالتالي فهو قطاع اقتصادي هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتوجب على الجزائر الاهتمام أكثر بهذه الصناعة النظيفة والصديقة للبيئة ونأمل أن تكون دراستنا هذه مدخل لطرح مواضيع أخرى مرتبطة بالقطاع السياحي بالأخص في قطاع القالة الغني بالموارد الطبيعية والتاريخية والمتميزة بتنوع الأوساط والنظم البيئية الطبيعية ومن بين المواضيع التي نراها مهمة للنهوض بهذا القطاع على المستوى الوطني والمحلي ما يلي:

- السياحة البيئية وأهميتها في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.
- السياحة المستدامة
- التسيير الرشيد للموارد الطبيعية والتاريخية في القطاع السياحي.
- تهيئة مناطق التوسع السياحي ودورها في تنمية القطاع السياحي.

المراجـــــــع

➢ **الكتب باللغة العربية:**

- أحمد الجلاد - **مدخل الى علم السياحة**- دار النشر عالم الكتاب القاهرة .
- أحمد الجلاد (1988)، **التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق**، عالم الكتاب طبعة الأولى، القاهرة .
- أحمد ماهر ، عبد السلام أبو قحف: **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية** ، المكتب العربي الحديث، ط2 ، مصر.
- أمانة اتفاقية رامسار الإصدار الرابع (2006)- **"كتيب رامسار" دليل اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة**.
- أسيا محمد إمام الأنصاري،إبراهيم خالد عواد (2002): **إدارة المنشآت السياحية.** دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن.
- رشيد الحمد ومحمد سعيد صابريني (1979): **البيئة ومشكلاتها.** المجلس الوطني للثقافة والأدب- الكويت.
- محمد صالح الشيخ (2002):**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط1، مصر
- محمد عبد البديع (2003): **اقتصاد حماية البيئة** ،مصر.
- محمد الصيرفي: **التخطيط السياحي** – دار الفكر الجامعي الاسكندرية.
- محمد صالح الشيخ(2002)**: الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1 ، الإسكندرية.
- عبد القادر عابد ، د غازي سفراني (2004) : **أساسيات علم البيئة .** دار وائل للنشر عمان . .
- عثمان محمود غنيم، م. بنتا نبيل سعد (2003): **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل.** دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2 عمان.
- عبد الفتاح غنيم: **التخطيط السياحي**- دار الفنون العلمية الاسكندرية.
- علياء حاتوغ بوران ومحمد حمدان أبو دية (1994)**: علم البيـئة** ، دار الشروق عمان.
- عثمان محمد غنيم و د.ماجدة أحمد أبوزنط (2007)- **التنمية المستديمة فلسفتها وأسباب تخطيطها وأدوات قياسها –** دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن.
- عدنان السيد حسين (2003)**:نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، ط1، لبنان.
- غنيم، محمد عثمان (2004): **التخطيط السياحي والتنمية**- الأردن.
- فتحي دردار (2002): **البيئة في مواجهة التلوث**. الجزائر .
- سامح العربية و د- يحي الفرحان (2002): **المدخل الى العلوم البيئية** ، دار الشروق عمان الاردن.
- سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

- هالة الرفاعي (1998): **التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي.**الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر.
- يسرى دعبس(1993): **العلاقات الاجتماعية للسائح**. الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر.
- يسرى دعبس (2007) : **السياحة والبيئة دراسات وبحوث في أنثربولوجيا السياحة**. توزيع البيطاش سنتر للنشر والتوزيع.
- يسري دعبس(2002)**: العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية**، البيطاش سنتر، الأسكندرية.
- عبدالله بن جمعان الغامدي (2007) - **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**- الرياض السعودية.

➢ **مذكرات، تقارير، قوانيين ومراسيم تنفيذية بالعربية:**

- الدليل الإحصائي لولاية الطارف (2009).
- الجزائر (نوفمبر 2006) **: دليل الاستثمار في الجزائر**.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول المساهمة من أجل تجديد السياحة.**
- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي : مشروع التقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة . لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القالة (2007).
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الأول (2009)- **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الثاني(2009)- **المخطط الإستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.**
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الثالث(2009)- **الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT).**
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الرابع(2009)- **تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (المخطط العملي).**
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الكتاب الخامس(2009)- **المشاريع ذات الأولوية السياحية.**

- المرسوم التنفيذي رقم (04-81) المؤرخ في 14 مارس 2004 المتعلق **بإنشاء بنك معطيات للسياحة.**
- المرسوم التنفيذي رقم (04-111) المؤرخ في 13 أفريل 2004 **يحدد شروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة.**
- المرسوم التنفيذي رقم (04-112) المؤرخ في 13 أفريل 2004 **يحدد مهام اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح ومنع الشواطئ للسباحة وتنظيمها وكيفية سيرها.**
- المرسوم التنفيذي رقم (04-113) المؤرخ في 13 أفريل 2004 **يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها.**
- المرسوم التنفيذي رقم (04-274) المؤرخ في 05 سبتمبر 2004 **يحدد شروط الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة وكيفيات ذلك**.
- المرسوم التنفيذي رقم (04-421) المؤرخ في 20 ديسمبر 2004 **يحدد كيفيات الاستشارة المسبقة للإدارات المكلفة بالسياحة والثقافة في مجال منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.**
- المرسوم التنفيذي رقم (07-23) المؤرخ في 28 جانفي 2007 **يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منع حق الامتياز عليها.**
- المرسوم التنفيذي رقم (07-86) المؤرخ في 11 مارس 2007 **يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.**
- القانون (03-01) المؤرخ في 17-02-2003 **المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة** .
- القانون (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق **بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.**
- القانون (03-02) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق **بتحديد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.**
- القانون (03-03) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق **بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.**
- زرنـوح يـاسمينة (2005-.2006): **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ماجستير اقتصاد جامعة باتنة
- مسيودي ذليلة (2009) : مذكرة ماجستير علوم التسيير- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو القطاع السياحي لولاية بومرداس**- جامعة بومرداس.
- عشي صليحة: مذكرة ماجستير(2004): **الاثار التنموية السياحية دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب**
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية تقرير عام عن المخطط الثلاثي (1967-1969)

➢ الكتب باللغة الفرنسية:

- .Ahmed tessa (1993): *Economie touristique et amenagemant de territoire*/opu
- Assistance à la mise en œuvre des plans d'aménagement côtier (2009) : *Métropole annabie*, éditeur anonyme.
- *géographique du tourisme*, maison Paris :G.P la zoto (1990).
- *le tourisme en algérie*- édition Houma/ Alger:Hachmi Madouche (2003)
- . *Role socio-economique du tourisme*. Opu alger:(1988) Hadder Belkacem
- *Géographie de l'industrie touristique*. Edition ellipses.:Jean MICHEL HOERNER (1997)
- . *le développement soutenable*, Economica, Paris:Jean – Marie Harribey (1998)

➢ مذكرات وتقارير بالفرنسية:

- - *Parc National d'El KALA Etude socio-économique du PNEK*-)2004(BOUAZOUNI Omar
- Dehaba Rachid (2002) *l'aménagement touristique en algerie(wilaya d'el taref) magister urbanisme*
- *Tourisme en France*: 2009 Gouvernement Français Bilan
- Lavoisier, *Revue Française de gestion, le développement durable*, N152, HERMES, 2004
- , *Rapport général du*)1980- 1984(Ministère de planification et de l'aménagement du territoire *plan quinquennal*
- *Tourisme en France* :)2008(Rapport
- Recommandations sur les statistiques du tourisme ONU-WTO série M No 83 (1994), *chapitre II, paragraphe 09*
- *La feuille de route pour la relance.*):2009 (Revue de l'Organisation mondiale du tourisme
- *Intègre le tourisme dans le :"*)2010(Revue de l'Organisation mondiale du tourisme *programme mondiale*
- : *Algérie destination méditerranéenne*)Avril2009(Spécial Algérie Tourisme
- *La Notion De :)*2004-2005(Univ-Paris 8. RONAN MARJOLET Mémoire DESS *Développement Durable Dans Les Projets Urbains Français*

➢ مواقع الأنترنات:

- .fr.wiklipedia.org/wiki/Tourisme_Tunisie
- .www.tourisme.gouv.fr/hotel/hot-tour/hotels-ccles.php

الفهـــــــارس

الفهرس العام

العناوين	الصفحة
المدخل العام	
المقدمة العامة	أ
الإشكالية	ب
الفرضيات	ج
الأهداف	ج
دوافع إختيار الموضوع	د
خطة البحث	ه
منهج الدراسة	و
تقنيات البحث المستعملة	و
الجزء النظري	
مقدمة الجزء النظري	01
الفصل الأول : السياحة، البيئة والتنمية المستدامة	
تمهيـــد	02
I- السياحة	02
1- نشأة و تطور السياحة	02
1-1- *مرحلة ما قبل التاريخ*	02
1-2- *مرحلة الحضارات والعصور الوسطى*	03
1-3- *مرحلة عصر النهضة والثورة الصناعية*	04
1-4- *مرحلة العصر الحديث والمعاصر*	04
2- مفاهيم عامة	06
3- أنواع السياحة	08
4- أهم العناصر لقيام صناعة السياحة	10
5- المرافق السياحية	11
6- مدى تأثير السياحة	12

7- العوامل المعرقلة للسياحة 12
8- التدفقات السياحية في العالم 13
9- الأحواض السياحية في العالم 13
1. حوض أوروبا 13
2. حوض أسيا 14
3. حوض أمريكا الشمالية 15
4. السياحة في حوض البحر المتوسط 16
4-1- الضفة الشمالية 16
• السياحة في فرنسا 17
4-2- الضفة الجنوبية 20
• السياحة في تونس 20
10- أهمية السياحة 22
10-1- أهمية السياحة على المستوى الاقتصادي 23
10-2- أهمية السياحة على المستوى الاجتماعي 25
10-3- أهمية السياحة على المستوى الثقافي 25
10-4- أهمية السياحة على المستوى البيئي 25
II- البيئة 26
1- تعريف البيئة 26
2- النظام البيئي 27
2-1- النظم البيئية الطبيعية 27
2-1-1- النظم البيئية البرية 28
2-1-2- النظم البيئية الرطبة 28
2-1-3- النظم البيئية المائية 29
2-2- النظم البيئية الحضرية 29
1. النظم الاجتماعية 29
2. النظم السياسية 29
3. النظم الثقافية 30

4. النظم الاقتصادية 30
5. النظم التكنولوجية 30
3- اتفاقية رامسار لحماية المناطق الرطبة 30
الأراضي الرطبة 32
الحفاظ على الأراضي الرطبة 32
أهمية اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة 34
4- التوازن البيئي 35
5- اختلال التوازن البيئي 35
خلاصة الفصل 38

الفصل الثاني: التنمية المستدامة، التخطيط السياحي والتنمية السياحية

تمهيد 39
I- التنمية المستدامة 39
1- الإطار التاريخي للتنمية المستدامة 39
الأجندة 21 41
2- تعريف التنمية المستدامة 43
3- مبادئ التنمية المستدامة 44
4- أبعاد التنمية المستدامة 46
5- أهداف التنمية المستدامة 47
التخطيط والتنمية السياحية
II-1- التخطيط السياحي
1- مفاهيم 48
1-1- مفهوم التخطيط 48
1-2- مفهوم التخطيط السياحي 49
2- مستويات التخطيط السياحي 50
3- أهداف التخطيط السياحي 51
II-2- التنمية السياحية 54

1- تعريفها 54
2- عناصر التنمية السياحية 55
3- أهداف التنمية السياحة 55
4- دعائم التنمية السياحية 56
5- أشكال التنمية السياحية 57
6- مراحل إعداد خطة التنمية السياحية 58
7- محددات التنمية السياحية 59
خلاصة الفصل 61

الفصل الثالث: السياحة في الجزائر

تمهيـــد 62
1- تاريخ السياحة في الجزائر 62
2- السياسات السياحة في الجزائر بعد الاستقلال 63
2-1- الميثاق الوطني للسياحة لسنة 1966 63
2-2- الميثاق الوطني للسياحة لسنة 1976 64
2-3- الميثاق الوطني للسياحة لسنة 1989 64
3- السياحة في الجزائر ضمن المخططات التنموية (1967-1989) 65
3-1- المخطط الثلاثي (1967-1969) 65
3-2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) 66
3-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) 67
3-4- المخطط الخماسي الأول (1980-1984) 68
3-5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) 69
4- مناطق التوسع السياحي بالجزائر 71
5- السياسات السياحة من 1990 الى اليوم 73
1. القانون (02-02) المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه 74
2. القانون (03-01) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة 76
3. القانون (03-02) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بتحديد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ 77

4. القانون الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة وبمناطق التوسع السياحي 78
5. القانون (03-10) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 79
6. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 (SDAT) 80
6- الإمكانيات السياحية في الجزائر 86
أ- الامكانيات الطبيعية 86
ب- الإمكانيات التاريخية الثقافية والدينية 89
ت- التجهيزات والهياكل السياحية 91
ث- الصناعات التقليدية 99
ج- الهيئات المسؤولة عن القطاع السياحي 100
خلاصة الفصل 104
خلاصة الجزء النظري 104
الجزء التطبيقي
مقدمة الجزء التطبيقي 106
الفصل الأول: دراسة تحليلية للحظيرة الوطنية للقالة
تمهيـــد 107
I- الحظيرة الوطنية للقالة 107
1- التعريف بالحظيرة الوطنية للقالة 107
1-1- نشأة الحظيرة الوطنية للقالة 107
1-2- الموقع الإداري للحظيرة الوطنية للقالة 108
1-3- مكونات الحظيرة الوطنية للقالة (P.N.E.K) 110
1-4- الأنظمة البيئية الطبيعية الموجودة بالحظيرة 111
- النظام البيئي البحري 111
- النظام البيئي الكثباني 111
- النظام البيئي البحيري 112
- النظام البيئي الغابي 113
1-5- مهام الحظيرة الوطنية للقالة 114

2- الدراسة المناخية 115
3- مصادر مياه الحظيرة 115
4- الطابع العام للشبكات 116
5- الدراسة السكانية بين 1987 و 2008 116
6- العمل والوظائف الاقتصادية 117
7- التجهيزات الموجودة 119
8- المنشآت القاعدية 120
9- الإمكانيات السياحية على مستوى الحظيرة 121
9-1- الإمكانيات الطبيعية 121
9-2- الإمكانيات التاريخية والثقافية 128
II- مدينة القالة 131
1- تناول عام لمدينة القالة 131
1-1- لمحة تاريخية عن مدينة القالة 131
1-2- الموقع الجغرافي 132
1-3- موضع المدينة 132
2- الجانب الطبيعي والمناخي للمدينة 133
3- الجانب العمـــــراني 135
3-1- استغلال الأرض 135
3-2- البنية التحتية 135
3-3- تطور عدد السكان 137
4- الجانب السياحي 138
4-1- الشواطئ 138
4-2- مناطق التوسع السياحي 138
4-3- المنشآت السياحية 139
خلاصة الفصل 142

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيـــــد 143

1- السكان المحليين 144

1-1- مدى رغبة السكان في إقامة المشاريع السياحية من طرف المستثمرين على مستوى بلدية القالة 144

1-2- مدى رغبة الموطن في تموضع المشاريع السياحية 145

1-3- طبيعة المشاريع السياحية المرغوب فيها 146

1-4- كيف ينظر للمشاريع السياحية 146

1-5- المعايير التي يجب أن تحترمها المشاريع السياحية 147

1-6- الأمور والمشاكل التي تعيق السياحة 148

1-7- التأثيرات السلبية للمشاريع والمنشآت السياحية الموجودة على الطبيعة والبيئة 149

1-8- التأثيرات السلبية للمشاريع والمنشآت السياحية الموجودة على عادات وتقاليد المجتمع 150

1-9- طبيعة التلوث الذي تعاني منه المدينة 151

1-10- مصدر التلوث 152

1-11- السياحة المرغوب فيها بالمنطقة 152

1-12- مدى تنظيم وتخطيط المنشآت والمشاريع السياحة الموجودة واستقطابها 153

1-13- مدى احترام المنشآت والمشاريع السياحية للمعايير البيئية 154

1-14- التأثيرات السلبية للسياح على عادات، تقاليد وثقافة المجتمع المحلي 155

1-15- مدى خدمية وسائل النقل للسياحة 156

1-16- موقع منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا ومدى ملاءمة موقعها 157

1-17- المشاريع المقترحة في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا 158

1-18- التفاعل بين السكان المحليين والسياح 158

1-19- مدى اهتمام وتشجيع السكان المحليين بالسياحة الشاطئية 159

1-20- مدى علم المواطن بالبرامج المسطرة من طرف الدولة 160

1-21- مدى رضى المواطن عن البرامج المسطرة 160

2- السياح 161

2-1- محل الإقامة 161

2-2- أختيار مدينة القالة من أجل 162

2-3- زيارة أو عدم زيارة مدينة القالة من قبل 162
2-4- أين تقيم في القالة 163
2-5- الأماكن التي قمت بزيارتها 164
2-6- مدى الإعجاب بالأماكن السياحية التي تم زيارتها 164
2-7- مدى وظيفية وسائل النقل 165
2-8- هياكل الإيواء والإطعام 165
2-9- أسعار الإيواء والأطعمة المقدمة 166
2-10- المشاكل التي واجهتها في المنطقة 167
2-11- حالة الهياكل والبنى التحتية السياحية الموجودة 167
2-12- مدى احترام خصائص المنطقة في تصميم المنشآت السياحية الموجودة 168
2-13- مدى تزويد السياح بالمنشورات عن المعالم السياحية والأنشطة 169
2-14- الأنماط السياحية المفضلة لدى السياح بالمنطقة 170
2-15- التفاعل بين السياح والسكان المحليين 170
2-16- رأي السياح في شواطئ المنطقة 171
2-17- رأي السياح في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا من أجل إقامة مشاريع سياحية 172
2-18- المشاريع السياحية المقترحة بمنطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا من طرف السياح 173
2-19- مدى تشجيع وطلب السياح للاهتمام وتطوير السياحة الشاطئية بالمنطقة 174
2-20- مدى رغبة السياح للعودة ثانية الى منطقة القالة 175
3- الإدارات والهيئات المسؤولة 175
4- خلاصة تحليل الوضع السياحي بالقـــــــــــــالة 177
5- تحليل الإطار القانوني والتشريعي 178
5-1- توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لبلدية القالة 179
5-2- التشريعات القانونية (القوانين والمراسيم التنفيذية) 181
خلاصة الفصل 193

الفصل الثالث: التوصيات والتوجيهات

تمهيـــــد 194

الاقتراحات والتوصيات 194
- على مستوى مدينة القالة 194
- في مجال القوانين والتشريعات 195
- في مجال أدوات التهيئة والتعمير وأدوات التهيئة السياحية 196
- توجيهات عامة 197

خلاصة الفصل 198

خلاصة عامة 198

آفاق البحث 201

المراجع 202

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تدفق السياح على الأحواض السياحية العالمية لسنة 2008	15
2	طاقة استيعاب الفنادق في فرنسا 2009	18
3	تطور عدد السياح والمداخيل السياحية العالمية بين 1990- 2009	24
4	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	47
5	تطور عدد السياح القادمين إلى الجزائر 1998-2008	98
6	إقامة المشاريع السياحية من طرف المستثمرين	144
7	رغبة الموطن في تموضع المشاريع السياحية	145
8	طبيعة المشاريع السياحية المرغوب فيها	146
9	مدى نظر المواطن للمشاريع السياحية	147
10	الجوانب التي يجب أن نحترمها عند انجاز المشاريع السياحية	148
11	العوائق والمشاكل التي تواجه القطاع السياحي بالمنطقة	149
12	التأثيرات السلبية للمشاريع والمنشآت السياحية الموجودة على الطبيعة والبيئة	150
13	التأثيرات السلبية للمشاريع والمنشآت السياحية الموجودة على عادات وتقاليد المجتمع.	150

14	نوع التلوث الذي تعاني منه مدينة القالة	151
15	مصدر التلوث	152
16	السياحة المرغوب فيها بالمنطقة	153
17	تنظيم وتخطيط المنشآت والمشاريع السياحة الموجودة واستقطابها	154
18	مدى احترام المنشآت والمشاريع السياحية للمعايير البيئية	154
19	نوع الضوابط في احترام المنشآت والمشاريع السياحية للمعايير البيئية	155
20	التأثيرات السلبية للسياح على عادات، تقاليد وثقافة المجتمع المحلي	156
21	مدى خدمية وسائل النقل للسياحة	156
22	منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا	157
23	مدى ملاءمة منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا لإقامة مشاريع سياحية	158
24	التفاعل بين السكان المحليين والسياح	159
25	مدى اهتمام وتشجيع السكان المحليين بالسياحة الشاطئية	159
26	مدى علم المواطن بالبرامج المسطرة	160
27	مدى رضي السكان المحليين عن المشاريع والبرامج السياحية المسطرة	161
28	من أين جئت من داخل أو من خارج الجزائر	161
29	اختيار مدينة القالة من أجل	162
30	زيارة أو عدم زيارة مدينة القالة من قبل	163
31	محل الإقامة المؤقتة	163
32	مدى الإعجاب بالأماكن السياحية التي تم زيارتها	164
33	مدى وظيفية وسائل النقل المتوفرة	165
34	مدى كفاية هياكل الإيواء والإطعام	166
35	مدى تكاليف الإيواء والأطعمة المقدمة	166
36	المشاكل المطروحة في المنطقة	167
37	حالة الهياكل والبنى التحتية السياحية الموجودة	168
38	مدى احترام خصائص المنطقة في تصميم المنشآت السياحية الموجودة	168
39	مدى تزويد السياح بالمنشورات عن المعالم السياحية والأنشطة المبرمجة	169

40	الأنماط السياحية المفضلة لدى السياح بالمنطقة	170
41	التفاعل بين السياح والسكان المحليين	171
42	رأي السياح في شواطئ المنطقة من حيث شروط النظافة والحماية	172
43	رأي السياح في منطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا من أجل اقامة مشاريع سياحية	173
44	المشاريع السياحية المقترحة بمنطقة التوسع السياحي (ZET) ميسيدا من طرف السياح	173
45	مدى تشجيع وطلب السياح للاهتمام وتطوير السياحة الشاطئية بالمنطقة مستقبلا	174
46	مدى رغبة السياح للعودة ثانية إلى منطقة القالة	175

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تدفق السياح على الأحواض السياحية العالمية – 2008 –	16
2	تطور عدد السياح الوافدين إلى فرنسا خلال السنوات الأخيرة	17
3	عدد الفنادق والغرف المتوفرة في فرنسا 2009	18
4	الدول العشر الأولى عالميا في السياحة لسنة 2009	24
5	حصيلة المخطط الثلاثي مع نسبة إنجاز الأسرة المبرمجة حسب المناطق	65
6	توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع خلال المخطط الرباعي الأول	66
7	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول	68
8	طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989	69
9	طاقة الاستقبال الجزائرية حسب الصنف 1989	70
10	مناطق التوسع السياحية	72
11	الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT)	81
12	توزيع المشاريع ضمن الأقطاب السياحية للامتياز (POT)	85
13	توزيع المؤسسات الفندقية حسب الصنف في الجزائر الفترة (1990 -1999)	94
14	توزيع الأسرة الفندقية حسب الصنف في الجزائر الفترة (1990 -1999)	94
15	توزيع المؤسسات الفندقية حسب الصنف في الجزائر الفترة (2000- 2006)	95
16	توزيع الأسرة الفندقية حسب الصنف في الجزائر الفترة (2000- 2006)	95

17	توزيع الأسرة الفندقية حسب النوع في الجزائر	96
18	توزيع الأسرة الفندقية في الجزائر ودول الجوار	97
19	توافد السياح الاجانب والجزائريين المقيمين بالخارج خلال المرحلة (1998 – 2008)	98
20	التقسيم الإداري للحظيرة	108
21	مكونات الحظيرة الوطنية للقالة	110
22	تطور عدد السكان في الحظيرة بين1987 / 2008	117
23	البحيرات المتواجدة بالحظيرة الوطنية للقالة	123
24	أصناف النباتات	127
25	أصناف الحيوانات	127
26	الينابيع الحموية المتواجدة بالحظيرة	128
27	مميزات مينائي القالة	136
28	تطور سكان بلدية القالة	137
29	توفد المصطافين على الشواطئ خلال الأشهر (جوان، جويلية، أوت) لسنة 2008	138
30	مناطق التوسع السياحي ببلدية القالة	139
31	توزيع الأسرة والغرف المصنفة على مستوى الفنادق وعدد السياح الوافدين لسنة 2008	140
32	توزيع الأسرة والغرف وغير المصنفة على مستوى الفنادق وعدد السياح الوافدين لسنة 2008	141
33	توزيع القدرة الاستيعابية وعدد المصطافين على المخيمات	141

فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع مناطق التوسع السياحي في الجزائر	72
02	موقع 22 منطقة التوسع السياحي المعدة للتهيئة في الجزائر	73
03	الإمكانيات والموارد الطبيعية للجزائر	89
04	الإمكانيات التاريخية والثقافية للجزائر	91
05	خريطة النقل في الجزائر	93
06	التجهيزات والنشاطات السياحية في الجزائر	97
07	موقع قطاع القالة بالنسبة لشرق الجزائر	112
08	موقع الحظيرة الوطنية للقالة بالنسبة لولاية الطارف	112
09	مناطق التوسع السياحي الموجودة ضمن الحظيرة الوطنية للقالة	121
10	المواقع الأثرية المتواجدة بالحظيرة	131
	موضع مدينة القالة ضمن إقليم الحظيرة الوطنية للقالة	133

فهرس الصور:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بحيرة طونقل	123
02	بعض الطيور النادرة في بحيرة طونقا	123
03	بعض الطيور النادرة في بحيرة أوبيرا	124
04	بحيرة أوبيرا	124
05	بحيرة الطيور	124
06	بعض الطيور النادرة في بحيرة الطيور	124
07	البحيرة الزرقاء	124
08	بحيرة الملاح	125
09	البحيرة السوداء	125

10	الثروة الغابية بالحظيرة	126
11	شجيرات صغيرة بالمنطقة	127
12	غابة الصنوبر	127
13	بعض الحيوانات بالمنطقة	128
14	المعالم التاريخية بالمنقة	128
15	بعض الآثار بالمنطقة	130
16	الميناء القديم للقالة	136
17	منظر عام للميناء	136
18	بعض الفنادق المصنفة	140

الملاحـــــــــق

جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي

معهد التسيير والتقنيات الحضرية

استمارة خاصة بالسكان

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة

موضوع المذكرة:تنمية السياحة الشاطئية في إطار المحافظة على النظام البيئي الطبيعي حالة قطاع القالة

من إعداد الطالب: براهمي سامي تحت إشراف أستاذ التعليم العالي: بوشمال صالح

ملاحظات: - ضع علامة (x) في الخانة أمام الجواب المختار.

- إن الهدف من هذه الاستمارة هو البحث العلمي فقط. الرجاء إفادتنا بمعلومات صحيحة ودقيقة وشكرا.

1- الجنس: - ذكر ☐ - أنثى ☐

2- السن: - من 18 إلى 30 سنة ☐ - من 30 إلى 45 سنة ☐ - من 45الى 60سنة ☐ - أكبر من 60 سنة ☐

3- الحالة الاجتماعية: -أعزب ☐ - متزوج ☐

4- المهنة: - موظف ☐ -إطار ☐ - مهن حرة ☐ - متقاعد ☐ - طالب ☐ - بطال ☐

5- مستواك التعليمي: -جامعي ☐ - ثانوي ☐ - متوسط ☐ - ابتدائي ☐ - بدون مستوى ☐

6- هل تريد أن يقيم المستثمرين مشاريع سياحية في بلديتكم ؟ - نعم ☐ - لا ☐

7- أين ترغب أن تقام المشاريع السياحية؟ - على الشواطئ ☐ - داخل مدينة القالة ☐ - أماكن أخرى ☐

8-ما طبيعة المشاريع السياحية التي ترغب أن تقام؟

-ترفيهية أو رياضية ☐ - إيواء وإطعام ☐ - ثقافية أو علمية ☐ -أخرى ☐

9-هل تنظر للمشاريع السياحية على أنها؟

- فرصة عمل ☐ - تنمية شاملة للمنطقة ☐ - وسيلة لتوفير الراحة ☐ - أخرى ☐

10- ما هي الجوانب التي يجب أن تحترمها هذه المشاريع؟ رتب حسب ما تراه

- حماية البيئة ☐ - احترام عادات وخصوصيات المنطقة ☐ -توفير مناصب شغل ☐ - أخرى ☐

11- ما هي الأمور التي تراها تعيق السياحة في المنطقة؟ - الوضع الأمني ☐ - غياب المرافق السياحية ☐ - قلة العقارات ☐ - تدهور الأوساط الطبيعية ☐ - التلوث ☐ - أخرى ☐

12-هل هناك تأثيرات سلبية على الطبيعة والبيئة للمشاريع السياحية الموجودة؟ - نعم ☐ - لا ☐

إذا كان الجواب نعم ما هي هذه التأثيرات؟

- ..... -.....-

13-هل المشاريع السياحية الموجودة تحترم عادات وتقاليد مجتمعكم المحلي؟ - نعم ☐ - لا ☐

14-ما نوع التلوث الذي تعاني منه مدينتكم القالة ؟ - تلوث أرضي كالنفايات ☐

- تلوث مائي بحري وبحيري ☐ - تلوث جوي ☐ - تلوث سمعي وبصري ☐

15-من المسؤول عن التلوث؟ - المصانع ☐ - وسائل النقل ☐ - تسيير عشوائي لجمع النفايات ☐

- عدم وجود محطة تصفية لمياه الصرف الصحي ☐

16- ما هي السياحة التي تراها مناسبة بالمنطقة؟ - السياحة الشاطئية ☐ - السياحة البحيرية ☐ - السياحة الغابية ☐

- السياحة الحموية ☐ -سياحة الترفيه والاستكشاف ☐ - أخرى ☐

17-هل المشاريع السياحية الموجودة منظمة ومستقطبة للسياح؟ -نعم ☐ - لا ☐ - لا أدري ☐

18-هل ترى لهذه المشاريع ضوابط تحترم البيئة؟ -نعم ☐ - لا ☐ -لا أدري ☐

اذا كان الجواب نعم هل هذه الضوابط؟ - قانونية ☐ - تقنية ☐ -أخرى ☐

19-هل هناك تأثيرات سلبية على ثقافة المجتمع المحلي سببها السياح؟ - نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

اذا كان الجواب نعم أذكر منها اثنان:

-.....

- .....

20-هل وسائل النقل العامة والخاصة الموجودة تخدم جيدا السياحة؟ - نعم ☐ لا ☐

21-هل تعرف منطقة التوسع السياحي(ZET) ميسيدا؟ -نعم ☐ - لا ☐

22- اذا كان الجواب نعم هل موقعها ملائم لإقامة مشاريع سياحية؟ - نعم ☐ - لا ☐

اذا كان الجواب لا ما هو الموقع الذي ترونه مناسب لإقامة مثل هذه المشاريع؟ -.....

23-ماذا تقترح من مشاريع سياحية داخل منطقة ميسيدا؟

-..... -.....

-..... -.....

24- بما أن منطقة القالة تمتاز بمواقع جميلة وشواطئ خلابة هل تشجعون السياحة الشاطئية بالمنطقة؟ - نعم ☐ - لا ☐

25- هل هناك تفاعل بينكم وبين السياح من حيث تبادل الأفكار والاهتمامات المهنية والثقافية؟ - نعم ☐ - لا ☐

هل أنتم على علم أن منطقة القالة تنتمي إلى قطب من الأقطاب السياحية للامتياز (PTE) وقد برمج في منطقة ميسيدا قرية امتياز سياحي (VTE) وسوف تخلق مناصب شغل وتخدم تنوعا ما الاقتصاد المحلي والوطني؟ - نعم ☐ - لا ☐

26-هل أنتم راضون عن هذا البرنامج المسطر؟ - نعم ☐ - لا ☐

جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي

معهد التسيير والتقنيات الحضرية

استمارة خاصة بالسياح

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة

موضوع المذكرة:تنمية السياحة الشاطئية في إطار المحافظة على النظام البيئي الطبيعي حالة قطاع القالة

La développement du tourisme balnéaire dans le cadre de la préservation de l'écosystème naturel cas de la secteur d'El kala

من إعداد الطالب: براهمي سامي **تحت إشراف أستاذ التعليم العالي: بوشمال صالح**

1- الجنس (Sexe): - ذكر **(Masculin)** ☐ - أنثى (Féminin) ☐

2- السن (Age): - من 18 إلى 30 سنة ☐ - من 30 إلى 45 سنة ☐ - من 45الى 60سنة ☐ - أكبر من 60 سنة ☐

3- الحالة الاجتماعية (Etat social): -أعزب (Célibataire) ☐ - متزوج (Mariée) ☐

4- المهنة(profession) : - موظف (fonctionnaire) ☐ -إطار (cadre) ☐ - مهن حرة (fonction libérale) ☐

- متقاعد (Retrètait) ☐ - طالب (Etudiant) ☐ - بطال (Chômeur) ☐

5-المستوى التعليمي (Niveau éducatif): -جامعي (Universitaire) ☐ - ثانوي(Lycéen) ☐ - متوسط (Moyen) ☐ - ابتدائي (Primaire) ☐ - بدون مستوى P(Sans niveau) ☐

6- من أين جئت (D'où vous vounez): - من داخل الجزائر (de l'intérieur d'Algérie) ☐ من خارج الجزائر (de l'extérieur d'Algérie) ☐

7- اخترت مدينة القالة من أجل (Vous avez choisi la ville d'El kala pour): - البحر (La mer) ☐ - البحيرات (Les lacs) - الغابات (Les forets) ☐ -الجبال (Les montagnes) ☐ - أخرى (Autre) ☐

8- هل سبق لك وأن زرت مدينة القالة (Avez-vous déjà visité la ville d'El kala): - نعم (Oui) ☐ - لا(Non) ☐

9- أين تقيم (.Ou vous êtes installez): - فندق (Hôtel) ☐ - كراء بيت (Louer un logement) ☐ - مخيم (Camping) ☐

-عند الأقارب والأصدقاء (Chez des proches ou des amies) ☐ - أخرى (Autre) ☐

10- ما هي الأماكن التي قمت بزيارتها (Quel sont les sites touristiques que vous avez visité): -

.....

- ..... -.....-

.....

11- هل أعجبتك الأماكن السياحية التي قمت بزيارتها (Avez-vous apprécié les sites touristiques que vous avez visité):

- نعم (Oui) ☐ - لا(Non) ☐

أذا كان الجواب لا لماذا (Si non pourquoi)

.....

12- هل وسائل النقل كافية للتنقل من مكان إلى أخر دون صعوبات: - نعم (Oui) ☐ - لا(Non) ☐

(Est-ce que les moyens de transport sont suffisants pour se déplacer sans difficultés)

13- كيف ترون هياكل الإيواء والإطعام: - كافية (Suffisantes) ☐ - غير كافية (Non suffisantes) ☐

(Comment vous avez trouvez les infrastructures de restauration et d'hébergement)

14- هل أسعار الإيواء والأطعمة المقدمة (Est-ce que les prix d'hébergement et de repas):

-مرتفعة (Elève) ☐ - مقبولة (Abordable) ☐ - منخفضة (Bas) ☐

15- ما هي المشاكل التي واجهتها أثناء إقامتكم في مدينة القالة (Quel sont les problèmes que vous avez rencontrez dans cette ville) -
- نقص هياكل الايواء (manque des infrastructures d'hébergements) ☐ - مشاكل أمنية (Problème de sécurité)
- ارتفاع في أسعار الايواء والاطعام ☐ (Les prix d'hébergement et de restauration sont élèvés) ☐ -مشاكل في النقل (Problème de transport)
- سوء الضيافة والاستقبال من طرف السكان المحليين (Mauvais accueil et manque d'hospitalité) ☐ - أخرى (Autre) ☐

16-هل الهياكل والبنى التحتية السياحية (Est-ce que les infrastuctures touristiques): -في حالة جيدة (Bon état) ☐ - مقبولة (Abordable) ☐ - في حالة سيئة (Mauvais état) ☐

17-هل تصميم المنشآت السياحية جذاب ويبرز خصائص المنطقة
(Est-ce que les conception des touristiques sont attractives et montre les caractéristiques de la région infrastructures):

- نعم (Oui) ☐ - لا(Non) ☐

18-هل زودتم بمنشورات عن المعالم السياحية المحلية والأنشطة والمناسبات: - نعم (Oui) ☐ - لا(Non) ☐
(Avez-vous recu des dépliants sur les sites touristique loucaux les activités et les événements)

19- ما هي الأنماط السياحية التي تفضلونها (Quel type de tourisme préférez-vous): - السياحة الشاطئية (Tourisme balnéaire) ☐
- سياحة بالبحيرات (Tourisme laceaise) ☐ سياحة غابية (Tourisme forestier) ☐ - سياحة الحموية (Tourisme ter maleTourisme) ☐
- سياحة الترفيه أو الاستكشاف (Tourisme de loisir ou de découverte) ☐
- أخرى (Autre) ☐

20-هل تشجعون أن يكون تفاعل بينكم وبين السكان المحليين من أجل تبادل الأفكار والاهتمامات المهنية والثقافية: -نعم (oui) ☐
- لا(non) ☐
(Encouragez-vous les échanges des idées. Des intérêts professionnels et culturels entre vous et les habitants)

21- ما رأيكم في شواطئ المنطقة من حيث شروط النظافة والحماية
(comment voir les plages de la région a traverse les conditions d'hygiène et protection)

-جيدة (bon) ☐ - متوسطة (moyen) ☐ - سيئة (mauvais) ☐

22- ما رأيكم في منطقة التوسع السياحي (ZET)ميسيدا من أجل إقامة مشاريع - مقبولة(Abordable) ☐ - غير مقبولة ☐ (Non abordable)

(comment voir la zone d'expansion touristique Messida pour crée des projets touristiques)

23- ماذا تقترحون من مشاريع في منطقة ميسيدا (Quel sont les projets touristique que vous proposez (dans cette zone

-مركبات سياحية (Complexes touristiques) ☐ - قرى سياحية (Villages touristiques) ☐

-فنادق (Hotels) ☐ - مشاريع أخرى (Autres projets) ☐

24- هل تشجعون وتطلبون بالاهتمام وتطوير السياحة الشاطئية في المنطقة مستقبلا.- نعم (Oui) ☐ - لا (Non) ☐ - غير مهتم ☐ (Non intéresser)
Est-ce que vous avez courage et intéresse pour évoluer et développer le) (tourisme balnéaire ou future

25- هل لديكم الرغبة في العودة ثانية لمنطقة القالة(Est-ce que vous intéresse de visite la région d'El kala (autre fois - نعم (Oui) ☐ - لا(Non) ☐

-في حالة الجواب لا لماذا (En cas de non pourquoi)

.....
.....
.....

جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي

معهد التسيير والتقنيات الحضرية

استمارة خاصة بالإدارات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة

موضوع المذكرة:تنمية السياحة الشاطئية في إطار المحافظة على النظام البيئي الطبيعي حالة بلدية القالة

من إعداد الطالب: براهمي سامي تحت إشراف أستاذ التعليم العالي: بوشمال صالح

الإدارة: .....

الوظيفة: .....

1-هل هناك تخطيط مسبق لكل المشاريع السياحية من حيث الاحتياجات وطاقة الاستيعاب المبرمجة ؟ نعم ☐ لا ☐

2-هل البنى التحتية السياحية كافية ومتوافقة مع خطط التنمية المسطرة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا لماذا ؟

-.....

3-هل يتم احترام الجوانب البيئية بشكل فعال أثناء إقامة المشاريع ؟ نعم ☐ ☐

4-هل تصاميم ومعايير البناء للمنشآت السياحية متناسقة ومتناسبة مع النسيج العمراني والطابع العام للمنطقة ومع خصوصيات المجتمع المحلى وحماية البيئة ؟ نعم ☐ لا ☐ بعض المشاريع ☐

5- ما هي المشاكل التي تعاني منها المشاريع السياحية الموجودة حاليا بالمنطقة ؟ رتب حسب الأهم

مشاكل ماليا ☐ مشاكل أمنية ☐ قلة الزوار ☐ مشاكل أخرى ☐

6- ما هي المشاريع والمنشآت التي يجب أن تتوفر من أجل استقطاب السياح وتلبية حاجياتهم ؟

-.....-.....-.....

7- ما هي سبل تطوير السياحة عامة والشاطئية منها خاصة ؟

-.....-.....-.....

8- ما هي السبل والطرق الفعالة لاستقطاب السياح الأجانب وحتى الوطنيين للمنطقة ؟

-.....-.....-.....

9- ما طبيعة المشاريع السياحية المبرمجة في السنوات المقبلة ؟

-.....-.....-.....

10- على أي أساس برمجت هذه المشاريع ؟ - الإمكانيات الاقتصادية ☐ - الإمكانيات الطبيعية والبيئية ☐

-خصائص وثقافة المجتمع المحلي ☐ - رغبات السياح ☐ - أخرى ☐

11- هل يتم إشراك الجمعيات الناشطة والمواطنين بآرائهم أثناء برمجة المشاريع ؟ نعم ☐ لا ☐

12- هل تعتمدون على اليد العاملة المحلية في المشاريع السياحية عموما ؟ نعم ☐ لا ☐

13- هل يقدم المنظمون والمشرفون على الرحلات السياحية المعلومات والمنشورات الكفيلة بتعريف السائح بالمواقع السياحية للمنطقة ؟ نعم ☐ لا ☐ - إذا كان الجواب لا لماذا .....

14- هل يرشد ويشجع منظمي الرحلات السياح على احترام وتثمين التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة على نظافة الشواطئ وحماية البيئة الطبيعية ؟ نعم ☐ لا ☐

15- هل هناك فرص مناسبة للتفاعل بين السياح والسكان المحليين من أجل تبادل الأفكار والاهتمامات المهنية والثقافية والدينية ؟ نعم ☐ لا ☐

16- هل هناك أيام إعلامية وحملات توعية للمجتمع المحلي بأهمية السياحة وحماية الأوساط البيئية خاصة الطبيعية منها والعلاقة بينهما ؟ نعم ☐ لا ☐

17-هل تحرصون على أن يكون التخطيط السياحي يقوم على التخطيط البيئي والاقتصادي ووفق المعطيات والخصائص الاجتماعية المحلية للمنطقة ؟ نعم ☐ لا ☐ ربما مستقبلا ☐

18-هل مسؤوليات وأدوار الإدارة الحكومية، القطاع الخاص، الهيئات غير الحكومية، المواطنين والسياح معروفة ومحددة ؟ نعم ☐ لا ☐

ملاحظة : السؤال 19 و20 خاصين بمديرية السياحة فقط

19- هل المواطن على علم بأن منطقة التوسع السياحي ميسيدا (ZET) قد برمجت فيها قرية امتياز سياحي (VTE) الذي سيخدم السياحة في المنطقة ويوفر فرص شغل ويخدم الاقتصاد ؟ نعم لا

اذا كان الجواب لا لماذا ؟ .....

20- ما هي الإجراءات المتخذة من طرفكم لحماية مناطق التوسع السياحي والمحافظة على الشواطئ والساحل عامة ؟

-.....

-.....

-.....

الملخص:

يتمحور هذا البحث حول إشكالية تتعلق بمدى محاولة ربط التنمية السياحية والمحافظة على البيئة، ومن خلال هذا الشأن نجد مجال الدراسة ألا وهو قطاع القالة الواقع في الساحل الشرقي للجزائر، منطقة بمؤهلات سياحية ذات أهمية عالمية وهذا راجع إلى الحظيرة الطبيعية للقالة والأوساط الرطبة التي تتمتع بها هذه المنطقة.

تتمحور المذكرة على جزأين، الجزء الأول يتعلق بكل الأسئلة من الجانب النظري وكذلك المتعلق بالمسائل السياحية، البيئة والتنمية المستدامة كما يتضمن حالة السياحة في الجزائر بصفة عامة.

والجزء الثاني وهو لب الموضوع الذي من خلاله تمت الدراسة التطبيقية وذلك بتحليل دقيق للحظيرة الطبيعية للقالة وذلك من أجل تقييم مؤهلاتها التي بإمكانها خلق أمل فيما يتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، وذلك من خلال غاباتها الخلابة وأوساطها الرطبة المصنفة في القائمة العالمية لرامسار .

كما تم استشارة مختلف الفاعلين (مديريات، جماعات محلية، مواطنين وسياح) وذلك بتوزيع استمارات من أجل الخروج بحوصلة تظم مزايا ونقائص القطاع السياحي في منطقة الدراسة، والتي بواسطتها توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تجسيد التنمية السياحية بالموازات مع المنفعة العامة لسكان المنطقة والمحافظة على التوازن البيئي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية، النظام البيئي الطبيعي، البيئة، القالة.

Résumé :

Ce travail s'inscrit dans une problématique qui a pour intérêt de concilier développement touristique et préservation de l'environnement, le cadre d'étude étant le secteur d'El Kala, situé sur la côte Est algérienne, une région dont les potentialités, en matière de tourisme, lui confèrent une réputation de niveau international, grâce notamment au parc naturel et aux plans humides qui se trouvent en son sein.

Le mémoire est structuré en deux parties. Dans la première, il a été question de faire part de la littérature relative aux aspects traitant du tourisme, de l'environnement et du développement durable, ainsi que d'un exposé sur la situation du tourisme en Algérie.

La deuxième partie est le cœur du sujet. C'est là que le terrain d'étude a été investi en commençant par faire une description exhaustive du parc naturel d'El Kala pour mettre en valeur ses potentialités dont la grande qualité ouvre la porte à beaucoup d'espérance en matière de développement touristique durable, notamment grâce à ses belles forêts et ses plans humides classées sur la liste internationale de Ramsar. Par la suite, une investigation a été faite à partir d'un questionnaire afin de dresser un bilan des atouts et des insuffisances concernant le secteur du tourisme dans la zone d'étude, ce qui a permis de formuler des recommandations pour réaliser un développement allant en droite ligne avec l'intérêt des riverains et l'équilibre environnemental.

Mots-clés : Tourisme, développement, écosystème naturel, environnement, El Kala.